

THE LIBRARIES  
COLUMBIA UNIVERSITY



GENERAL LIBRARY











# المختصر السافع

في فقه الإمامية

ألفه الشيخ الأجل المحقق:

أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ

من مشورات اللجنة الأهلية  
لصاحب السيد شمس الدين الحيدري  
بغداد تلفون ٨١٤٥١

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م

طبعة النعمان - النجف اشرف



KBL

.H54



## اصطلاحات الكتاب

- حينما يسند قولاً الى الأشهر يقصد في الفتوى .
- حينما يسند قولاً الى الأشبه يقصد ما دلت عليه أصول المذهب
- حينما يسند قولاً الى الاحوط يقصد في العمل به .
- حينما يسند قولاً الى الاقوى يقصد عند المصنف .
- حينما يسند قولاً الى الأظهر يقصد في الفتوى .
- حينما يسند قولاً الى التردد يقصد عندما يعارض الدليلان .
- حينما يسند رواية إلى الأشهر يقصد في الروايات .

## بعض الاسماء في الكتاب

- الشيخ : اشار الى ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (١) .
- الشيخان : اشارة الى الطوسي مع الشيخ الفقيه محمد بن النعمان الملقب بالمفيد (٢)
- الثلاثة : اشارة اليهما مع علم الهدى السيد المرتضى (٣) .

(١) يطلق عليه « شيخ الطائفة » تلمذ عليه كثير من العامة والخاصة وتوفي سنة ٤٦٠ هـ ، له تصانيف كثيرة منها : « المبسوط » من احسن الكتب التفصيلية في الفقه ، يشتمل على واحد وثمانين كتاباً و « الخلاف » وكذلك « النهاية » في الفقه ايضاً و « التبيان » في تفسير القرآن و « التهذيب » و « الاستبصار » في الحديث و « الابواب » المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى العلماء الذين لم يدركوا احداً من الأئمة و « تلخيص الشافي » في الامامة .

(٢) من أئمة الفقه والكلام والرواية عند الامامية توفي سنة ٤١٣ هـ ، ومن كتبه الكثيرة : « الاركان في دعائم الدين » و « المقنعة » كلاهما في الفقه ، و « العيون والمحاسن » و « الارشاد » .

(٣) هو علي بن الحسين بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن الامام موسى ابن جعفر الصادق عليه السلام المعروف بالسيد المرتضى ، الملقب « ذو المجددين » علم الهدى ، توفي سنة ٤٣٦ هـ ، له كتاب « الفرر والدرر » ، وكتاب « التنزيه » في عصمة الأنبياء ، وكتاب « الشافي » في الامامة ، ورسالة « المحكم والمتشابه » و « الذخيرة » و « الدرر » في اصول الفقه و كثير غيرها .



## مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لم يكن في الحسبان أن تنفذ الطبعة الأولى - وكانت خمسة آلاف نسخة - من هذا الكتاب في هذه المدة القصيرة . لكن الإقبال على اقتنائه ، كان أكثر مما تتصور ، وهذا ان دل على شيء ، فأما يدل على روح الانصاف ، وبند التعصب ، وحسن الاستعداد للأخذ بفكرة التقريب .

وأما كثرة الطلبات التي ترد باستمرار من الداخل ومن شتى البلاد الإسلامية ، رأت وزارة الأوقاف الأخذ باقتراح دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في إعادة طبعه ، بعد ما أضافت الى هذه الطبعة الجزء الباقي من الكتاب .

وزارة الأوقاف إذ تعيد تقديم « المختصر النافع » يسرها ما ترى من نضوج في الوعي ، يتفق مع الروح الإسلامية الصحيحة ، ويؤدي الى تحقق معنى الوحدة بين المسلمين . .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة صاعب الفضيلة السير وزير الأوقاف

قضية العنة والشيعية ، هي في نظري قضية إيمان وعلم معا .  
فإذا رأينا أن نحل مشكلاتها على ضوء من صدق الإيمان وسعة العلم فلن  
تستعصي علينا عقدة ، ولن يقف أمامنا عائق .  
أما إذا تركنا - لمعرفة القاصرة واليقين الواهي - أمر النظر في هذه القضية  
والت في مصيرها ، فلن يقع الا الشر .  
وهذا الشر الواقع إذا جاز له أن ينتمي الى نسب ، أو يعتمد على سبب  
فليبعث عن كل نسب في الدنيا ، وعن كل سبب في الحياة ، إلا نسبا الى الإيمان  
الصحيح ، أو سببا الى المعرفة المنزهة .

\*\*\*

نعم قضية علم وإيمان . . .  
فأما أنها قضية علم ، فان الفريقين يقيمان صلتهما بالاسلام على الإيمان بكتاب  
الله وسنة رسوله ، ويتفقان اتفاقاً مطلقاً على الاصول الجامعة في هذا الدين فيما نعلم ،  
فان اشتجرت الآراء بمد ذلك في الفروع الفقهية والتشريعية ، فان مذاهب المسلمين  
كلها سواء في أن للمجهتد أجره ، أخطأ أم أصاب .  
وثبوت الأجر له قاطع بداهة في ابعاد الظنة ونفي الريبة أن تناله من قرب أو  
بعد ، على أن الخطأ العلمي - وتلك سماحة الاسلام في تقديره - ليس حكراً على  
مذهب بعينه ، ومن الشطط القول بذلك .  
وعندما ندخل مجال الفقه المقارن ، ونقيس الشقة التي يحدتها الخلاف العلمي



بين رأي ورأي . أو بين تصحيح حديث وتضعيفه ، نجد أن المدى بين الشيعة والسنة كالمدى بين المذهب الفقهي لأبي حنيفة ، والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعي ، أو المدى بين من يعملون ظاهر النص ومن يأخذون بموضوعه وفواه ، ونحن نرى الجميع سواء في نشدان الحقيقة وان اختلفت الأساليب .

ونرى الحميلة العالمية لهذا الجهد الفقهي جديرة بالحفاوة وادمان النظر واحسان

الدراسة ، فهي تراث علمي مقدور مشكور . . . . .

واما انها قضية ايمان فاني لا أحسب ضمير مسلم يرضى بافتعال الخلاف وتسمير

البنغضاء بين أبناء أمة واحدة ، ولو كان ذلك لعلة قائمة .

فكيف لو لم تكن هناك علة قط ؟

كيف يرضى المؤمن صادق الصلة بالله ، أن تختلق الأسباب اختلاقا لافساد ما

بين الاخوة ، واقامة علاقتهم على اصطيات الشبه وتجسيم التوافه واطلاق الدعايات

الماكرة ، والتغريب بالسندج والهمل .

وهب ذلك يقع فيه امرؤ تعوزه التجربة ، وتنقصه الخبرة ، فكيف تقع فيه

أمة ذاقت الويلات من شؤم الخلاف ، ولم يجد عدوها ثغرة للنفاذ الى صميمها إلا من

هذا الخلل المصطنع عن خطأ أو عن تهور . . . .

ولقد رأينا مع بعض رجال التقريب أن تقوم بعمل ايجابي ، لعله أن يكون

حاسما ، سدا لهذه الفجوة التي صنعتها الأوهام ، بل انهاء لهذه الفجوة التي خلقتها

الأهواء ، فرأيت ان تتولى وزارة الأوقاف ضم المذهب الفقهي للشيعة الامامية الى

فقه المذاهب الأربعة المدروسة في مصر ، وستتولى ادارة الثقافة تقديم أبواب

العبادات والمعاملات من هذا الفقه الاسلامي الى جمهور المسلمين .

وسيرى أولو الألباب عند مطالعة هذه الجهود العالمية ان الشبه قريب بين ما

ألفنا من قراءات فقهية ، وبين ما باعدتنا عنه الأحداث السيئة .





وليس احب الى نفسى من ان يكون هذا العمل فاتحة موفقة لتصفية شاملة  
نتقي تراثنا الثقافى والتاريخى من ادران علققت به وليست منه .

وأحسب ان كل بذل فى هذا السبيل مضاعف الأجر مذخور عند الله جل  
شأنه . وأن الثمرات المرتقبة منه فى عاجل أمرنا وآجله تغرى بالمزيد من العناية ،  
والمزيد من التحمل والمصابرة .

على انه لن ينجح فى هذا المجال إلا من استجمع خلتين اثنتين : سعة القلم ،  
وصدق الايمان .

ان الاصاله الفكرية فى مجال البحث عن الحق وتعليمه ، تلتقى مع متانة الخلق ،  
وبراءة النفس من العقد والعلل . . . والثروة الطائلة من الثقافة تورث النفس رحابة  
تشبه الرحابة التي يورثها الايمان الخالص النقي .

ذلك ان الحصيلة العالمية الضخمة تحمل صاحبها بعيد منادح النظر ، وتجمعه  
يعرف - عن خبرة - آراء معارضيه ، وكيف تكونت هذه الآراء ، ومدى ما  
للملابسات المختلفة من عمل فى تكوينها . . .

وصدق الايمان يجعل المسلم بادى التلطف مع الناس ، حذرا من قطع أو اصرهم  
لبقا فى بيان الحق والدعوة اليه ، أمميته الغالية أن تنشرح الصدور بالهدى ، وان  
تنأى عن مواطن الردى . . . هيئات أن يشمت ، أو يعتد ، أو يحقد ، أو يشارك فى  
سراه وهو يريد لنفسه القلب ، ويبغى لصاحبه العطب ، كلا كلا ، فشرط الاخلاص  
لله ينفي هذا كله . . .

ونحن المسلمين بحاجة ماسة الى أن نبني علاقاتنا على هذه الأسس وان نزيح  
من طريقنا الى المستقبل الطيب ما خلفته الأيام والاهواء من عقبات .

والله ولي التوفيق ، وهو المسئول أن يتدارك برحمته أمتنا ، وأن يقيها عوادي  
السيوء ، ومغبات التفريق والانقسام . . .

احمد حسن الباقوري



## تقديم

لصاحب السعادة العلامة الاستاذ محمد تقي القمي

السكرتير العام لجماعة التقريب



بسم الله تقدم كتاب « المختصر النافع » - وهو على ايجازه - يعطى صورة واضحة لمذهب فقهي لا يقل اتباعه عن اتباع أى مذهب من المذاهب المعروفة ، ذلك هو مذهب الامامية .

ولعل القارى حين يطلع على الكتاب ، يعجب من ان هذا الفقه لم يكن فى متناول يد الجمهور الى اليوم ، ولكن لا غرابة ، فان الماضى قد شحن بكثير من الأغراض التى دفعت الى محاربة من يسند اليهم هذا الفقه ، فانسحب ذلك على الفقه ذاته وان لم يكن فيه ما يحارب .

ان مبدأ الخلافة والامامية معروف ، وهو الذى ميز بين الطائفتين : السنة والشيعه ، وان انجاة الانظار فى الامامة الى آل علي عليه السلام ، جعل الفقه المسند اليهم يناله ما نالهم من اذىه وارجاف ، ويرجم أكثره الى اسباب سياسية تتعلق بالحكم ، ولولا هذا لم يكن مذهب الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - وتقديره عند أئمة المذاهب معروف - يقاطم ولا يدخل فى دائرة المذاهب المعروفة عند الجمهور ، وكذلك يقال فى مذهب امام كزيد بن علي ، وايس يتسم المقام لسرد ما ترتب على هـذـه



القطيعة من حرمان وفراغ ، ومن مصادرة لجانب عظيم من الفكر الاسلامي ، ثم ما انتهت اليه هذه القطيعة من سوء ظن ، أدى الى التشبث والأخذ بالاوهام وتقطيع أواصر الأخوة في الدين .

ان ثروتنا الفقهية - معشر المسلمين - ثروة ضخمة ، لا مثيل لها في أى تشريع من التشريعات . وليس يغض من قيمة هذه الثروة أن فيها نقط خلاف الى جانب الآلاف من نقط الوفاق ، فان هذا وذاك له دلالاته ، أما الوفاق فيدل على ان الاصول نتحکم ولا يهملها أحد ، وأما الخلاف فيدل على ان مجال النظر فيما يصح فيه الاجتهاد محترم ويقدر . والفقه الذى بين أيديكم قلما يوجد فيه رأى لا يكون له مثيل في مذهب آخر .



وهذا الكتاب على ايجازه ، يتحدث عن العبادات ، وعليها تقوم الصلة بين العبد وربه ، وعن الماملات ، وعليها تقوم صلة الانسان بالانسان .

فهو يتحدثنا عن الطهارة المائية والترابية ، وعن الوضوء والاعمال ، وعن النية والقربة ، وعن المسح على القدمين المأخوذ من قراءة ثابتة معتد بها عند الجميع ، وعن منع مس الصحف لمن ليس على طهارة ، ولا يغفل حتى آداب الخلو ، ومنها حرمة استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة ولو في الأبنية .

ثم هو يجعل للطهارة قداسة ، ويحتاط فيها أشد الاحتياط ، لأنها مقدمة لعبادة أهم ، هي الصلاة .

وأما في الصلاة فنرى كثيراً جداً من وجوه الوفاق مع بقية المذاهب : فلا صلاة إلا بتكبير كبيرة الاحرام ، ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، ولا خلاف في عدد الفرائض ، ولا في الركعات والسجودات ، وهم يولون وجوههم شطر المسجد الحرام ، ويشترطون القراءة بالعربية ولا يجيزون الترجمة ، ومن لا يعرف العربية فعليه أن يتعلم منها ما يؤدي به الصلاة ، وهم لا يجيزون ترك الصلاة بحال حتى ان الموحل



والغريق يوميان ويصليان ، فإن وجد خلاف في مثل انهم يشترطون بعد الحمد سورة كاملة ولا يجزئون ببعض السورة ، ويشترطون الجهر بالبسملة ، وارسال اليمين ، والمدالة في الامام ، والخروج من الصلاة بالتسليم ، وتلك خلافات لا تزيد عما بين المذاهب الاخرى بعضها وبعض . وأما القبلة فهي الكعبة مع الامكان ، والا فجهتها ، وان بعد المصلي .

وفي الصوم يذكر المؤلف أنه يبدأ بالرؤية وينتهي بالرؤية ، ويمدد المفطرات ، ولكن الذي يلفت النظر ، أن الامامية يرون أن الكذب على النبي ﷺ مفطر يجب فيه القضاء والكفارة . فإن وجد بعد ذلك خلاف فلا يعدو أن يكون مثل اشتراطهم التثبت من العدالة في شهود الرؤية ، أو اشتراطهم زوال الحمرة المشرقية للإفطار لا مجرد مغيب الشمس ، أي أنهم يتأخرون بعض الوقت بالإفطار .

أما النوافل في رمضان فتجد من الامامية اهتماما كبيراً ، وهم يطبقون فيها الحديث الصحيح : « أفضل الصلاة : صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة » .

وأما الحج فيأخذ في كتب هذا الفقه حيزاً أكبر مما يأخذه غيره نظراً للدقة في تحديد شعائره ، وهو عندهم من اعظم دعائم الاسلام ، ويعتبرونه جهاداً بالمال والبدن ، ويرون تاركه على حد الكفر بالله . واذا مات المكلف دون أن يحج ، اعتبر الحج ديناً ويحج عنه ، وبلغ من ثبوت هذا الحق أنه يؤدي بغير اذن فيما لو حصل بيد انسان مال لميت عليه الحج ، وعلم ان الورثة لا يؤديون ، فإنه يجوز له أن يقطع قدر أجرة الحج ويبيئها لمن يحج عنه . لان هذا دين الله ، وهو خارج عن ملك الورثة والديون تقضى قبل التورث ، ودين الله أحق بالقضاء . ودرجة الوفاق في الأركان والمناسك والشعائر بين هذا الفقه وغيره كبيرة الى حد يجعل الحج أعظم مظهر لوحدة المسلمين ، ولعل هذا من بركات بيت الله العتيق .

أما الاعتكاف ، والزكاة ، والجهاد ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فقد أورد اسكل منها كتاب خاص .



هذا شأن الامامية في عـلاقاتهم بربهم : يعبدونه لا يشركون به شيئاً ،  
ويحتاطون لعبادتهم أعظم احتياط ، فما هو شأنهم مع الناس ؟ .  
ان أبواب المعاملات في فقه الامامية تحدد كل جانب ، وتلتزم الكتاب والسنة  
والقواعد المستقاة منها ، فهم يكثرون من الشروط التي تربط معاملاتهم بالروح  
الاسلامية ، ويستحبون البدء بالبسملة في كل معاملة ، ويشترطون الصيغة العربية في  
العقود . ويكرهون التعامل مع تارك الصلاة والمستهتر ، ويحرمون الاتجار بالمحرمات  
وما يترتب عليه فساد في المجتمع .

والامامية في النكاح والطلاق يتفقون مع بقية المذاهب ، فان يكن خلاف ففي  
مثل أنهم يشترطون في الطلاق : شاهدين ، لا يقع بدونها ، لقوله تعالى : «فأمسكوهن  
بمعروف أو طارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم » ولا يوقعون طلاق الثلاث  
بلفظ واحد ، أو متتابعاً في مجلس واحد ، ولا ينعقد عندهم الطلاق بالحلف ، وبعض  
هذا أخذ به أخيراً في الأحوال الشخصية في مصر مما يدل على فائدة الاطلاع والتعرف  
على كل مذهب .

وأما زواج المتعة ، فليس أساس الخلاف فيه التردد في أن الرسول ﷺ شرعه  
ولا ان من الصحابة من عمل به على عهده ، ولا أن بعضهم استمر يرى بقاء هذه  
المشروعية بعد وفاة الرسول ، انما الخلاف في ان هذا الحكم نسخ أو لم ينسخ ، فثبت  
النسخ عند فريق ، ولم يثبت عند الفريق الآخر . وسوف يدرك القاريء البون  
الشاسع بين ما أشيع عن هذا الزواج ، وبين ماهو حقيقة يجيزها المذهب . فهو زواج  
امرأة خالية من الموانع الشرعية يلزم فيه عقد ومهر ، ويترتب عليه ميراث الولد وعدة  
الزوجة بانقضاء المدة أو الانفصال .

وكما انتفع في الاحوال الشخصية ببعض ما عند الامامية من أحكام في الطلاق  
انتفع ببعض ما عندهم في الوصايا والوقف .  
أما عن الحدود والتعزيزات ، فان هذا الفقه يشدد فيها درءاً للمفاسد وضرباً



على يد كل من يقدم على منكر .

فخذ الزنا الجلد أو الرجم ، وخذ اللواط القتل ، وخذ السرقة القطع ، وجزاء  
من يدعى النبوة القتل ، ومن قال : لا أدري أحمد صادق أم كاذب وهو على ظاهر  
الاسلام ، فجزاؤه القتل . ومن سب النبي ﷺ ، فجزاؤه القتل .  
هذا عرض سريع لبعض ما في هذا الجزء ( ١ ) من الكتاب .

### كلمة عن المؤلف

أما المؤلف : فهو جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبي ،  
المعروف بالمحقق ، أو المحقق الحلبي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . امام من الفقهاء الأفاضل  
الذين لم يخلقوا عصرهم فحسب ، والذين يستحقون خلود الاسم وبقاء الذكر . كان  
أستاذ مجتهد عصره ، وصاحب متون من أكبر المتون التي تدرس الى الآن . لم  
يقصر في مطالعاته على كتبه المذهبية الخاصة ، وإنما اطعم على ما عند غيره ، وهو  
في مؤلفاته المفصلة يذكر آراء فقهاء المذاهب الأخرى باحترام يليق برجال العلم ،  
ويناقش ما يخالف رأيه منها بهدوء ويزر حجته في غير تحامل ولا تعسف .

ولم يكن في بحوثه يقنع بالنظر اليسير ، أو يقول برأى ثم يقصده له ما يسنده  
بل كان موسوعة علمية ، يقول بالرأى ويدعمه بالمتخير من الأسانيد ، يدل على هذا ما  
ذكره في إحدى وصاياه حين يقول : « وأكثر من التطلع على الأقوال لتظفر بمزايا  
الاحتمال ، واستنفذ البحث عن مستند المسائل لتكون على بصيرة فيما تتخير (٢) » .  
ويقول في وصية أخرى : « ليكون تعلمك للنجاة ، لتسلم من الرياء والمراء ،  
وبحسبك لاصابة الحق ، لتخلص من قواطع الأهوية ومآلف الغشاة (٣) . . . » .

ثم هو من التقي والورع بحيث يرى نفسه بين يدي الله حين يصدر الفتوى ،

(١) هذه المقدمة كتبت للطبعة الأولى التي اقتصرت على الجزء الأول من الكتاب .

(٢ - ٣) من وصاياه في مقدمة كتابه : « المعتمر » .



فيقول في وصية من وصاياه : « انك في حال فتواك ، مخبر عن ربك وناطق بلسان شرعه ، فما اسمك ان أخذت بالجزم ، وما أخيبك ان بنيت على الوهم ، فأجعل فهمك تلقاء قوله تعالى : ( وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وانظر الى قوله تعالى : ( قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا ، قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ ) ثم يقول : « وتفطن كيف قسم - الله - مستند الحكم الى القسمين ، فما لم يتحقق الاذن فأنت مفتر ( ١ ) » ومعنى هذا ان الامر عنده دقيق ، وأن من يفتي يكون بين مأذون من الله أو مفتر عليه . وليس وراء ذلك في التحرز والاحتياط غاية ، وهو يعطى صورة لما عليه فقهاء الامامية حين يفتون .

هذا هو « المحقق الحلي » كما عرفناه من اقواله . فماذا قيل عنه في تراجم العلماء ؟ يقول تلميذه الشيخ الجليل ابن داود الحلي ( ٢ ) حين يتحدث عنه في « كتاب الرجال » :

« جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلي ، شيخنا نجم الدين أبو القاسم المحقق المدقق الامام العلامة واحد عصره . كان السن أهل زمانه واقومهم بالحجة ، واسرهم استحضارا . . توفي في شهر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وستائة ، وله تصانيف حسنة محكمة محررة عذبة . منها : كتاب شرائع الاسلام مجلدان ، كتاب النافع في مختصرها ( المختصر النافع وهو مختصر الشرائع ) مجلد ، كتاب (المعتبر في شرح المختصر ) - لم يتم - مجلدان ، كتاب ( نكت النهاية ) مجلدان ، كتاب (المسائل الغرية ) مجلد ، كتاب ( المسائل المصرية ) مجلد ، كتاب ( المسلك في أصول الدين ) مجلد ، كتاب ( المعارج في اصول الفقه ) مجلد ، كتاب ( الكهنة ( ٣ ) ) في المنطق مجلد ، وله كتب غير ذلك ليس هذا موضع استيفائها فأمرها ظاهر ، وله تلاميذ فقهاء فضلاء ، رحمه الله . ه . ا . ه . »

(١) من وصاياه في مقدمة كتابه : «المعتبر» .

(٢) ابن داود تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي ولد سنة ٦٤٧ .

(٣) من الكهانة بالفتح بمعنى الصنعة .



وجاء في اجازات بعض المشايخ ذكر كتب أخرى للمحقق منها كتاب في اختصار مراسم سلار الديلمي (١) وكتاب سماه نهج الوصول الى معرفة الاصول . وهناك رسالة في القبلة ذكرها جمال الدين بن فهد الحلبي في كتابه المهذب في شرح المختصر بتمامها ، وبذكر سبب تأليف تلك الرسالة ، وهو أن نصير الدين الطوسي (٢) حضر ذات يوم حلقة درس المحقق بالحلة ، فقطع المحقق الدرس تعظيماً له واجلالاً لمنزلته ، فأتمس منه الطوسي اتمام الدرس . فجرى البحث في مسألة استحباب التياسر للمصلي بالعراق ، فقال نصير الدين انه لاوجه لهذا الاستحباب ، لأن التياسر ان كان من القبلة الى غير القبلة فهو حرام ، وان كان من غيرها اليها فهو واجب ، فقال المحقق في الحال : انه منها اليها . فسكت نصير الدين ، ثم ان المحقق ألف رسالة بهذا المعنى وأرسلها اليه فاستحسنها ، ١ هـ .

أما بعد . فان رجلاً هذا شأنه ، ليس بغريب ان يربى نخبة من العلماء الأجلاء الذين صاروا من أئمة الفقهاء والمتكلمين . فن تلامذته : ابن أخته جمال الدين العلامة الحلبي ( صاحب كتاب تذكرة الفقهاء ) التي تعد مرجعاً لمذهبه وللمذاهب الاخرى ومنهم الشيخ رضي الدين علي بن يوسف . وابن داود الحلبي . والسيد عبد الكريم بن أحمد بن طاووس . وحسن بن أبي طالب اليوسفي الابي . والسيد جلال الدين بن محمد علي بن طاووس . والشيخ صفي الدين عبد العزيز الحلبي ، والوزير شرف الدين أبو القاسم . والشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح ، وكثير غير هؤلاء ممن لهم آثار وتأليف عدة .

---

(١) أبو يعلى سلار بن عبدالعزيز الديلمي صاحب كتاب المنقح في المذهب والتقريب في أصول الفقه والمراسم في الفقه - المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

(٢) نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي الجهرودي من كبار الحكماء المتكلمين . صاحب تجريد الكلام ، وهو من كتب الامامية في الكلام ، بحق لمن يريد الاطلاع على العقائد الكلامية ان يطلع عليه : وعليه شروح من علماء السنة والشيعة . —



أما هذا الكتاب - وهو المختصر النافع - فقد لخصه المؤلف من كتاب « شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام » الذي يعتبر مقنا من الممتون الحية الى الآن .

وهو مرتب على أربعة أقسام (١) : العبادات، والعقود، والايقاعات، والاحكام .  
فقسم العبادات - يبدأ بكتاب الطهارة ، وينتهي بالأمر المعروف والنهاي عن المنكر .

وقسم العقود - يبدأ بكتاب التجارة ، وينتهي بكتاب النكاح .

وقسم الايقاعات - يبدأ بكتاب الطلاق ، وينتهي بكتاب النذر .

وقسم الأحكام - يبدأ بالصيد والذباحة ، وينتهي بالديات .

واشتمل كل قسم على الكتب المشار اليها بهذه الصورة هو المتعارف عليه في

---

— ويقول علاء الدين علي بن محمد المشتهر بقوشجي من علماء الكلام عند الجمهور في شرحه لهذا الكتاب : د انه كتاب كثير العلم جليل الشأن حسن الانتظام مقبول عند الأئمة العظام لم يظفر بمثله علماء الأوصار . . . وله تالخيص المحصل للفخر الرازي وكذلك شرح قسم الاهييات من الاشارات لابن سينا وغيرها من الكتب . توفي سنة ٦٧٢ هـ .

(١) جرت العادة عند المؤلفين من فقهاء الامامية ان يقسموا الموضوعات الفقهية الى أربعة أقسام : ( العبادات - العقود - الايقاعات - الاحكام ) . ولعل وجه الحصر أن المبحوث عنه في الفقه اما أن يتعلق بالأمور الآخروية - أي معاملة العبد ربه - أو الدنيوية . فان كان الأول فهو عبادات أما الثاني : فاما ان يحتاج الى صيغة أولا ، فغير المحتاج الى صيغة هو الاحكام كالديات والميراث والقصاص والاطعمة ، وما يحتاج الى صيغة فقد يكون من الطرفين أو من طرف واحد ، فن طرف واحد يسمى الايقاعات كالطلاق والعتق ، ومن الطرفين يسمى العقود ويدخل فيها المعاملات والنكاح ، وتبدأ العبادات بكتاب الطهارة كقدمة للعبادات .



مؤلفات الامامية منذ عصر المؤلف الى الآن . أما قبل عصره فلم يكن الحال على هذا النمط تماماً . فمثلاً في أبواب العبادات يقول يحيى بن سعيد الهذلي الحلي ( ١ ) في مقدمة كتابه : « نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر » :

« قال شيخنا السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه ، عبادات الشرع خمس : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد . وقال الشيخ أبو جعفر محمد بن علي الطوسي المتأخر ( ٢ ) رضي الله عنه في « الوسيلة » : عبادات الشرع عشر ، أضاف الى هذه الخمس : غسل الجنابة والاعتكاف والعمرة والرباط . وقال الشيخ أبو يعلى سيار : العبادات ست : أسقط الجهاد من الخمس الاولى ، وأضاف اليها الطهارة والاعتكاف . وقال الشيخ أبو الصلاح ( ٣ ) : العبادات عشر ، أسقط الجهاد أيضاً من الخمس الاولى ، وأضاف اليها : الوفاء بالندب ، والمهود ، والوعود ، وبراهين الايمان ، وتأدية الأمانة ، والخروج عن الحقوق ، والوصايا . »

ولأن الكتاب من المتون المختصرة فقد اهتموا كثيراً بشرحه . وله شروح متداولة تدرس الى الآن . وبقدر ما يحضرنا نذكر بعض تلك الشروح .

١ - للمحقق الحلي نفسه شرح للمختصر سماه : « المعتبر في شرح المختصر »

- 
- ( ١ ) هو من كبار علماء الامامية صاحب كتاب ( الجامع ) في الفقه و ( المدخل ) في الأصول ( ونزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر ) المتوفى سنة ٦٨٩ هـ .
- ( ٢ ) عالم امامي من فقهاء القرن الخامس بطلق عليه ( ابن حمزة ) له تصانيف في الفقه منها : ( الوسيلة الى نيل الفضيلة ) و ( الواسطة ) ويشتمل على جميع ابواب الفقه ، وهما من المتون الفقهية المشهورة . وكتاب ( الرافع في الشرائع ومسائل الفقه ) .
- ( ٣ ) هو من مشاهير علماء ( حلب ) ومن كبار علماء الامامية ، يعاصر شيخ الطائفة ( الطوسي ) : وله تصانيف منها كتاب ( تقريب المعارف ) و ( الكافي في الفقه ) و ( البدائع في الفقه ) و ( شرح الذخيرة للسيد المرتضى علم الهدى ) وكتاب ( البرهان على نبوت الايمان ) .



- ٢ - شرح عز الدين حسن بن أبي طالب اليوسفي الأبي . ذكره بحر العلوم ، وقال في حقه أنه أول من شرح النافع ، عتمق فقيه قوي الفقهامة ، وكان فراغه من تأليف الكتاب سنة ٦٧٢ هـ أى في زمن المحقق .
- ٣ - شرح الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد الحلبي . ويسمى « المهذب البارع في شرح المختصر النافع » .
- ٤ - شرح العلامة الحلبي (١) على المختصر .
- ٥ - شرح السيد محمد بن علي بن الحسين الموسوي الجبمي (٢) . وهو من كتاب النكاح الى آخر كتاب النذر .
- ٦ - شرح السيد نور الدين العاملي (٣) ، وقد أطلال في البحث والاستدلال إلا أنه لم يتم .

---

(١) الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي المعروف بالعلامة المتوفى سنة ٧٢٦ هـ من كبار الامامية ، قرأ على المحقق الحلبي وجماعة من العلماء . بعضهم من السنة ، وقرأ عليه كثير من افاضل علماء الفريقين . وهو صاحب المؤلفات الكثيرة في الفقه والأصولين والحكمة والتفسير والحديث . ومنها تذكرة الفقهاء ، في الفقه الاستدلالي المقارن ، ومقتضى المطلب الذي قال في حقه : ( لم يعمل مثله ذكرنا فيه جميع مذاهب المسلمين في الفقه ، وتلخيص المرام في معرفة الاحكام ، وتحرير الاحكام الشرعية ، ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة ) يذكر فيه الآراء المختلفة عند فقهاء الامامية ، وكشف المراد في تجريد الاعتقاد ، ونهاية المرام في علم الكلام ، وتهذيب العقول في علم الاضريل ، وقواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام ، ونهج المسترشدين في اصول الدين ، وغير ذلك من كتبه النافعة .

(٢) هو صاحب كتاب ( مدارك الاحكام في شرح شرائع الاسلام ) خرج منه العبادات في ثلاثة مجلدات وهو من أحسن الكتب الاستدلالية في فقه الامامية فرغ منه سنة ٩٩٨ هـ .

(٣) هو أخو كل من صاحبى المدارك والمعالم والمتوفى سنة ١٠٦٨ هـ .



٧ - الشرح الكبير وهو « رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل »

وهو أكبر شرح للمختصر ، ألفه المير سيد علي بن السيد محمد علي بن السيد أبو المعالي الطباطبائي المتوفى سنة ١٢٣١ هـ . ويمد من أحسن الكتب الاستدلالية في الفقه . ولصاحب الرياض شرح آخر للمختصر يسمى : « الشرح الاستدلالية في الفقه . ولصاحب الرياض شرح آخر للمختصر يسمى « الشرح الصغير » .

وقد علق بعض العلماء بحواش على « الرياض » منهم : الوالد (١) (قدس سره) في كتابه « تعليقات على الرياض » ، وكذلك السيد محمد بن عبد الصمد الشهباني علق بحاشية سماها : « أنوار الرياض على الشرح الكبير » . وغير ذلك من الشروح والتعليقات على الشروح التي لو جمعت كلها لكونت مكتبة فقيهه حول هذا الكتاب . وهناك من الكتب ما اعتمد على المختصر ، وان لم يكن شرحا له ولا هاشيا عليه . فهذا كتاب « اللمعة دمشقية » الذي يعد من المتون المعتبرة ، ألفه الشهيد الأول (٢) وهو في سجنه ، ولم يكن معه كتاب في الفقه غير المختصر .

ان الكتاب على اختصاره ، واضح العبارة واف بالفرض . وما رأينا توضيحه - وهو قليل - فسرناه بكلام المؤلف نفسه من كتبه الأخرى لاسيما « شرائع الاسلام » و « المعتبر » أو بكلام بعض شراح كتبه أو كلام تلميذه العلامة الحلبي في : « تذكرة الفقهاء » .

ونحن لم نرد بهذا الكتاب تقديم فقه استدلالي ، بل اخترناه لاعطاء صورة عن فقه آل البيت . ومن يريد استقصاء الأدلة فعليه بالكتب المفصلة - وقد ذكرنا بعضها - فليرجع اليها الباحث اذا شاء .

---

(١) هو العلامة المجتهد الآقا احمد القمي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ بطهران .

(٢) الشهيد الأول هو الشيخ الأجل أبو عبد الله محمد بن جمال الدين مكي ابن

شمس الدين محمد دمشقي العاملي من كبار أئمة العلماء . كانت شهادته سنة ٧٨٦ هـ .



مصادر الاحكام عند الامامية :

مصادر الأحكام عند الامامية أربعة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والعقل  
أو الأدلة العقلية .

الكتاب :

من أكبر نعم الله على المسلمين ، أنهم لا يختلفون في كتابهم ، فالمسلم في أقصى  
المغرب لا يختلف كتابه عن المسلم في أقصى المشرق . والمصاحف في بلاد العرب هي  
نفسها في كل بلد ، لا يختلف في آية ، ولا كلمة ، ولا رسم حرف ، فان كتبت كلمة  
« رحمت » بتاء مفتوحة ، ألغيت ذلك في كل مصحف بأي أرض من بلاد المسلمين  
لا فرق بين عربي وعجمي أو سني وشيعي .

وفوق هذا الاتفاق الكامل الشامل في كتاب الله ، يجمع المسلمون على أن  
كتابهم حبل الله المتين ، وأحد الثقلين ، والأصل الأول لا شريعة .

ولاً بأش من أن نعطي فكرة عما يرويه الامامية عن علي أمير المؤمنين عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشأن القرآن الكريم . قال : سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : انها ستكون فتن ، قلت : فما المخرج منها يا رسول الله ؟  
قال : كتاب الله ، فيه خبر ما قبلكم . ونبأ ما بعدكم ، وحكم ما بينكم . هو الفصل  
ليس بالهزل وهو الذي لا تزيف به الأهواء ، ولا تشبه منه العلماء ، ولا يخلق عن  
كثره رد ، ولا تنقضي عجائبه ، وهو الذي من تركه من جبار قصمه الله ، ومن  
ابتغى الهدى في غيره أضله الله . هو حبل الله المتين ، وهو الصراط المستقيم ، وهو  
الذي من عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا اليه دعا الى صراط مستقيم (١) .  
هذا هو القرآن ، وهذا هو الأصل الأول في التشريع عند الامامية كما هو عند غيرهم .

السنة :

لا يختلف الشيعي عن السني في الأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) يجمع البيان لعلوم القرآن للطبرسي .



وسلم ، بل يتفق المسلمون جميعاً على أنها المصدر الثاني للشريعة ، ولا خلاف بين مسلم وآخر في أن قول الرسول وفعله وتقريره سنة لا بد من الأخذ بها إلا أن هناك فرقا بين من كان في عصر الرسالة يسمع عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وبين من يصل إليه الحديث الشريف بواسطة أو وسائط. ومن هنا جاءت مسألة الاستيثاق من صحة الرواية . واختلفت الأنظار ، أي ان الاختلاف في الطريق وليس في السنة ، وهذا ما حدث بين السنة والشيعة في بعض الأحيان . فالزاع صغروي لا في الكبرى ، فان ما جاء به النبي لا خلاف في الأخذ به ، وإنما الكلام في مواضع الخلاف ينصب على أن الفرد المروي : هل صدر عن الرسول أو لا ؟

وإذا كان ينقل عن أئمة المذاهب في بعض المسائل روايتان ، أو روايات مع قرب عهدهم بنا نسبياً ، وإذا كان الامام علي - وهو عند الشيعة الامام المنصوص ، وعند أهل السنة امام يقتدى به - ينقل عنه في المسائل الخلافية روايتان مختلفتان ، احدهما أخذت بها السنة والأخرى أخذت بها الشيعة ، وإذا كنا نطلب الاستيثاق في أقوال الأئمة وما يروى عنهم ، فطبيعي أن الأمر بالنسبة للسنة النبوية يحتاج الى دقة واستيثاق أكثر !

ان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم تشريع ، وهو المشرع الوحيد للمسلمين ، حلاله حلال الى يوم القيامة ، وحرامه حرام الى يوم القيامة ، والوصول الى نص عبارته بحيث يعرف ان كان حديثه مطلقاً أو مقيداً ، عاماً أو خاصاً ، يتطلب المام الراوي بفنون التعبير حتى لا يترك قرينة أو خصوصية لها تأثير في بيان الحكم . فلا خلاف في أن السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع ، إنما الخلاف في ثبوت المروي أو عدم ثبوتها ، وهذا ليس خاصاً بالسنة والشيعة ، وإنما يوجد بين مذاهب السنة بعضها وبعض ، فبكم من مروى ثبت عند الشافعي ولم يثبت عند غيره .

ومع ان الجمهور يأخذون برواية أي صحابي ، والشيعة تشترط أن تكون الرواية عن طريق أئمة أهل البيت لأسباب عدة ، منها اعتقادهم أنهم أعرف الناس



بالسنة ، فإن النتيجة في أكثر الاحيان لا تختلف ، فهذه هي الصلاة لم يرد عنها في القرآن تفصيلات وكل ما جاء من ذلك كان عن طريق السنة ونقل ما فعله الرسول صلواته ، ومع هذا فأنا نرى الخلاف فيها بين الفريقين يسيراً على كثرة ما فيها من الأركان والفروع ، وكذلك الحج وغيره .

وإذا كانت الشيعة تتبع أهل البيت وتقتدى بهم كأئمة ، فليس هذا إلا لما ثبت من فضلهم حسب ما هو مذكور في كتب الفريقين .  
وإذا سميت طائفة بالسنة وطائفة بالشيعة ، فليس هذا إلا اصطلاحاً ، فإن الشيعة يعملون بالسنة ، وأهل السنة يحبون أهل البيت ويجلونهم أعظم الاجلال حسب ما في كتبهم عنهم ، مع فارق واحد هو أن الشيعة يمتقدون فيهم النص بالامامة ، ولذلك سموا « الامامية » وهذا انما نسب لهم لاعتقادهم في امامة أهل البيت .

### الاجماع :

أما الاجماع فهو أصل من أصول التشريع عند الامامية كما هو عند غيرهم ، ويذكر بعد الكتاب والسنة كأصل ثالث .

وان اجماع العلماء على حكم يكشف في الحقيقة عن حجة قاطعة هي النص من المعصوم ، ويورث عادة القطع بأن هذا العدد - مع ورعهم في الفتوى - لولا الحجة لما أجمعوا على رأى واحد .

فأذن هناك حجة ، وحجية الاجماع ترجع اليها ، والاجماع يكشف عنها .

### العقل أو الدلائل العقلية :

المعروف عن دليل العقل أنه البراهة الأصلية والاستصحاب ، ويرى البعض أن الاستصحاب ، ثبت بالسنة كما أن البعض الآخر يجهلون مع البراهة الأصلية والاستصحاب ، التلازم بين الحكيمين ، وهو يشمل مقدمة الواجب ، وأن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص ، والدلالة الاتزامية ، وفسره البعض بلحن



الخطاب ، وخبوى الخطاب ودليل الخطاب ، وما ينفرد العقل بالدلالة عليه ، وهذا هو رأى مؤلف هذا الكتاب في دليل العقل والاستصحاب نوره هنا مع مقدمة كتابه «المعتبر» :

وأما دليل العقل فقسمان :

أحدهما : ما يتوقف فيه على الخطاب وهو ثلاثة :

(الأول) لحن الخطاب كقوله تعالى : « ان اضرب بمصاك الحجر

فانفجرت » أراد فضرب .

(الثاني) خبوى الخطاب وهو ما دل عليه بالتنبيه كقوله تعالى : « ولا

تقل لها أف ، .

(الثالث) دليل الخطاب ، وهو تعليق الحكم على أحد وصفي الحقيقة

كقوله : « في سائمة الغنم الزكاة » فالشيخ يقول هو حجة ، وعلم الهدى ينكره ،

وهو الحق . أما تعليق الحكم على الشرط كقوله : « اذا بلغ الماء قدر كر ، لم

يمجسه شيء » وكقوله تعالى : « وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن

حملهن » فهو حجة . تحقيقاً لمعنى الشرط ، ولا كذلك لو علقه على الاسم كقوله

اضرب زيدا خلافاً للدقاق ،

والقسم الثاني : ما ينفرد العقل بالدلالة عليه ، وهو اما وجوب « كرد

الوديعة ، أو قبح : كالظلم والكذب ، أو حسن : كالانصاف والصدق . ثم كل واحد

من هذه كما يكون ضرورياً فقد يكون كسبياً : كرد الوديعة مع الضرورة ، وقبح

الكذب مع النفع ، .

وأما الاستصحاب ، فأقسامه ثلاثة :

استصحاب حال الفعل : وهو التمسك بالبراهة الأصلية . . . ومنه أن يختلف

الفقهاء في حكم بالأقل والأكثر ، فيقتصر على الأقل . . .

(الثاني) : أن يقال عدم الدليل على كذا فيجب انتفاؤه ، وهذا يصح فيما



يعلم أنه لو كان هناك دليل لظفر به ، أما لا ، مع ذلك فإنه يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة . ومنه القول بالاباحة لعدم دليل الوجوب والحظر .  
( الثالث ) استصحاب حال الشرع كالمتميم بجهد الماء في أثناء الصلاة فيقول المستدل على الاستمرار : صلاة كانت مشروعة قبل وجود الماء فتكون كذلك بعده . وليس هذا حجة لأن شرعيتها بشرط عدم الماء لا يستلزم الشرعية معه .  
ثم مثل هذا لا يسلم من المعارضة بمثله ، لأنك تقول الذمة مشغولة قبل الاتمام فتكون مشغولة بعده ( ١ ) .

\*\*\*

من البديهي أنه ليس في امكان من يكتب مقدمة وجيزة كهذه ، اعطاء فكرة كاملة عن مذهب اسلامي يعد فهمه ثروة عظيمة الى جانب ما لعلمائه من ثمرات انتاجية في شتى علوم الدين من تفسير وحديث وأصول ورجال وغير ذلك ، وان ثمراتهم العلمية في هذه العلوم لا تقل عن ثمراتهم في علم الفقه ، وان هذا وذاك ليكون مكتبة اسلامية عظيمة تعد مجلداتها الضخمة بعشرات الألوف .

ولعل مما يهد لنا سبيل العذر في عدم اضطلاعنا بهذا ، وجود هذا المدد الضخم من المكتب في شتى النواحي الدينية . وكثير منها مطبوع ، وهي خير مرجع لمن يريد الاطلاع على ما في هذا المذهب ، وانه لجدير بالباحثين في علوم الشريعة أن يعطوا مزيداً من العناية لهذه الكتب ، فان الفكرة الاسلامية في أي مذهب ، هي

---

( ١ ) واما القياس فلا يؤخذ به عند الامامية ، ويقول صاحب الكتاب في ذلك :  
« أما القياس فلا يعتمد عليه عندنا لعدم اليقين بشره ، فيكون العمل به عملاً بالظن المنهى عنه ، ودعوى الاجماع من الصحابة على العمل به لم تثبت بل انكره جماعة منهم ، »

على ان من مذاهب اهل السنة من لا يرى العمل بالقياس ، ومن علمائهم من بين أن كل حكم قيل انه مقيس قد اخذ عن دليل نص أو اشارة أو نحوهما .



ملك المسلمين جميعاً ، لا لأصحاب هذا المذهب فحسب .

ثم ان هناك مبدأ علمياً هاماً متفقاً عليه بين الباحثين الراسخين ، ذلك أن الانصاف والأمانة العلمية ، تحتمان على الباحث أن يستقي ما يريده من المعلومات من مصادرهِ الصحيحة ، وانه ما دامت المراجع المعتمدة لمذهب ما ميسرة ، فلا يشوغ الرجوع الى غيرها ، ولا سيما اذا كانت تستند الى الشائعات ، أو تصدر عن عصبية وانه لمن الخير أن يطبق أهل العلم في كل مذهب هذا المبدأ ، وعندئذ سيدتجلى لمن يدرس مذهب الامامية ويعرف آراءهم من الواقع المائل أمامه ، أى خير وأى علم في هذا المذهب ، ثم يتجلى له مدى التجنى الذى ناله من المتحيزين أو المتعصبين عليه حتى خلطوا بين الغلاة الذين يتحلون وصف الشيعة ، وبين الشيعة أنفسهم الذين يبرهون الى الله منهم ، ويحكمون بكفرهم .

وكم من كتب خلطت بين الشيعة والفرق البائده التى لا وجود لها الا في زوايا التاريخ ، أو في تفكير المتحيزين .



اننا معشر المسلمين اذا تمسكنا بهذا المبدأ في كتاباتنا وبحوثنا ، فانما نخلص للحقيقة ، ونساعد على أن يزدهر هذا الميراث الثقافى الاسلامى ازدهاراً يجعله موضع أنظار العالم الحديث كما ان موضع انظار العالم القديم ، واننا بهـذا لنخطو خطوات كبرى في سبيل تحقيق الخير الكثير لا متنا ، وفي سبيل اقامة وحدتنا ، في الدين ، وأخوتنا في الايمان .

« ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق ، وأنت خير الفاتحين » . « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم » .

**محمد تقى القمى**

القاهرة في أوائل رمضان المبارك سنة ١٣٧٦



قام بمر اجعة النسخة الخطية « للمختصر النافع » وتحقيق نصها ،  
والمقابلة بينها وبين أصولها للمؤلف وغيره ، والاشراف على اخراج الكتاب  
لجنة علمية من حضرات السادة :

من أعضاء اللجنة	صاحب السماحة العلامة الاستاذ محمد تقي القمي
الثقافية لدار التقريب	السكرتير العام لجماعة التقريب بين المذاهب الاسلامية . .
	صاحب الفضيلة الشيخ محمد محمد المدني
	رئيس قسم العلوم الاسلامية في كلية دارالعلوم بجامعة القاهرة
	صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز محمد عيسى
	استاذ الفقه المساعد في كلية الشريعة بالجامع الأزهر . . .
	صاحب الفضيلة الشيخ عبد الجواد البنا
	الاستاذ بقسم البحوث الاسلامية بالجامع الأزهر . . .
	صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد الفزالي
	مدير ادارة تفتيش المساجد بوزارة الاوقاف . . . . .
عن وزارة الاوقاف	صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ السيد سابق
	مدير ادارة الثقافة بوزارة الاوقاف . . . . .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صفرت في عظمته عبادة العابدين ، وحصرت عن شكر نعمته  
أسنة الحامدين ، وقصرت عن وصف كماله أفكار العالمين ، وحصرت عن ادراك  
جلاله أبصار العالمين « ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو ، فادعوه مخلصين له الدين » .  
وصلى الله على أكرم المرسلين ، وسيد الأولين والآخرين ، محمد خاتم النبيين ،  
وعلى عترته الطاهرين ، وذريته الأكرمين ، صلاة تقصم ظهور الملحدين ، وترغم  
أنوف الجاحدين .

أما بعد : فإني موردك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتمد ، بألفاظ  
محبرة ، وعبارات محررة ، تظفرك بنخبه ، وتوصلك الى شعبه ، مقتصراً على ما بان  
لي سبيله ، ووضح لي دليله .

فإن أحللت فظنتك في معانيه ، وأجبت رويتك في معانيه ، كنت حقيقاً أن  
تفوز بالطلب ، وتعتمد في حاملي المذهب .

وأنا أسأل الله لي ولك الامداد بالاسماء ، والارشاد الى المراد ، والتوفيق  
للسداد ، والعصمة من الخلل في الايراد ، انه أعظم من أئد ، وأكرم من سئل خُاد .



## كتاب الطهارة

### وأركانها أربعة :

الركن الأول : في المياه ، والنظر في المطلق والمضاف والأسماء (١) .  
أما المطلق : فهو في الأصل طاهر ومطهر ، يرفع الحدث ويزيل الخبث ،  
وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه ، ولا ينجس الجارى منه بالملاقاة ،  
ولا الكثير من الراكد .

وينجس القليل من الراكد بالملاقاة على الأصح .  
وحكم ماء الحمام حكمه اذا كان له مادة (٢) ، وكذا ماء الغيث حال نزوله .  
وفي تقدير الكثرة روايات ، أشهرها : ألف ومائة رطل ، وفسره الشيخان (٣)  
بالعراقي .

وفي نجاسة البئر بالملاقاة قولان ، أظهرهما : التنجيس .

### منزوحات البئر :

وينزح - لموت البعير والثور وانصباب الحجر - ماؤها اجمع ، وكذا قال  
الثلاثة (٤) في المسكرات . وألحق الشيخ (٥) الفقاع (٦) والمني والدماء الثلاثة (٧) .  
فان غلب الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً . ولموت البغل والحمار  
ينزح كـ (٨) .

(١) جمع سؤر . (٢) أى أصل يده .

(٣) هما أبو جعفر الطوسي والشيخ المفيد .

(٤) هم : الطوسي ، والمفيد ، والسيد المرتضى .

(٥) هو أبو جعفر الطوسي . (٦) ماء الشمير الخمر .

(٧) الحيض والاستحاضة والنفاس . (٨) الكر : الف ومائتا رطل .



وكذا قال الثلاثة في الفرس والبقرة .

ولموت الانسان : سبعون دلوأ .

وللعذرة : عشرة ، فان ذابت فأربعون أو خمسون .

وفي الدم أقوال : والمروى في دم ذبح الشاة من ثلاثين الى اربعين ، وفي

القليل دلاء يسيرة .

ولموت الكلب وشبهه اربعون ، وكذا في بول الرجل .

وألحق الشيخان بالكلب موت الثعلب والأرنب والشاة .

ويروى في الشاة تسع أو عشر ، وللسفور اربعون ، وفي رواية سبع .

ولموت الطير واغتسال الجنب سبع ، وكذا للكلب لو خرج حياً ، وللفأرة

ان تفسخت ، وإلا فثلاث ، وقيل : دلو .

ولبول الصبي سبع ، وفي رواية : ثلاث .

ولو كان رضيعاً فدلو واحد ، وكذا في المصفور وشبهه .

ولو غيرت النجاسة ماءها تنزح كلها .

ولو غلب الماء فالأولى ان تنزح حتى يزول التغير ، ويستوفي المقدر .

ولا ينجس البئر بالبالوعة ولو تقاربتا ما لم تتصل نجاستها ، لكن يستحب

تباعدهما قدر خمس اذرع ان كانت الأرض صلبة او كانت البئر فوقها ، وإلا فصبع .

واما المضاف : فهو ما لا يتناوله الاسم باطلاقه ، ويسح سلبه عنه ؛ كالمختصر

من الأجسام والمصعد (١) والمزوج بما يعلبه الاطلاق .

وكله ظاهر لكن لا يرفع حدثاً ، وفي طهارة محل الخبث به قولان ، اصحهما :

المنع ، وينجس بالملافة وان كثر .

وكل ما يمازج المطلق ولم يعلبه الاطلاق لا يخرج عن اعادة التطهير وان

غير احد اوصافه .

(١) كاه الورد - المعبر للوائف .



وما يرفع به الحدث الأصغر طاهر ومطهر، وما يرفع به الحدث الأكبر طاهر.  
وفي رفع الحدث به ثانياً قولان، المروى: المنع.  
وفيما يزال به الخبث إذا لم تغيره النجاسة قولان، أشبههما، التنجيس عدا  
ماء الاستنجاء.

ولا يفتسل بغسالة الحمام إلا أن يعلم خلوها من النجاسة.  
وتكره الطهارة بماء سخن بالشمس في الآنية، وبماء سخن بالنار في غسل  
الأموال.

وأما الأسار: فيكلها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير والكافر. وفي سؤر  
ملا يؤكل لحمه قولان، وكذلك في سور المسوخ (١)، وكذلك ما أكل الجيف مع  
خلو موضع الملاقاة من عين النجاسة، والطهارة في الكل أظهر.  
وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم قولان، أحوطهما: النجاسة  
ولو نجس أحد الاناءين ولم يتعين اجتناب ماؤهما.  
وكل ما حكم بنجاسته لم يجز استعماله ولو اضطرر منه إلى الطهارة تيمم.  
الركن الثاني - في الطهارة المائية، وهي وضوء وغسل.

## الوضوء

قالوضوء يستدعى بيان أمور:  
(الأول) في موجباته. وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع  
المعتاد، والنوم الغالب على الحاستين (٢) والاستحاضة القليلة.  
وفي مس باطن الدبر وباطن الاحليل قولان. أظهرهما أنه لا ينقض.  
(الثاني) في آداب الخلوة:  
والواجب ستر العورة.

(٢) السمع والبصر.

(١) كالقردة مثلاً.



ويحرم استدبار القبلة واستقبالها ولو كان في الأبنية على الأشبه .  
ويجب غسل مخرج البول ويتمين الماء لازالته ، وأقل ما يجزىء : مثلاً ما  
على الحشفة ، وغسل موضع الفأط بالماء ، وحده الانقاء ، فان لم يتعد المخرج  
تخير بين الاحجار والماء .

ولا يجزىء أقل من ثلاثة ولو نقي بما دونها .

ويستعمل الخنزف بدل الاحجار .

ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا الحجر المستعمل .

وسننها (١) : تغطية الرأس عند الدخول . والتسمية . وتقديم الرجل

اليسرى والامتسحان . والدعاء عند الدخول . وعند النظر الى الماء ، وعند  
الاستنجاء ، وعند الفراغ ، والجمع بين الاحجار والماء والاقتصار على الماء  
ان لم يتعد . وتقديم اليمين عند الخروج .

( مكروهاتها ) : ويكره الجلوس في الشوارع والمشارع ومواضع اللعن

وتحت الاشجار المثمرة وفيه النزال . واستقبال الشمس والقمر ، والبول في الارض  
الصلبة ، وفي مواطن الهوام وفي الماء جارياً وراكداً ، واستقبال الريح به ،  
والاكل والشرب والسواك ، والاستنجاء باليمين ، وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى ،  
والكلام الا بذكر الله أو لضرورة .

( الثالث ) في الكيفية .

والفروض سبعة :

الأول : الذيه مقارنة لغسل الوجه ، ويجوز تقديمها عند غسل اليدين ،  
واستدامة حكمها حتى الفراغ .

والثاني : غسل الوجه ، وطوله من قصاص شعر الرأس الى الذقن وعرضه

ما اشتملت عليه الابهام والوسطى .

(١) اي الحلوة .



- ولا يجب غسل ما استرسل من الاحية ولا تخليلها .  
والثالث : غسل اليدين مع الوفقين مبتدئا بها .  
ولو نكس فقولان ، اشبهها : أنه لا يجزى .  
وأقل الغسل ما يحصل به مساه ولو دهنا (١) .  
والرابع : مسح مقدم الرأس ببقية البلبل بما يسمى مسحا .  
وقيل : اقله ثلاث أصابع مضومة ، ( ولو استقبل فأشبهه الكراهية ) (٢)  
ويجوز على الشعر أو البشرة ، ولا يجزى على حائل كالعمامة .  
والخامس : مسح الرجلين الى الكعبين وهما قبنا القدم ، ويجوز منكوسا ،  
ولا يجوز على حائل من خف وغيره الا للضرورة .  
والسادس : الترتيب : يبدأ بالوجه ثم باليمن ثم باليسرى ثم بالرأس ثم  
بالرجلين ، ولا ترتيب فيها .  
والسابع : الموالاة ، وهي أن يكمل طهارته قبل الجفاف .  
مسائل : والفرض في الغسلات مرة ، والثانية سنة ، والثالثة بدعة ، ولا  
تكرار في المسح .  
ويجوز ما يمنع وصول الماء الى البشرة وجوبا كالخاتم ، ولولم يمنع  
حركه احتجابا .  
والجبائر تنزع ان امكن ، والا مسح عليها ولو في موضع الغسل .
- 
- (١) جاء في كتاب « تذكرة الفقهاء » للعلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ — و  
كتاب مفصل في الفقه المقارن ومن امهات كتب الفقه الامامى : ويجب في الغسل  
مساه وهو الجريان على العضو ، فالدهن ان صدق عليه الاسم اجزا والا فلا ، وفي  
كتاب المعبر للدولف في شرح المختصر : « ولا يجزى ما يسمى مسحا ،  
(٢) هكذا في المخطوطة التي بأيدينا . وفي شرائع الاسلام : « والافضل مسح  
الرأس مقبلا وبكره مدبرا على الاشبه » .



ولا يجوز أن يولي وضوءه غيره اختاراً .

ومن دام به السلس يصلي كذلك ، وقيل يتوضأ لكل صلاة وهو حسن .  
وكذا المبطون ، ولو فاجأه الحدث في الصلاة توضأ وبني .

والسنن عشرة : وضع الاثاء على اليمين ، والاعتراف بها ، والتسمية ،

وغسل اليدين مرة للغرغرة والبول . ومرتين للغائط قبل الاعتراف ، والمضمضة  
والاستنشاق ، وأن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنها ، والدعاء عند غسل  
الاعضاء ، والوضوء بمد ، والسواك عنده ، ويكره الاستعانة فيه والتعديل (١) منه .  
(الرابع) في الاحكام .

فمن تيقن الحدث وشك في الطهارة أو تيقنها وجعل المتأخر تطهر .

ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو شك في شيء من افعال الوضوء

بعد انصرافه بني على الطهارة . ولو كان قبل انصرافه أتى به وبما بعده .

ولو تيقن ترك عضو أتى به على الحالين وبما بعده ولو كان مسحاً .

ولو لم تبق على اعضائه نداوة أخذ من لحيته واجفانه ولو لم تبق نداوة

استأنف الوضوء .

ويعيد الصلاة لو ترك غسل احد المخرجين ولا يعيد الوضوء ولو كان

احد الحدثين غسل مخرجه دون الآخر .

وفي جواز مس كتابته المصحف للمحدث ، قولان ، أصحهما المنع .

## الفصل

وأما الغسل ففيه الواجب والتدب . فالواجب منه ستة .

(الأول) : غسل الجنابة ، والنظر في موجبه وكيفية واحكامه .

(١) يتعدل بالمتدبل : تسمع به .



اما الموجب : فأمران :

١ - انزال الماء بقظة أو نوما ولو اشتبهه ، اعتبر بالدفق وفتور البدن .  
وتكفي في المريض الشهوة .

وبغتسل المستيقظ اذا وجد منيا على جسده أو ثوبه الذي ينفرد به .  
٢ - الجماع في القبل . وحده غيبوبة الحشفة وان أكسل . وكذا في دبر  
المرأة على الأشبهه .

وفي الغسل بوطه الغلام تردد (١) وجزم علم الهدى (٢) بالوجوب .  
وأما كفيته : فواجبها خمسة :

النية مقارنة لغسل الرأس أو متقدمة عند غسل اليدين واستدامة حكمها .  
غسل البشرة بما يسمى غسلا ولو كان كالدهن (٣) ، وتخليل ما لا يصل الماء اليه  
الابه . والترتيب يبدأ برأسه ، ثم ميامنه ، ثم مياسره ، ويسقط الترتيب بالارتماس (٤) .  
وسننهما سبعة : الاستبراء ، وهو أن يعصر ذكره من القعدة الى طرفه ثلاثا  
ويثره ثلاثا ، وغسل يديه ثلاثا ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وامرار اليد على  
الجسد ، وتخليل ما يصل (٥) الماء اليه ، والغسل بصاع (٦) .

(١) الكلام انما هو في وجوب الغسل بمجرد الادخال او عدم وجوبه ، مع حرمة  
الفعل . وان الواط جزاؤه القتل كما سيأتي في كتاب الحدود والتعزيرات .

(٢) هو السيد المرتضى .

(٣) جاء في تذكرة الفقهاء ، وهو بصددا - حكم الغسل : فالدهن ان تحقق معه  
الجرىان اجزا والافلا ، لان عليا عليه السلام كان يقول : الغسل من الجنابة وضوء  
يجزى . منه ما جرى مثل الدهن الذي يبيل الجسد ، فشرط الجرئان .

(٤) ارتمس في الماء : انغمس .

(٥) اما ما لا يصل اليه الماء فغسله واجب كما تقدم الواجبات .

(٦) الصاع : اربعة امداد كل مدر طرا وثلاث والرطرا رابع حففات بكفي الرجل

يستوى الحلقة . كذا في القاموس ، وق



## وأما احكامه :

فيحرم عليه قراءة العزائم (٢) ، ومس كتابة القرآن ، ودخول المساجد الا  
اجتيازاً - عدا المسجد الحرام ومسجد النبي (٣) صلى الله عليه وآله وسلم ولو احتلم  
فيها تيمم لخروجه - ووضع شيء فيها على الاظهر .  
ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات ، ومس المصحف (٣) وحمله والنوم ما لم  
يتوضأ ، والاكل والشرب ما لم يتمضمض ويستنشق ، والخضاب .

- ولو رأى بللاً بعد الغسل اعاد الا مع البول أو الاجتهاد (٤) .
- ولو أحدث في أثناء غسله ففيه أقوال ، أصحها : الاتمام والوضوء (٥) .
- ويجزى غسل الجنابة عن الوضوء ، وفي غيره تردد أظهره انه لا يجزى .
- ( الثاني ) : غسل الحيض ، والنظر فيه وفي أحكامه .
- وهو في الأغلب دم أسود أو أحمر غليظ حار له دفع .
- فان اشتبه بالمعذرة حكم لها بتطوق القطننة .
- ولا حيض مع سن اليأس ولا مع الصغر .
- وهل يجتمع مع الحمل ؟ فيه روايات ، أشهرها : أنه لا يجتمع .
- وأكثر الحيض عشرة أيام ، وأقله ثلاثة أيام .
- فلو رأت يوماً ، أو يومين فليس حيضاً ، ولو كمل ثلاثة في جملة عشرة

---

(١) العزائم - السور التي بها السجود الواجبة وهي : الم تنزل ( السجدة )  
وحم السجدة ، والنجم ، وسورة اقرأ ( العلق ) .

(٢) فانه يحرم اجتيازهما .

(٣) أي غير الكتابة واما الكتابة فتقدم ان مسها حرام .

(٤) يريد انه اذا كان قد بال او اجتهد قبل الغسل فليس عليه إعادة للغسل اذا

رأى بللاً ، والمراد بالاجتهاد الاستبراء .

(٥) يريد ان اتمامه يجزى غسله ولا يجزى وضوءه .



فقولان ، الروى : انه حيض .

وما بين الثلاثة الى العشرة حيض وان اختلف لونه ، ما لم يعلم أنه لعذر أو

قرح . ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة اليها .

والمبتدئة والمضطربة الى التمييز ومع فقدته ترجع المبتدئة الى عادة اهلها واقربانها .

فان لم يكن أو كن مختلفات رجعت هي والمضطربة الى الروايات وهي ستة أو

سبعة ، أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر .

وتثبت العادة باستواء شهرين في أيام رؤية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد .

ولو رأت في أيام العادة صفرة أو كدرة ، وقبلها أو بعدها بصفة الحيض

وتجاوز العشرة ، فالترجيح للعادة ، وفيه قول آخر .

وتترك ذات العادة الصوم والصلاة برؤية الدم .

وفي المبتدئة والمضطربة تردد ، والاحتياط للعبادة أولى حتى يتيقن الحيض .

وذات العادة مع الدم تستظهر بعد عاداتها بيوم أو يومين ثم تعمل ما تعمله

المستحاضة ، فان استمر والا قضت الصوم .

وأقل الطهر عشرة أيام ولا حد لأكثره .

وأما الاحكام : فلا ينعد لها صلاة ولا صوم ولا طواف ، ولا يرتفع بها

حدث ، ويحرم عليها دخول المساجد الا اجتيازا عدا المسجدين ، ووضع شيء فيها

على الاظهر ، وقراءة العزائم (١) ، ومس كتابة القرآن .

ويحرم على زوجها وطؤها موضع الدم ولا يصح طلاقها مع دخوله بها وحضوره

ويجب عليها الغسل مع النقاء ، وقضاء الصوم دون الصلاة .

وهل يجوز أن تسجد لو سمعت السجدة ! الاشبه : نعم .

وفي وجوب الكفارة بوطنها على الزوج روايتان ، أحوطهما : الوجوب .

وهي أى الكفارة دينار في أوله ، ونصف في وسطه وربعم في آخره .

(١) سبق تفسيرها في الهامش رقم ١ من الصفحة الرابعة والثلاثين .



ويستحب لها الوضوء لوقت كل فريضة ، وذكر الله تعالى في مصلاها بقدر صلاتها .

ويكره لها الخضاب ، وقراءة ما عدا العزائم ، وحمل المصحف ولمس هامشه ، والاستمتاع منها بما بين السرة والركبة ، ووطؤها قبل الغسل .

وإذا حاضت بعد دخول الوقت فلم تصل مع الامكان قضت ، وكذا لو ادركت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلاة وجبت اداء ومع الاهیال قضاء .

وتغتسل كاغتسال الجنب لكن لا بد معه من الوضوء .

( والثالث ) : غسل الاستحاضة ، ودمها في الاغلب أصفر بارد رقيق .

لكن ما تراه بعد عادتھا مستمرا ، أو بعد غاية النفاس ، وبعد اليأس ، وقيل البلوغ ، ومع الحمل على الأشهر فهو استحاضة ولو كان عبيطا ، ويجب اعتباره .

فإن اطخ باطن القطننة لزمها ابدالها والوضوء لكل صلاة .

وان غمسها ولم يسلم لزمها مع ذلك تغيير الخرقه وغسل للعداة .

وان يسال لزمها مع ذلك غسلان ، غسل للظهر والعصر ، تجمع بينهما ،

وغسل للمغرب والمشاء تجمع بينهما ، وكذا تجمع بين صلاة الليل والصبح بغسل

واحد ان كانت متنفلة ، واذا فعلت ذلك صارت طاهرا .

ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد ، وعليها الاستظهار في منع الدم من

التعدى بقدر الامكان .

وكذا يلزم من به السلس والبطن .

( الرابع ) غسل النفاس ، ولا يكون نفاس الا مع الدم ولو ولدت تاما .

ثم لا يكون الدم نفاسا حتى تراه بعد الولادة أو معها .

ولا حد لأقله ، وفي أكثره روايات أشهرها أنه لا يزيد على أكثر الحيض .

وتعتبر حالها عند انقطاعه قبل العشرة ، فإن خرجت القطننة نقيه اغتسلت ،

والا توقمت النقاء أو انقضاء العشرة ، ولو رأت بعدها دما فهو استحاضة .



والنفساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكره ، وغسل كغسلها في الكيفية ، وفي استحباب تقديم الوضوء على الغسل وجواز تأخير عنه .  
( الخامس ) غسل الأموات ، والنظر في امور اربعة :  
الاول : الاحتضار :

والفرض فيه ، استقبال الميت بالقبلة على أحوط القولين بأن يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله اليها .

والمسنون : نقله الى مصلاه ، وتلقيته الشهادتين ، والاقرار بالنبي ﷺ ، وبالأمّة عليهم السلام ، وكلمات الفرج ، وأن تغمض عيناه ، ويطبق فوه ، وتمد يده الى جنبيه ، ويغطي بثوب وأن يقرأ عنده القرآن ، ويسرج عنده ان مات ليلا ، ويعلم المؤمنون بموته ، ويجعل تجهيزه الامع الاشتباه . ولو كان مصلوبا لا يترك أزيد من ثلاثة أيام .

ويكره أن يحضره جنب أو حائض .

وقيل يكره أن يجعل على بطنه حديد .

الثاني : الغسل :

وفروضة : ازالة النجاسة عنه ، وتغسيله بماء السدر ثم بماء الكافور ثم

بالقراح ، مرتبا كغسل الجنابة .

ولو تعذر السدر والكافور كفت المرة بالقراح .

وفي وجوب الوضوء قولان ، والاستحباب أشبهه .

ولو خيف من تغسيله تناثر جسده ييمم .

وسننه : أن يوضع على مرتفع موجه الى القبلة مظلالا ، ويفتح جيبه وينزع

ثوبه من تحتة وتستر عورته وتلين أصابعه برفق ويفسل رأسه وجسده برغوة



السدر ويغسل فرجه بالحرض (١) .  
ويبدأ بغسل يديه ثم بشق رأسه الايمن ويغسل كل عضو منه ثلاثا في كل  
غسلة ويمسح بطنه في الأوليين (٢) الا الحامل .  
ويقف الفاسل عن يمينه ، ويحفر للماء حفيرة ، ويذشف بشوب .  
ويكره اقماده وقص اظفاره وترجيل شعره وجعله بين رجلي الفاسل ،  
وارسال الماء في الكنيف ، ولا بأس بالبالوعة .  
الثالث : في الكفن :

والواجب منه : منزر وقيص وازار مما تجوز الصلاة فيه للرجال .  
ومع الضرورة تجزى اللقافة ، وامساس مساجده (٣) بالكافور وان قل .  
والسفن : أن يمتسل قبل تكفينه أو يتوضأ ، وأن يزداد للرجل حبرة يمنية  
عبرية غير مطرزة بالذهب ، وخرقة لفخذه وعمامة تثني عليه محنكا ، ويخرج طرفا  
العمامة من الحنك ويلقيان على صدره .  
ويكون الكفن قطنا وتطيب بالزريرة ويكتب على الحبرة والقميص واللقافة  
والجريدتين : فلان يشهد أن لا اله الا الله .  
ويجعل بين يتيه قطنا .

وتزداد المرأة لقافة أخرى لثدييها ونمطا وتبدل بالعمامة قناعا .  
ويسحق الكافور باليد ، وأن فضل عن المساجد ألقى على صدره .  
وان يكون درهما أو أربعة دراهم ، وأكمله ثلاثة عشر درهما وثلاثا  
ويجعل معه جريدتان ، احدهما من جانبه الأيسر بين قيصه وازاره ،

(١) الحرض : الاشتان .

(٢) اى في غسل السدر والكافور .

(٣) اى اعضاء سجوده .



والأخرى مع ترقوة جانيه الأيمن يلمصها بجلده ، وتكونان من المخمل .  
وقيل فإن فقد فن الصدر ، والا فمن الخلاف (١) والا فن غيره من الشجر .  
ويكره بل الخيوط بالريق ، وان يعمل لما يبتدأ من الأكتاف أكمام ، وان  
يكفن في السواد .

وتجوير الأكتاف او تطيبها بغير الكافور والزريرة ، وان يكتب عليه  
بالسواد ، وان يجعل في سم الميت أو بصره شيء من الكافور .

الرابع : الدفن : -

والفرض فيه مواراته في الارض على جانبه الايمن موجها الى القبلة .  
فلو كان في البحر وتمعد البر (٢) نقل أو جعل في وعاء وأرسل اليه .  
ولو كانت ذمية حاملة من مسلم ، قيل : تدفن في مقبرة المسلمين ، يستدبر  
بها القبلة (٣) اكراما للولد .

وسننه : اتباع الجنائزة أو مع جانبيها وتربيعها (٤) وحفر القبر قدر قامة أو  
الى الترقوة ، وأن يجعل له لحد ، وأن يتحفى المنازل اليه ويحل ازراره ، ويكشف  
رأسه ويدعو عند نزوله ، ولا يكون رحما الا في المرأة .

ويجعل الميت عند رجلى القبر ان كان رجلا ، وقدامه ان كانت امرأة .  
وينقل مرتين ويصبر عليه وينزل في الثالثة سابقا برأسه ، والمرأة عرضا .  
ويحل عقد كفننه ويلقنه ويجعل معه تربة ويشرج اللحد ويخرج من قبل  
رجليه ويهيل الحاضرون بظهور الا كف مسترجعين ولا يهيل ذو الرحم .  
ثم يطم القبر ولا يوضع فيه من غير ترايه .

---

(١) الخلاف ككتاب : شجرة الصفصاف .

(٢) اي تمعد الوصول الى البر .

(٣) ليقع وجه الولد الى القبلة لما يقال من ان وجه الولد الى ظهر امه .

(٤) اي حملها من جوانبها الاربعة .



ويرفع مقدار أربع أصابع مرربما ، ويصب عليه الماء من رأسه دورا ، فان فضل ماء صبه على وسطه .

ويضع الحاضرون الأيدي عليه مترجمين ، ويلقنه الولي بعد انصرفهم . ويكره فرش القبر بالساج - الامع الحاجة - وتعصيصه وتجديده ، ودفن ميتين في قبر واحد ، ونقل الميت الى غير بلد موته الا الى المشاهد المشرفة . ويلحق بهذا الباب مسائل :

( الاولى ) كفن المرأة على زوجها ولو كان لها مال .

( الثانية ) كفن الميت من أصل تركته قبل الوصية والدين والميراث .

( الثالثة ) لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم .

( الرابعة ) الشهيد اذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ، بل يصلى عليه

ويدفن بشيابه وينزع عنه الخفان والفرو .

( الخامسة ) اذا مات ولد الحامل قطع وأخرج ، ولو ماتت هي دونه يشق

جوفها من الجانب الايسر وأخرج . وفي رواية ، يخاط بطنها .

( السادسة ) اذا وجد بعض الميت وفيه الصدر فهو كما لو وجد كله .

وان لم يوجد الصدر غسل وكفن ما فيه عظم ، ولف في خرقة ودفن .

ما خلا من عظم .

قال الشيخان : ولا يغسل السقط الا استكمل شهورا أربعة ، ولو كان

لدونها لفي في خرقة ودفن .

( السابعة ) لا يغسل الرجل إلا رجل وكذا المرأة .

ويغسل الرجل بذت ثلاث سنين مجردة ، وكذا المرأة .

ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب وكذا المرأة .

( الثامنة ) من مات محرما كان كالمحل ، لكن لا يقرب الكافور .

( التاسعة ) لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقبرة المسلمين .

( العاشرة ) لو لاقى كفن الميت فحجامة غسلت ما لم يطرح في القبر ،



وقرّضت بعد جملة فيه .

( السادس ) غسل من مس ميتا .

يجب الغسل بمس الميت الآدمي بعد برده بالموت ، وقبل تطهيره بالغسل

على الاظهر .

وكذا يجب الغسل بمس قطعة فيها عظم ، سواء أيدت من حي أو ميت ،

وهو كغسل الحائض .

وأما المتدوب من الآغمال : فالمشهور غسل الجمعة .

ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال ، وكما قرب من الزوال كان أفضل

وأول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه ، وليلة سبعم عشرة وتسع عشرة ،

واحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين ، وليلة الفطر . ويومي العيدين . ويوم

عرفة . وليلة النصف من رجب . ويوم البعث (١) . وليلة النصف من شعبان .

والغدیر (٢) . ويوم المباہلة (٣) . وغسل الاحرام . وزيارة النبي ﷺ وسلم .

والأئمة عليهم السلام واقضاء الكسوف ، وللقوبة ، واصلاة الحاجة ، والاستخارة ، ولدخول

الحرم ، والمسجد الحرام ، والكعبة ، والمدينة ، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله

وسلم ، وغسل المولود .

## التيمم

الركن الثالث : في الطهارة الترابية ، والنظر في امور أربعة :

(١) هو السابع والعشرون من رجب .

(٢) هو يوم الثامن عشر من ذى الحجة .

(٣) وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة .



الأول : شرط التيمم عدم الماء ، أو عدم الوصلة اليه ، أو حصول مانع من استعماله ، كالبرد والمرض .

ولو لم يوجد الا ابتياعا وجب وان كثير الثمن ، وقيل : ما لم يضر في الحال ، وهو الأشبه .

ولو كان معه ماء وخشي العطش تيمم ان لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة . وكذا لو كان على جسده نجاسة ومعه ما يكفيها لازالتها أو للوضوء أزالها وتيمم ، وكذا من معه ماء لا يكفيها لطهارته .

وإذا لم يوجد للميت ماء يمم كالحي العاجز .

الثاني : فيما يتيمم به ، وهو التراب الخالص دون ما سواه من المنسحقة كالأشنان والدقيق ، والمعادن كالكحل والزرنيخ .

ولا بأس بأرض النورة والجص . ويكره بالسبخة والرمل .

وفي جواز التيمم بالحجر تردد ، والجواز قال الشيخان .

ومم فقد الصميد تيمم بغبار الثوب واللبد وعرف الدابة ومع فقدته بالوحل .  
الثالث : في كيفية : -

ولا يصح قبل دخول الوقت ويصح مع تضييقه .

وفي صحته مع السمة قولان ، أحوطهما التأخير .

وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح ؟ فيه روايتان : أشهرها اختصاص المسح بالجبهة وظاهر السكفين .

وفي عدد ضربات أقوال ، أجودها للوضوء ضربة . وللغسل اثنتان .

والواجب فيه النية : واستدامة حكمها . والترتيب ، يبدأ بمسح الجبهة ثم

بظاهر اليمنى ، ثم بظاهر اليسرى .

الرابع : في أحكامه وهي ثمانية :

( الأول ) لا يعيد ما صلى بتيممه ، ولو تعمد الجفابة لم يجزى التيمم ما لم



يُخَفُّ التَّلْفُ .

فَإِنْ خَشِيَ فِتْمِيمَ وَصَلَّى فِي الْإِعَادَةِ تَرَدُّدًا ، أَشْبَهَهُ أَنْهَ لَا يَمِيدُ .

وَكَذَلِكَ مِنْ أَحَدَثِ فِي الْجَامِعِ وَمَنْعَهُ الرَّحَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، تَيْمِمَ وَصَلَّى .

وَفِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ ، الْأَجُودُ الْإِعَادَةَ .

( الثَّانِي ) يُجِبُ عَلَيَّ مَنْ فَقَدَ الْمَاءَ : الطَّلَبُ فِي الْحِزْنَةِ غُلُوبَةً مَسْهُومًا ، وَفِي السَّهْلَةِ

غُلُوبَةً سَهْمِيْنًا .

فَإِنْ أَخْلَفَ فَيْتَمِمَ وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ ، تَطَهَّرَ وَأَعَادَ .

( الثَّلَاثُ ) لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ قَبْلَ شَرْوَعِهِ تَطَهَّرَ أَجْمَاعًا ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ فِرَاغِهِ

فَلَا إِعَادَةَ .

وَلَوْ كَانَ فِي اثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَقَوْلَانِ ، أَصْحَبَهُمَا الْبِنَاءُ وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ تَكْبِيرَةً

الْأَحْرَامَ ( ١ ) .

( الرَّابِعُ ) لَوْ تَيْمِمَ الْجَنْبَ ثُمَّ أَحْدَثَ مَا يَوْجِبُ الْوَضُوءَ أَعَادَ بَدَلًا مِنَ الْغَسْلِ .

( الْخَامِسُ ) لَا يَفْقُضُ التَّيْمِمَ إِلَّا مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ الْمَائِيَّةَ ، وَوَجُودَ الْمَاءِ مَعَ

التَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ .

( السَّادِسُ ) يَجُوزُ التَّيْمِمُ لِمَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ نَدْبًا .

( السَّابِعُ ) إِذَا اجْتَمَعَ مَيِّتٌ وَمُحْدَثٌ وَجَنْبٌ وَهَنَّاكَ مَاءٌ يَكْفِي أَحَدَهُمْ تَيْمِمًا

الْمُحْدَثُ .

وَهَلْ يَخْصُ بِهِ الْمَيِّتُ أَوْ الْجَنْبُ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ أَشْهَرُهُمَا أَنْ يَخْصُ بِهِ الْجَنْبُ .

( الثَّمَانُ ) رَوَى فِيْمَنْ صَلَّى بِتَيْمِمٍ فَأَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ وَوَجَدَ الْمَاءَ قَطْعًا وَتَطَهَّرَ

وَأَتَمَّ ، وَنَزَلَهَا الشَّيْخَانُ عَلَى النَّسِيَانِ .

الرَّكْنُ الرَّابِعُ : فِي النِّجَاسَاتِ . وَالنَّظَرُ فِي أَعْدَادِهَا وَأَحْكَامِهَا .

( ١ ) يَعْنِي أَنَّ لَهُ أَيْ الْإِسْتِمْرَارَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيْمِمِهِ هَذَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أُنَى مِنْ أَرْكَانِهَا

الْأَبْتَكْبِيرَةَ الْأَحْرَامَ .



وهي عشرة : البول ، والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته الجلال ،  
والمني والميتة مما لا يكون له نفس سائلة . وكذا الدم والسكراب والخنزير والكافر  
وكل مسكر والفقاع .

وفي نجاسة عرق الجنب من الحرام ، وعرق الابل الجلالة ولعاب المسوخ ،  
وذرق الدجاج والشعلب والارنب والفأرة والوزغة اختلاف ، والكرامية أظهر .  
وأما أحكامها فعشرة :

﴿ الأول ﴾ كل النجاسات يجب ازالة قليلها وكثيرها عن الثوب والبدن  
عدا الدم فقد عفي عما دون الدرهم سعة في الصلاة ، ولم يعف عما زاد عنه .  
وفيما بلغ قدر الدرهم مجتمعا روايتان ، أشهرها : وجوب الازالة .  
ولو كان متفرقا لم تجب ازالته ، وقيل تجب مطلقا ، وقيل بشرط التفاحش .  
﴿ الثاني ﴾ دم الحيض : تجب ازالته وإن قل .  
وألحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس .  
وعفي عن دم القروح والجروح التي لا ترقأ ، فإذا رقا اعتبر فيه سعة الدرهم .  
﴿ الثالث ﴾ يجوز الصلاة فيما لا يتم الصلاة فيه متفرداً مع نجاسته كالتكة  
والجرب والقلنسوة .

﴿ الرابع ﴾ يغسل الثياب والبدن من البول مرتين ، إلا من بول الصبي ،  
فانه يكفي صب الماء عليه ويكفي ازالة عين النجاسة وان بقى اللون .  
﴿ الخامس ﴾ اذا علم موضع النجاسة غسل ، وان جهل غسل كل ما يحصل  
فيه الاشتباه .

ولو نجس أحد الثوبين ولم يعلم عينه ، صلى الصلاة الواحدة في كل واحدة  
مرة . وقيل يطرحهما ويصلي عريانا .

﴿ السادس ﴾ اذا لاقى السكراب أو الخنزير أو الكافر ثوباً أو جسداً وهو  
رطب غسل موضع الملاقاة وجوبا ، وان كان يابسا رش الثوب بالماء استحباباً .



﴿السابع﴾ من علم النجاسة في ثوبه أو بدنه وصلى عامداً اعاد في الوقت وبعده ولو نسي في حال الصلاة فروايتان ، أشهرها : أن عليه الاعادة .

وهل يعيد مع بقاء الوقت ؟ فيه قولان ، أشبهها أنه لا اعادة .

ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة أزالها وأتم ، أو طرح عنه ما هي فيه ، إلا

أن يفتقر ذلك الى ما ينافي الصلاة فيبطلها .

﴿الثامن﴾ المربية للصبى اذا لم يكن لها الا ثوب واحد اجزأت بنفسه في

اليوم واللييلة مرة واحدة .

﴿التاسع﴾ من لم يتمكن من تطهير ثوبه القاه وصلّى عريانا ، ولو منعه مانع

صلى فيه ، وفي الاعاده قولان اشبهها انه لا اعاده .

﴿العاشر﴾ الشمس اذا جففت البول أو عن غيره عن الأرض والבוاري

والحصص جازت الصلاة عليه ، وهل تطهر ؟ الأشبه نعم ، والنار ما أحواله .

وتطهر الأرض باطن الخف والقدم مع زوال النجاسة .

وقيل في الذنوب يلقى على الأرض النجسة بالبول انها تطهرها مع بقاء ذلك

الماء على طهارته .

ويلحق بذلك النظر في الاواني ، ومحرم منها استعمال الاواني الذهب ،

والفضة ، في الاكل وغيره ، وفي المفضض قولان ، أشبهها الكراهية .

وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بمباشرتهم أو بملاقاة نجاسة .

ولا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال حياته مذكى .

ويكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الاشبهه ، وكذا يكره من أواني

الحجر ما كان خشبياً أو قرعاً .

ويغسل الاناء من لوغ السكب ثلاثاً ، أولاهن بالتراب على الاظهر .

ومن الحجر والفأره ثلاثاً ، والسبع أفضل ، ومن غير ذلك مره والثلاث أحوط .



## كتاب الصلوة والنظر في المقدمات والمقاصد

والمقررات سبع :

( الأولى ) في الأعداد :

والواجبات تسع : الصلوات الخمس ، و صلاة الجمعة ، والعيدين ، والكسوف ، والزلزلة ، والآيات ، والطواف ، والأموات ، وما يلتزمه الانسان بنذر وشبهه .  
وما سواه مسنون .

والصلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر ، وإحدى عشرة ركعة في السفر ونوافلها أربع وثلاثون ركعة على الأشهر في الحضر .

ثمان للظهر قبلها ، وكذا العصر ، وأربع للمغرب بعدها ، وبعد العشاء ركعتان من جلوس تعدان بواحدة ، وثمان لليل ، وركعتان للشفع ، وركعتان للواتر ، وركعتان للغداة .

ويسقط في السفر نوافل الظهرين ، وفي سقوط الوتيرة (١) قولان .

ولكل ركعتين من هذه النوافل تشهد وتسليم ، والوتر بانفراده .

( الثانية ) في المواقيت : والنظر في تقديرها ولواحقها :

أما الأول : فالروايات فيه مختلفة ، ومحصلها ، اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار

أدائها ، ثم يشترك الفرضان في الوقت .

(١) الوتيرة : الركعتان اللتان تؤديان بعد العشاء من جلوس وتعدان بواحدة كما تقدم



والظهر مقدمة حتى يبقى للغروب مقدار أداء العصر فتختص به ثم يدخل وقت المغرب ، فإذا مضى مقدار أدائها اشترك الفريضة .

والمغرب مقدمة حتى يبقى لا تنصف الليل مقدار أداء العشاء فتختص به .

وإذا طلعت الفجر دخل وقت صلاته ممتداً حتى تطلع الشمس .

ووقت نافلة الظهر حين الزوال حتى يصير النية على قدمين .

ونافلة العصر إلى أربعة أقدام .

ونافلة المغرب بعدها حتى تذهب حمرة المغربية .

وركعتا الوتيرة تمتد بامتداد العشاء . وصلاة الليل بعد انتصافه ، وكلما قرب

من الفجر كان أفضل .

وركعتا الفجر بعد الفراغ من الوتر وتأخيرها حتى يطلع الفجر الأول أفضل

ويتمدد حتى تطلع الحجرة .

وأما الواحق : فمسائل :-

﴿ الأولى ﴾ يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انتصافه ، وبميل الشمس إلى الحاجب

الأيمن ممن يستقبل القبلة ويعرف الغروب بذهاب الحجرة المشرقية .

﴿ الثانية ﴾ قيل لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحجرة المغربية ، ولا تصلح

قبله إلا مع العذر ، والأظهر الكراهية .

﴿ الثالثة ﴾ لا تقدم صلاة الليل على الانتصاف إلا لشاب تمنعه رطوبة رأسه (١)

أو لمساfer . وقضاؤها أفضل .

﴿ الرابعة ﴾ إذا تلبس بنافلة الظهر ولو بركة ثم خرج وقتها أتمها متقدمة على

الفريضة ، وكذا العصر .

وأما نوافل المغرب فتي ذهب الحجرة ولم يكملها بدأ بالعشاء .



﴿ الخامسة ﴾ إذا طلع الفجر الثاني فقد قاتت النافلة عدا ركعتي الفجر .  
ولو تلبس من صلاة الليل بأربع زاحم بها الصبح ما لم يخش فوات الفرض .  
ولو كان التلبس بما دون الأربع ثم طلع الفجر ، بدأ بالفريضة وقضى نافلة الليل .  
﴿ السادسة ﴾ تصلي الفرائض أداء وقضاء ، ما لم يتضيق وقت الفريضة الحاضرة  
والنوافل ما لم يدخل وقت الفريضة .

﴿ السابعة ﴾ يكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس ، وغروبها ، وقيامها نصف  
النهار ، وبعد الصبح ، والعصر ، عدا النوافل المرتبة ، وما له سبب .  
﴿ الثامنة ﴾ الأفضل في كل صلاة تقديمها في أول أوقاتها ، إلا ما نستثنيه في  
مواضعه ، ان شاء الله تعالى .

﴿ التاسعة ﴾ إذا صلى ظاناً دخول الوقت ، ثم تبين الوهم ، أعاد ، إلا ان  
يدخل الوقت ولم يتم ، وفيه قول آخر .  
﴿ الثالثة ﴾ في القبلة :

وهي الكعبة مع الامكان ، وإلا فجهتها وإن بعد .

وقيل هي قبلة لاهل المسجد الحرام ، والمسجد قبلة من صلى في الحرام ، والحرم  
قبلة أهل الدنيا ، وفيه ضعف .

و او صلى في وسطها (١) استقبل أي جدرانها شاه .

ولو صلى على سطحها - أبرز بين يديه شيئاً منها ولو كان قليلاً ، وقيل يستلحق

ويصلي مومياً الى البيت المعمور .

ويتوجه أهل كل اقليم إلى سمت الركن الذي يليهم .

فأهل المشرق يجعلون المشرق إلى المنكب الأيسر ، والمغرب إلى اليمين والجنوبي

خلف المنكب اليمين ، والشمس عند الزوال محاذية لطرف الحاجب اليمين مما يلي الأنف

وقيل يستحب التياسر لأهل المشرق عن سمتهم قليلاً وهو بناء على أن توجههم

---

(١) أي في جوف الكعبة



إلى الحرم .

وإذا فقد العلم بالجهة والظن ، صلى الفريضة الى أربع جهات ، ومع الضرورة أو ضيق الوقت يصلي الى أي جهة شاء ، ومتى ترك الاستقبال عمداً اعاد .  
ولو كان ظاناً أو ناسياً وتبين الخطأ لم يعد ما كان بين المشرق والمغرب .  
ويعيد الظان ما صلاه الى المشرق والمغرب في وقته لا ما خرج وقته ، وكذا لو استدبر القبلة ، وقيل يعيد وإن خرج الوقت .  
ولا يصلي الفريضة على الراحة اختياريّاً ، ويرخص في النافلة سفرّاً حيث توجهت الراحة .

### ﴿ الرابعة ﴾ في لباس المصلي :

لا يجوز الصلاة في جلد الميتة ولو دبغ ، وكذا ما لا يؤكل لحمه ولو ذكى ودبغ ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان قلنسوة أو تكة . ويجوز استعماله لا في الصلاة ولو كان مما يؤكل لحمه جاز في الصلاة وغيرها ، وإن أخذ من الميتة جزءاً أو قلماً مع غسل موضع الاتصال تنقياً .

ويجوز في الخبز (١) الخالص لا المغشوش (٢) بوبر الارانب والثعالب .

وفي فرو السنجاب قولان ، أظهرهما الجواز .

وفي الثعالب والارانب روايتان أشهرهما ، المنع .

ولا يجوز الصلاة في الحرير المحض للرجال إلا مع الضرورة أو في الحرب .

وهل يجوز للنساء من غير ضرورة ؟ فيه قولان ، أظهرهما : المنع .

وفي التكة والقلنسوة من الحرير تردد ، أظهره الجواز مع الكراهية .

وهل يجوز الركوب عليه والافتراش له ؟ الروى نعم ، ولا بأس بشوب مكفوف به

---

(١) الخبز دابة بحربة ذات أربع ، ويطلق اسم الخبز على الثياب المتخذة من وبرها

(٢) والمراد بالمغشوش بوبر الارانب والثعالب المخلوط به



ولا يجوز في ثوب مغمصوب مع العلم ، ولا فيما يستر ظهر القدم ما لم يكن له  
ساق كالخلف .

ويستحب في النعل العربية .

ويكره في الثياب السود ما عدا العمامة والخلف .

وفي الثوب الذي يكون تحته وبر الأرانب والثعالب أو فوقه ، وفي ثوب واحد  
للرجال ، ولو حكى ما تحته لم يجز .

وأن يأتزر فوق القميص ، وأن يشتمل الصاه ، وفي عمامة لا حنك لها ، وأن  
يؤم بغير رداء ، وأن يصحب معه حديداً ظاهراً ، وفي ثوب يتهم (١) صاحبه وفي  
قباة فيه تماثيل ، أو خاتم فيه صورة .

ويكره للمرأة أن تصلي في خلخال له صوت ، أو متنقبة .

ويكره للرجال اللثام ، وقيل يكره في قباة مشدود إلا في الحرب .  
مسائل ثلاث :

﴿ الأولى ﴾ ما يصح فيه الصلاة يشترط فيه الطهارة ، وأن يكون مملوكاً أو  
مأذوناً فيه .

﴿ الثانية ﴾ يجب للرجل ستر قبله ودبره ، وستر ما بين السرة والركبة أفضل ،  
وستر جسده كله مع الرداء أكل .

ولا تصلي الحرة إلا في درع وخمار ساترة جميع جسدها عدا الوجه والكفين ،  
وفي القدمين تردد . أشبهه الجواز .

والامة والصبية تجزئان بستر الجسد ، وستر الرأس مع ذلك أفضل .

﴿ الثالثة ﴾ يجوز الاستتار في الصلاة بكل ما يستر العورة كالخشيش ، وورق  
الشجر ، والطين .

---

(١) يريد انه لا يتجرى الطهارة



ولو لم يجد سائراً صلى عريانا قائماً مومياً إذا أمن المطلق ، ومع وجوده يصلي جالساً مومياً للركوع والسجود .

﴿ الخامة ﴾ في مكان المصلي :

يصلي في كل مكان إذا كان مملوكاً أو مأذوناً فيه .

ولا يصح في المكان المنسوب مع العلم .

وفي جواز صلاة المرأة الى جانب المصلي قولان ، أحدهما المنع سواء صلت بصلاته أو منفردة محرماً كانت أو أجنبية ، والآخ الجواز على كراهية .

ولو كان بينهما حائل ، أو تباعدت عشرة أذرع فصاعداً ، أو كانت متأخرة

عنه ولو بمسقط الجسد صححت صلاتهما .

ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل أولاً ثم المرأة .

ولا يشترط طهارة موضع الصلاة إذا لم تتعد نجاسته ، ولا طهارة موضع

السجدة عدا موضع الجمبة .

ويستحب صلاة الفريضة في المسجد إلا في الكعبة (١) ، والنافلة في المنزل .

ويكره الصلاة في الحمام ، وبيوت الغائط ، ومبارك الابل ، ومساكن العمل ،

ومرابط الخيل والبغال والحمير ، وبطون الاودية ، وأرض السبخة والثلج ، إذا لم

تتمكن جبهته من السجود (٢) ، وبين المقابر إلا مع حائل ، وفي بيوت الجوس والنيران

والخمر ، وفي جوار الطرق ، وأن يكون بين يديه نار مضرمة ، أو مصحف مفتوح

أو حائط ينز من بالوعة ، ولا بأس بالبيع والكنائس ومرابض الغنم .

وقيل يكره الى باب مفتوح أو انسان مواجه .

(١) يعني في جوفها ، وفي تذكرة الفقهاء : « وتكره الفريضة جوف الكعبة . لانه

باستقبال أى جهة شاء يستدير قبلة أخرى ، أى يستدير جزه آخر من الكعبة .

(٢) أى على أصل الأرض



﴿ السادسة ﴾ فيما يسجد عليه :

لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود والصوف ، ولا يخرج باستعماله  
عن اسم الأرض كالمعادن .

• ويجوز على الأرض وما ينبت منها ما لم يكن مأكولاً بالمادة .

• وفي الكتان والقطن روايتان ، أشهرهما المنع ، إلا مع الضرورة .

• ولا يسجد على شيء من بدنه ؛ فإن منعه الحر يسجد على ثوبه .

• ويجوز السجود على الثلج والقيبر وغيره مع عدم الأرض وما ينبت منها ، فإن

لم يكن فعلى كفه .

• ولا بأس بالقرطاس ، ويكره منه ما فيه كتابة ، ويراعى فيه أن يكون مملوكاً

أو مأذوناً فيه ، خالياً من نجاسة .

﴿ السابعة ﴾ في الاذان والاقامة :

• والنظر في المؤذن وما يؤذن له وكيفية الاذان والاقامة ولو احقهما .

• أما المؤذن فيعتبر فيه العقل والاسلام ، ولا يعتبر فيه البلوغ .

• والصبي يؤذن ، والعبد يؤذن ، وتؤذن المرأة لنفساء خاصة .

• ويستحب أن يكون عادلاً صميماً بصيراً بالاقامة متطهراً قائماً على مرتفع مستقبل

القبلة ، رافعاً صوته ، وتسربله المرأة ، ويكره الالتفات به يميناً وشمالاً .

• ولو أخل بالاذان والاقامة ناسياً وصلي ، تداركهما ما لم يركع واستقبل صلاته

ولو تعمد لم يرجع .

• وأما ما يؤذن له : فالصلوات الخمس لا غير ، أداء وقضاء ، استحباباً للرجال

والنساء ، والمفرد والجماع ، وقيل يجبان في الجماعه .

• ويتأكد الاستحباب فيما يجهر فيه ، وآكده الغداة والمغرب .

• وقاضى الفرائض الخمس يؤذن لأول ورده ، ثم يقيم لكل صلاة واحدة . ولو



جمع بين الاذان والاقامة لكل فريضة كان أفضل .  
ويجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان واحد واقامتين .  
ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء الآخرون ، لم يؤذنوا ولم يقيموا ما دامت  
الصفوف باقية ، واوانفضت أذن الآخرون واقاموا ،  
ولو أذن بنية الانفراد ثم أراد الاجتماع استحب له الاستئذان ،  
وأما كيفيته : فلا يؤذن لفريضة إلا بعد دخول وقتها ، ويتقدم في الصبح  
رخصة ، لكن يمهده بعد دخوله :

وفصولهما على أشهر الروايات خمسة وثلاثون فصلا : والاذان ثمانية عشر  
فصلا (١) ، والاقامة سبعة عشر فصلا (٢) .  
وكله مثنى عدا التكبير في اول الاذان فانه أربع ، والتهليل في آخر الاقامة  
فانه مرة ، والترتيب فيه شرط .

---

(١) هي : الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر ، اشهد ان لا اله الا الله ،  
اشهد ان لا اله الا الله ، اشهد ان محمدا رسول الله : اشهد ان محمدا رسول الله ،  
حي على الصلاة ، حي على الصلاة ؛ حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، حي على خير  
العمل ، حي على خير العمل ، الله اكبر ، الله اكبر ، لا اله الا الله ، لا اله الا الله ،  
هـ ا ( من شرح المختصر المؤلف ) .

(٢) هي : الله اكبر ، الله اكبر ، اشهد ان لا اله الا الله ، اشهد ان لا اله الا الله ،  
اشهد ان محمدا رسول الله ، اشهد ان محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على  
الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، حي على خير العمل ، حي على خير  
العمل ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله اكبر ، الله اكبر ، لا اله الا الله  
حاشية : نقل عن سيد الساجدين علي بن الحسين ( ع ) وابن عمر انهما كانا  
يقولان في اذانيهما بعد حي على الفلاح : « حي على خير العمل » ، وصح عن ابن عمر  
وابن امامة بن سهل بن حنيف انهم كانوا يقولون في اذانهم : « حي على خير العمل ،  
- راجع السيرة الحلبية وكتاب المحلى لابن حزم .



والسنة فيه الوقوف على فصوله ، متأنيًا في الاذان ، هادرا في الاقامة .  
والفصل بينها بركعتين أو جلسة أو سجدة ، أو خطوة ، خلا المغرب ، فانه  
لا يفصل بين أذانيها الا بخطوة ، أو سكتة ، أو تسبيحة .  
ويكره الكلام في خلالها ، والترجيع الا للاشعار ، وقول : الصلاة خير  
من النوم .

وأما اللواحق : فمن السنة : حكايته عند سماعه ، وقول ما يدخل به المؤذن ،  
والكف عن الكلام بعد قوله : « قد قامت الصلاة » الا بما يتعلق بالصلاة .  
مسائل ثلاث :

( الأولى ) : اذا سمع الامام أذانا جاز أن يجزى به في الجماعة ولو كان  
المؤذن منفرداً .

( الثانية ) : من أحدث في الصلاة أعادها ، ولا يعيد الاقامة الا مع الكلام .  
( الثالثة ) : من صلى خلف من لا يقتدى به أذن لنفسه وأقام .

ولو خشى فوات الصلاة اقتصر من فصوله على تكبيرتين و « قد قامت الصلاة » .

واما المقاصر قوله :

الأول : في افعال الصلاة ، وهي واجبة ومندوبة .

فالواجبات ثمانية :

( الأول ) : في النية وهي ركن ، وان كانت بالشرط أشبه . فانها تقع

مقارنة . ولا بد من نية القرية والتممين والوجوب أو الندب ، والاداء أو القضاء .

ولا يشترط نية القصر ولا الاتمام ، ولو كان مخيراً .

ويتعين استحضارها عند أول جزء من التكبير ، واستدامتها حكماً .

( الثاني ) التكبير . وهو ركن في الصلاة ، وصورته : الله أكبر . مرتباً ،

ولا يتعقد بمعناه ، ولا مع الاخلال ولو بحرف .



ومع التعذر تكفى الترجمة ، ويجب التعلم ما أمكن .  
والأخرس ينطق بالممكن ، ويعقد قلبه بها مع الإشارة .  
ويشترط فيها القيام ، ولا يجزئى قاعداً مع القدرة .  
وللمصلي الخيرة في تعيينها من السبع (١) .  
وسننها النطق بها على وزن « أفعل » من غير مد ، واستماع الامام من  
خلفه ، وأن يرفع بها المصلي يديه محاذيا وجهه .  
( الثالث ) القيام : وهو ركن مع القدرة ، ولو تعذر الاستقلال اعتمد .  
ولو عجز عن البعض أتى بالممكن ، ولو عجز أصلا صلى قاعدا .  
وفي حد ذلك قولان ، أصحها مراعاة الممكن ، ولو وجد القاعد خفة  
نهض قائما حتما .

ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا موميا . وكذا لو عجز صلى مستلقيا .  
ويستحب أن يتربع القاعد قارئا ، ويشئى رجله راكما ، وقيل : يتورك متشهدا .  
( الرابع ) القراءة وهى متعينة بـ « الحمد » والسورة فى كل ثنائية ، وفى  
الأوليين من كل رباعية وثلاثية .

ولا تصح الصلاة مع الاخلال بها عمداً ولو بحرف ، وكذا الاعراب ،  
وترتيب آياتها فى « الحمد » والسورة ، وكذا البسملة فى « الحمد » والسورة ، ولا  
تجزئى الترجمة ، ولو ضاق الوقت قرأ ما يحسن بها . ويجب التعلم ما أمكن .  
ولو عجز قرأ من غيرها ما تيسر ، والا سمح الله وكبره وهمله بقدر القراءة .  
ويحرك الأخرس لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه .  
وفى وجوب سورة مع « الحمد » فى الفرائض للمختار مع سعة الوقت  
وامكان التعلم قولان ، أظهرهما الوجوب .

---

( ١ ) ستأتى فى مندوبات الصلاة : ان المصلى يتوجه بسبع تكبيرات ، واحدة

منها واجبة .



ولا يقرأ في الفرائض عزيمة (١) ، ولا ما يفوت الوقت بقراءتها ، ويتمخـير  
المصلي في كل نالثة ورابعة بين قراءة الحمد والتسبيح .  
ويجهر من الخمس واجباً ، في الصبح وأولي المغرب والعشاء ويسر في الباقي  
وأذناه أن يسمع نفسه . ولا تجهر المرأة .

ومن السنن : الجهر بالبسملة في موضع الانخفات من أول « الحمد »  
والسورة ، وترتيل القراءة وقراءة سورة بعد « الحمد » في النوافل ، والاقتصار  
في الظهرين والمغرب على قصار المنصل ، وفي الصبح على مطولاته ، وفي العشاء على  
متوسطاته . وفي ظهري الجمعة بها (٢) وبـ « المنافقين » ، وكذا لو صلى الظهر  
جمعة على الاظهر .

ونوافل النهار اخفات ، والليل جهر .  
ويستحب سماع الامام من خلفه قراءته ما لم تبلغ العلو ، وكذا الشهادتين .  
مسائل اربع :

( الأولى ) : يحرم قول « آمين » آخر « الحمد » وقيل يكره (٣) .  
( الثانية ) : و « الضحى » و « ألم نشرح » سورة واحدة ، وكذا « الفيل »  
و « الايلاف » وهل تعاد البسملة بيدها؟ قيل : لا ، وهو الاشبه .  
( الثالثة ) : يجزى بدل « الحمد » من الأواخر (٤) تسبيحات أربع صورتها:  
سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر .

(١) السور الاربع التي بها سجودات واجبة وهي مذكورة في الهامش رقم ١  
في صفحة ٣٤ .

(٢) اي بسورة الجمعة .

(٣) وجهة النظر في هذا : ان لفظ « آمين » ليس من القرآن وانه اسم فعمل  
للدعاء وليس بدعاء .

(٤) اي ما بعد الاويين من الركعات .



وروى تسع ، وقيل عشر ، وقيل اثنا عشر ، وهو الاحوط .  
(الرابعة) : لو قرأ في المفلة احدى العزائم مسجد عند ذكره ، ثم يقوم

فيتم ويركع .

ولو كان السجود في آخرها قام وقرأ « الحمد » مستحباً ، ليركع عن قراءة .  
(الخامسة) : الركوع : وهو واجب في كل ركعة مرة ، الا في الكسوف

والزلزلة . وهو ركن في الصلاة .

والواجب فيه خمسة : الانحناء قدر ما تصل معه كفاه الى ركبتيه ولو عجز

اقتصر على الممكن وإلا أوماً .

والطمانينة بقدر الذكر الواجب ، وتسبيحة واحدة كبيرة صورتها : سبحان

ربي العظيم وبحمده ، أو سبحان الله ثلاثاً ، ومع الضرورة تجزئ واحدة صغرى ،  
وقيل يجزئ الذكر (١) فيه وفي السجود ورفع الرأس . والطمانينة في الانتصاب .

والسنة فيه : أن يكبر له رافعا يديه ، محاذيا بها وجهه ، ثم يركع بعد

ارسالها ويضعها على ركبتيه ، مفرجات الاصابع ، رادا ركبتيه الى خلفه ، مسويا

ظهره ، ماداً عنقه ، داعياً أمام التسميح ، مسبحة ثلاثا كبرى ، فما زاد قائلاً بعد

انتصابه : سمع الله لمن حمده ، داعياً بعده . ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه .

(السادس) : السجود : ويجب في كل ركعة سجدة ، وهما ركن في الصلاة .

وواجباته سبع : السجود على الاعضاء السبعة : الجبهة ، والكفين ،

والركبتين ، وابهامي الرجلين . ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه . والا

يكون موضع السجود عالياً بما يزيد على لبنة . ولو تعذر الانحناء رفع ما يسجد عليه .

ولو كان بجبهته دمل احتقر حفيرة ليقع السليم على الأرض .

ولو تعذر السجود مسجد على أحد الجبينين ، وإلا فعلى ذقنمه ، ولو عجز

اوماً ، والذكر فيه أو التسميح كالركوع .

(١) اي غير التسميح .



والطمأنينة بقدر الذكر الواجب . ورفع الرأس مطمئناً عقب الأولى .  
وسننه : التكبير الأول قائماً والهوي بعد اكتماله سابقاً بيديه ، وان يكون  
موضع سجوده مساوياً لموقفه ، وان يرغم بأنفه ، ويدعو قبل التسبيح . والزيادة  
على التسبيحة الواحدة : والتكبيرات ثلاثاً . ويدعو بين السجدين . والقعود  
متوركا . والطمأنينة عقب رفعه من الثانية . والدعاء ثم يقوم معتمداً على يديه  
سابقاً برفع ركبتيه ويكره الاقعاء بين السجدين .  
( السابع ) : التشهد : وهو واجب في كل نفاثة مرة . وفي الثلاثية  
والرابعة مرتين .

وكل تشهد يشتمل على غمسة : الجلوس بقدره . والطمأنينة . والشهادتان .  
والصلاة على النبي وآله .  
وأقله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده  
ورسوله . ثم يأتي بالصلاة على النبي وآله .  
وسننه : أن يجلس متوركا . ويخرج رجله . ثم يجعل ظاهر اليسرى الى  
الأرض ، وظاهر اليمنى الى باطن اليسرى ، والدعاء بعد الواجب ويسمع الامام  
من خلفه .

( الثامن ) التسليم : وهو واجب في أصح القولين .  
وصورته : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أو السلام عليكم ورحمة  
الله وبركاته .

وبأيهما بدأ كان الثاني مستحباً .  
والسنة فيه : أن يسلم المنفرد تسليمة الى القبلة ، ويومي بمؤخر عينيه الى  
يمينه . والامام بصفحة وجهه . والمأموم تسليمتين يميناً وشمالاً .



## ومشروبات الصلوة خمسة :

- ( الأول ) : التوجه بسبع تكبيرات . واحدة منها الواجبة (١) ، بينها ثلاثة أدعية ، يكبر ثلاثا ثم يدعو ، واثنتين ثم يدعو ، ثم اثنتين ويتوجه (٢) .
- ( الثاني ) : القنوت في كل ثانية قبل الركوع ، إلا في الجمعة ، فإنه في الأولى قبل الركوع ، وفي الثانية بعده . ولو نسي القنوت قضاه بعد الركوع .
- ( الثالث ) : نظره قائماً الى موضع سجوده . وقائماً الى باطن كفيه . وراكعاً الى ما بين رجليه . وساجداً الى طرف أنفه . ومتشهداً الى حجره .
- ( الرابع ) : وضع اليدين قائماً على فخذه بحذاء ركبتيه . وقائماً تلقاء وجهه . وراكعاً على ركبتيه . وساجداً بحذاء اذنيه . ومتشهداً على فخذه .
- ( الخامس ) : التمتعيب ، ولا حصر له ، وأفضله : تسبيح الزهراء عليها السلام (٣) .



- 
- (١) وهي تكبيرة الاحرام وتعين بالنية كما سبق .
- (٢) المراد الاستفتاح بنحوه ووجهه الذي فطر السموات والارض ،
- (٣) يكبر اربعا وثلاثين ، ثم يحمده الله ثلاثا وثلاثين ، ثم يسبح ثلاثا وثلاثين .



## خاتمة

يقطع الصلاة ما يبطل الطهارة ولو كان سهواً . والالتفات دبراً ، والكلام بحرفين فصاعداً عمداً . وكذا القهقهة . والفعل الكثير الخارج عن الصلاة . والبكاء لأمر الدنيا وفي وضع اليمين على الشمال قولان ، أظهرهما : الإبطال . ويحرم قطع الصلاة الاخوف ضرر ، مثل فوات غريم ، أو تردي طفل . وقيل : يقطعها الأكل والشرب ، إلا في الوتر لمن عزم على الصوم ولحقه عطش (١) .

وفي جواز الصلاة بشعر معقوص قولان ، أشبههما : الكراهية . ويكره الالتفات يمينا وشمالا ، والتثاؤب ، والتمطى ، والعبث . ونفخ موضع السجود ، والتنخيم ، والبصاق ، وفرقة الاصابع ، والتأوه بحرف ومدافعة الاخشين (٢) ، ولبس الخف ضيقاً . ويجوز للمصلي تشميت العاطس ، ورد السلام ، مثل قوله : السلام عليكم ، والدعاء في أحوال الصلاة بسؤال المباح دون المحرم . المقصد الثاني : في بقية الصلوات : وهي واجبة ومندوبة .

فلواجبات منها :

(١) جاء في تذكرة الفقهاء : الأكل والشرب يبطلان ، لانهما فعل كثير اذ تناول الماء كول ومضغه وابتلاعه افعال متعددة ، وكذا المشروب ، وبه قال الشافعي وابو حنيفة وحكي عن سعيد بن جبير انه شرب الماء في صلاة النفل . . وبه قال الشيخ (الطوسي) في كتاب الخلاف ، واستدل بقول الصادق عليه السلام : . اني اريد الصوم وأكون في الوتر واعطش فأكره ان اقطع واشرب وأكره أن اصبح وانا عطشان . . فيختص الترخص بالوتر مع ارادة الصوم وخوف العطش وكونه في دعاء الوتر . (٢) البول والغائط (ق) .



## الجمعة

- وهي ركعتان يسقط معها الظهر .
- ووقتها ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله .
- وتسقط بالفوات وتقضى ظهراً .
- ولو لم يدرك الخطبتين أجزأته الصلاة . وكذا لو أدرك مع الامام الركوع ولو في الثانية .
- ويدرك الجمعة بادراكه راء كما على الاشهر .
- ثم النظر في شروطها ، ومن تجب عليه ، ولو احقها ، وسننها :
- والشروط خمسة :
- الأول : السلطان العادل .
- الثاني : العدد ، وفي أقله روايتان أشهرهما خمسة ، الامام أحدهم .
- الثالث : الخطبتان ، ويجب في الأولى حمد الله والثناء عليه ، والوصية بتقوى الله ، وقراءة سورة خفيفة ، وفي الثانية حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة المسلمين . والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات .
- ويجب تقديمها على الصلاة ، وأن يكون الخطيب قائماً مع القدرة .
- وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس تردد ، أحوطه : الوجوب .
- ولا يشترط فيها الطهارة .
- وفي جواز ايقاعها قبل الزوال روايتان أشهرهما : الجواز .
- ويستحب أن يكون الخطيب بليغاً ، مواظباً على الصلاة متعمها مرتدياً ببرد ، معتمداً في حال الخطبة على شيء ، وأن يسلم أولاً ، ويجلس أمام الخطبة ،



ثم يقوم فيخطب جاهاً \*

﴿ الرابع ﴾ الجماعة ، فلا تصح فرادى .

﴿ الخامس ﴾ ألا يكون بين الجمعيتين أقل من ثلاثة أميال ﴿ ١ ﴾ .

والذي تجب عليه : كل مكلف ، ذكر حر سليم من المرض والعرج ، والعمى

غيرهم ﴿ ٢ ﴾ ولا مسافر .

وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين .

ولو حضر احد هؤلاء وجبت عليه ، عدا الصبي والمجنون والبرأة .

واما اللواحق فضعف :

﴿ الاولى ﴾ اذا زالت الشمس وهو حاضر حرم عليه الصفر ، لتعين الجمعة ،

ويكره بعد الفجر .

﴿ الثانية ﴾ يستحب الاصغاء الى الخطبة ، وقيل يجب ، وكذا الخلاف

في تحريم الكلام معها .

﴿ الثالثة ﴾ الاذان الثاني بدعة ، وقيل مكروه .

﴿ الرابعة ﴾ يحرم البيع بعد النداء ، ولو باع انعقد .

﴿ الخامسة ﴾ إذالم يكن الامام موجوداً وأمكن الاجتماع والخطبتان استحب

الجماعة ﴿ ٣ ﴾ ومنعه قوم .

---

(١) اى لا يكون هناك جمعة اخرى وبينهما دون ثلاثة أميال ، فان انفقا بطلتا

وان سبقت احدهما ولو بتكبيره الاحرام بطلت المتأخرة ( شرائع الاسلام ) .

(٢) المهم الشيخ القانى .

(٣) اذا لم يكن الامام موجوداً ، ولا من نصبه للصلاة ؛ وأمكن الاجتماع

والخطبتان قيل يستحب أن يصلى جمعة ، وقيل : لا يجوز ، والاول اظهر ( شرائع

الاسلام ) .



﴿ السادسة ﴾ إذا حضر امام الاصل مصراً ، لم يؤم غيره إلا لعذر .  
﴿ السابعة ﴾ لو ركع مع الامام في الأولى ومنعه زحام عن السجود لم يركع  
مع الامام في الثانية .

فاذا سجد الامام سجد ونوى بهما الاولى .

ولو نوى بها للاخيرة بطلت الصلاة . وقيل : يحدفها ويسجد الأولى .  
ومنع الجمعة : التنفل بعشرين ركعة ، ست عند انبساط الشمس ، وست عند  
ارتفاعها ، وست قبل الزوال ، وركعتان عنده . وحلق الرأس ، وقص الاظفار .  
والأخذ من الشارب . ومياكرة المسجد على سكينه ووقار ، متطيباً ، لابساً أفضل  
تياجه . والدعاء أمام التوجه .

ويستحب الجهر جمعة وظهرأ . وأن تصلي في المسجد ولو كانت ظهراً ،  
وان يقدم المصلي ظهره اذا لم يكن الامام مرضياً .  
ولو صلى معه ركعتين واتمهنا بعد تسليم الامام جاز .  
ومنها :

## صلاة العيرين

وهي واجبة جماعة بشروط الجمعة ومندوبة مع عدمها جماعة وفرادى .  
ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال . . . ولو قاتت لم يقض .  
وهي ركعتان يكبر في الأولى خمساً ، وفي الثانية أربعاً بعد قراءة ﴿ الحمد ،  
والنورة في الركعتين ، وقبل تكبير الركوع على الاشهر ، ويقف مع كل تكبيرة  
بالمرسوم امتحاباً .

وسننها : الاصحاح بها (١) ، والسجود على الأرض ، وأن يقول المؤذن  
(١) الاصحاح بها : صلاتها في الصحراء . والمذهب ان ذلك في غير مكة . جاء



الصلاة ثلاثا ، وخروج الامام حافيا ، على سكينه ووقار ، وأن يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عوده في الاضحى مما يضحى به .

وأن يقرأ في الأولى بـ « الأعلى » وفي الثانية بـ « والشمس » .

والتكبير في الفطر عقيب أربع صلوات : أولها المغرب ، وآخرها صلاة العيد .

وفي الاضحى عقيب خمس عشرة : أولها ظهر يوم العيد لمن كان بـ « منى » ، وفي غيرها عقيب عشر .

يقول : الله اكبر ، الله اكبر ، لا إله إلا الله ، والله اكبر ، الله اكبر على ما هدانا . الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام .

وفي الفطر يقول : الله اكبر ثلاثا ، لا إله إلا الله ، والله اكبر ، الله اكبر ، والله الحمد ، الله اكبر على ما هدانا :

ويكره الخروج بالسلاح ، وأن يتنفل قبل الصلاة وبعدها إلا بمسجد النبي ﷺ وحلم قبل خروجه .

مسائل خمس :

﴿ الأولى ﴾ قيل : التكبير الزائد واجب ، والأشبه الاستحباب ، وكذا القنوت .

﴿ الثانية ﴾ من حضر العيد فهو باختيار في حضور الجمعة ، ويستحب للامام اعلامهم بذلك .

﴿ الثالثة ﴾ الخطبتان بعد صلاة العيدين . وتقدمها بدعة ، ولا يجب

---

— في « تذكرة الفقهاء » : « واما استثناء مكة فنقول الصادق عليه السلام : السنة على اهل الامصار ان يبرزوا من أمصارهم في العيدين الا اهل مكة فانهم يصلون في المسجد ولتميزه عن غيره من المساجد بوجوب التوجه اليه من جميع الافاق فلا يناسب الخروج عنه . »



استماعها (١) .

{ الرابعة } لا ينقل المنبر بل يعمل منبر من طين .

{ الخامسة } إذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي العيـد ، ويكره

قبل ذلك .

ومنها :

## صهرة الكسوف

والنظر في سببها ، وكيفيتها واحكامها : وسببها : كهوف الشمس ، او خسوف

القمر ، والزلزلة . وفي رواية : تعجب لاخاويف السماء .

ووقتها من الابتداء إلى الاخذ في الانجلاء .

ولا قضاء مع الفوات ، وعدم العلم ، واحترق بعض القرص .

ويقضي لوعلم وأعمل ، أو نسي ، وكذا لو احترق القرص كله على التقديرات .

وكيفيتها : ان ينوي ويكبر ، ويقرأ « الحمد » ، وسورة أو بعضها ، ثم يركع .

فاذا انتصب قرأ « الحمد » ثانيا ، وسورة إن كان آتم في الأولى ، وإلا

قرأ من حيث قطع .

---

(١) جاء في تذكرة الفقهاء : « الخطبتان واجبتان كما قلنا ، الامر وهو الوجوب

وقال الجمهور بالاستحباب ، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما اجماعا ، ولهذا اخرت

عن الصلاة ليمكن المصلي من تركهما . بل يستحب ، روى عبيد الله بن السائب ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال بعد صلاته : « انا نخطب فمن احب أن يجلس للخطبة

فليجلس ، ومن احب أن يذهب فليذهب » وقال المؤلف في المعبر : « والخطبتان

ستحبتان فيهما بعد الصلاة ، وتقديمهما أو احداهما بدسة ولا يجب حضورهما ولا

استماعهما أما استحبابهما فعليه الاجماع وفعل النبي والصحابة والتابعين . »



فإذا اكمل خمسا (١) مسجد اثنتين ، ثم قام بغير تكبيرة فقرأ وركع ممتسدا ترتبه الأول ثم يتشهد ويسلم .  
ويستحب فيها الجماعة ، والاطالة بقدر الكسوف ، واعداد الصلاة ان فرغ قبل الانجلاء ، وأن يكون ركوعه بقدر قراءته ، وأن يقرأ السور الطوال مع الصلوة ، ويكبر كلما انتصب من الركوع ، إلا في الخامس والعاشر ، فإنه يقول : سمع الله لمن حمده ، وأن يقنت خمس قنونات .  
والأحكام فيها : اثنان :

﴿ الأول ﴾ إذا انفق في وقت حاضرة ، تخير في الاتيان بأيهما شاء على الاصح مالم تتضيق الحاضرة ، فيتمين الاداء .

ولو كانت الحاضرة نافلة فالكسوف اولولو خرج وقت النافلة .

﴿ الثاني ﴾ تصلى هذه الصلاة على الرحلة ، وماشياً . وقيل بالمنع ، إلا مع العذر وهو أشبه .  
ومنها :

## صلوة الجنائز

والنظر فيمن يصلى عليه ، والمصلي ، وكيفيتها ، وأحكامها :  
تجب الصلاة على كل مسلم ، ومن بحكمه (٢) ممن بلغ ست سنين ، ويستوى الذكر والاثني والحر والعبد .  
ويستحب على من لم يبلغ ذلك ممن وُلد حياً .

(١) مراده ان يقرأ خمس مرات يعقب كل قراءة ركوع ، فإذا انتصب من الركوع الخامس هوى ساجدا .

(٢) من يصلى عليه وهو كل من كان مظهراً للشهادتين أو طفلاً له ست سنين ممن له حكم الاسلام ) - ( شرائع الاسلام ) .



- ويقوم بها كل مكلف على الكفاية .  
وأحق الناس بالصلاة على الميت أو لاهم بالميراث ، والزوج أولى بالمرأة من الاخ .  
ولا يؤم إلا وفيه شرائط الامامة ، وإلا استناب .  
ويستحب تقديم الهاشمي ، ومع وجود الامام فهو أولى بالتقديم .  
وتؤم المرأة النهاء ، وتقف في وسطهن ، ولا تبرز ، وكذا العارضي إذا  
صلى بالعراة .  
ولا يؤم من لم يأذن له الولي .  
وهي خمس تكبيرات ، بينها أربعة أدعية ، ولا يتعين .  
وأفضله أن يكبر ويتشهد الشهادتين ، ثم يكبر ويصلي على النبي وآله ، ثم  
يكبر ويدعو للمؤمنين .  
وفي الرابعة يدعو للميت ، وينصرف بالخامسة مستغفرا .  
وأيست الطهارة من شرطها ، وهي من فضلها ، ولا يتباعد عن الجنابة بما  
يخرج عن العادة ، ولا يصلي على الميت إلا بعد تغسيله ، وتكفينه .  
ولو كان عاريا جعل في القبر ، وسترت عورته ، ثم يصلي عليه .  
وسننها : وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة .  
ولو اتفقا (١) جعل الرجل الى الامام ، والمرأة الى القبلة ، يحاذي بصدرها  
وسطه ، ولو كان طفلا فن ورائها .  
ووقوف المأموم وراء الامام ولو كان واحدا .  
وأن يكون المصلي متطهرا ، حافيا ، رافعا يديه بالتكبير كله ، داعيا للميت  
في الرابعة ، ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا ، وبدعاء المستضعفين مستضعفا ،  
وان يحشره مع من يتولاه ، ان جهل حاله .  
وفي الطفل : اللهم اجعله لنا ولأبويه فرطا شفيعا ، ويقف موقفه حتى ترفع  
(١) اي اجتمع رجل وامرأة .



الجنائز والصلاة في المواضع المعتادة .

وتكره الصلاة على الجنائز الواحدة مرتين .  
وأحكامها أربعة :

﴿ الأول ﴾ من أدرك بعض التكبيرات أتم ما بقى ولاء ، وان رفعت الجنائز ، ولو على القبر .

﴿ الثاني ﴾ لو لم يصل على الميت صلى على قبره يوماً وليلة حسب .

﴿ الثالث ﴾ يجوز أن يصلي هذه في كل وقت ما لم يتضيق وقت حاضره .

﴿ الرابع ﴾ لو حضرت جنازة في اثناء الصلاة تخير الامام في الأتمام على

الأولى والاستئناف على الثانية ، وفي ابتداء الصلاة عليهما .

واما المنذوبات : فمنها صلاة الاستسقاء .

وهي مستحبة مع الجذب ، وكيفيتها كصلاة العيد ، والقنوت بسؤال الرحمة وتوفير المياه ، وأفضل ذلك : الادعية المأثورة .

ومن سننها : صوم الناس ثلاثاً ، والخروج في الثالث وأن يكون الاثني

او الجمعة ، والاصحار بها ، حفاة ، على سكةينة ووقار ، واستصحاب الشيوخ

والأطفال والمعجز من المسلمين خاصة ، والتفريق بين الأطفال والامهات ، ويصلي

جماعة ، وتحويل الامام الرداء ، واستقبال القبلة ، إمكبراً ، رافعا صوته والى اليمين

مضبجاً ، وإلى اليسار مهللاً ، واستقبال الناس داعياً ، ويقابله الناس ، والخطبة

بعد الصلاة ، والمبالغة في الدعاء ، والمعاودة ان تأخرت الاجابة .

ومنها :

نافلة شهر رمضان :

وفي أشهر الروايات استحباب ألف ركعة ، زيادة على المرتبة في كل ليلة

عشرون ركعة :



بعد المغرب ثمان ركعات ، وبعد العشاء اثنا عشرة ركعة .  
وفي العشر الأواخر ، في كل ليلة ثلاثون ، وفي ليالي الافراد في كل ليلة  
مائة زيادة على ما عين .

وفي رواية يقتصر على المائة ويصلي في الجمع أربعون بصلاة علي (١) ،  
وجعفر (٢) ، وفاطمة (٣) عليهم السلام .  
وعشرون في آخر جمعة بصلاة علي عليه السلام .  
ومنها :

### صلاة ليلة الفطر :

وهي ركعتان ، في الأولى مرة بـ « الحمد » ، وبـ « الاخلاص » ألف مرة .  
وفي الثانية بـ « الحمد » مرة وبـ « الاخلاص » مرة .  
ومنها :

### صلاة يوم القيوم :

وهي ركعتان ، قبل الزوال بنصف ساعة .

(١) هي : اربع ركعات بتشهدين وتسليمتين يقرأ في كل ركعة « الحمد » مرة  
و ( قل هو الله أحد ) خمسين مرة .

(٢) هي : اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في الاولى ( الحمد ) مرة و ( اذا زلزلت )  
مرة ، ثم يقول خمس عشرة مرة : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ، ثم يقولها  
عشرا في كل من الركوع والانتصاب والسجدين والرفع منهما فيكون مجموعهما ٧٥  
في الركعة ويقرأ في الركعات الباقية على الترتيب بعد ( الحمد ) : ( العاديات ) و ( اذا  
جاء نصر الله ) و ( قل هو الله احد ) .

(٣) هي : ركعتان يقرأ في الاولى ( الحمد ) مرة و ( للقدر ) مائة مرة وفي الثانية  
( الحمد ) مرة وسورة التوحيد مائة مرة .



ومنها :

• صلاة ليلة النصف من شعبان : أربع ركعات .

ومنها :

صلاة ليلة المبعث ويومها : وكيفية ذلك وما يقال فيه وبعده مذكور في كتب  
تخص به ، وكذا سائر النوافل فليطلب هناك .

المقصد الثالث : في التوابع وهي خمسة :

( الأول ) في الخلل الواقع في الصلاة ، وهو اما عمد ، أو سهو ، أو شك .

اما العمد : فمن أخل معه بواجب أبطل صلاته ، شرطاً كان أو جزءاً أو كيفية

ولو كان جاهلاً ، غداً الجهر والاختفات ، فإن الجهل عذر فيهما .

وكذا تبطل لو فعل ما يجب تركه .

وتبطل الصلاة في الثوب المغمصوب ، والموضع المغمصوب ، والشجرود على

الموضع المنجس مع العلم ، لامع الجهل بالغصيبة والنجاسة .

وأما السهو : فإن كان عن ركن وكان محله باقياً أتى به ، وإن كان دخل في آخر

أعاد ، كمن أخل بالقيام حتى نوى ، أو بالنية حتى افتتح ، أو بالافتتاح حتى قرأ ،

أو بالركوع حتى سجد ، أو بالسجدتين حتى ركن .

وقيل : إن كان في الأخيرتين من الرباعية ، أسقط الزائد وأتى بالفات .

ويعيد لو زاد ركوعاً أو سجدتين عمداً وسهواً .

ولو نقص من عدد الصلاة ثم ذكر أتم ، ولو تكلم على الأشهر .

ويعيد لو استدبر القبلة .

وان كان السهو من غير ركن ، فنهى ما لا يوجب تداركاً ، ومنه ما يقتصر

معه على التدارك ، ومنه ما يتدارك مع سجود السهو .

( فالأول ) من نسي القراءة ، أو الجهر أو الاختفات ، أو الذكر في الركوع أو



الطمأنينة فيه ، أو رفع الرأس منه ، أو الطمأنينة في الرفع أو الذكر في السجود ، أو السجود على الأعضاء السبعة ، أو الطمأنينة فيه ، أو رفع الرأس فيه ، أو الطمأنينة في الرفع من الأولى ، أو الطمأنينة في الجلوس للتشهد .  
( الثاني ) من ذكر انه لم يقرأ « الحمد » وهو في السورة قرأ « الحمد » وأعادها أو غيرها .

ومن ذكر قبل السجود أنه لم يركم قام فركم ، وكذا من ترك السجود أو التشهد ، وذكر قبل ركوعه ، قعد فتدارك .  
ومن ذكر انه لم يصل على النبي وآله عليهم السلام بعد ان سلم ، قضاها .  
( الثالث ) من ذكر بعد الركوع أنه لم يتشهد ، أو ترك سجدة قضى ذلك بعد التسليم وسجد للسهو .

وأما الشك : فمن شك في عدد الثنائية أو الثلاثية أعاد ، وكذا من لم يدر كم صلى أو لم يحصل الأوليين من الرباعية أعاد .  
ولو شك في فعل ، فإن كان في موضعه أتى به واتم .  
ولو ذكر انه كان قد فعله ، استأنف صلاته ان كان ركناً ، وقيل في الركوع اذا ذكر وهو راكع ارسل نفسه .

ومنهم من خصه بالأخريين ، والأشبهه : البطلان . ولو لم يرفع رأسه ولو كان بعد انتقاله مضى في صلاته ، ركناً كان أو غيره .  
فإن حصل الأوليين من الرباعية عدداً وشك في الزائد ، فإن غلب بنى على ظنه ، وإن تساوى الاحتمالان فصور أربع :  
أن يشك بين الاثنين والثلاث ، أو بين الثلاث والأربع ، أو بين الاثنين والأربع ، أو بين الاثنين والثلاث والأربع .  
ففي الأول بنى على الأكثر ويتم ، ثم يحتمل بركتين جالسا ، أو ركعة قائماً علي رواية .



وفي الثاني كذلك .

وفي الثالث بركتين من قيام .

وفي الرابع بركتين من قيام ، ثم بركتين من جلوس .

كل ذلك بعد التسليم .

ولا سهو على من كثر سهوه ، ولا على من سها في سهو ولا على المأموم ،

ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ، ولو سها في النافلة تخير في البناء .

وتجب سجدة السهو على من تكلم ناسيا . ومن شك بين الاربع والخمس ، ومن

سلم قبل اكمال الركعات ، وقيل لكل زيادة أو نقصان . وللقعود في موضع قيام ،

وللقيام في موضع قعود .

وهما بعد التسليم على الأشهر ، عتيبهما تشهد خفيف وتسليم .

ولا يجب فيهما ذكر .

وفي رواية الحلبي : أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيهما : باسم الله وبالله

وصلى الله على محمد وآله .

وسمعه مرة اخرى يقول : باسم الله وبالله ، السلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته .

والحق رفع منصب الامامة عن السهو في العبادة .

( الثاني ) في القضاء :

من أخل بالصلاة عمداً او سهواً او فاته بنوم ، او سكر ، مغ بلوغه وعقله

واسلامه ، وجب القضاء ، عدا ما استعنى .

ولا قضاء مع الاغماء المستوعب للوقت ، إلا أن يدرك الطهارة والصلاة ولو

بركعة ، وفي قضاء الفائت لعدم ما يتطهر به تردد ، أحوطه : القضاء .

وتترتب الفوائت كالحواضر ، وفي الفائتة على الحاضرة . وفي وجوب

ترتيب الفوائت على الحاضرة تردد ، أشبهه الأسحباب .



- ولو قدم الحاضرة مع سعة وقتها ذاكرا اعاد ، ولا يعيد لو سها .
- ويعدل عن الحاضرة الى الفائتة لو ذكر بعد التابس .
- ولو تلبس بنافلة ثم ذكر فريضة أبطلها ، واستأنف الفريضة .
- ويقضى ما فات سفرا قصرًا ، ولو كان حاضرا ، وما فات حضرا تماما ،
- ولو كان مسافرا ، ويقضى المرتد زمان رده .
- ومن فاتته فريضة من يوم ولا يعلمها ، صلى اثنين وثلاثا وأربعا .
- ولو فاتته ما له يحصه ، قضى حتى يقلب الوفاء .
- ويستحب قضاء النوافل المؤقتة ، ولو فاتته بمرض لم يتأكد القضاء .
- ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بمد ، فان لم يتمكن ، فعن كل يوم بمد .
- ( الثالث ) في الجماعة : والنظر في أطراف :
- ( الأول ) الجماعة مستحبة في الفرائض ، متأكدة في الخمس .
- ولا تجب الا في الجمعة والعيدين ، مع الشرائط ، ولا تجمع في نافلة عدا
- ما استثنى .
- ويدرك المأموم الركعة بادراك الركوع ، وبادراكه راكعا على تردد .
- وأقل ما تمعقد ، بالامام ومؤتم .
- ولا تصح وبين الامام والمأموم ما يمنع المشاهدة ، وكذا بين الصفوف .
- ويجوز في المرأة .
- ولا يأتيهم من هو أعلى منه ، بما يعتمد به كالأبنية على رواية عمار .
- ويجوز لو كانا على أرض منحدره ، ولو كان المأموم أعلى منه صح .
- ولا يتباعد المأموم بما يخرج عن العادة ، الا مع اتصال الصفوف .
- وتكره القراءة خلف الامام في الاخفائية على الاشهر ، وفي الجهرية لو سمع
- ولو همهمة ، ولو لم يسمع قرأ .
- ويجب متابعة الامام ، فلو رفع قبله ناسيا عاد ولو كان عامداً استمر .



ولا يقف قدامه ، ولا بد من نية الاتمام .  
ولو صلى اثنان وقال كل منهما : كنت مأموماً أعاداً ، ولو قال : كنت  
اماماً لم يعيدا .

ولا يشترط تساوى الفرضين ، ويقتدي المفترض بعمله ، وبالمتنفل ، والمتنفل  
بعمله ، وبالمفترض .

ويستحب أن يقف الواحد عن يمين الامام والجماعة خلفه .

ولا يتقدم العارى أمام العراة ، بل يجلس وسطهم بارزاً بركبتيه .  
ولو أمت المرأة النساء وقفن معها صفاً .

ولو امهن الرجل وقفن خلفه ولو كانت واحدة .

ويستحب أن يعيد المنفرد صلاته اذا وجد جماعة ، اماماً او مأموماً ، وأن  
يخص بالصف الأول الفضلاء ، وان يسبح المأموم حتى يركع الامام ان سبقه  
بالقراءة ، وان يكون القيام الى الصلاة اذا قيل : « قد قامت الصلاة » .

ويكره أن يقف المأموم وحده الا مع العذر . وأن يصلي نافلة بعد الاقامة .

(الطرف الثاني) : يعتبر في الامام العقل ، والايمان والعدالة ، وطهارة

المولد ، والبلوغ على الاظهر .

ولا يؤم القاعد القائم ، ولا الأعمى القارىء ، ولا المثوف اللسان السليم ، ولا

المرأة ذكراً ، ولا خنثى .

وصاحب المسجد والمنزل والامارة أولى من غيره ، وكذا الهاشمي .

واذا تشاح الأئمة ، قدم من يختاره المأموم .

ولو اختلفوا قدم الأقرأ . فلا فقه ، فلا قدم هجرة ، فلا لسن ، فلا صبح وجها .

ويستحب للامام أن يسمع من خلفه الشهادتين

ولو أحدث قدم من ينوبه ، ولو مات أو أغشى عليه قدموا من يتم بهم .

ويكره أن يأتيهم الحاضر بالمسافر ، والمتطهر بالمتيمم ، وأن يستناب المسبوق ،



وأن يؤم الأجدم ، والابرص ، والمحدود بعد توبته ؟ والاغلف ، ومن يكرهه  
المأمومون ، والأعرابي المهاجرين .

( الطرف الثالث ) في الاحكام ومسائله تسع :

( الأولى ) لو علم فسق الامام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة لم يعد .  
ولو كان عالماً أعاد .

( الثانية ) إذا خاف فوت الركوع عند دخوله فركع جاز أن يمشی راکماً يلحق .

( الثالثة ) إذا كان الامام في محراب داخل ، لم تصح صلاة من الى جانبه  
في الصف الاول ( ١ ) :

( الرابعة ) إذا شرع في نافلة فأحرم الامام قطعها إن خشي القوات .

ولو كان في فريضة ، نقل نيته إلى النفل واتم ركعتين استحباباً .

ولو كان امام الاصل ، قطعها واستأنف معه :

ولو كان ممن لا يقتدى به ، استمر على حالته .

( الخامسة ) ما يدركه المأموم يكون أول صلاته ، فإذا سلم الامام أتم

هو ما بقي .

( السادسة ) إذا أدركه بعد انقضاء الركوع ، كبر وسجد معه .

فإذا سلم الامام ، استقبل هو ، وكذا لو ادركه بعد السجود .

( السابعة ) يجوز أن سلم قبل الامام ، مع العذر ، أو نية الانفراد ،

( الثامنة ) النساء يقفن من وراء الرجال .

فلو جاء رجال ، تأخرن وجوبا ، اذا لم يكن لهم موقف امامهن .

( التاسعة ) إذا استتميب المسبوق فانتبهت صلاة المأمومين أو ما اليهم ليسلموا

ثم يقم ما بقي .

---

( ١ ) المراد المحراب الداخل في المسجد ، لا في الحائط ، ووجه بطلان صلاة من

الى جانبه لعدم مشاهدتهم للامام أو مشاهدة من يشاهد . ( كتاب المسالك ) .



## خاتمة

يستحب أن تكون المساجد مكشوفة، والميضات على أبوابها والمنارة مع حائطها وأن يقدم الداخل بيمينه . ويخرج بيساره ، ويتعاهد نعله ، ويدعو داخلاً وخارجاً ، وكنسها ، والاسراج فيها ، وأعادة ما استهدم .

ويجوز نقض المستهدم خاصة ، واستعمال آتته في غيره من المعاجد .

ويحرم زخرفتها ، ونقشها بالصور ، وأن يؤخذ منها إلى غيرها من طريق أو ملك ، ويعاد لو أخذ ، وإدخال النجاسة إليها ، وغسلها فيها ، وإخراج الحصى منها ويعاد لو أخرج .

وتكره تعليتها ، وإن تشرفت ، وأن تجعل محاربيها داخلة ، أو تجعل طريقاً ويكره فيها البيع والشراء ، وتمكين المجانين ، وإنفاذ الاحكام ، وتعريف الضوال وإقامة الحدود ، وإنشاد الشعر . وعمل الصنائع ، والنوم ودخولها وفي النعم رائحة الثوم أو البصل ، وكشف العورة ، والبصاق ، فإن فعله ، ستره بالتراب .

﴿ الرابع ﴾ في صلاة الخوف :

وهي مقصورة سفرأ وحضراً جماعة وفرادى .

وإذا صليت جماعة والعدو في خلاف القبلة ولا يؤمن هجومه وأمكن أن يقاومه

بعض ، ويصلي مع الامام الباقر ، جاز أن يصلوا بصلاة ذات الرقاع .

وفي كيفيتها : روايتان ، أشهرها رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :

يصلى الامام بالأولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتم من خلفه ، تأتي الأخرى ، فيصلى

بهم ركعة ثم يجلس ، ويظيل حتى يتم من خلفه ثم يسلم بهم .

وفي المغرب يصلى بالاولى ركعة ، ويقف بالثانية حتى يتموا ، ثم تأتي الأخرى



فيصلي بهم ركعتين ؛ ثم يجلس عقيب الثالثة حتى يقوم من خلفه ، ثم يسلم بهم .  
وهل يجب أخذ السلاح ؟ فيه تردد ، أشبهه : الوجوب ما لم يمنع أخذه  
واجبات الفرض .

وهنا مسائل :

﴿ الأولى ﴾ إذا انتهى الحال إلى المصافحة والمعانقة ، فالصلاة بحسب الامكان  
واقفاً أو ماشياً أو راكباً ، ويسجد على قربوس سرجه ، وإلا مومياً .  
ويستقبل القبلة ما أمكن وإلا بتكبيرة الاحرام .

ولولم يتمكن من الایماء اقتصر على تكبيرتين عن الثنائية وثلاثة عن الثلاثية .  
ويقول في كل واحدة : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر  
فإنه يجزى . عن الركوع والسجود .

﴿ الثانية ﴾ كل أسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال الى الایماء مع  
الضيق ، والافتصار على التسميح ان خشى مع الایماء ولو كان الخوف من لص أو سبع  
﴿ الثالثة ﴾ الموتحل والغريق يصليان بحسب الامكان ایماء ولا يقصر احدهما  
عدد صلاته إلا في سفر أو خوف .

﴿ الخامسة ﴾ في صلاة المسافر ، والنظر في الشروط والقصر :

أما الشروط الخمسة :

﴿ الاول ﴾ المسافة ، وهي أربعة وعشرون ميلاً .  
والميل أربعة آلاف ذراع ، تعويلاً على المشهور بين الناس ، أو قدر مدالبصر  
من الارض ، تعويلاً على الوضع .

ولو كانت أربع فراسخ وأراد الرجوع ليومه قصر .

ولا بد من كون المسافة مقصودة .

فلو قصد ما دونها ثم قصد مثل ذلك أو لم يكن له قصد فلا قصر ، ولو تبادى

في السفر .



ولو قصد مسافة فتجاوز سماع الاذان ثم توقع رفقة قصر ما بينه وبين شهر ما لم ينو الإقامة ، ولو كان دون ذلك أتم .

﴿ والثاني ﴾ ألا يقطع السفر بعزم الإقامة .

فلو عزم مسافة وله في انائها منزل قد استوطنه ستة أشهر ، أو عزم في انائها إقامة عشرة أيام ، أتم .

ولو قصد مسافة فصاعداً وله على رأسها منزل قد استوطنه القدر المذكور ، قصر في طريقه وأتم في منزله .

وإذا قصر ثم نوى الإقامة لم يعد . ولو كان في الصلاة أتم .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون السفر مباحاً .

فلا يترخص العاصي ، كالمتمتع للجائر . واللاهي بصيده .

ويقصر لو كان الصيد للحاجة .

ولو كان للتجارة قيل : يقصر صومه ويتم صلاته .

﴿ الرابع ﴾ ألا يكون سفره أكثر من حضره ، كالراعي ، والمسكاري ، والملاح

والتاجر ، والأمير ، والرائد ، والبريد ، والبدوي .

وضابطه : ألا يقيم في بلده عشرة ، ولو أقام في بلده أو غير بلده ذلك قصر .

وقيل : هذا يختص المسكاري ، فيدخل فيه الملاح والأجير .

ولو أقام خمسة قيل : يقصر صلاته نهاراً ويتم ليلاً ، ويصوم شهر رمضان

على رواية .

﴿ الخامس ﴾ أن تتوارى جدران البلد الذي يخرج منه ، أو يخفى اذانه فيقصر

في صلاته وصومه . وكذا في العود من السفر على الأشهر .

وأما القصر فهو عزيمة ، إلا في أحد المواطن الأربعة :

مكة ، والمدينة ، وجامع الكوفة ، والحابر . فإنه مخير في قصر الصلاة .

والأتمام أفضل .



وقيل: من قصد أربع فراسخ ولم يرد الرجوع ليومه تخير في القصر والآتمام

ولم يثبت .

ولو أتم القصر عامداً أعاد ولو كان جاهلاً لم يعد ، والغاسي يميد في الوقت

لا مع خروجه .

ولو دخل وقت الصلاة فسافر والوقت باق قصر على الأشهر .

وكذا لو دخل من سفره أتم مع بقاء الوقت .

ولو فاتت اعتبر حال الفوات ، لا حال الوجوب .

وإذا نوى المسافر الإقامة في غير بلده عشرة أيام أتم . ولو نوى دون ذلك قصر

ولو تردد ، قصر ما بينه وبين ثلاثين يوماً . ثم أتم ، ولو صلاة .

ولو نوى الإقامة ثم بداله ، قصر ما لم يصل على التمام ولو صلاة .

ويستحب أن يقول عقب الصلاة : سبحان الله ، والحمد لله (١) ، ولا إله إلا

الله ، والله أكبر ثلاثين مرة ، جبراً (٢) .

ولو صلى المسافر خلف المقيم لم يتم ، واقتصر على فرضه ، وسلم منفرداً .

ويجمع المسافر بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء .

ولو سافر بعد الزوال ولم يصل النوافل ، قضائها سفراً وحضراً .

---

(١) الموجود في طبعة مصر بعد ( والحمد لله ) كلمة ( والله أكبر ) إلا ان الموجود

في كتاب الشرايع الذي هو اصل هذا الكتاب لا يوجد فيه لذا فقد حذفنا ذلك (ق) .

(٢) أي جبراً للفريضة .



## كتاب الزكاة

وهي قسمان :

الأول : زكاة المال ، وأركانها أربعة :

( الأول ) من تجب عليه ، وهو كل بالغ عاقل حر مالك للنصاب ، متمكن

من التصرف .

فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة اجماعاً .

نعم لو اتجر من اليه النظر (١) أخرجها استحباباً .

ولو ضمن الولي واتجر لنفسه كان الربح له ، إن كان مليئاً ، وعليه الزكاة استحباباً .

ولو لم يكن مليئاً ولا ولياً ضمن ولا زكاة ، والربح لليتميم .

وفي وجوب الزكاة في غلات الطفل روايتان ، أحوطهما : الزوج .

وقيل : تجب في مواشيهم ، وليس بعمتد .

ولا تجب في مال المجنون ، صامتاً كان أو غيره .

وقيل : حكمه حكم الطفل ، والأول أصح .

والحرية معتبرة في الاجناس كلها . وكذا التمكّن من التصرف .

فملا تجب في مال الغائب ، إذا لم يكن صاحبه متمكناً منه ، ولو عاد اعتبر

الحول بعد عوده .

ولو مضت عليه احوال زكاه لسنة استحباباً .

ولا في الدين ، وفي رواية ، إلا أن يكون صاحبه هو الذي يؤخره .

وزكاة القرض على المقرض ان تركه بحاله حولاً .

---

(١) كالولي ، أو الوصي . (ق)



ولو أتجرب به استحب .

﴿ الثاني ﴾ فيما تجب فيه وما يستحب :

- تجب في الانعام الثلاثة : الأبل والبقر والغنم . وفي الذهب والفضة .
- وفي الغلات الاربع : الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما عداها .
- ويستحب في كل ما تنبتة الارض ، مما يكال أو يوزن ، عدا الخضر .
- وفي مال التجارة قولان ، أصحهما : الاستحباب .
- وفي الخيل الاناث ، ولا تستحب في غير ذلك كالبعال والحمر والرقيق .
- وسندكر ما يختص كل جنس ان شاء الله تعالى .
- القول في زكاة الانعام والمنظر في الشرائط واللواحق .
- والشرائط أربعة :

﴿ الأول ﴾ في النصب :

- وهي في الأبل : اثنا عشر نصاباً خمسة ، كل واحد خمس ، وفي كل واحدشاة
- فإذا بلغت ستاً وعشرين ففيها بنت مخاض .
- فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون .
- وإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة .
- فإذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة .
- فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتاً لبون .
- فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان .

ثم ليس في الزائد شيء حتى يبلغ مائة وإحدى وعشرين ، ففي كل خمسين حقة  
وفي كل أربعين بنت لبون دائماً .

وفي البقر نصابان .

ثلاثون : وفيها تبيع أو تبيعه . وأربعون وفيها مسنة .

وفي الغنم خمسة نصب :



أربعون ، وفيها شاة .  
ثم مائة واحد عشر ، وفيها شاتان .  
ثم مائتان وواحدة ، وفيها ثلاث شياه .  
فإذا بلغت ثلثمائة وواحدة فروايتان . أشهرها : أن فيها أربع شياه حتى يبلغ  
أربعمائة فصاعداً ، ففي كل مائة شاة . وما نقص فعفو .

ونجب الفريضة في كل واحدة من النصب . ولا يتعلق بما زاد .  
وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الزكاة من الابل شتقاً . ومن البقر  
وقصا (١) . ومن الغنم عفواً .

الشرط الثاني : السوم . فلا تجب في المعلوفة ولو في بعض الحول .  
{ الثالث } الحول . وهو اثنا عشر هلالاً ، وإن لم يكمل أيامه .  
وليس حول الأمهات حول السخال . بل يعتبر فيها الحول كما في الأمهات .  
ولو تم ما نقص عن النصاب في أثناء الحول استأنف حوله من حين تمامه .  
ولو ملك ما آخر كان له حول بانفراده .  
ولو تلم النصاب قبل الحول سقط الوجوب .  
وإن قصد الفرار - ولو (٢) كان بعد الحول - لم يسقط .  
{ الرابع } ألا تكون عوامل .

وأما اللواحق فمسائل :

{ الأولى } الشاة المأخوذة في الزكاة ، أقلها الجذع من الضأن . أو الثني من

المعز . ويجزى الذكر والاتي .

(١) الشئق : ما بين الفريضتين في الزكاة وفي الحديث : لا شئاق ، أى لا يؤخذ من  
الشئق حتى يتم ، والوقص كذلك ، وفي مختار الصحاح : « وبعض العلماء يجعل الوقص  
في البقر خاصة والشئق في الابل خاصة » .

(٢) الموجود في نسخة مصر ( ط ٢ ) زيادة كلمة ( او ) إلا ان الرجوع الى  
( كتاب الشرايع ) يقتضى للقول بزيادتها ( ق ) .



وبنت الخاض هي التي دخلت في الثانية . وبنت اللبون ، هي التي دخلت في الثالثة . والحقة ، هي التي دخلت في الرابعة . والجذعة ، هي التي دخلت في الخامسة والتببيع ، من البقر : هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية .  
والمسنة : هي التي تدخل في الثالثة .

ولا تؤخذ الربى (١) ولا المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار ولا تعد الاكولة (٢) ولا فحل الضراب .

﴿ الثانية ﴾ من وجب عليه سن من الابل وليست عنده . وعنده أعلى منها بسن دفمها ، وأخذ شاتين أو عشرين درهما ، ولو كان عنده الا دون دفمها وممها شاتان أو عشرون درهما .

ويجزى ابن اللبون الذكر ، عن بنت الخاض مع عدمها من غير جبر . ويجوز أن يدفع عما يجب في النصاب من الانعام وغيرها من غير الجنس بالقيمة السوقية ، والجنس أفضل . ويتأكد في النعم .

﴿ الثالثة ﴾ إذا كانت النعم مرضاً لم يكلف صحيحة .

ويجوز أن يدفع من غير غنم البلد ولو كانت أدون .

﴿ الرابعة ﴾ لا يجمع بين متفرق في الملك . ولا يفرق بين مجتمع فيه ، ولا

اعتبار بالخلطة .

القول في زكاة الذهب والفضة :

ويشترط في الوجوب النصاب ، والحول ، وكونهما منقوشين بسكة المعاملة . وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان ، أشهرها : عشرون ديناراً ففيها

(١) الربى : الشاة التي وضعت حديثاً وقيل : التي تحبس في البيت لبعها . اهـ

مصباح . وفي ( شرائع الاسلام ) ولا تؤخذ الربى وهي الوالدة إلى خمسة عشر يوماً ، وقيل : إلى خمسين .

(٢) الاكولة : الشاة تسمن وتعزل لتذبح وليست بسائمة .



عشرة قراريط . ثم كما زاد أربعة ففيها قيراطان . وليس فيما نقص عن أربعة زكاة  
ونصاب الفضة الاول مائتا درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم كما زاد أربعون ففيها  
درهم ، وليس فيما نقص عن أربعين زكاة .  
والدرهم ستة دوانيق . والدانق نماني حبات من الشعير يكون قدر العشرة  
سبعة مثاقيل .

ولا زكاة في السبائك . ولا في الحلي ، وزكاته اعارته .  
ولو قصد بالمبك الفرار قبل الحول لم تجب الزكاة . ولو كان بعد الحول  
لم تسقط .

ومن خلف لعياله نفقة قدر النصاب فزائداً لمدة ، وحال عليها الحول وجبت  
عليه زكاتها لو كان شاهداً ، ولم تجب لو كان غائباً .  
ولا يجبر الجنس بالجنس الآخر .  
القول في زكاة الفلات :

لا تجب الزكاة ، في شيء من الفلات الاربع حتى تبلغ نصاباً . وهو خمسة  
أوسق ، وكل وسق ستون صاعاً ، يكون بالعراقي الفين وسبعمائة رطل .  
ولا تقدير فيما زاد ، بل تجب فيه وان قل .  
ويتعلق به الزكاة عند التسمية حنطة أو شعيراً أو زيبياً أو تمرآ .  
وقيل : اذا احمر ثمر النخل أو اصفر . أو انعقد الحصرم .  
ووقت الاخراج إذا صفت الفلة . وجمعت الثمرة .  
ولا تجب في الفلات إلا إذا نمت في الملك . لاما يبتاع حباً أو يستوهب :  
وما يسقى سيحاً أو بعلاً أو عذياً (١) ففيه العشر .

---

(١) في مخزنار الصحاح : قال الاصمعي : العدى : ما سقطه السماء ، والبهل ما شرب  
بعروقه من غير سقى ولا سماء .



- وما يسق بالتواضع والدوالى ففيه نصف العشر .
  - ولو أجمع الامران حكم للأغلب .
  - ولو تساوا أخذ من نصفه العشر ، ومن نصفه نصف العشر ، والزكاة بعد المؤونة
- القول فيما تستحب فيه الزكاة :

يشترط في مال التجارة الحول ، وأن يطلب برأس المال او الزيادة في الحول كله ، وأن يكون قيمته نصابافصاعداً ، فيخرج الزكاة حينئذ عن قيمته دراهم او دنانير ويشترط في الخيل حوول الحول ، والسموم ، وكونها اناثاً .

فيخرج عن العتيق ديتاران ، وعن البرذون ديتار .

وما يخرج من الارض مما تستحب فيه الزكاة ، حكمه حكم الاجناس الاربعمة في اعتبار السق وقدر النصب وكمية الواجب .

الركن الثالث : في وقت الوجوب .

- اذا أهل الثاني عشر وجبت الزكاة ، وتمتبر شرائط الوجوب فيه كله .
- وعند الوجوب يتعين دفع الواجب .
- ولا يجوز تأخيره إلا لعذر ، كانتظار المستحق وشبهه .
- وقيل : إذا عزلها جاز تأخيرها شهراً أو شهرين .
- والاشبهه : أن جواز التأخير مشروط بالعذر فلا يتقدر بغير زواله .
- ولو آخر مع امكان التسليم ضمن .
- ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على أشهر الروايتين .
- ويجوز دفعها الى المستحق قرصاً وإحتساب ذلك عليه من الزكاة ، ان تحقق الوجوب وبق القابض على صفة الاستحقاق .
- ولو تغير حال المستحق استأنف المالك الاخراج .
- ولو عدم المستحق في بلده ، نقلها ، ولم يضمن لو تلفت ، ويضمن لو نقلها مع



وجوده ، والنية معتبرة في اخراجها وعزلها .

الركن الرابع : في المستحق والنظر في الاصناف والأوصاف والواحق .

أما الاصناف فثمانية :

الفقراء والمساكين . وقد اختلف في أيهما اسوأ حالا ولا ثمرة مهمة في تحقيقه والضابط : من لا يملك مؤونة سنة كاملة له ولعِياله ، ولا يمنع لو ملك الدار والخادم . وكذا من في يده ما يتمعيش به ويعجز عن استئماء الكفاية ، ولو كان سبعمائة درهم .

ويمنع من يستنمي الكفاية ولو ملك خمسين ، وكذا يمنع ذو الصنعة إذا نهضت بحاجته .

ولو دفعها المالك بعد الاجتهاد فبان الآخذ غير مستحق ارتفعت .

فإن تعذر فلا ضمان على الدفع .

والعاملون ، وهم جباة الصدقة .

والمؤلفة ، وهم الذين يستألون إلى الجهاد بالاسهام في الصدقة وإن كانوا كهاراً

وفي الرقاب ، وهم المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة ، ومن وجب عليه

كفارة ولم يجد ما يعتيق . ولو لم يوجد مستحق جاز ابتياع العبد ويعتق .

والغارمون ، وهم المدينون في غير معصية دون من صرفه في المعصية .

ولو جهل الامر ان قيل يمنع ، وقيل لا ، وهو أشبه ، ويجوز مقاصة المستحق

بدين في ذمته ، وكذا لو كان الدين على من يجب الاتفاق عليه جاز القضاء عنه

حياً وميتاً .

وفي سبيل الله : وهو كل ما كان قرية أو مصلحة ؛ كالحج ، والجهاد ، وبناء

القناطر ، وقيل يختص بالجهاد .

وابن السبيل : وهو المنقطع به ، ولو كان غنياً في بلده ، والضعيف .

ولو كان سفرها معصية منعاً .



وأما الأوصاف المعتبرة في الفقراء والمساكين . فأربعة :  
الإيمان : فلا يعطى منهم كافر ولا مسلم غير محق .  
وفي صرفها الى المستضعف مع عدم العارف تردد ، أشبهه : المنع وكذا في  
الفطرة ، ويعطى أطفال المؤمنين .

ولو أعطى مخالف فريضة ثم استبصر ، أعاد .  
{ والثاني } المدالة : وقد اعتبرها قوم وهو أحوط .  
واقصر آخرون على مجانية الكبار .

{ الثالث } ألا يكون ممن تجب نفقته كالابوين وإن علواً ، والاولاد وإن  
نزلوا ، والزوجة ، والمملوك ، ويعطى باقي الاقارب .

{ الرابع } ألا يكون هاشمياً ، فان زكاة غير قبيلته محرمة عليه دون زكاة  
الهاشمي ، ولو قصر الخمس عن كفايته ، جاز أن يقبل الزكاة ولو من غير الهاشمي .

وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ، وتحمل لمواليهم .  
والمندوبة لا تحرم على هاشمي ولا غيره .

والذين يعرم عليهم الواجبة : ولد عبد المطلب .  
وأما اللواحق فمسائل :

{ الاولى } يجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها ، ويقبل قول المالك لو  
أدعى الاخراج ، ولو بادر المالك باخراجها أجزأته .

ويستحب دفعها الى الامام ابتداء ، ومع فقدته الى الفقيه المأمون من الامامية  
لانه أبصر بمواقفها .

{ الثانية } يجوز أن يخص بالزكاة أحد الاصناف ولو واحداً .  
وقسمتها على الاصناف افضل .

وإذا قبضها الامام أو الفقيه برئت ذمة المالك ولو تلفت .



﴿ الثالثة ﴾ لو لم يجد مستحقاً استحب عزلها والايضاء بها •  
﴿ الرابعة ﴾ لو مات العبد المبتاع من مال الزكاة ولا وارث له وزئمة أرباب  
الزكاة ، وفيه وجه آخر ، وهذا أجود •

﴿ الخامسة ﴾ أقل ما يعطي الفقير ما يجب في النصاب الاول ، وقيل : ما يجب  
في الثاني ، والاول أظهر ، ولا حد للاكثر فخير الصدقة ما أبتت غنى •  
﴿ السادسة ﴾ يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة اختياراً ، ولا بأس أن يعود  
اليه بميراث وشبهه •

﴿ السابعة ﴾ اذا قبض الامام أو الفقيه الصدقة دعا لصاحبها استحباً بأعلى الاظهر  
﴿ الثامنة ﴾ يسقط مع غيبة الامام سهم السعاة والمؤلفة ، وقيل : يسقط سهم  
السييل وعلى ما قلناه لا يسقط •

﴿ التاسعة ﴾ ينبغي أن يعطي زكاة الذهب والفضة اهل المسكنة ، وزكاة النعم  
اهل التجمل ، والتوصل الى المواصلة بها بمن يستحي من قبولها •  
القسم الثاني : في زكاة الفطرة •

واركانها أربعة :

الاول : فيمن تجب عليه •

انما تجب على البالغ العاقل الحر الغني •

يخرجها عن نفسه وعياله ، من مسلم وكافر وحر وعبد ، وصغير وكبير ، ولو  
حال تبرعاً •

ويعتبر النية في ادائها ، وتسقط عن الكافر لو اسلم •

وهذه الشروط تعتبر عند هلال شوال •

فلو اسلم الكافر ، او بلغ الصبي او ملك الفقير القدر المعتبر قل الهلال

وجبت الزكاة •



ولو كان بمده لم تجب ، وكذا لو ولد له او ملك عبداً ، وتحتجب لو كان ذلك ما بين الهلال وصلاة العيد .

والفقير مندوب الى اخراجها ، عن نفسه ، وعن عياله . وان قبلها . ومع الحاجة يدير على عياله صاعاً ثم يتصدق به على غيرهم .

﴿ الثاني ﴾ : في جنسها وقدرها :

والضابط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط والبن .

وافضل ما يخرج التمر ، ثم الزبيب ، ويليه ما يغلب على قوت بلده . وهي من جميع الاجناس صاع ، وهو تسعة ارطال بالعراقي ، ومن البن أربعة ارطال ، وفسره قوم بالمدني .

ولا تقدير في عوض الواجب ، بل يرجع الى القيمة السوقية .

﴿ الثالث ﴾ : في وقتها .

ويجب بهلال شوال ، ويتضيق عند صلاة العيد ، ويجوز تقديمها في شهر رمضان ، ولو من أوله اداء .

ولا يجوز تأخيرها عن الصلاة الا لعذر ، او انتظار المستحق .

وهي قبل صلاة العيد فطرة ، وبمدها صدقة ، وقيل يجب القضاء وهو انحوط واذا عزطها واخر التسليم لعذر ، لم يضمن لو تلفت ، ويضمن لو اخرها مع امكان التسليم .

ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق ، ولو نقلها ضمن ، ويجوز مع عدمه ،

ولا يضمن .

﴿ الرابع ﴾ : في مصرفها .

وهو مصرف زكاة المال ، ويجوز ان يتولى المالك اخراجها .

وصرفها الى الامام او من نصبه افضل ، ومع التعذر الى فقهاء الامامية .



ولا يعطى الفقير اقل من صاع ، إلا ان يجتمع من لا تتسع لهم ، ويستحب  
يخص بها القرابة ثم الجيران مع الاستحقاق .

## كتاب الخمس

وهو يجب في غنأم دار الحرب ، والكائز ، والمعادن ، والفوس ، وأرباح  
التجارات ، وأرض الذمي اذا اشتراها من مسلم ، وفي الحرام اذا اختلط بالحلال  
ولم يتميز .

ولا يجب في الكنز حتى تبلغ قيمته عشرين ديناراً ، وكذا يعتبر في المعدن  
على رواية البرنطى ، ولا في الغوص حتى تبلغ ديناراً ، ولا في ارباح التجارات إلا  
فيما فضل منها عن مؤنة السنة له ولعِياله ، ولا يعتبر في الباقية مقدار .

ويقسم الخمس ستة أقسام (١) على الاشهر : ثلاثة للإمام ، وثلاثة لليتامى  
والمساكين وأبناء السبيل ممن ينتسب الى عبد المطلب بالأب ، وفي استحقاق من  
ينتسب اليه بالأُم قولان ، أشبهها : أنه لا يستحق .

وهل يجوز أن يخص به طائفة حتى الواحد ، فيه تردد . والأحوط بسطه  
عليهم ولو متفاوتاً .

ولا يحمل الخمس الى غير بلده ، إلا مع عدم المستحق فيه .

ويعتبر الفقير في اليتيم ، ولا يعتبر في ابن السبيل .

---

(١) وذلك مأخوذ من قوله تعالى : **و اعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه**

والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، فقوله : **و ما غنمتم**  
بمع الانواع التي ذكرها المؤلف ، والثلاثة الاقسام التي يأخذها الإمام هي ما كان  
لله ولرسوله ولذي القربى .



ولا تعتبر العدالة ، وفي اعتبار الايمان تردد ، واعتباره أحوط .

ويلحق بهذا الباب مسائل :

( الأولى ) ما يخص به الامام من الأنفال ، وهو ما يملك من الارض بغير

قتال ، سلمها أهلها ، أو انجسوا .

والارض الموات التي باد أهلها ، أو لم يكن لها أهل ، ورؤس الجبال ، وبطون

الأودية ، والآجام . وما يختص به ملوك أهل الحرب من الصوافي (١) ، والقوائم

غير المنصوبة ، وميراث من لا وارث له .

وفي اختصاصه بالمعادن تردد أشبهه : أن الناس فيها شرع .

وقيل : إذا غزا قوم بغير اذنه ، فغنيمتهم له ، والرواية مقطوعة .

( الثانية ) لا يجوز التصرف فيما يختص به مع وجوده ، الا باذنه ، وفي حال

الغيبة لا بأس بالمنكح (٢) ، وألحق الشيخ ، المساكن والمتاجر .

( الثالثة ) يصرف الخمس اليه مع وجوده ، وله ما يفضل عن كفاية الأصناف

من نصيبهم ، وعليه الاتمام لو أعرز .

ومع غيبته يصرف الى الاصناف الثلاثة مستحقهم .

وفي مستحقه عليه السلام أقوال ، أشبهها : جواز دفعه الى من يعجز

حاصلهم من الخمس ، عن قدر كفايتهم على وجه التتمة لا غير .

---

(١) ( صوافي الملوك ) ما كان في ايديهم من غير غضب .

(٢) ( وفسرت المناكح بالجوارى التي تسمى ، فانه يجوز شراؤها وان كان

فيه الخمس ولا يجب اخراجه ) - ( شرح شرائع الاسلام ) .



## كتاب الصوم

وهو يسترعى ببيان امور :

( الاول ) الصوم وهو الكف عن المفطرات مع النية ، ويكفي في شهر رمضان نية القربة ، وغيره يفتقر الى التعمين ، وفي النذر المعين تردد .  
ووقتها ليلا ، ويجوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال ، وكذا في القضاء ، ثم يفوت وقتها .

وفي وقتها للمندوب روايتان ، أصحهما : مساواة الواجب .  
وقيل : يجوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال ويجزى فيه نية واحدة .  
ويصام يوم الثلاثين من شعبان بنية النذب .  
ولو اتفق من رمضان أجراً ، ولو صام بنية الواجب لم يجز . وكذا لو ردد نيته ، ولاشيخ قول آخر .

ولو أصبح بنية الافطار فبان من رمضان جدد نية الوجوب ، ما لم تزل الشمس وأجزأه ، ولو كان بعد الزوال أمسك واجبا ، وقضاه .  
( الثاني ) فيما أمسك عنه « الصائم » وفيه مقصدان :

( الاول ) بحب الامساك عن تسمية : الاكل والشرب المعتاد وغيره ، والجماع ، والاستمناء ، وايصال الغبار الى الحلق متعديا ، والبقاء على الجفابة حتى يطلع الفجر ، ومعاودة النوم جنبا ، والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام ، والارتماس في الماء ، وقيل يكره .



وفي السموط ومضغ العلك تردد ، أشبهه : الكراهية .  
وفي الحقنة قولان . أشبهها : التحريم بالمائع .  
والذي يبطل الصوم إنما يبطله عمدا اختيارا .  
فلا يفسد بمص الخاتم ومضغ الطعام للصبي وزق الطائر .  
وضابطه ما لا يتمدى الحلق - ولا استنقاع الرجل في الماء ، والعواك في  
الصوم مستحب ولو بالرطب .

ويكره مباشرة النساء تقبيلا ولسنا وملاعبة ، والاكتحال بما فيه صبر أو  
مسك ، وإخراج الدم المضعف ، ودخول الحمام كذلك ، وشم الرياحين ، ويتأكد  
في النرجس ، والاحتمقان بالجماد ، وببل الثوب على الجسد ، وجلس المرأة  
في الماء .

المقصد الثاني : وفيه مسائل : -

( الأولى ) تجب الكفارة والقضاء بتعمد الاكل والشرب والجماع ، قبيلا  
ودبرا على الاظهر ، والامناء بالملاعبة والملاسة وايصال الغبار الى الحلق .  
وفي الكذب على الله والرسول والأئمة عليهم السلام .  
وفي الارتماس قولان ، أشبهها : أنه لا كفارة .  
وفي تعمد البقاء على الجنابة الى الفجر روايتان ، اشهرها : الوجوب .  
وكذا لو نام غير ناول للغسل حتى طلعت الفجر .  
( الثانية ) الكفارة عتق رقبة ، او صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين  
مسكينا ، وقيل هي مرتبة .

وفي رواية يجب على الافطار بالمحرم كفارة الجمع ( ١ ) .  
( الثالثة ) لا تجب الكفارة في شيء من الصيام عدا شهر رمضان وتوالفـنـذـر  
المعين وقضاء شهر رمضان بعد الزوال والاعتكاف على وجه .  
( ١ ) اي اداء الخصال الثلاثة للكفارة دون تخيير .



( الرابعة ) من اجنب ونام ناويا للفعل حتى طلعت الفجر ، فلا قضاء ولا كفارة ، ولو انتبه ثم نام فعليه القضاء .

ولو انتبه ثم نام ثالثة ، قال الشيخان: عليه القضاء والكفارة

( الخامسة ) يجب القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتمين بسبعة اشياء:

فعل المفطر والفجر طالع ظانا بقاء الليل مع القدرة على مراعاته .

وكذا مع الاخلاص الى المخبر ببقاء الليل مع القدرة على المراعاة والفجر طالع .

وكذا لو ترك قول المخبر بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا .

وكذا لو أخذ اليه في دخول الليل فأفطر وبان كذبه مع القدرة على

المراعاة ، والافطار للظلمة الموهمة دخول الليل .

ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقض ، وتمدد القى ، ولو ذرعه لم يقض ،

وايصال الماء الى الحلق متعديا للصلابة .

وفي ايجاب القضاء بالحقنة قولان ، اشبهها : أنه لا قضاء .

وكذا من نظر الى امرأة فأمنى .

( السادسة ) تتكرر الكفارة مع تغاير الأيام .

وهل تتكرر بتكرر الوطء في اليوم الواحد ؟ قيل : نعم ، والأشبه : أنها

لا تتكرر . ويمزر من أفطر لا مستحلا ، مرة وثانية ، فان عاد ثالثة قتل .

( السابعة ) من وطئ زوجته مكرها لها ، لزمه كفارتان ، ويمزر دونها .

ولو طأوعته ، كان على كل منها كفارة ، ويمزران .

( الثالث ) من يصح منه :

ويعتبر في الرجل العقل والاسلام ، وكذا في المرأة مع اعتبار الخلو من

الحيض والنفاس .

فلا يصح من الكافر ، وان وجب عليه ، ولا من المجنون ، والمغمى عليه

ولو سبقت منه النية على الأشبه ، ولا من الحائض والنفاس ، ولو صادف ذلك



أول جزء من النهار أو آخر جزء منه ، ولا يصبح من الصبي غير المميز .  
ويصح من الصبي المميز ، ومن المستحاضة مع فعل ما يجب عليها من الاغسال .  
ويصح من المسافر في الفذر المتمعن المشروط مسافراً وحضراً على قول مشهور ،  
وفي ثلاثة أيام لدم المتعة (١) وفي بدل البدنة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامدا .  
ولا تصح في واجب غير ذلك على الاظهر ، الا ان يكون سفره أكثر من  
حضره ، أو يعزم الإقامة عشرة .

والصبي المميز يؤخذ بالواجب لسبع استحيابا مع الطائفة ، ويلزم به عند  
البلوغ الى نفسه .

فلا يصح من المريض مع التضرر به ، ويصح لو لم يتضرر ، ويرجع في ذلك .  
( الرابع ) في أقسامه :

وهي أربعة : واجب ، وندب ، ومكروه ، ومحظور .

فالواجب ستة : شهر رمضان ، والكنفارة ، ودم المتعة ، والنذر وما في معناه ،

والاعتكاف على وجه ، وقضاء الواجب المميز .

أما شهر رمضان فالنظر في علامته وشروطه وأحكامه .

( الأول ) أما علامته ، فهي رؤية الهلال .

فمن رآه وجب عليه صومه ، ولو انفرد بالرؤية .

ولو رؤي شأما ، أو مضى من شعبان ثلاثون ، وجب الصوم عاما .

وقيل لم يتفق ذلك ، قيل : يقبل الواحد احتياطاً للصوم خاصة ، وقيل لا يقبل

مع الصحو الا خمسون نفصا ، او اثنان من خارج .

وقيل يقبل شاهدان كيف كان ، وهو اظهر .

ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد (٢) ، ولا بالغيبوبة بعد

---

(١) متعة الحج .

(٢) المراد بالعدد : عدد شعبان ناقصاً أبدأ ورمضان تاماً أبدأ ، وقد صرح بذلك



الشفق (١) ، ولا بالتطوق (٢) ولا بعد خمسة ايام من هلال الماضية (٣) .

وفي العمل برؤيته قبل الزوال تردد .

ومن كان بحيث لا يعلم الأهلة ، توخي صيام شهر ، فان استمر الاشتباه  
أجزأه ، وكذا ان صادف ، أو كان بعده ، ولو قبله استأنف .

ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني ، فيحل الأكل والشرب حتى يتبين  
خيطة ، والجماع حتى يبقى لطلوعه قدر الوقاع والاعتصال .

ووقت الافطار ذهاب الحمرة الشرقية .

ويستحب تقديم الصلاة على الافطار الا أن تنازعه نفسه أو يكون من

يتوقع افطاره .

أما شروطه فقسمان :

( الأول ) شرائط الوجوب .

---

المصنف في المعتبر فقال : ولا بالعدد ، فان قوم من الحشوية يزعمون ان شهر والسنة  
قسمان : ثلاثون يوما ، وتسعة وعشرون يوما ، فرفضان لا ينقص ابدا وشعبان  
لا يتم ابدا .

(١) يريد ان الهلال اذا غاب بعد الشفق فقد يدل ذلك على انه ابن ليلة-ين  
فربما فهم انه يجب قضاء اليوم السابق باعتباره من رمضان - لكن الحكم غير ذلك فلا  
عبارة بهذا لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ( صوموا لرؤيته ) وهو لم  
ينزل في الليلة السابقة . والاصل براءة الزمة فلا قضاء .

(٢) بمعنى ظهور الهلال بمظهر الطوق - فليس دليلا معتبرا بعده هلال

الليلة الثانية .

(٣) بمعنى انه لو تحقق الهلال في السنة الماضية عد من اوله خمسة ايام وصام

اليوم الخامس - كما لو أهل في الماضي يوم الاحد فيكون ادى رمضان الثاني يوم

الخميس - وبه روايات لا تبلغ حداً اصححه - فلذلك بقرر المصنف ان هذا

لا عبارة به . ا . ه . معارك .



وهي ستة : البلوغ ، وكمال العقل ، فلو بلغ الصبي ، أو أفلق المجنون ، أو المغمى عليه ، لم يجب على أحدهم الصوم ، إلا ما أدرك فجره كاملاً ، والصحة من المرض ، والاقامة أو حكمها . ولو زال السبب قبل الزوال ، ولم يتناول ، أمسك واجبا وأجزأه . ولو كان بعد الزوال أو قبله ، وقد تناول أمسك ندبا وعليه القضاء . واخلو من الحيض والنفاس .

( الثاني ) شرائط القضاء :

وهي ثلاثة : البلوغ ، وكمال العقل ، والاسلام ، فلا يقضى ما فاتته لصغر ، أو جنون ، أو اغمائه ، أو كفره .

والمرتد يقضى ما فاتته وكذا كل تارك ، عدا الأربعة ، حامداً أو ناسياً .  
وأما احكامه ففيه مسائل :

( الاولى ) المريض اذا استمر به المرض الى رمضان آخر سقط القضاء على الاظهره .  
وتصدق عن الماضي ، عن كل يوم بمد .

ولو برىه وكان في عزمه القضاء ولم يقض صام الحاضر وقضى الاول ولا كفارة .

ولو ترك القضاء تهاونا صام الحاضر وقضى الاول ، وكفر عن كل يوم منه بمد .

( الثانية ) : يقضى عن الميت أكبر ولده ما تركه من صيام لمرض وغيره ،

عما تمكن من قضاائه ولم يقضه ، ولو مات في مرضه لم تقض عنه وجوبا ، واستحب .  
وروى القضاء عن المسافر ، ولو مات في ذلك السفر .

والأولى مراعاة التمكن ليمتدح الاستقرار ، ولو كان وليا قضيا

بالحصص ، ولو تبرع بعض صح ، ويقضى عن المرأة ما تركته على تردد .

( الثالثة ) : اذا كان الأكبر أتى فلا قضاء ، وقيل يتصدق من التركة عن

كل يوم بمد .

ولو كان عليه شهران متتابعان جاز أن يقضى الولي شهراً ، ويتصدق عن شهر .



( الرابعة ) : قاضي رمضان مخير حتى نزول الشمس ، ثم يلزمه المضي . فان  
أفطر لغير عذر أظهم عشرة مساكين ، ولو عجز صام ثلاثة أيام .

( الخامسة ) : من نسي غسل الجفابة حتى خرج الشهر ، فطوى قضاء الصلاة  
والصوم ، والأشبهه : قضاء الصلاة فحجب .

واما بقية أقسام الصوم فستأتى في أما كتبها ان شاء الله تعالى .

والندب من الصوم ، منه ما لا يختص وقتا ، فان الصوم جنة من النار ، ومنه  
ما يختص وقتا .

والمؤكد منه أربعة عشرة : صوم اول خميس من الشهر ، وأول أربعة ايام من  
العشر الثاني ، وآخر خميس من العشر الأخير ، ويجوز تأخيرها مع المشقة من  
الصيف الى الشتاء ، ولو عجز تصدق عن كل يوم بمد .

وصوم أيام البيض ، ويوم الغدير ، ومولد النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام  
ومبعثه ، ودحو الارض ، ويوم عرفة ، لمن لم يضعفه الدعا مع تحقق الهلال ،  
وصوم عاشوراء حزنا ، ويوم المباهلة ، وكل خميس وجمعة ، وأول ذى الحجة ،  
ورجب كله ، وشعبان كله .

ويستحب الامساك في سبعة مواطن .

المسافر اذا قدم اهله ( بلده ) او بلدا يعزم فيه الاقامة بعد الزوال او قبله ،  
وقد تناول ، وكذا المريض اذا برى ، وتمسك الحائض والنفساء ، والكافر  
والصبي والمجنون والنعمى عليه ، إذا زالت أعذارهم في أثناء النهار ولو لم يتناولوا .  
ولا يصح صوم الضيف ندبا من غير اذن مضيفه ، ولا المرأة من غير اذن  
الزوج ، ولا الولد من غير اذن الوالد ، ولا المملوك بدون اذن مولاه .

ومن صام ندبا ودعي إلى طعام ، فلا فضل الاftpار .

والمحظور صوم العيدين وأيام التشريق لمن كان به « منى » وقيل : القاتل  
في اشهر الحرم بصوم شهرين منها ، وان دخل فيهما العيد وايام التشريق لرواية



زُرارة ، والمشهور : محمود المنع .

وصوم آخر شعبان بنية الفرض ، ونذر المعصية ، والصمت والوصال - وهو ان يجعل عشاءه سحوره - وصوم الواجب سفراً عما استثنى .

( الخامس ) في اللواحق ، وهي مسائل .

﴿ الأولى ﴾ المريض يلزمه الافطار مع ظن الضرر به ، ولو تكلفه لم يجزه .

﴿ الثانية ﴾ المسافر يلزمه الافطار ، ولو صام عالماً بوجوبه قضاءه ، ولو

كان جاهلاً لم يقض .

﴿ الثالثة ﴾ الشروط المعتبرة في قصر الصلاة ، معتبرة في قصر الصوم ،

ويشترط في قصر الصوم تبييت النية .

وقيل : الشرط خروجه قبل الزوال ، وقيل : يقصر ولو خرج قبل الغروب .

وعلى التقديرات لا يفطر الا حيث يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه ،

او يخفى أذانه .

﴿ الرابعة ﴾ الشيخ والشيخة اذا عجزا تصدقا عن كل يوم بمد .

وقيل : لا يجب عليها مع العجز ويتصدقان مع المشقة .

وذو العطاش يفطر ويتصدق عن كل يوم بمد ، ثم ان برى قضى والحامل .

المقرب والمرضع القليلة اللبن ، لهما الافطار ، ويتصدقان عن كل يوم بمد ويقضيان .

﴿ الخامسة ﴾ لا يجب صوم النافلة بالشروع فيه ، ويكره افطاره بعد الزوال .

﴿ السادسة ﴾ كل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر لعذر ، بنى .

وان افطر لا لعذر استأنف ، إلا ثلاثة مواضع :

من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن التانى شيئاً .

ومن وجب عليه شهر بنذر فصام خمسة عشر يوماً .

وفي الثلاثة الأيام عن هدي التمتع ، إذا صام يومين وكان الثالث العيد ، افطر

وأتم الثالث بعد ايام التشريق ان كان بـ « منى » . ولا يبني لو كان الفاصل غيره .



## كتاب الاعتكاف

والنظر في شروطه ، وأقسامه ، وأحكامه

أما الشروط الخمسة :

( ١ ) النية :

( ٢ ) الصوم : فلا يصح إلا في زمان يصح صومه ممن يصح منه .

( ٣ ) العدد : وهو ثلاثة أيام .

( ٤ ) المكان : وهو كل مسجد جامع .

وقيل لا يصح إلا في أحد المساجد الأربعة : مكة ، والمدينة ، وجامع الكوفة

والبصرة .

( ٥ ) الإقامة في موضع الاعتكاف .

فلا يخرج أبطله إلا لضرورة ، أو طاعة ، مثل تشييم جنازة مؤمن ، أو عيادة

مريض أو شهادة .

ولا يجلس لو خرج ، ولا يمشى تحت ظل ، ولا يصلي خارج المسجد إلا بمكة .

وأما أقسامه - فهو واجب ، وندب .

فالواجب ما وجب بنذر وشبهه ، وهو ما يلزم بالشروع .

والمندوب ما يتبرع به ، ولا يجب بالشروع .

فإذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان ، المروي : أنه يجب .

وقيل : لو اعتكف ثلاثاً فهو بالخيار في الزائد ، فإن اعتكف يومين آخرين

وجب الثالث :



وأما أحكامه فمسائل .

( الأولى ) : يستحب للمعتكف أن يشترط كالمحرم ، فان شرط جازله الرجوع

ولم يجب القضاء .

ولو لم يشترط ثم مضى يومان وجب الاتمام على الرواية ، ولو عرض عارض

خرج فإذا زال ، وجب القضاء .

( الثانية ) : يحرم على المعتكف الاستمتاع بالنساء ، والبيع ، والشراء ، وشم

الطيب .

وقيل : يحرم عليه ما يحرم على المحرم ، ولم يثبت .

( الثالثة ) : يفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم ، ويجب الكفارة بالجماع فيه ،

مثل كفارة شهر رمضان ، ليلا كان أو نهاراً .

ولو كان في نهار شهر رمضان لزمه كفارتان .

ولو كان بغير الجماع مما يوجب الكفارة في شهر رمضان ، فان وجب بالنفر

المعين لزم الكفارة ، وان لم يكن معيناً ، أو كان تبرهاً فقد أطلق الشيخان لزوم

الكفارة : ولو خصا ذلك بالثالث كان أليق بمذهبيهما



## كتاب الحج

### والنظر في المقررات والمقاصر

المقدمة الأولى : الحج ، اسم لمجموع المناسك المؤداة في الشاعر المخصوصة .  
وهو فرض على المستطيع من الرجال ، والخنثى ، والنساء .  
ويجب بأصل الشرع مرة ، وجوبا مضيئا .  
وقد يجب بالنذر وشبهه ، وبالاتجار والافساد .  
ويستحب لفاقد الشرأط ، كالفقير والمملوك مع اذن مولاه .  
المقدمة الثانية : في شرأط حجة الاسلام ، وهي ستة : البلوغ ، والعقل ، والحرية

والزاد ، والراحلة ، والتمكن من المسير .

ويدخل فيه الصحة وامكان الركوب وتحلية السرب ( ١ ) .

فلا تجب على الصبي ، ولا على المجنون .

ويصح الاحرام من الصبي المميز ، وبالصبي غير المميز ، وكذا يصح بالمجنون

ولو حج بهما لم يجزئها عن الفرض .

ويصح الحج من العبد مع اذن المولى ، لكن لا يجزئه عن الفرض ، الا أن

يدرك أحد الموقفين معتقا .

ومن لا راحلة له ولا زاد لو حج كان ندبا ، ويميد لو استطاع .

ولو بذل له الزاد والراحلة صار مستطيما .

ولو حج به بعض اخوانه أجزأه عن الفرض .

---

( ١ ) السرب : الطريق ، والمراد عدم المانع من سلوكه : من لص أو عدو أو

غيرهما والمرجع في ذلك الى ما يعلمه أو يغلب على ظنة بقرائن الاحوال أه - مدارك .



ولا بد من فاضل عن الزاد والراحة يمون به عياله حتى يرجع .  
ولو استطاع فتمعه كبر أو مرض أو عدو ، ففي وجوب الاستنابة قولان ،  
الروي أنه يستناب .

ولو زال العذر حج ثانياً .  
ولو مات مع العذر أجزاءه النياية .  
وفي اشتراط الرجوع الى صنعة أو بضاعة قولان ، أشبههما : أنه لا يشترط  
ولا يشترط في المرأة وجود محرم ، ويكفي ظن السلامة .  
ومع الشرائط لو حج ماشياً ، أو في نفقة غيره أجزاءه .  
والحج ماشياً أفضل اذا لم يضعفه عن العبادة .  
واذا استقر الحج فأهمل ، قضي عنه من أصل تركته ، ولو لم يخلف سوى  
الأجرة قضي عنه من أقرب الأماكن . وقيل من بلده مع السعة .  
ومن وجب عليه الحج لا يحج تطوعاً .  
ولا تحج المرأة ندبا الا باذن زوجها ، ولا يشترط اذنه في الواجب .  
وكذا في العدة الرجعية .

### مسائل :

( الأولى ) اذا نذر غير حجة الاسلام لم يتداخلا  
ولو نذر حجاً مطلقاً ، قيل : يجزئ ان حج بنية النذر عن حجة الاسلام .  
ولا تجزئ حجة الاسلام عن النذر ، وقيل : لا تجزئ احدهما عن الاخرى  
وهو أشبه .

( الثانية ) اذا نذر أن يحج ماشياً وجب ، ويقوم في مواضع العبور .  
فان ركب طريقه قضي ماشياً ، وان ركب بعضاً قضي ومشى ماركب ، وقيل  
يقضي ماشياً لاخلاله بالصفة .

ولو عجز قيل : ركب ، ويسوق بدنة ، وقيل ركب ولا يسوق بدنة :



وقيل : ان كان مطلقاً توقع المكنة ، وان كان معيناً بسنة يسقط لهجزه .  
( الثالثة ) المخالف اذا لم يخل بركن ، لم يعد لو استبصر ، وان أخل أعاد .  
القول في النيابة :

ويشترط فيه ( ١ ) : الاسلام ، والعقل ، والا يكون عليه حج واجب .  
فلا تصح نيابة الكافر ، ولا نيابة المسلم عنه . ولا عن مخالف الا عن الأب  
ولا نيابة المجنون ، ولا الصبي غير المميز .  
ولا بد من نية النيابة ، وتعيين المنوب عنه في المواطن بالقصد ، ولا ينوب  
من وجب عليه الحج .

ولو لم يجب عليه جاز . وان لم يكن حج .  
وتصح نيابة المرأة عن المرأة والرجل .  
ولو مات النائب بعد الاحرام ودخول الحرم اجزأه .  
ويأتي النائب بالذوق المشترط ، وقيل يجوز أن يعدل الى التمتع ، ولا يعدل

عنه .

وقيل : لو شرط عليه الحج على طريق ، جاز الحج بغيرها .  
ولا يجوز للنائب الاستنابة الا مع الاذن .  
ولا يؤثر نفسه لغير المستأجر في السنة التي استؤجر لها .  
ولو صد قبل الاكمال استعيد من الاجرة بنسبة المتخلف .  
ولا يلزم اجابته ، ولو ضمن الحج ( ٢ ) على الأشبه .  
ولا يطاف عن حاضر متمكن من الطهارة ، لكن يطاف به .  
ويطاف عن لم يجمع الوصفين .  
ولو حمل انساناً فطاف به احتساب لكل واحد منها طواف .  
ولو حج عن ميت تبرعاً برىء الميت .



ويضمن الأجير كفارة جنائته في ماله .  
ويمتدح أن يذكر المنوب عنه في المواطن ، وأن يعيد فاضل الأجرة ،  
وأن يتم له ما أعوزه . وأن يعيد المخالف حججه إذا استبصر وإن كانت مجزئة .  
ويكره أن تنوب المرأة الصرورة (١) .  
مسائل .

( الأولى ) من أوصى بحجة ولم يمين ، انصرف الى أجرة المثل .  
( الثانية ) لو أوصى أن يحج عنه ولم يمين فإن ، عرف التكرار حج عنه  
حتى يستوفى ثلثه ، وإلا اقتصر على المرة .  
( الثالثة ) لو أوصى أن يحج عنه كل سنة بمال معين فقصر جمع ما يمكن  
به الاستئجار ولو كان نصيب أكثر من سنة .  
( الرابعة ) لو حصل بيد انسان مال لميت ، وعليه حجة مستقرة ، وعلم أن  
الورثة لا يؤدون . جاز أن يقطع قدر أجرة الحج (٢) .  
( الخامسة ) من مات وعليه حجة الاسلام وأخرى مندورة أخرجت حجة  
الاسلام من الأصل ، والمندور من الثلث ، وفيه وجه آخر .  
المقدمة الثالثة : في أنواع الحج ، وهي ثلاثة : تمتع ، وقران ، وافراد .

فالمتمتع هو الذي يقدم عمرته أمام حججه ناويا بها التمتع ، ثم ينشئ احراما  
آخر بالحج من مكة .  
وهذا فرض من ليس من حاضري مكة . وحده من بعد عنها ثمانية وأربعين ميلا  
من كل جانب ، وقيل اثني عشر ميلا فصاعدا من كل جانب .

(١) المرأة الصرورة : التي لم تحج .  
(٢) قال في شرائع الاسلام : لانه خارج عن ملك الورثة ، اى ان هذا دين  
لله ، والديون تقضى قبل التورث .



ولا يجوز لهؤلاء المدول عن التمتع الى الافراد والقران ، إلا مع الضرورة .  
وشروطه أربعة : النية ، ووقوعه في أشهر الحج ، وهي شوال وذو القعدة

وذو الحجة ، وقيل : وعشر من ذي الحجة . وقيل : تسم . وحاصل الخلاف انشاء  
الحج في الزمان الذي يعلم ادراك المناسك فيه ، وما زاد يصح أن يقع فيه بعض  
أفعال الحج ، كالطواف والسعي والذبح ، وأن يأتي بالحج والمعرة في عام  
واحد ، وأن يحرم بالحج له من مكة .

وأفضله المسجد . وأفضله مقام ابراهيم ، ونحت الميزاب .  
ولو أحرم بحج التمتع من غير مكة لم يجزئه ، ويستأنفه بها .  
ولو نسي وتمذر العود أحرم من موضعه ، ولو بعرفة .  
ولو دخل مكة بمتمعة وخشي ضيق الوقت جاز نقلها الى الافراد ، ويعتمر  
بمفردة بعده .

وكذا الحائض والنفساء لو منعها عذرهما عن التحلل وانشاء الاحرام بالحج .  
والافراد : وهو أن يحرم بالحج أولاً من ميقاته ثم يقضي مناسكه وعليه  
عمرة مفردة بعد ذلك .

وهذا القسم ، والقران فرض حاضري مكة .  
ولو عدل هؤلاء الى التمتع اختياراً ، ففى جوازه قولان ، أشبهها :  
المنع وهو مع الاضطرار جائز .

وشروطه : النية ، وان يقع في أشهر الحج من الميقات ، أو من ديرة أهله  
ان كانت أقرب إلى عرفات .

والقارن كالمفرد . غير أنه يضم الى احرامه سياق الهدى .

وإذا لبى استحب له أشعار ما يسوقه من البدن بشق سنانه من الجانب  
الأيمن ويلطخ صفحته بالدم ولو كانت بدناً دخل بينها وأشعرها يميناً وشمالاً .



والتقليد ، وهو أن يعلق في رقبته نملا قد صلى فيه ، والغنم تقلد لاغير .  
ويجوز للمفرد والقارن الطواف قبل المضي إلى عرفات ، لكن يجددان  
التلبية عند كل طواف ثلثا بحلا .

وقيل : إنما يحل المفرد . وقيل : لا يحل أحدهما إلا بالنية ، ولكن الأولى  
تجديد التلبية .

• ويجوز للمفرد إذا دخل مكة المدول بالحج إلى المتعة .

لكن لا يلي بعد طوافه وسعيه .

• ولو لبى بعد أحدهما بطلت تمتته وبقى على حجه على رواية .

• ولا يجوز المدول للقارن .

• والمسكي إذا بمد ثم حج على ميقات أحرم منه وجوباً .

• والمجاور بمكة إذا أراد حجة الاسلام خرج إلى ميقاته فأحرم منه ، ولو تعذر

• خرج إلى أدنى الحل ، ولو تعذر ( أي الخروج إلى أدنى الحل ) أحرم من مكة .

• ولو أقام سنتين انتقل فرضه الى الافراد والقران .

• ولو كان له منزلان : بمكة وناء ، اعتبر أغلبهما عليه .

• ولو تساوى تخير في التمتع وغيره .

• ولا يجب على المفرد والقارن هدي ، ويختص الوجوب بالتمتع .

• ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة . ولا ادخال أحدهما على الآخر .

• المقدمة الرابعة : في المواقيت وهي ستة : لأهل العراق « العتيق » وأفضله

« المصلح » وأوسطه « غمرة » وآخره « ذات عرق » .

• ولأهل المدينة « مسجد الشجرة » وعند الضرورة « الجحفة » وهي ميقات

لأهل الشام اختياراً .

• ولليمن « يلملم » .



ولأهل الطائف « قرن المنازل » ،

وميقات المتمتع لحجه : مكة .

وكل من كان منزله أقرب من الميقات فيقاته منزله .

وكل من حج على طريق فيقاته ميقات أهله ، ويجرد الصبيان من فسخ ( ١ ) .

وأحكام المواقيت تشتمل على مسائل :

( الأولى ) لا يصح الاحرام قبل الميقات إلا لتأخر ، بشرط أن يقع في أشهر

الحج ، أو العمرة المفردة في رجب لمن خشي تقضيه .

( الثانية ) لا يجاوز الميقات إلا محرماً ، ويرجم اليه لو لم يحرم منه .

فإن لم يتمكن ، فلا حج له إن كان عامداً .

ويحرم من موضعه إن كان ناسياً ، أو جاهلاً ، أو لا يريد النسيك .

ولو دخل مكة خرج إلى الميقات ، ومع التعمذر من أدنى الحل ، ومع التعمذر

يحرم من مكة .

( الثالثة ) لو نسي الاحرام حتى أكمل مناسكه ، فالروي : أنه لا قضاء .

وفيه وجه بالقضاء مخرج .

المقصد الأول : في أفعال الحج : وهي الاحرام والوقوف بعرفات ، وبالمشعر ،

والذبيح بـ « مني » ، والطواف وركعتاه ، والسعي ، وطواف النساء وركعتاه .

وفي وجوب رمي الجمار والحلق أو التقصير تردد ، أشبهه : الوجوب

وتستحب الصدقة أمام التوجه ، وصلاة ركعتين ، وأن يقف على باب داره

ويدعو ، أو يقرأ فاتحة الكتاب امامه ، وعن يمينه وشماله ، وآية الكرسي كذلك ،

وأن يدعو بكلمات الفرج ، وبالأدعية المأثورة .

( ١ ) فسخ : إسم بئر قريبة من مكة وتأخير التجريد من الميقات الى فسخ رخصة

لهم نظراً لضيقهم عن تحمل الحر والبرد .



القول في الاحرام : والنظر في مقدماته وكيفيةه وأحكامه .

ومقدماته كلها مستحبة .

وهي توفير شعر رأسه من أول ذي القعدة ، إذا أراد التمتع ، ويتأكد إذا أهل ذو الحجة ، وتنظيف جسده ، وقص أظفاره ، والأخذ من شاربه ، وإزالة الشعر عن جسده وإبطيه بالنورة ، ولو كان مطلقاً اجزأه ما لم يمض خمسة عشر يوماً ، والغسل .

ولو أكل أو لبس ما لا يجوز له اعاد غسله استحباباً .

وقيل : يجوز أن يقدم الغسل على الميقات لمن خاف عوز الماء ، ويميده لو وجدته .

ويجزى غسل النهار ليومه - وكذا غسل الليل ما لم ينم .

ولو أحرم بغير غسل أو بغير صلاة أعاد .

وأن يحرم عقيب فريضة الظهر أو عقيب فريضة غيرها ، ولو لم يتفق فعقيب صت ركعات .

وأقله ركعتان يقرأ في الأولى « الحمد » و « الصمد » وفي الثانية « الحمد »

و « الجحد » (١) ويصلي نافلة الاحرام ولو في وقت الفريضة ما لم يتضيق .

وأما الكيفية: فتشتمل على الواجب والندب .

والواجب ثلاثة : النية ، وهي أن يقصد بقلبه إلى الجنس من الحج أو

العمرة ، والنوع من التمتع أو غيره ، والصفة من واجب أو غيره ، وحجة الاسلام

أو غيرها . ولو نوى نوعاً ونطق بغيره ، فالمعتبر النية .

( الثاني ) التلبيات الأربع ، ولا ينعمد الاحرام للمفرد والمتمتع إلا بها .

(١) قال في شرائع الاسلام : « يقرأ في الأولى الحمد وقل يا أيها الكافرون ،

وفي الثانية الحمد ، وقل هو الله احد ، والمراد بالحمد سورة الكافرون .



وأما القارن فله أن يعقد بها أو بالاشعار أو التقليد على الأظهر .

وصورتها ! لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك .

وقيل يضيف إلى ذلك : ان الحمد والنعمة لك والملك . . لا شريك لك .

وما زاد على ذلك مستحب .

ولو عقد احرامه ولم يلبس لم يلزمه كفارة بما يفعله .

والأخرس يجوز له تحريك لسانه والاشارة بيده .

( الثالث ) لبس ثوبي الاحرام ، وهما واجبان .

والمعتبر ما يصح الصلاة فيه للرجل .

ويجوز لبس الثبائه مع عدمها مقولياً .

وفي جواز لبس الحرير للمرأة روايتان أشهرهما : المنع .

ويجوز أن يلبس أكثر من ثوبين ، وأن يبدل ثياب إحرامه ولا يطوف إلا

فيهما استحباباً .

والندب : رفع الصوت بالتلبية للرجل ، إذا علت راحلته البيداء ، ان

حج على طريق المدينة . وإن كان راحلاً حيث يحرم .

ولو أحرم من مكة رفع بها إذا أشرف على الأبطح ، وتكرارها الى يوم

عرفة عند الزوال للحاج ، وللمعتمر بالمتعة حتى يشاهد بيوت مكة ، وبالمفرد إذا

دخل الحرم إن كان أحرم من خارجه حتى يشاهد الكعبة إن أحرم من الحرم .

وقيل بالتحخير وهو اشبه .

والتلفظ بما يعم عليه ، والاشترط أن يحمله حيث حبسه . وإن لم تكن

حجة فعمرة .

وأن يحرم في الثياب القطن وأفضله البيض .

وأما أحرامه فمسائل :

( الأولى ) المتمتع إذا طاف وسعى ثم احرم بالحج قبل التقصير ناسياً ،



مضى في حبه ولا شيء عليه ، وفي رواية عليه دم .  
ولو أحرم عامداً بطلت متعته على رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام .  
( الثانية ) إذا أحرم الولي بالصبي فعمل به ما يلزم المحرم ، وجنبه ما يتجنبه المحرم ، وكل ما يعجز عنه يتولاه الولي .  
ولو فعل ما يوجب الكفارة ضمن عنه .  
ولو كان ميمناً جاز إزماءه بالصوم عن الهدي ، ولو عجز صام الولي عنه .  
( الثالثة ) لو اشترط في إحرامه ثم حصل للمانع تحلل .  
ولا يسقط هدي التحلل بالشرط ، بل فأئذته جواز التحلل للمحرم .  
من غير تربعين .

ولا يسقط عنه الحج لو كان واجباً .

ومن الواحق : التروك ، وهي محرمات ، ومكروهات .  
فالمحرمات أربعة عشر : صيد البر إمساكاً وأكلاً ، ولو صاده محل ،  
واشارة ، ودلالة ، واغلاقاً ، وذبحاً ، ولو ذبحه كان ميتة ، حراماً على المحل  
والمحرم . والنساء ، وطئاً ، وتقبيلاً ، ولمسا ، ونظراً ، بشهوة ، وعقداً له  
ولغيره ، وشهادة على المقد ، والاستمناء ، والطيب .

وقيل لا يحرم إلا اربع : المسك ، والعنبر ، والزعفران ، والورس :

وأضاف في « الخلاف » الكافور والعود ، ولبس الخميظ للرجال .

وفي النساء قولان ، أصحهما الجواز .

ولا بأس بالغلالة يتقى بها على القولين .

ويلبس الرجل السروال إذا لم يجد إزاراً .

ولا بأس بالطيلسان ، وإن كان له أضرار فلا يزرره عليه .

ولبس ما يستر ظهر القدم كالخفين والنعل السمندي ، وإن اضطرب جاز .

وقيل : يشق عن القدم .



والفسوق ، وهو الكذب ، والجدال ، وهو الحلف . وقتل هوامّ الجسد ،

ويجوز نقله .

• ولا بأس بالقاء القراد والحلم .

• ويحرم استعمال دهن فيه طيب .

• ولا بأس بما ليس بطيب مع الضرورة .

• ويحرم ازالة الشعر ، قليله وكثيره ، ولا بأس مع الضرورة .

• وتغطية الرأس للرجل دون المرأة وفي معناه الارتماس .

• ولو غطى ناسياً قاه واجباً ، وجدد التلبية استحباباً .

• وتسفر المرأة عن وجهها ، ويجوز أن تسدل خمارها إلى انفها .

• ويحرم تظليل المحرم سائراً ، ولا بأس به للمرأة ، وللرجل نازلاً ، فإن اضطر جاز .

• ولو زامل عليلاً او امرأة اختصا بالظلال دونه .

• ويحرم قص الأظفار وقطع الشجر والحشيش إلا أن ينبت في ملكه .

• ويجوز خلع الاذخر ، وشجر الفواكه والفحل .

• وفي الاكتمحان بالسواد ، والنظر في المرأة ، ولبس الخاتم اللزينة ولبس المرأة

ما لم تمتد من الحلي ، والحجامة لا للضرورة ، وذلك الجسد ، وفي لبس السلاح لامع

الضرورة ، قولان أشبهها : الكراهة

والمكروهات : الاحرام في غير البياض .

• ويتأكد في السواد ، وفي الثياب الوسخة ، وفي العملة ، والحفاء اللزينة ،

والنقاب للمرأة ، ودخول الحمام ، وتلبية المنادي ، واستعمال الرياحين .

• ولا بأس بحك الجسد ، السواك ما لم يدم .

مصاًلتان :

( الأولى ) لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً إلا المريض أو من



بتكرر ، كالحطاب والحشاش .

ولو خرج بعد إحرامه ثم عاد في شهر خروجه أجزاء .  
وان عاد في غيره أحرم ثانياً .

( الثانية ) إحرام المرأة كاحرام الرجل ، إلا ما استعفى .  
ولا يمنعها الحيض عن الاحرام لكن لا تصلي له .

ولو تركته ظناً أنه لا يجوز رجعت الى البيقات وأحرمت منه . ولو  
دخلت مكة فان تعذر أحرمت من أدنى الحل ، ولو تعذر أحرمت من موضعها  
القول في الوقوف بعرفات : والنظر في المقدمة والكيفية والواحق .

أما المقدمة فتشتمل على مندوبات خمسة :

الخروج إلى « منى » بعد صلاة الظهرين يوم التروية ، إلا لمن يضمف  
عن الزحام .

والامام يتقدم ليصلي الظهر بـ « منى » ، والمبيت بها حتى يطلع الفجر .

ولا يجوز (١) وادي محسر حتى تطلع الشمس .

ويكره الخروج قبل الفجر إلا لمضطر ، كالحائض والمرضى .

ويستحب للامام الاقامة بها حتى تطلع الشمس ، والدعاء عند نزولها ، وعند

الخروج منها .

وأما الكيفية : فالواجب فيها النية ، والكون بها إلى الغروب .

ولو لم يتمكن من الوقوف نهاراً أجزاء الوقوف ليلاً ، ولو قبل الفجر .

ولو أفاض قبل الغروب عامداً عالماً بالتحريم ، لم يبطل حججه ، وجبره بيدنة .

ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ، ولا شيء عليه لو كان جاهلاً او ناسياً .

و « نمرة » و « نوية » و « ذو الحجايز » و « عرنة » و « الأراك »

(١) اي لا يجتازه .



حدود ، لا يجزى الوقوف بها .

والمندوب : أن يضرب خباهه بنمرة ، وأن يقف في السفح مع ميسرة الجبل في السهل ، وأن يجمع رحله ، ويسد الخلل به وبنفسه ، والدعاء قائماً .  
ويكره الوقوف في أعلى الجبل ، وقاعداً ، أو راكباً .  
وأما الواحق فمسائل :

( الأولى ) الوقوف ركن . فان تركه عامداً بطل حجه .

ولو كان ناسياً تداركه ليلاً ، ولو إلى الفجر .

ولو فات اجزأً بالمشعر .

( الثانية ) لو فاته الوقوف الاختياري (١) وخشي طلوع الشمس لو رجع

اقتصر على المشعر ليدركه قبل طلوع الشمس .

وكذا لو نسي الوقوف بـ « عرفات » أصلاً اجزأً بادراك المشعر قبل

طلوع الشمس ،

ولو أدرك « عرفات » قبل الغروب ولم يتفق له المشعر حتى طلعت الشمس

أجزأه الوقوف به ، ولو قبل الزوال .

( الثالثة ) لو لم يدرك « عرفات » نهراً وأدكها ليلاً ولم يدركها المشعر حتى

طلعت الشمس فقد فاتته الحج .

وقيل : يصح حجه ولو أدركه قبل الزوال .

القول في الوقوف بالمشعر : والنظر في مقدمته ، وكيفيته ، ولو احقه .

والمقدمة : تشتمل على مندوبات خمسة :

---

(١) قال في شائع الاسلام : « وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس

الى الغروب من تركه عامداً فسد حجه ؛ ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من

يوم النحر ، .



الاقتصاد في السير ، والدعاء عند الكشيبة الأحمر (١) .  
وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة ولو صار ربع الليل واجمع بينهما بأذان  
واحد واقامتين ، وتأخير نوافل المغرب حتى يصلي العشاء .  
وفي الكيفية - واجبات ومندوبات :  
• فالواجبات : النية ، والوقوف به .  
• وحدته ما بين المأزمين إلى الحياض ، إلى وادي محسر .  
• ويجوز الارتفاع إلى الجبل مع الزحام ، ويكره لأمه .  
• ووقت الوقوف ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ولمضطر إلى الزوال .  
• ولو أفاض قبل الفجر عامداً عالماً جبره بشاة ، ولم يبطل حججه ، إن كان  
وقف بـ « عرفات » .

• ويجوز الإقامة ليلاً للمرأة والخائف .  
• والمندوب : صلاة الغداة قبل الوقوف والدعاء ، وأن يطأ الصرورة  
المشعر برجله .

وقيل : يستحب الصمود على قزح ، وذكر الله عليه .  
ويستحب - لمن عدا الامام - الافاضة قبل طلوع الشمس ، وألا يجاوز  
وادي محسر حتى تطلع والمرولة في الوادي ، داعياً بالمرسوم ، ولو نسي المرولة  
رجم فتمداركها .  
• والامام يتأخر بجمع حتى تطلع الشمس .  
• واللواحق - ثلاثة :

(الأول) الوقوف بالمشعر ركن ، فمن لم يقف به ليلاً ولا بعد الفجر عامداً

(١) بقوله : اللهم ارحم موقفي وزدني في عملي ، وسلم لي ديني ، وتقبل  
مناسكي ، ( شرائع الاسلام ) .



يطل حجه ، ولا يبطل لو كان ناسياً .

ولو فاته الموقفان بطل ولو كان ناسياً .

( الثاني ) من فاته الحج سقطت عنه أفعاله ، ويستحب له الإقامة بـ « منى »

الى انقضاء أيام التشريق ، ثم يتحلل بعمرة مفردة ، ثم يقضي الحج ان كان واجباً .

( الثالث ) يستحب التقاط الحصى من جمع وهي سبعون حصاة .

ويجوز من أي جهات الحرم شاء ، عدا المساجد .

وقيل : عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف .

ويشترط أن تكون أحجاراً من الحرم أبكاراً .

ويستحب أن تكون رخوة برشاً بقدر الأئمة ملتقطة منقطة .

ويكره الصلبة والمكسرة .

القول في مناسك « منى » يوم النحر : وهي رمي جرة العقبة ، ثم الذبح ،

ثم الحلق .

أما الرمي : فالواجب فيه النية ، والعدد وهو سبع ، والفاؤها بما يسمى

رمياً ، واصابة الجرة بفعله .

فلو تمها حركة غيره لم يجزه .

والاستحب ، الطهارة ، والدعاء .

ولا يتباعد بما يزيد عن خمسة عشر ذراعاً ، وان يرمي خذفاً (١) والدعاء مع

كل حصاة ، ويستقبل جرة العقبة ، ويستدبر القبلة .

وفي غيرها يستقبل الجرة والقبلة .

وأما الذبح ففيه أطراف :

( الأول ) في الهدى : وهو واجب على المتمتع خاصة مفترضاً ومتنقلاً ، ولو

(١) الخذف بالخاء : الرمي بالحصى .



كان مكياً ، ولا يجب على غير المتمتع .  
ولو تمتع المملوك كان لمولاه الزامه بالصوم ، او أن يهدي عنه .  
ولو أدرك احد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة ، والصوم مع التعذر .  
وُتشرط النية في الذبح ، ويجوز ان يتولاه بنفسه وبغيره .  
ويجب ذبحه بـ « منى » .  
ولا يجزى الواحد إلا عن واحد في الواجب .  
وقيل : يجزى عن سبعة ، وعن سبعة عند الضرورة ، لأهل الخوان  
الواحد ، ولا بأس به في النذب .  
ولا يباع ثياب التجميل في الهدى .  
ولو ضل فذبح لم يجزه ، ولا يخرج شيئاً من لحم الهدى عن « منى »  
ويجب صرفه في وجهه .  
ويذبح يوم النحر وجوباً ، مقدماً على الحلق ، ولو قدم الحلق أجزاء  
ولو كان عامداً ، وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة .  
( الثاني ) في صفته : ويشترط أن يكون من النعم ثنياً ( ١ ) غير مهزول .  
ويجزى من الضأن خاصة ، الجذع لسته ، وأن يكون تاماً .  
فلا يجوز العوراء ، ولا العرجاء ، ولا العضباء ، ولا ما نقص منها شيء  
كالخصى .  
ويجزى المشقوقة الأذن ، وألا تكون مهزولة بحيث لا يكون على  
كليتيها شعير .

لكن لو اشتراها على أنها سمينة فبانت مهزولة ، أجزأته .

---

( ١ ) في شرائع الاسلام : فلا يجزى من الابل الا الثنى وهو الذى له خمس  
ودخل في السادسة ، ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية ، ويجزى من  
الضأن الجذع لسته اى أشهر .



فألشي من الابل ما دخل في السادسة ، ومن البقر والمعز ، ما دخل في الثانية . ويستحب أن تكون سميمة تنظر في سواد وعمشي في سواد ، وتبرك في مثله ، أي لها ظل تمشي فيه .

وقيل : أن يكون هذه المواضع منها سودا ، وان يكون مما عرف به (١) إنانا من الابل او البقر ، ذكرانا من الضأن او المعز وأن ينجر الابل قائمة مربوطة بين الخف والركبة ، ويطعمها من الجانب الأيمن وأن يتولاه بنفسه . وإلا جعل يده مع يد الذابح ، والدعاه . وقسمته أثلاثا : يأكل ثلثه ، ويهدي ثلثه ، ويطعم القانم والمعتر ثلثه .

وقيل : يجب الأكل منه .

وتكره التضحية بالثور والجاموس والمجوه .

( الثالث ) في البديل : فلو فقد الهدى ووجد ثمنه استناب في شرائه ، وذبحه طول ذي الحجة ، وقيل ينتقل فرضه الى الصوم . ومع فقد الثمن يلزمه الصوم ، وهو ثلاثة أيام في الحج متواليات ، وسبعة في أهله .

ويجوز تقديم الثلاثة من أول ذي الحجة ، بعد التلبس بالحج ، ولا يجوز قبل ذي الحجة .

ولو خرج من ذي الحجة ولم يصم الثلاثة ، تعين الهدى في القابل بـ « منى » . ولو صام الثلاثة في الحج ثم وجد الهدى لم يجب ، لكنّه أفضل ولا يشترط في صوم السبعة المتتابع . ولو أقام بمكة انتظر أقل الأسرين من وصوله الى أهله ومضى شهر . ولو مات ولم يصم صام الولي عنه الثلاثة وجوبا ، دون الضيعة . ومن وجب عليه بدنة في كفارة او نذر ، وعجز ، اجزأه سبع شياه . ولو تعين عليه الهدى ومات ، أخرج من اصل تركته .

---

(١) هو الذي احضى (عرفة) عشية (عرفة) (١هـ) - تذكرة الفقهاء .



(الرابع) في هدى القارن • ويجب ذبحه أو نحره بـ « منى » إن قرنه

بالحج ، وبـ « مكة » إن قرنه بالعمرة ، وأفضل مكة فناء الكعبة بالحرورة .

• ولو هلك لم يقم بدله ، ولو كان مضمونا لزمه البدل •

• ولو عجز عن الوصول نحره أو ذبحه وأعلمه •

• ولو أصابه كسر جاز بيعه والصدقة بشمنه أو إقامة بدله •

• ولا يتمين الصدقة إلا بالنذر وإن أشعره أو قلده •

• ولو ضل فذبح عن صاحبه اجزأه •

• ولو ضل فأقام بدله ثم وجده فإن ذبح الأخير استحب ذبح الأول •

• ويجوز ركوبه وشرب لبنه ما لم يضر بولده •

• ولا يعطى الجزار من الهدى الواجب ، كالكفارات ، والنذور ، ولا يأخذ

الناذر من جلودها ، ولا يأكل منها فإن أخذ ضمنه •

• ومن نذر بدنة فإن عين موضع النحر وإلا نحرها بمكة •

(الخامس) الأضحية : وهي مستحبة •

• ووقتها بـ « منى » يوم النحر ، وثلاثة بعده ، وفي الأضحية يوم النحر ويومان بعده •

• ويكره أن يخرج من أضحيته شيئا عن « منى » ولا بأس بالسنام ، ومما

يضحيه غيره •

• ويجزى هدى التمتع عن الأضحية والجمع أفضل •

• ومن لم يجد الأضحية تصدق بشمنها •

• فإن اختلف أثمانها جمع الأول والثاني والثالث وتصدق بثلاثها •

• ويكره التضحية بما يربيه وأخذ شيء من جلودها وإعطاؤها الجزار •

• وأما الحلق : فالحاج يخير بينه وبين التقصير ، ولو كان صرورة أو ملبداً

على الأظهر • والحلق أفضل •



والتقصير متمين على المرأة ، ويجزىء ولو قدر الأثملة . والحل بـ « منى »  
ولو رحل قبله عاد للحلق أو التقصير .

ولو تعذر حلق أو قصر حيث كان وجوباً ، وبعث بشعره الى « منى »  
ليدفن بها استحباباً .

ومن ليس على رأسه شعر ، يجزىء اسرار موسى .  
والبده بري جرة العقبة ثم بالذبح ، ثم بالحلق ، واجب . فلو خالف أثم  
ولم يعد .

ولا يزور البيت لطواف الحج إلا بعد الحلق أو التقصير .  
فلو طاف قبل ذلك عامداً لزمه دم شاة . ولو كان ناسياً لم يلزمه شيء  
وأعاد طوافه .

ويحل من كل شيء عند فراغ مناسكه بـ « منى » عدا الطيب والنساء والصيد .  
فإذا طاف لحجه حل له الطيب . وإذا طاف طواف النساء حللن له .  
ويكره الخيط حتى يطوف للحج . والطيب حتى يطوف طواف النساء .  
ثم يمضي الى مكة للطواف ، والسعي ليومه ، أو من الغد .  
ويتأكد في جانب المتمتع .  
ولو أخر أثم ، وموسع للمفرد والقارن طول ذى الحجة على كراهية .  
ويستحب له إذا دخل مكة الفسل ، وتقليم الأظفار ، وأخذ الشارب ،  
والدعاء عند باب المسجد .

القول في الطواف : والنظر في مقدمته وكيفية وأحكامه .

أما المقدمة : فيشترط تقديم الطهارة ، وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن ،  
والختان في الرجل .

ويستحب مضع الاذخر قبل دخول مكة ، ودخولها من أعلاها حافياً على



سكينة ووقار ، معتضلاً من بئر « ميمون » او « فح » .

ولو تعذر اغتسل بعد الدخول ، والدخول من باب بني شيبه ، والدعاء عنده .  
وأما الكيفية : فواجبها النية ، والبدأة بالحجر ، واختم به ، والطواف على  
اليسار ، وإدخال الحجر في الطواف وأن يطوف سبعة ، ويكون بين المقام والبيت .  
ويصلي ركعتين في المقام ، فان منعه زحام صلى حماله ، ويصلي النافلة  
حيث شاء من المسجد .

ولو نسيها رجع فأتى بها فيه ولو شق صلاحها حيث ذكر .  
ولو مات قضى عنه الولي .

والقران مبطل في الفريضة على الأشهر ، ومكروه في النافلة .

ولو زاد سهواً أو كملها اسبوعين (١) وصلى ركعتي الواجب منها قبل السعي  
وركعتي الزيارة بعده .

• ويعيد من طاف في ثوب نجس ، ولا يعيد لو لم يعلم .  
• ولو علم في أثناء الطواف أزاله وأتم .

• ويصلي ركعتيه في كل وقت ما لم يتضيق وقت حاضرة .  
• ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف أتم .

• ولو رجع الى أهله استتاب .

• ولو كان دون ذلك استأنف .

• وكذا من قطع الطواف لحدث او لحاجة .

• ولو قطعه لصلاة فريضة حاضرة صلى ، ثم أتم طوافه ولو كان دون

الأربع ، وكذا للوتر .

• ولو دخل في السعي فذكر أنه لم يطف استأنف الطواف ، ثم استأنف السعي .

(١) الاسبوع من الطواف بضم الهمزة : سبع طوافات والجمع اسبوعات

وأسابيع أه - مصباح .



ولو ذكر أنه طاف ولم يتم قطع السمي وأتم الطواف ثم تم السمي .  
ومندوبه : الوقوف عند الحجر والدعاء ، واستلامه ، وتقبيله .  
فان لم يقدر أشار بيده ، ولو كانت مقطوعة فبموضع القطع .  
ولو لم يكن له يد أشار ، وأن يقتصد في مشيه ، ويذكر الله سبحانه في  
طوافه ، ويلتزم المستجار ، وهو بمحذاه الباب من وراء الكعبة ويبسط يديه وخطه  
على حائطه ، ويلصق بطنه به ، ويذكر ذنوبه ، ولو جاوز المستجار رجع والتزم .  
وكذا يستلم الأركان .

وآ كدها ركن الحجر ، واليماني .

ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافاً ، فان لم يتمكن جعل العدة اشواطاً .  
ويقرأ في ركعتي الطواف ، بـ « الحمد » و « الصمد » في الأولى ،  
وبـ « الحمد » و « الحمد » في الثانية . ويكره الكلام فيه ، بغير الدعاء والقراءة .  
وأما أحكامه فثمانية : —

( الأول ) الطواف ركن ، ولو تركه عامداً بطل حججه ، ولو كان ناسياً أتى  
به . ولو تعذر العود استناب فيه ، وفي رواية لو على وجه جهالة أعاد وعليه بدنة .

( الثاني ) من شك في عدده بعد الانصراف ، فلا إعادة عليه .

ولو كان في أثناءه وكان بين السبعة وما زاد ، قطع ولا إعادة .

ولو كان في النقيصة أعاد في الفريضة ، وبني على الأقل في النافلة .

ولو تجاوز الحجر في الثامن وذكر قبل بلوغ الركن قطع ولم يعمد .

( الثالث ) لو ذكر أنه لم يتطهر ، أعاد طواف الفريضة ، وصلاته .

ولا يعيد طواف النافلة ، ويعيد صلواته استحباباً .

ولو نسي طواف الزيارة حتى رجع الى اهله وواقع عاد وأتى به .

ومع التمذر يستناب فيه .

وفي الكفارة تردد ، أشبهه : انها لا تجب الا مع الذكر .



- ولو نسي طواف النساء استناب ، ولو مات قضاءه الولي .  
( الرابع ) من طاف فالأفضل له تمجيل السعي ، ولا يجوز تأخيرها الى غده .  
( الخامس ) لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجه وسعيه على الوقوف وقضاء المناسك ، إلا لامرأة تخاف الحيض او مريض أو هم (١) .  
وفي جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة روايتان ، أشهرها : الجواز .  
وجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف اختياراً ، ولا يجوز تقديم طواف النساء للمتمتع ولا لغيره . ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض .  
ولا يقدم على السعي ، ولو قدمه عليه ساهياً لم يعد .  
( السادس ) قيل : لا يجوز الطواف وعليه برطلة (٢) . والكرامية أشبهه ، ما لم يكن المسترحراً .  
( السابع ) كل محرم يلزمه طواف النساء ، رجلاً كان او امرأة ، او صبياً او خصياً ، إلا في العمرة المتمتع بها .  
( الثامن ) من نذر أن يطوف على أربع قيل : يجب عليه طوافان . وروي ذلك في امرأة نذرت . وقيل : لا ينمقد ، لأنه لا يتعبد بصورة النذر .  
القول في السعي : والنظر في مقدمته . وكيفية ، وأحكامه .

اما المقدمة — فمندوبات عشرة :

الطهارة ، واستلام الحجر ، والشرب من زمزم ، والاختسال من الدلو المقابل للحجر ، والخروج من باب الصفا وصعود الصفا ، واستقبال ركن الحجر ، والتكبير والتهليل سبعا ، والدعاء بالمأثور .

---

(١) « اللهم ، بكسر الهاء : الشيخ الفاني .

(٢) « البرطلة » : قلنسوة طويلة كانت تلبس قديما وعدم الجواز نظراً الى تحريم

تغطية الرأس ا هـ من المدارك .



وأما الكيفية — ففيها الواجب ، والنذب .

فالواجب أربعة : النية ، والبداة بالصفاء ، والختم بالمرورة ، والسعي سبعا .  
يعد ذهابه شوطاً ، وعوده آخر .  
والمندوبات أربعة أشياء :

المشي طرفيه ، والاسراع ما بين المنارة الى زقاق العطارين .  
واو نسي المرولة رجم القهقري وتدارك ، والدعاء وأن يسغى ماشياً ،  
ويجوز الجلوس في خلاله للراحة .  
وأما الأحكام - فأربعة :

( الأول ) السعي ركن ، يبطل الحج بتركه عمداً ، ولا يبطل سهواً ،  
ويعود لتداركه ، فإن تعذر العود استتاب فيه .

( الثاني ) يبطل السعي بالزيادة عمداً ، ولا يبطل بالزيادة سهواً .  
ومن تيقن عدد الأشواط وشك فيما بدأ به ، فإن كان في الفرد على الصفا  
أعاد ولو كان على المروة لم يعد . وبالعكس لو كان سعيه زوجاً ، ولو لم يحصل العد  
أعاد . ولو تيقن النقصان أتى به .

( الثالث ) لو قطع سعيه لصلاة او لحاجة ، او لتدارك ركعتي الطواف او  
غير ذلك ، أتم ولو كان شوطاً .

( الرابع ) لو ظن إتمام سعيه فأحل وواقم اهله ، او قلم اظفاره ثم ذكر  
أنه نسي شوطاً ، أتم ، وفي الروايات يلزمه دم بقرة .

القول في أحكام « منى » :

بعد العود يجب المبيت بـ « منى » ليلة الحادى عشر والثاني عشر .

وأو بات بغيرها ، كان عليه شاتان ، إلا أن يبیت بمكة مشغلاً بالعبادة .



- ولو كان ممن يجب عليه المبيت الليالي الثلاث لزمه ثلاث شياه .  
وحد المبيت أن يكون بها ليلاً حتى يجاوز نصف الليل .  
وقيل : لا يدخل مكة حتى يطلع الفجر .  
ويجب رمي الجمار في الأيام التي يقيم بها ، كل جمرة بسبع حصيات مرتباً ،  
يبدأ بالأولى ، ثم الوسطى ثم جمرة العقبة .  
ولو نكس أعاد على الوسطى وجمرة العقبة .  
ويحصل الترتيب بأربع حصيات على الوسطى وجمرة العقبة .  
ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها .  
ولو نسي رمي يوم ، قضاه من الغد مرتباً .  
ويستحب أن يكون ما لامسه غدوة ، وما ليومه بعد الزوال  
ولا يجوز الرمي ليلاً إلا لعذر ، كالحائض ، والرعاة ، والعيبد ، ويرى عن  
المعدور كالمريض .  
ولو نسي جمرة وجهل موضعها رمى على كل جمرة حصاة .  
ويستحب الوقوف عند كل جمرة ، ورميها عن يسارها مستقبل القبلة .  
ويقف داعياً عدا جمرة العقبة ، فإنه يستدبر القبلة ، ويرميها عن يمينها  
ولا يقف .  
ولو نسي الزمن حتى دخل مكة ، رجم وتدارك ، ولو خرج فلا حرج .  
ولو حج في القابل استحب القضاء ، ولو استتاب جاز .  
وتستحب الإقامة بـ « منى » أيام التشريق . ويجوز النفر في الأول وهو  
الثاني عشر من ذي الحجة لمن اتقى الصيد والنساء . وإن شاء في الثاني وهو  
الثالث عشر .  
ولو لم يتق تعين عليه الإقامة إلى النفر الأخير . وكذا لو غربت الشمس ليلة  
الثالث عشر .



ومن نفر في الأول ، لا ينفر إلا بعد الزوال وفي الأخير يجوز قبله .

ويستحب للامام أن يخطب ويملمهم ذلك .

والتكبير بـ « منى » مستحب (١) وقيل يجب .

ومن قضى مناسكه فله الخيرة في العود الى مكة .

والأفضل العود لوداع البيت . ودخول الكعبة خصوصاً للضرورة .

ومع عوده تستحب الصلاة في زوايا البيت ، وعلى الرخامة الحمراء ، والطواف

بالبيت ، واستلام الاركان والمستجار ، والشرب من زمزم ، والخروج من باب

الحناطين ، والدعاء والسجود مستقبل القبلة ، والدعاء ، والصدقة ، بتمر

يشتره بدرهم .

ومن المستحب التحصيب ، والنزول بالمعرس على طريق المدينة وصلاة

ركعتين به ، والعزم على العود .

ومن المكروهات : المجاورة بمكة ، والحج على الابل الجليلة ومنع دور مكة

من السكنى ، وأن يرفع بناء فوق الكعبة .

والطواف للمجاور بمكة أفضل من الصلاة ، وللعقيم بالعكس .

والواحق أربعة : —

( الأول ) من أحدث جنابة ولجأ الى الحرم لم يقيم عليه حد بجنابته ولا تعزير ،

ويضيق عليه في الطعام والمشرب ليخرج . ولو أحدث في الحرم قوبل بما

تقتضيه جنابته .

( الثاني ) لو ترك الحجاج زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجبروا

على ذلك ، وان كان ندباً لأنه جفاه .

(١) صورته : الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر على ما هدانا ،

والحمد لله على ما أولانا ورزقنا من بهيمة الانعام ا ه — شرائع الاسلام .



( الثالث ) للمدينة حرم . وحده من عاير الى وغير لا يعضد شجره .  
ولا بأس بصيده ، الا ما صيد بين الحرتين .

( الرابع ) يستحب الغسل لدخولها ، وزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
استحباباً مؤكداً ، وزيارة فاطمة عليها صلوات الله والسلام في الروضة ، والأئمة  
عليهم السلام بالبقيع ، والصلاة بين المنبر والقبر ، وهو الروضة . وأن يصام بها الأربعماء  
ويومان بعده للحاجة . وأن يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة أبي لبابة ، وليلة  
الخميس عند الاسطوانة التي تلي مقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، والصلاة  
في المساجد وإتيان قبور الشهداء خصوصاً قبر حمزة عليه السلام .

### المقصد الثاني في العمرة :

وهي واجبة في العمر مرة على كل مكلف بالشرائط المعتبرة في الحج .  
وقد تجب بالنذر وشبهه وبالاستئجار والافساد ، والفوات ، وبدخول  
مكة عدداً من يتكرر والمريض  
وأفعالها ثمانية : النية ، والاحرام والطواف ، وركعتاه ، والسعي ، وطواف  
النساء ، وركعتاه ، والتقصير او الحلق .  
وتصح في جميع أيام السنة ، وأفضلها رجب .  
ومن أحرم بها في أشهر الحج ودخل مكة ، جاز أن ينوي بها التمتع ،  
ويلزمه الدم .

ويصح الاتباع اذا كان بين العمرتين شهر ، وقيل عشرة أيام .  
وقيل : لا يكون في السنة إلا في عمرة واحدة : ولم يقدر « علم الهدى »  
بينهما حداً .

والتمتع بها يجزى عن المفردة . وتلزم من ليس من حاضري المسجد الحرام .  
ولا تصح الا اشهر الحج ، ويتمين فيها التقصير ، ولو حلق قبله لزمه  
شاة . وليس فيها طواف النساء .



وإذا دخل مكة متمتعا كره له الخروج لأنه مرتبط بالحج .  
ولو خرج وعاد في شهره فلا حرج ، وكذا لو أحرم بالحج وخرج بحيث  
إذا أزم الوقوف عدل الى عرفات .  
ولو خرج لا كذلك وعاد في غير الشهر جدد عمرة وجوبا ويتمتع بالآخرة  
دون الأولى .

المقصد الثالث في الواحق ، وهي ثلاثة :

### الأول في الاحصار والصد :

والمصدود من منعه المدو . فإذا تلبس بالأحرام فصد ، نحر هديه وأحل  
عن كل شيء ويتحقق الصد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة أو الواقفين ( ١ )  
بحيث لا طريق غير موضع الصد ، أو كان ، لكن لا نفقة .  
ولا يسقط الحج الواجب مع الصد . ويسقط المندوب .  
وفي وجوب الهدى على المصدود قولان ، أشبههما : الوجوب .  
ولا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل . وهل يسقط الهدى لو شرطه  
حيث حبسه ؟ فيه قولان ، أظهرهما : أنه لا يسقط .  
وأنه الاشتراط جواز التحلل من غير توقع .  
وفي أجزاء هدى السياق عن هدى التحلل قولان ، أشبهها : أنه يجزى .  
والمبحث في المعتمر — اذا صد عن مكة — كالمبحث في الحاج .  
والمحصر هو الذي يمنعه المرض .

وهو يبعث هديه لو لم يكن ساق .

ولو ساق اقتصر على هدى السياق . ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو  
« منى » ان كان حاجا ، و « مكة » ان كان معتمرا

فهنالك يقصر ويحل الا من النساء ، حتى يهجع في القابل ، ان كان واجبا ،

(١) الوقوف بعرفات ، والمشعر .



أو يطاف عنه النساء إن كان ندبا .

ولو بان أن هديه لم يذبح ، لم يبطل تحمله ، ويذبح في القابل .

وهل يمكس مما يمكس عنه المحرم ؟ الوجه : لا .

ولو احصر فبعث ثم زال العارض التحق ، فان أدرك أحد الموقفين صح

حجه . وإن كان فاتاه تحلل بعمرة .

ويقضي الحج ان كان واجبا ، ولا ندباً (١) .

والعمرة يقضي عمرته عند زوال المنع . وقيل : في الشهر الداخل .

وقيل : لو احصر القارن حج في القابل قارناً وهو على الافضل إلا أن

يكون القارن متميماً بوجه .

وروي استحباب بعث الهدى ، والمواعدة لاشعاره وتقليده ، واجتناب

ما يجتنبه المحرم وقت المواعدة ، حتى يبلغ محله .

ولا يلي لكن يكفر لو أتى بما يكفر له المحرم استحباباً .

الثاني — في الصيد ، وهو الحيوان المحلل للمتنعم .

ولا يحرم صيد البحر ، وهو ما يبيض ويفرخ فيه . ولا الدجاج الحبشي .

ولا بأس بقتل الحية والعقرب والفأرة . وربي الغراب والحدأة ، ولا كفارة

في قتل السباع . وروي في الأسد كبش إذا لم يرد ، وفيها ضعف .

ولا كفارة في قتل الزنبور خطأ ، وفي قتله عمداً صدقة بشي من طعام .

ويجوز شراء القهارى واللباسى . واخراجها من مكة لا ذبحها .

وانما يحرم على المحرم صيد البر .

وينقسم قسمين :

الأول : ما لكفارته بدل على الخصوص ، وهو خمسة :

( الأول ) النعامة . وفي قتلها بدنة ، فان لم يجد فض من البدنة على البر

(١) أى ولا يقضيه ان كان ندبا .



وأطعم ستين مسكينا كل مسكين مدين .

ولا يلزمه ما زاد عن ستين ، ولا ما زاد عن قيمتها .

فان لم يجد ، صام عن كل مدين يوما . فان عجز صام ثمانية عشر يوما .

( الثاني ) في بقرة الوحش ، بقرة أهلية .

فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، كل مسكين مدين .

ولو كانت قيمة البقرة أقل اقتصر على قيمتها .

فان لم يجد صام عن كل مسكين يوما .

فان عجز صام تسعة أيام .

وكذا الحسك في حمار الوحش على الأشهر .

( الثالث ) الظبي ، وفيه شاة .

فان لم يجد فض من الشاة على البر وأطعم عشرة ، كل مسكين مدين .

ولو قصرت قيمتها اقتصر عليها .

فان لم يجد ، صام عن كل مسكين يوما . فان عجز صام ثلاثة أيام

والابدال في الاقسام الثلاثة على التخخير ، وقيل : على الترتيب وهو أظهر .

وفي الثعلب والأرنب شاة . وقيل : البديل فيهما كالظبي .

( الرابع ) في بيض النعام اذا تحرك الفرخ . فلاكل بيضة بكرة .

وان لم يحرك أرسل فحولة الابل في إناث بعدد البيض . فما نتج كان

هديا للبيت .

فان عجز فمن كل بيضة شاة فان عجز فاطعام عشرة مساكين ، فان عجز صام

ثلاثة أيام .

( الخامس ) في بيض القطاة والقميج اذا تحرك الفرخ واحد ، من صفار الغنم .

وفي رواية ، عن البيضة مخاض من الغنم .

وان لم يتحرك أرسل فحولة الغنم في إناث بعدد البيض ، فما نتج كان هديا .



ولو عجز ، كان فيه ما في بيض النعام .  
الثاني : ما لا بدل لهديته ، وهو خمسة :  
الجمام ، وهو كل طائر يهدر ويعب الماء ، وقيل : كل مطوق .  
ويلزم المحرم في قتل الواحدة شاة ، وفي فرخها حمل ، وفي بيضها درهم .  
وعلى المحل فيها درهم ، وفي فرخها نصف درهم ، وفي بيضها ربع درهم .  
ولو كان محرماً في الحرم اجتمع عليه الامران كخفارتان .  
ويستوي فيه الأهلي وحمام الحرم . غير ان حمام الحرم يشتري بقيمته  
علفا لحمامه .

وفي القطاة حمل قد فطم ورعى الشجر . وكذا في الدراج وشبهها .  
وفي رواية دم .  
وفي الضب جدي ، وكذا في القنفذ والبربوع .  
وفي العصفور مد من طعام ، وكذا في القنبرة والصموة .  
وفي الجراد كف من طعام ، وكذا في القملة يلقبها عن جسده ، وكذا قيل  
في قتل ( الشاة ) .

ولو كان الجراد كثيراً فدم شاة .  
ولو لم يمكن التحرز منه فلا إثم ولا كفارة .  
ثم أسباب الضمان : اما مباشرة ، واما امساك ، واما تسبب .  
أما المباشرة : فمن قتل صيداً ضممه ، ولو أكله ، أو شيئاً منه لزمه فداءه  
آخر ، وكذا لو أكل ما ذبح في الحل ، ولو ذبحه المحل ، ولو أصابه ولم يؤثر  
فيه فلا فدية .

وفي يديه كمال القمية وكذا في رجليه ، وفي قرنيه نصف قيمته .  
ولو جرحه أو كسر رجله أو يده ورآه سوياً فربيع الفداء .  
ولو جهل حاله ففداء كامل ، قيل : وكذا لو لم يعلم حاله ، أثر فيه أم لا .



وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته ، وفي كل واحدة ربع ، وفي المستند

ضعف .

ولو اشترك جماعة في قتله لزم كل واحد منهم فداء .

ولو ضرب طيراً على الارض فقتله لزمه ثلاث قيم .

وقال الشيخ : دم وقيمتان .

ولو شرب لبن ظبية ، لزمه دم وقيمة اللبن .

وأما اليد (١) : فاذا أحرمت ومعه صيد زال عنه ملكه ووجب ارساله .

ولو تلف قبل ارسال ضمنه .

ولو كان الصيد نائياً عنه لم يخرج عن ملكه .

ولو أمسكه محرم في الحبل وذبحه بمثله (٢) لزم كلا منهما فداء .

ولو كان أحدهما محلاً ؛ ضمنه المحرم .

وما يصيده المحرم في الحبل ، لا يحرم على المحل .

وأما التسبب : فاذا أغلق على حمام وفراخ وبيض ، ضمن بالاغلاق .

الحمامة بشاة ، والفراخ بحمل ، والبيضة بدرهم (٣) ولو أغلق قبل إحرامه

ضمن الحمامة بدرهم ، والفراخ بنصف ، والبيضة بربع .

وشرط الشيخ مع الاغلاق الهلاك .

---

(١) يعنى الامساك . (٢) اى محرم اخر .

(٣) جاء في شرائع الاسلام : د من اغلق على حمام من حمام الحرم وله فراخ

ويبيض ضمن بالاغلاق فان زال السبب وأرسلها سليمة سقط الضمان ولو هلكت ضمن

الحمامة بشاة والفراخ بحمل والبيضة بدرهم إن كان محرماً ، وان كان محلاً ففى

الحمامة درهم وفي الفراخ نصف وفي البيضة ربع . وقيل : يستقر الضمان بنفس

الاغلاق وبظاهر الرواية . والاول : أشبهه .



وقيل : إذا نثر حمام الحرم ولم يعد فمن كل طير شاة .  
ولو عاد فمن الجميع شاة .

ولو رمى اثنتان فأصاب أحدهما ، ضمن كل واحد منهما فداء .  
ولو أوقد جماعة ناراً فأحترق فيها حمامة أو شبيهها ، لزمهم فداء .  
ولو قصدوا ذلك ، لزم كل واحد فداء .

ولو دل على صيد ، أو أغرى كلبه فقتل ، ضمنه .

ومن أحكام الصيد مسائل :

(الأولى) ما يلزم المحرم في الحل ، والمحل في الحرم . يجتمعان على المحرم في الحرم ما لم يبلغ بدنة .

(الثانية) يضمن الصيد بقتله عمداً أو سهواً أو جهلاً .

وإذا تكرر خطأ دائماً ، ضمن .

ولو تكرر عمداً ، ففي ضمانه في الثانية روايتان ، أشهرها : أنه لا يضمن .

(والثالثة) لو اشترى محل بيض نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن كل بيضة بشاة

وضمن المحل عن كل بيضة درهما .

(الرابعة) لا يملك المحرم صيداً معه ، ويملك ما ليس معه .

(الخامسة) لو اضطر إلى أكل صيد وميته ، فيه روايتان ، أشهرها : يأكل

الصيد ويفديه . وقيل : إذا لم يمكنه الفداء ، أكل الميتة .

(السادسة) إذا كان الصيد مملوكاً ففداؤه للمالك ، ولو لم يكن مملوكاً تصدق

به . وحمام الحرم يشتري بقيمته علفاً لحمامه .

(السابعة) ما يلزم المحرم بذبحه أو ينحره بـ «مئى» ولو كان معتمراً فيه «مكة» .

(الثامنة) من أصاب صيداً فداؤه شاة .

وإن لم يجد أطعم عشرة مساكين ، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج .

ويلحق بهذا الباب صيد الحرم ، وهو بريد (١) في بريد .

---

(١) البريد : اثنا عشر ميلاً .



- من قُتل فيه صيداً ضمنه ولو كان محلاً .
- وهل يحرم وهو يؤم الحرم؟ الأشهر: الكراهية .
- ولو أصابه فدخل الحرم ومات لم يضمن على أشهر الروايتين .
- ويكره الصيد بين البريد والحرم .
- ويستحب الصدقة بشيء لو كسر قرنه أو فقأ عينه .
- والصيد المربوط في الحل يحرم إخراجهُ ، لو دخل الحرم .
- ويضمن المحل لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحل ، وكذا لو رماه من الحل فقتله في الحرم .

- ولو كان الصيد على غصن في الحل وأصله في الحرم ضمنه القاتل .
- ومن أدخل الحرم صيداً وجب عليه إرساله ، ولو تلف في يده ضمنه .
- وكذا لو أخرجه فتلف قبل الإرسال .
- ولو كان طائراً مقصوداً حفظه حتى يكمل ريشه ثم أرسله .
- وفي تحريم حمام الحرم في الحل تردد ، أشبهه : الكواهيبة .
- ومن نتف ريشة من حمام الحرم فعليه صدقة يسلمها بملك اليد .
- وما يذبح من الصيد في الحرم ميمته .
- ولا بأس بما يذبح المحل في الحل .
- وهل يملك المحل صيداً في الحرم؟ الأشبهه : أنه يملك ، ويجب إرسال ما يكون معه .

### الثالث - في باقي المحظورات :

وهي تسعة : الاستمتاع بالنساء :

- فن جامع أهله قبل أحد الموقعين ، قبلاً أو دبراً ، عامداً علماً بالتحريم أتم حججه ولزمه بدنة والحجج من قابل ، فرضاً كان حججه أو نفلاً .

• وهل الثانية عقوبة؟ قيل : نعم .

• والأولى فرضه . وقيل : الأولى فاسدة والثانية فرضه . والأول هو الروي .



ولو اكرهها وهي محرمة ، حمل عنها الكفارة ، ولا حج عليها في القابل .  
ولو طأوعته لزمها ما يلزمه . ولم يتحمل عنها كفارة ، وعليها الافتراق إذا  
وصلا موضع الخطيئة حتى يقضيا المفاسك ، ومعناه ألا يتحلوا إلا مع ثالث . ولو  
كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر لم يلزمه الحج من قابل وجبره ببدنة .

ولو استمنى بيده لزمته البدنة حسب ، وفي رواية : الحج من قابل .  
ولو جامع امته المحرمة باذنه محل لزمه بدنة او بقرة او شاة ولو كان معسراً  
فشاة او صيام ثلاثة أيام .

ولو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة ، فان عجز فبقرة او شاة .  
ولو طاف من طواف النساء خمسة أشواط ، ثم واقع ، لم يلزمه الكفارة وأتم  
طوافه . وقيل : يكفي في البناء مجاوزة النصف .

ولو عقد المحرم للمحرم على امرأة ودخل ، فعلى كل واحد كفارة .  
وكذا لو كان العاقد محلاً على رواية سماعة .  
ومن جامع في احرام العمرة قبل السعي فعليه بدنة وقضاء العمرة .  
ولو أمنى بنظره الى غير أهله يلزمه بدنة ان كان موسراً ، وبقرة ، إن كان  
متوسطاً ، او شاة إن كان معسراً .

ولو نظر الى أهله لم يلزمه شيء الا أن ينظر اليها بشهوة فيمضي فعليه بدنة .  
ولو مسها بشهوة ، فشاة ، أمنى أو لم يعن . ولو قبلها بشهوة كان عليه جزور .  
وكذا لو أمنى عن ملاعبة . ولو كان عن تسمع على مجامع ، او استماع الى كلام امرأة  
من غير نظر ، لم يلزمه شيء .

والطيب : ويلزم باستعماله شاة ، صبغاً واطلاءً وبخوراً وفي الطعام .  
ولا بأس بخلوق الكمية وان مازجه الزعفران .  
والقلم : وفي كل ظفر مد من طعام . وفي يديه ورجليه شاة اذا كان في مجلسي



واحد ولو كان كل واحد منهما في مجلس فدمان .

ولو افتناه بالقلم فأدعى ظفروه فعلى المفتى شاة .

والخيط : يلزمه به دم ، ولو اضطر جاز . ولو لبس عدة في مكان .

وحلق الشعر : فيه شاة او اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان ، او عشرة

لكل مسكين مد ، وصيام ثلاثة أيام مختاراً ، او مضطراً .

وفي نتف الابطين شاة . وفي أحدها إطعام ثلاثة مساكين .

ولو مس لحيته او رأسه وصقظ من رأسه شعر تصدق بكف من طعام .

ولو كان بسبب الوضوء للصلاة فلا كفارة .

والتظليل : فيه سائرأ شاة . وكذا في تغطية الرأس ولو بالطين او الارتماس

او حمل ما يستره .

والجدال : ولا كفارة فيما دون الثلاث صادقاً . وفي الثلاث شاة . وفي المرة

كذباً شاة . وفي المرتين بقرة ، وفي الثلاث بدنة .

وقيل : في دهن التطيب شاة . وكذا قيل في قلع الضرس .

مسائل ثلاث :

( الأولى ) في قلع الشجر من الحرم الاثم ، عدا ما استثنى ، سواء كان أصلها

في الحرم او فرعها . وقيل : فيها بقرة . وقيل : في الصغيرة شاة ، وفي الكبيرة بقرة .

( الثانية ) لو تكرر الوطء . تكررة الكفارة .

ولو كرر اللبس ، فان انحمد اللبس لم يتكرر . وكذا لو كرر الطيب . ويتكرر

مع اختلاف المجلس .

( الثالثة ) اذا أكل المحرم او لبس ما يحرم عليه ، لزمه دم شاة . وتسقط

الكفارة عن الناسي والجاهل الا في الصيد .



## كتاب الجهاد

والنظر في امور تهلته :

( الأول ) من يجب عليه . وهو فرض على كل من استكمل شروطاً ثمانية :  
البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والذكورة ، وألا يكون هما ، ولا مقعداً ، ولا أعمى ، ولا  
مريضاً يعجز عنه .

وإنما يجب مع وجود الامام العادل ، او من نصبه لذلك ، ودعائه اليه . ولا  
يجوز مع الجائر إلا أن يدهم المسلمين من يخشى منه على بيضة الاسلام او يكون بين  
قوم ويشام عدو فيقصد الدفع عن نفسه في الحالتين لا معاونة الجائر . ومن عجز  
بنفسه وقدر على الاستنابة وجبت ، وعليه القيام بما يحتاج اليه النائب . ولو استناب  
مع القدرة جاز أيضاً .

والرابطة : ارساد لحفظ الثغر (١) ، وهي مستحبة ولو كان الامام مفقوداً .

لأنها لا تتضمن جهادا ، بل حفظا وإعلاما . ولو عجز جاز أن يربط فرسه هناك .

ولو نذر الرابطة وجبت مع وجود الامام وفقده .

وكذا لو نذر أن يصرف شيئاً الى الرابطة وإن لم ينذره ظاهراً ولم يخف

---

(١) جاء في تذكرة الفقهاء : وقال سلمان : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وتستحب الرابطة بنفسه وغلामه  
وفرسه . . . ولو عجز عن الرابطة بنفسه ، رباط فرسه او غلامه او جاريته او أعان

المرابطين . ويستحب الحرس في سبيل الله . قال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ

يقول : « عيمان لا تمسهما النار . عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في

سبيل الله » .



الشمعة ، ولا يجوز صرف ذلك في غيرها من وجوه البر على الأشبه .  
وكذا لو أخذ من غيره شيئاً ليرابط له لم تجب عليه إعادته وإن وجدته ،  
وجاز له الرابطة او وجبت .

النظر الثاني : - فيمن يجب جهادهم وهم ثلاثة :

( الأول ) البغاة ؛ يجب قتال من خرج على امام عادل اذا دعا اليه هو او من  
نصبه . والتأخر عنه كبيرة .

ويسقط بقيام من فيه غنى ، ما لم يستنفضه الامام على التعمين . والفرار منه  
في حربهم كالفرار في حرب المشركين . ويجب مصابرتهم حتى يفتؤوا او يقتلوا .

ومن كان له فئة أجهز على جريحتهم وتبع مدبرهم ، وقتل أسيرهم .

ومن لا فئة له يقتصر على تفريقهم ، فلا يذفف على جريحتهم ولا يتبع مدبرهم  
ولا يقتل أسيرهم ولا يسترق ذريتهم ولا نساءهم ولا تؤخذ أموالهم التي ليست في العسكر  
وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ؟ فيه قولان ، أظهرهما : الجواز ،  
وتقسم كما تقسم أموال الحرب .

( الثاني ) أهل الكتاب : والبحث فيمن تؤخذ الجزية منه وكميتها ،  
وشرائط الذمة .

وهي تؤخذ من اليهود والنصارى ، وممن له شبهة كتاب ، وهم المجوس  
ويقاتل هؤلاء كما يقاتل أهل الحرب حتى ينقادوا لشرائط الذمة ، فهناك يقرون على  
معتقدهم . ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والبله والنساء والهم على الأظهر  
ومن بلغ منهم ، أمر بالاسلام أو التزام الشرائط ، فإن امتنع صار حربياً .  
والأولى ألا تقدر الجزية فانه أنسب بالصغار .

وكان علي عليه السلام يأخذ من الغني ثمانية واربعين درهما ، ومن المتوسط أربعة  
وعشرين ، ومن الفقير اثني عشر درهما ، لاقتضاء المصلحة ، لا توظيفاً لازماً .

ويجوز وضع الجزية على الرؤس او الأرض -



- وفي جواز الجمع قولان أشبههما : الجواز .  
وإذا أسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية .  
ولو كان بعده وقبل الأداء فقولان ، أشبههما : السقوط .  
وتؤخذ من تركته ، لو مات بعد الحول ذمياً .  
أما الشروط الخمسة : قبول الجزية ، وألا يؤذوا المسلمين ، كالزنا ، ونكاح المحارم  
السرقه ، لا موالهم ، وألا يتظاهروا بالمحرمات كشرب الخمر ، والزنا ، ونكاح المحارم  
وألا يحدثوا كنيسة ولا يضربوا ناقوساً ، وان تجري عليهم أحكام الاسلام .  
ويلحق بذلك : البحث في الكنائس والمساجد والمسكن .  
ولا يجوز استئثار البيع والكنائس في بلاد الاسلام ، وتزال لو استحدثت .  
ولا بأس بما كان عادياً قبل الفتح ، وبما أحدثوه في أرض الصلح ، ويجوز رميتها .  
ولا يعلي الذي بنيانه فوق المسلم ويقر ما ابتاعه من مسلم على حاله .  
ولو انهدم لم يعل به .  
ولا يجوز لأحدهم دخول المسجد الحرام ولا غيره ، ولو أذن له المسلم .

### مسألتان

- ( الأولى ) يجوز أخذ الجزية من أئمان المحرمات كالخمر .  
( الثانية ) يستحق الجزية من قام مقام المهاجرين في الذب عن الاسلام  
من المسلمين .  
( الثالث ) من ليس لهم كتاب .  
ويبدأ بقتال من يليه الا مع اختصاص الأبعد بالخطر .  
ولا يبدؤن الا بعد الدعوة الى الاسلام ، فان امتنعوا حل جهادهم .  
ويختص بدعائهم الامام ، او من يأمره .  
وتسقط الدعوة عن قبولها وعرفها .



وان اقدضت المصلحة المهادنة جاز ، لكن لا يتولاها إلا الامام ، او من يأذن له .  
ويذم (١) الواحد من المسلمين للواحد ، ويمضي ذمامه على الجماعة ولو كان  
أدونهم . ومن دخل بشبهة الأمان فهو آمن حتى يرد الى مأمته .  
لو استدم فقييل : لاندم ، فظن أنهم أذنوا فدخل وجب اعادته الى مأمته  
نظراً في الشبهة .

ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او أقل ، الا لمتحرف او متحيز  
الى فئة ولو غلب على الظن العطب على الأظهر ، ولو كان العدو أكثر من الضعف جاز .  
ويجوز المحاربة بكل ما يرجي به الفتح : كهدم الحصون ، وري المناجيق .  
ولا يضمن ما يتلف بذلك من المسلمين بينهم .

ويكره بالقاه النار ، ويحرم بالقاه السم ، وقيل يكره .

ولو تترسوا بالصبيان والمجانين او النساء ولم يمكن الفتح الا بقتلهم جاز .

وكذا لو تترسوا بالأسارى من المسلمين فلاذية وفي الكفارة قولان .

ولا يقتل نساؤهم ولو عاون ، الا مع الاضطرار .

ويحرم التمثيل بأهل الحرب والعدو والغلول منهم .

ويقانل في أشهر الحرم من لا يرى لها حرمة . ويكف عن يري حرمتها .

ويكره القتال قبل الزوال ، والتبديت ، وأن تعرقب الدابة ، والمبارزة بين

الصفين بغير اذن الامام .

النظر الثالث في التوابع - وهي أربعة .

(الأول) في قسمة النية : يجب اخراج ما شرطه الامام أولاً كالجماثل . ثم

بما تحتاج اليه الغنيمة كأجرة الحافظ والراعي . وبما يرضخ (٢) لمن لا قسمة له

كالنساء والكفار والعبيد .

(١) أذمه : أجاره ، أه مختار الصحاح .

(٢) الرضخ : القليل من العطية .



ثم يخرج الخمس ، ويقسم الباقي بين المقاتلة ، ومن حضر القتال وان لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيابة قبل القسمة .

وكذا من يلمتحق بهم من المدد . للرجال سهم والفراس سهمان .  
وقيل : للفراس ثلاثة .

ولو كان معه أفراس أسهم للفرسين دون ما زاد .

وكذا يقسم لو تاتلوا في السفن وان استغنوا عن الخيل ، ولا سهم لغير الخيل ، ويكون رآكبها في الغنيمة كالرجال .

والاعتبار بكونه فارسا عند الحيابة لا بدخول المعركة .

والجيش يشارك سرية ولا يشاركها عسكر البلد .

وصالح النبي عليه السلام الأعراب عن ترك المهاجرة بأن يساء—دوا اذا

استمفر بهم ، ولا نصيب لهم في الغنيمة .

ولو غنم المشركون أموال المسلمين وذراريهم ثم ارتجعوها لم تدخل في الغنيمة .

ولو عرفت القسمة فقولان ، أشبهها : ردها على المالك .

ويرجع الغنم على الامام بقيمتها مع التفرق ، وإلا فعلى الغنيمة .

( الثاني ) في الاسارى : والاناث منهم والاطفال يسترقون ، ولا يقتلون .

ولو اشتبهه الطفل بالبالغ ، اعتبر بالانبات .

والذكور البالغون يقتلون حتما ، ان أخذوا والحرب قائمة ما لم يساموا .

والامام مخير بين ضرب أعناقهم وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وتركهم

حتى يئزفوا .

وان أخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا . وكان الامام مخيراً بين المن والفداء

والاسترقاق ، ولا يسقط هذا الحكم لو أسلموا .

ولا يقتل الأسير لو عجز عن المشي ولا يمد النمام له ، ويكره أن يصبر

على القتل .



ولا يجوز دفن الحربي ويجب دفن المسلم .  
ولو اشتبهوا قيل : يوارى من كان كيمشاً كما أمر النبي صلى الله وآله عليه .  
وآله وسلم في قتلى بدر .  
وحكم الطفل حكم أبويه . فإن أسلمها أو أسلم أحدهما لحق بحكمه .  
ولو أسلم حربي في دار الحرب حقن دمه وماله مما ينقل دون العقارات  
والارضين ولحق به ولده الأصاغر .  
ولو أسلم عبد في الحرب قبل مولاه ملك نفسه .  
وفي اشتراط خروجه تردد ، المروي : أنه يشترط ،  
( الثالث ) في أحكام الارضين ، وكل أرض فتحت عنوة وكانت محيأة فهي  
للمسلمين كافة ، والغائمون في الجملة ، لا تباع ولا توقف ولا توهب ولا تملك على  
الخصوص . والنظر فيها الى الامام ، يصرف حاصلها في المصالح .  
وما كان مواتا وقت الفتح فهو للامام لا يتصرف به الا باذنه .  
وكل أرض فتحت صلحاً على أن الارض لأهلها ، والجزية فيها ، فهي  
لأربابها ولهم التصرف فيها .  
ولو باعها المالك صحح ، وانتقل ما كان عليها من الجزية الى ذمة البائع .  
ولو أسلم سقط ما على أرضه أيضاً ، لأنه جزية .  
ولو شرطت الأرض للمسلمين كانت كالمفتوحة عنوة ، والجزية على رقابهم .  
وكل أرض أسلم أهلها طوعاً فهي لهم .  
وليس عليهم سوى الزكاة في حاصلها ، مما تجب فيه الزكاة .  
وكل أرض ترك أهلها عمارتها فللامام تسليمها الى من يعمرها ، وعليه  
طسقتها لأربابها .  
وكل أرض موات سبق اليها سابق فأحيها فهو أحق بها .  
وان كان لها مالك فعليه طسقتها له .



( الرابع ) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وها واجبان على الأعيان في أشبه القولين .

والأمر بالواجب واجب وبالمنذوب مندوب ، والنهي عن المنكر كله واجب .

ولا يجب أحدهما ما لم يستكمل شروطاً أربعة :

العلم بأن ما يأمر به معروف ، وما ينهى عنه منكر ، وأن يجوز تأثير

الانكار ، وألا يظهر من الفاعل اشارة الاقلاع ، وألا يكون فيه مفسدة .

وينكر بالقلب ، ثم باللسان ، ثم باليد . ولا ينتقل الى الأثقل الا اذا لم ينجح

الاخف ولو زال باظهار الكراهية اقتصر ولو كان بنوع من الاعراض .

ولو لم يشمر انتقل الى اللسان ولو لم يرتفع الا باليد ، كالضرب جاز :

أما لو افتقر الى الجراح او القتل لم يجز الا باذن الامام أو من نصبه .

وكذا الحدود لا ينفذها الى الامام أو من نصبه .

وقيل : يقيم الرجل الحد على زوجته وولده .

وكذا قيل : يقيم الفقهاء الحدود في زمان الغيبة اذا أمنوا ، ويجب على

الناس مساعدتهم .

ولو اضطر الجائر انساناً الى اقامة حد جاز مالم يكن قتلاً محرماً فلا تقيمة فيه .

ولو أكرهه الجائر على القضاء اجتهد في تنفيذ الاحكام على الوجه الشرعي

ما استطاع . وان اضطر عمل بالتقية مالم يكن قتلاً .



## كتاب التجارة

وفيه فصول :

### الفصل الاول

فيما يكتسب به ، والمحرم منه أنواع

( الأول ) الأعيان النجسة ، كالخمر ، والأنبذة والفقاع ، والميتة ، والدم ، والأرواث ، والأبوال مما لا يؤكل لحمه . وقيل بالمنع من الأبوال إلا أبوال الأبل .

والخنزير والكلاب عدا كلب الصيد . وفي كلب الماشية والحائط والزرع قولان .

والمائعات النجسة عدا الدهن لفائدة الاستصباح . ولا يباع ولا يستصبح بما يذاب من شحوم الميتة وألبانها .

( الثاني ) الآلات المحرمة كالعود والطبل والزرع وهياكل العبادة المبتدعة كالصنم والصليب ، وآلات القمار ، كالنرد والشطرنج .

( الثالث ) ما يقصد به المساعدة على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب ، وقيل مطلقاً واجارة المساكين والحولاء للمحرمات ، وبيع العنب ليعمل خمراً ، والخشب ليعمل صنماً ، ويكره بيعه ، ممن يعمله .

( الرابع ) مالا ينتفع به كالمسوخ — برية كانت — كالدب والقرد ، او بحرية كالجرى والسلاحف ، وكذلك الضفادع والظاني . ولا بأس بسماع الطير والهر



والفهد . وفي بقية السباع قولان ، أشبهها : الجواز .

( الخامس ) الاعمال المحرمة ، كعمل الصور المجسمة ، والغناء عدا المغنية لرف العرائس إذا لم تغن بالباطل ولم تدخل عليها الرجال . والنوح بالباطل أما الحق فجاز . وهجاء المؤمنين ، وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقض ، وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبذة والقمار والغش بما يخفى ، وتدايس الماشطة ، ولا بأس بكسبها مع عدمه .

وتزيين الرجل بما يحرم عليه ، وزخرفة المساجد والمصاحف ، ومعونة الظالم وأجرة الزانية .

( السادس ) الأجرة على القدر الواجب من تغسيل الأموات وتكفينهم وحملهم ودفنهم ، والرشا في الحكم ، والأجرة على الصلاة بالناس ، والقضاء . ولا بأس بالرزق من بيت المال ، وكذا على الأذان . ولا بأس بالأجرة على عقد النكاح .

والمكروه : أما لافضائه الى المحرم غالباً كالصرف وبيع الأكلان ، والطعام ،

والرقيق ، والصياغة ، والذباحة ، وبيع ما يُكف من السلاح لأهل الكفر كالخفين والدرع .

وأما لضعته كالحياكة والحجامة اذا شرط الأجرة . وضراب الفحل .

ولا بأس بالختانة وخفض الجوارى .

وأما لتطرق الشبهة ، ككسب الصبيان ومن لا يجتنب الحرام .

ومن المكروه الأجرة على تعليم القرآن ونسخه ، وكسب القابلة مع الشرط

ولا بأس به لو تجرد . ولا بأس بأجرة تعليم الحكم والآداب .

ويكره الاكتساب بأشياء أخر تأتي إن شاء الله تعالى .



مسائل صمت : —

- الأولى : لا يؤخذ ما ينثر في الأعراس الا ما يعلم معه الاباحة .  
الثانية : لا بأس ببيع عظام الفيل واتخاذ الأمشاط منها .  
الثالثة : يجوز أن يشتري من السلطان ما يأخذه باسم المقاسمة واسم الزكاة من ثمرة وحبوب ونعم . وإن لم يكن مستحقاً له .  
الرابعة : لو دفع اليه مالا ليصرفه في المحاليج وكان منهم ، فلا يأخذ منه الا باذنه على الأصح .  
ولو أعطى عياله جاز إذا كانوا بالصفة ، ولو عين له لم يتجاوز .  
الخامسة : جواز الظالم محرمة إن علمت بيمينها ، والا فهي حلال .  
السادسة : الولاية من العادل جائزة ، وربما وجبت ، وعن الجائر محرمة إلا مع الخوف .  
نعم لو تيقن التخلص من المأثم والتمسك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استحببت . ولو اكره - لامع ذلك - أوجب دفعاً للضرر ، وينفذ أمره ولو كان محرماً الا في قتل المسلم .

## الفصل الثاني

في البيع وآدابه

- أما البيع — فهو الايجاب والقبول اللذان تنتقل بهما العين المملوكة من مالك الى غيره بمعوض مقدر وله شروط :
- الأول : يشترط في المتعاقدين كمال العقل والاختيار ، وأن يكون البائع مالكا أو وليا كالأب والجد للأب والحاكم وأمينه والوصي ، أو وكيلاً .  
ولو باع الفضولي فقولان ، أشبههما : وقوفه على الاجازة .



ولو باع مالا يملكه مالك كالحر ، وفضلات الانسان ، والخنافس والديدان  
لم ينعقد .

ولو جمع بين ما يملك وما لا يملك في عقد واحد كعبده وعبد غيره صحح في  
عبده ، ووقف الآخر على الاجابة .

أما لو باع العبد والحرة ، أو الشاة والخنزير صحح فيما يملك وبطل في الآخر ،  
ويقومان ثم يقوم أحدهما ويسقط من الثمن ما قابل الفاسد .

الثاني : الكيل أو الوزن أو العدد .

فلو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد لا كذلك بطل .

ولو تعمى الوزن أو العدد اعتبر مكيال واحد بحسابه .

ولا يكفي مشاهدة الصبرة ولا المكيال المجهول .

ويجوز ابتياع جزء مشاع بالنسبة من معلوم وإن اختلفت اجزأؤه .

الثالث : لا تباع العين الحاضرة الا مع المشاهدة أو الوصف .

ولو كان المراد طعمها أو ريحها فلا بد من اختبارها اذا لم يفسد به .

ولو بيع ولما يختبر فقولان ، أشبههما : الجواز ، وله الخيار لو خرج

معيباً ، ويتعين الأرش بعد الاحداث فيه .

ولو أدى اختباره الى افساده كالجوز والبطيخ جاز شراؤه .

ويثبت الأرش لو خرج معيباً لا الرد ، ويرجع بالثمن ان لم يكن

ملكسوره قيمة .

وكذا يجوز بيع المسك في فأره وان لم يفتق .

ولا يجوز بيع سمك الآجام لجهالته ولو ضم اليه القصب على الأصح ، وكذا

الدين في الضرع ولو ضم اليه ما يمتلب منه ، وكذا أصواف الغنم مع ما في بطونها ، وكذا

كل واحد منها منفرداً ، وكذا ما يلقح الفحل ، وكذا ما يضرب الصياد بشبكته .

الرابع : تقدير الثمن وجنسه .



فلو اشتراه بحكم أحدهما فالبيع باطل ، ويُضمن المشتري تلف المبيع مع قبضه ونقصانه ، وكذا في كل ابتياع فاسد .

ويرد عليه ما زاد بفعله كتعليم الصنعة والصنغ على الأُشبهه .

وإذا أطلعت النقد انصرف الى نقد البلد ، وان عين نقداً لزم .

ولو اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ، ان كان المبيع

قائماً ، وقول المشتري مع يمينه ان كان تالفاً .

ويوضع لظروف السمن والتمر ما هو معتاد لا ما يزيد .

الخامس : القدرة على تسليمه .

فلو باع الآبق مفرداً لم يصح ، ويصح لو ضم اليه شيئاً .

وأما الآداب : فاستحب التفقه فيه والتسوية بين المتاعين ، والاقالة لمن

استقال ، والشهادتان ، والتكبير عند الابتياح ، وأن يأخذ لنفسه ناقصاً ويمطى راجحاً .

والكروه : مدح البائع ، وذم المشتري ، والحلف ، والبيع في موضع يستر

فيه العيب ، والرجح على المؤمن الا مع الضرورة وعلى من وعده بالاحسان ، والسوم

ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، ودخول السوق أولاً ، ومبايعة الأدينين ،

وذوي العاهات ، والاكراد ، والتعرض للكيل أو الوزن اذا لم يحسن ، والاستحطاط

بعد الصفقة ، والزيادة وقت النداء ، ودخوله في سوم أخيه ، وأن يتوكل الحاضر

للبادي ، وقيل يحرم ، وتلقي الركبان ، وحده أربعة فراسخ فما دون ، ويشبت

الخيار ان ثبت الغبن ، والزيادة في السلعة مواطأة للبائع ، وهو النجش .

والاحتكار - وهو حبس الأوقات ، وقيل يحرم . وانما يكون في الحنطة

والشعير والتمر والزبيب ، والسمن ، وقيل : وفي الملح .

وتتحقق الكراهية اذا استبقاه لزيادة الثمن ، ولم يوجد بائع غيره .

وقيل : أن تستبقه في الرخص أربعين يوماً . وفي الغلاء ثلاثة .

ويجبر المحتكر على البيع . وهل يسعر عليه ؟ الأصح لا .



## الفصل الثالث في الخيار والنظر في أقسامه وأحكامه

وأقسامه ستة :

( الأول ) خيار المجلس ، وهو ثابت للمتبايعين في كل مبيع لم يشترط فيه سقوطه ما لم يفترقا .

( الثاني ) خيار الحيوان ، وهو ثلاثة أيام للمشتري خاصة ، على الأصح . ويسقط لو شرط سقوطه ، أو أسقطه المشتري بمد العقد ، أو تصرف فيه المشتري ، سواء كان تصرفاً لازماً كالبيع أو غير لازم كالوصية والهبة قبل القبض . ( الثالث ) خيار الشرط وهو بحسب ما يشترط . ولا بد أن تكون مدته مضبوطة . ولو كانت محتملة لم تجز كقدوم الغزاة وادراك الثمرات .

ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البائئ الثمن ويرجع المبيع . فلوانقضت ولما يرد لزوم البيع .

ولو تلف في المدة تلف من المشتري . وكذا لو حصل له نماء كان له .

( الرابع ) خيار الغبن . ومع نبوته وقت العقد بما لا يتغابن فيه غالباً وجهالة المغبون يثبت له الخيار في الفسخ والامضاء .

( الخامس ) من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلاثة أيام . ومع انقضائها يثبت الخيار للبائع .

فإن تلف ، قال المفيد : يتلف في الثلاثة من المشتري ، وبمدها من البائع . والوجه تلفه من البائع في الحالين لأن التقدير أنه لم يقبض .

ولو اشترى ما يفسد من يومه ، ففي رواية يلزم البيع الى الليل ، فإن لم يأت



بائعين فلا يبيع له .

( السادس ) خيار الرؤية :

وهو يثبت في بيع الاعيان الحاضرة من غير مشاهدة .

ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف .

فان كان موافقاً لزم . وإلا كان للمشتري الرد .

وكذا لو لم يره البائع واشترى بالوصف كان الخيار للبائع لو كان بخلاف الصفة .

وسياتي خيار العيب إن شاء الله تعالى .

وأما الأحكام فمسائل :

( الأولى ) خيار المجلس ، يختص بالبيع دون غيره .

( الثانية ) التصرف يسقط خيار الشرط .

( الثالثة ) الخيار يورث ، مشروطاً كان أو لازماً بالأصل .

( الرابعة ) المبيع يملك بالعقد . وقيل : به وبانقضاء الخيار .

وإذا كان الخيار للمشتري ، جاز له التصرف ، وإن لم يوجب البيع

على نفسه .

( الخامسة ) إذا تلف المبيع قبل قبضه ، فهو من مال البائع ، وكذا بعد

قبضه وقبل انقضاء خيار المشتري ، ما لم يفرط ، ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري .

( السادسة ) لو اشترى ضيعة رأى بعضها ووصف له سائرها كان له الخيار

فيها أجمع إن لم تكن على الوصف .



## الفصل الرابع

### في لواحق البيع وهي خمسة

(الأول) النقد والنسيئة :

- من ابتاع مطلقاً بالثمن حال ، كما لو شرط تمجيله .
- ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح .
- ولو لم يمين بطل . وكذا لو عين أجلاً محتملاً كقدوم الغزاة .
- وكذا لو قال : بكذا نقداً ، وبكذا نسيئةً ، وفي رواية له أقل الثمنين نسيئةً . ولو كان إلى أجلين بطل .
- ويصح أن يبتاع ما باعه نسيئة قبل الأجل بزيادة ونقصان بجنس الثمن وغيره حالاً ومؤجلاً إذا لم يشترط ذلك ،
- ولو حل فابتاعه من المشتري بغير جنس الثمن أو بجنسه من غير زيادة ولا نقصان صح .
- ولو زاد عن الثمن أو نقص ففيه روايتان ، أشبههما : الجواز .
- ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وإن طلب . ولو تبرع بالدفع لم يجب القبض .
- ولو حل فدفع وجب القبض .
- ولو امتنع البائع فهلك من غير تفریط من الباذل تلف من البائع .
- وكذا في طرف البائع ولو باع سلماً .
- ومن ابتاع بأجل وباع مرابحة فليخبر المشتري بالأجل . ولو لم يخبره ، كان



للمشتري الرد أو الامسك بالثمن حالاً . وفي رواية : للمشتري من الأجل مثله .  
مألتان :

( الأولى ) إذا باع مرابحة فليمنسب الربح الى السلعة .

و او نسبه الى المال (١) فقولان ، أصحهما : الكراهية (٢) .

( الثانية ) من اشترى أمتعة صفقة ، لم يجوز بيع بعضها مرابحة سواء قوّمها أو بسط الثمن عاينها وباع خيارها . ولو أخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المرابحة . ولو قوّم على الدلال متاعاً ، ولم يواجهه البيع ، وجعل له الزائد ، او شاركه فيه ، أو جعل لنفسه منه قسطاً ، والدلال الزائد لم يجوز بيع ذلك مرابحة .

ويجوز لو أخبر بالصورة كما قلناه في الأول ، ويكون للدلال الأجرة . والفائدة للتاجر ، سواء كان التاجر داه أو الدلال ابتدأه . ومن الاصحاب من فرق .

( الثاني ) فيما يدخل في المبيع :

من باع أرضاً لم يدخل نخلها ولا شجرها الا ان يشترط .

وفي رواية ، اذا ابتاع الأرض بمحدودها وما أغلق عليه باهافله جميع ما فيها . ولو ابتاع داراً ، دخل الأعلى والأسفل ، الا أن تشهد العادة للأعلى بالانفراد .

ولو باع نخلاً مؤبراً ، فالثمرة للبائع ، الا أن يشترط .

وكذا لو باع شجرة مشعرة أو دابة حاملاً على الاظهر .

ولو لم تؤبر النخلة فالطلع للمشتري .

( الثالث ) في القبض :

اطلاق المقدم يقتضي تسليم المبيع والثمن .

والقبض هو التخلية فيما لا ينقل كالمقار . وكذا فيما ينقل .

وقيل : في القماش هو الامسك باليد . وفي الحيوان هو نقله .

(١) بأن يقول رأس مالي مائة ، مثلاً ، وبعثك بربح درهم في كل عشرة ( المسالك ) .

(٢) لأنه وان لم يكن ربا في الواقع الا أن عبارته موهمة ذلك .



- ويجب تسليم المبيع مفرغاً ، فلو كان فيه متاع فعلي البائع ازالته .
- ولا بأس ببيع مالم يقبض ، ويكره فيما يكال او يوزن .
- وتما كد الكراهية في الطعام ، وقيل : يحرم .
- وفي رواية ، لاتباعه حتى تقبضه ، الا أن توليه .
- ولو قبض المكيل وادعى نقصانه فان حضر الاعتبار ، فالقول قول البائع مع يمينه . وان لم يحضره فالقول قوله مع يمينه .
- وكذا القول في الوزون والمعدود والمذروع .

( الرابع ) في الشروط :

- ويصح منها ما كان سائماً داخلاً تحت القدرة كقسارة الثوب .
- ولا يجوز اشتراط غير المقدور ، كبيع الزرع على أن يصيره سنبلًا .
- ولا بأس باشتراط تبقية .
- ومع اطلاق الاتباع ، يلزم البائع ابقاؤه الى ادراكه ، وكذا الثمرة مالم يشترط الازالة .

- ويصح اشتراط العتق والتدبير ، والكتابة .
- ولو اشترط ألا يعتق او لا يطاق الأمة ؛ قيل : يبطل الشرط دون البيع .
- ولو شرط في الأمة ألا تباع ولا توهب فالروي : الجواز .
- ولو باع أرضاً جرباناً معينة ، فنقصت ، فللمشتري الخيار بين الفسخ والامضاء بالثمن .

- وفي رواية ، له أن يفسخ أو يمضي البيع بمحضتها من الثمن .
- وفي الرواية : ان كان للبائع أرض بجنب تلك الارض لزم البائع ان يوفيه منها .
- ويجوز ان يبيع مختلفين صفقة . وان يجمع بين سلف وبيع .
- ( الخامس ) في العيوب :

وظاؤها ما كان زائداً عن الخلقة الاصلية او ناقصاً .



واطلاق العقد يقتضي السلامة .

فلو ظهر عيب سابق تخير المشتري بين الرد والأرش، ولا خيرة للبائع .  
ويسقط الرد بالبراهة من العيب ولو إجمالاً . وبالعلم به قبل العقد . وبالرضا بعده  
وبحدوث عيب عنده . وبأحدائه في المبيع حدثاً . كركوب الدابة والتصرف الناقل  
ولو كان قبل العلم بالعيب .

أما الأرش : فيسقط بالثلاثة الأول ، دون الأخيرين .

ويجوز بيع المبيع وإن لم يذكر عيبه ، وذكره مفصلاً أفضل .

ولو اتباع شيتين فصاعداً صفقة فظهر العيب في البعض ، فليس له رد المبيع  
منفرداً ، وله رد الجميع أو الأرش .

ولو اشترى اثنان شيئاً صفقة ، فلهما الرد بالمبيع أو الأرش .

وليس لأحدهما الانفرد بالرد على الآخر .

والوطء يمنع رد الأمة إلا من عيب الحمل ، ويرد معها نصف عشر قيمتها .

وهنا مسائل :

( الأولى ) التصرية (١) تدليس ، يثبت بها خيار الرد . ويرد معها مثل لبنها

أو قيمته مع التعذر . وقيل صاع من بر .

( الثانية ) الشيوبة ليست عيباً .

نعم لو شرط البكارة فنبت سبق الشيوبة كان له الرد .

ولو لم يثبت التقدم فلا رد ، لأن ذلك قد يذهب بالنزوة (٢) .

( الثالثة ) لا يرد العبد بالاباق الحادث عند المشتري . ويرد بالسابق .

( الرابعة ) لو اشترى أمة لا تحيض في ستة أشهر فصاعداً ومثلها تحيض فله

---

(١) صرى الشاة نصرية إذا لم يحلبها إياها حتى يجتمع اللبن في ضرعها

أ . هـ - مختار .

(٢) يراد الوثوبة ، وفيه شرائع الإسلام ، قد يذهب بالخطوة .



الرد ، لأن ذلك لا يكون الا لعارض .

(الخامسة ) لا يرد البزر (١) والزيت بما يوجد فيه من التفل المعتقد .

نعم لو خرج عن العادة جاز رده ، اذا لم يعلم .

(السادسة ) لو تنازعا في التبرى من العيب ولا بينة ، فالقول قول منكره

مع يمينه .

(السابعة ) لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا بينة . فالقول قول البائم مع

يمينه مالم يكن هناك قرينة حال تشهد لأحدهما .

(الثامنة ) يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً ، ويرجع المشتري على البائم بنسبة

ذلك من الثمن .

• واو اختلف اهل الخبرة رجع الى القيمة الوسطى .

(التاسعة ) لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض ، كان للمشتري الرد .

• وفي الأرش قولان ، أشبههما : الثبوت .

• وكذا لو قبض المشتري بعضاً وحدث في الباقي كان الحكم ثابتاً فيما لم يقبض .

## الفصل الخامس

### في الربا

• وتحريمه معلوم من الشرع . حتى ان الدرهم منه أعظم من سبعين زنية .

• ويثبت في كل مكيل أو موزون مع الجنسية .

• وضابط الجنس ما يتناوله اسم خاص ، كالحنطة بالحنطة ، والأرز بالأرز .

• ويشترط في بيع المثليين التساوي في القدر .

---

(١) بالكسر ، وقيل بالفتح : دهن الكتان .



- فلو بيع بزيادة حرم نقداً ونسيئة .
- ويصح متساوياً بدأ بيد ، ومحرم نسيئة .
- ويجب إعادة الربا مع العلم بالتحريم .
- فإن جهل صاحبه وعرف الربا تصدق به . وإن عرفه وجهل الربا صالح عليه .
- وإن مزجه بالحلال وجهل المالك والقدر تصدق بخمسه .
- ولو جهل التحريم كفاه الانتفاء .
- وإن اختلفت أجناس العروض جاز التفاضل نقداً .
- وفي النسيئة قولان ، أشبههما : الكراهية .
- والخنطة والشعر ، جنس واحد في الربا ، وكذا ما يكون منها كالسويق والدقيق والخبز .
- وثمرة النخل وما يعمل منها جنس واحد . وكذا ثمرة السكرم وما يكون منه .
- واللحوم تابعة للحيوان في الاختلاف .
- وما يستخرج من اللبن جنس واحد . وكذا الأدهان تتبع ما يستخرج منه .
- وما لا كيل ولا وزن له فليس بربوي ، كالثوب بالثوبين والعبد بالعبدين .
- وفي النسيئة خلاف والأشبه : الكراهية .
- وفي ثبوت الربا في المعدود تردد ، أشبهه : الانتفاء .
- ولو بيع شيء كيلاً أو وزناً في بلد وفي بلد آخر جزافاً ، فسل كل بلد حكمه .
- وقيل : يغلّب تحريم التفاضل .
- وفي بيع الرطب بالتمر روايتان ، أشهرهما : المنع .
- وهل تسري العلة في غيره ، كالزبيب بالتمب ، والبسر بالرطب ؟ الأشبه : لا .
- ولا يثبت الربا بين الوالد والولد ، ولا بين الزوج والزوجة ، ولا بين المملوك والمالك ، ولا بين المسلم والحربي .
- وهل يثبت بينه وبين الذمي ؟ فيه روايتان ، أشهرهما : أنه يثبت .



- ويباع العوب بالقرن ولو تفاضلا .  
ويكره بيع الحيوان باللحم ولو تماثلا .  
وقد يتخلص من الربا بأن يجمل مع الناقص متاعا من غير جنسه مثل درهم ومد  
من تمر بمدين ، او يبيع أحدهما سلعة لصاحبه ويشترى الأخرى بذلك الثمن .  
ومن هذا الباب ، الكلام في الصرف . وهو بيع الاثنان بالاثان .  
ويشترط التقابض في المجلس . ويبطل لو افترقا قبله على الأشهر .  
ولو قبض البعض صحت قبض .  
ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل .  
ولو وكل أحدهما في القبض فافترقا قبله بطل .  
ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنانير قبل القبض لم يصح الثاني .  
ولو كان له عليه دنانير ، طهره أن يحولها الى الدراهم وساعره فقبل صح وان  
لم يقبض ، لأن النقدين من واحد .  
ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد منهما ، ويجوز في المختلف .  
ويستوي في اعتبار التماثل : الصحيح ، والمكسور ، والمصوغ .  
واذا كان في أحدهما غش لم يبيع بجنسه الا أن يعلم مقدار ما فيه ، فيزداد الثمن  
عن قدر الجوهر بما يقابل الغش .  
ولا يباع تراب الذهب بالذهب . ولا تراب الفضة بالفضة ويباع بغيره .  
ولو جمعا جاز بيهما .  
ويباع جوهر الرصاص والنحاس بالذهب او الفضة وان كان فيه يسير من ذلك .  
ويجوز اخراج الدراهم المشوشة اذا كانت معلومة الصرف .  
ولو لم تكن كذلك لم يجز الا بعد بيانها .

#### مسائل :

- ( الأولى ) اذا دفع زيادة عما للبائع صح ، وتكون الزيادة أمانة .



وكذا لو بان فيه زيادة لا يكون الا غلطاً او تعمداً .

ولو كانت الزيادة مما يتفاوت به الموازين لم تجب اعادته .

(الثانية) يجوز أن يبدل له درهما بدرهم . ويشترط صياغة خاتم ولا يتعدى الحكم .

ويجوز أن يقرضه الدراهم ويشترط أن ينقدها بأرض أخرى .

(الثالثة) الأواني المصوغة من الذهب والفضة إن أمكن تخليصها لم تبع

بأحدهما ، وان تمذر وكان الغالب أحدهما بيعت بالأقل . وان تساويا بيعت بهما .

(الرابعة) المراكب والسيوف المحلاة :

ان علم مقدار الحلية بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب او الفصّل نقداً .

ولو بيعت نسبيّة نقد من الثمن ما قابل الحلية .

وان جهل بيعت بغير الجنس .

وقيل : ان أراد يئهما بالجنس ضم اليها شيئاً .

(الخامسة) لا يجوز بيع شيء بدينار غير درهم ، لأنه مجهول .

(السادسة) ما يجتمع من تراب الصياغة يباع بالذهب والفضة ، او بجنس غيرها

ويتصدق به ، لأن أربابه لا يتميزون .

## الفصل السادس

### في بيع الثمار

لا يصح بيع ثمرة النخل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها ما لم يبد صلاحها .

وهو أن يحمر أو يصفر على الأشهر .



نعم لو ضم اليها شيء او بيعت ازيد من سنة او بشرط التقطع جاز .  
ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبد صلاحها .  
وكذا لا يجوز بيع ثمرة الشجر حتى تظهر ويبدو صلاحها وهو أن ينمقد الحب .  
واذا أدرك ثمرة بعض البستان جاز بيع ثمرة أجمع .  
وان أدرك ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان آخر لم يدرك منضمّاً اليه تردد ،  
والجواز أشبهه .

• ويصح بيع ثمرة الشجر ولو في آكامه منضمّاً الى اصوله ومنفرداً .  
• وكذا يجوز بيع الزرع قائماً وحصيداً .  
• ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها لقطعة ولقطات .  
• وكذا يجوز ، كالرطبة جزءة وجزات .  
• وكذا ما يخرط كالحناء والتوت خرطة وخرطات .  
• ولو باع الأصول من النخل بعد التأبير فالثمرة للبائع .  
• وكذا الشجر بعد انعقاد الثمرة مالم يشترطها المشتري ، وعليه تبيعيتها الى  
أوان بلوغها . ويجوز ان يستثنى البائع ثمر شجرات بعينها ، أو حصّة مشاعة او  
أرطالا معلومة .

• ولو خاست الثمرة سقطت من الثمنيا بحسابه .  
• ولا يجوز بيع ثمرة النخل بثمر منها وهي المزابنة (١) .  
• وهل يجوز بثمر من غيرها ؟ فيه قولان ، أظهرهما : المنع .  
• وكذلك لا يجوز بيع السنبل بحب منه وهي المحاقلة .  
• وفي بيعه بحب من غيره قولان ، أظهرهما : التحريم .

---

(١) المزابنة : مفاعلة من الزين وهو الدفع ، ومنه الزبانية ، لأنهم يدفعون  
الناس الى النار ، سميت بذلك لأنها مبنية على التخمين ، والغبن فيها يكثر ، وكل منهما  
يريد دفعه عن نفسه الى الآخر فيتدافعا أ . ه . - من المسالك .



ويجوز بيع العربية بمخرصها ، وهي النخلة تكون في دار آخر فيشتريها صاحب المنزل بمخرصها تمرا .

ويجوز بيع الزرع قصيلا وعلى المشتري قطعه ، ولو امتنع فللبائع ازالته .  
ولو تركه كان له أن يطالبه باجرة أرضه .

ويجوز أن يبيع ما اتباعه من الثمرة بزيادة عن الثمن قبل قبضها على كراهية  
ولو كان بين اثنين نخل فتقبل أحدهما بحصة صاحبه من الثمرة بوزن معلوم صح .  
وإذا مر الانسان بثمره النخل جاز له أن يأكل ما لم يضر او يقصد .  
ولا يجوز أن يأخذ معه شيئا .

وفي جواز ذلك في غير النخل من الزرع والخضر تردد .

## الفصل السابع في بيع الحيوان

إذا تلف الحيوان في مدة الخيار فهو من مال البائع ، ولو كان بعد القبض ،  
إذا لم يكن بسببه ولا عن تفریط منه .

ولا يمنع العيب الحادث من الرد بالخيار .

وإذا بيعت الحامل فالولد للبائع على الأظهر ، ما لم يشترطه المشتري .

ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعا .

ولو باع واستثنى الرأس او الجلد، ففي رواية السكوني : يكون شريكا بنسبة

قيمة ثنياه .

ولو اشترك جماعة في شراء حيوان واشترط أحدهم الرأس والجلد بماله ، كان

له منه بنسبة ما نقد ، لا ماشرط .

ولو قال : اشتر حيوانا بشركتي صح ، وعلى كل واحد نصف الثمن .



ولو قال : الربح لنا ولا خسران عليك ، لم يلزم الشرط .  
وفي رواية : اذا شارك في جارية وشرط الشريك الربح دون الخسارة جاز .  
ويجوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا اراد شراءها .  
ويستحب لمن اشترى رأساً (١) أن يغير اسمه ويطعمه شيئاً حلواً ويتصدق عنه  
بأربعة دراهم . ويكره أن يريه ثمنه في الميزان .  
ويلحق بهذا الباب مسائل :

- ( الأولى ) المملوك يملك فاضل الضريبة ، وقيل : لا يملك شيئاً .  
( الثانية ) من اشترى عبداً له مال ، كان ماله للبائع ، إلا مع الشرط .  
( الثالثة ) يجب على البائع استبراء الأمة قبل بيعها بحيضة ، ان كانت بمن  
تحيض . وبخمس وأربعين يوماً ، ان لم تحض وكانت في سن من تحيض .  
وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يستبرئها البائع .  
ويسقط الاستبراء على الصغيرة واليائسة والمستبرأة ، وأمة المرأة .  
ويقبل قول المدعي اذا اخبر بالاستبراء .  
ولا توطأ الحامل قبل احوال حتى تمضي لحملها أربعة أشهر . ولو وطأها عزل . ولو  
لم يعزل كره له بيع ولدها ، واستحب أن يعزل له من ميراثه قسطاً .  
( الرابعة ) يكره التفرقة بين الأطفال وأمهاتهم حتى يستغنوا . وحده سبع  
سنين . وقيل : أن يستغني عن الرضاع ، ومنهم من حرم .  
( الخامسة ) اذا وطئ المشتري الأمة ثم بان استحقاتها انزعها المستحق .  
وله عقرها نصف العشر إن كانت ثيباً والعشر إن كانت بكرأ .  
وقيل : يلزمه مهر أمثالها ، وعليه قيمة الولد يوم سقط حيا .  
ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع .  
وفي رجوعه بالعقر قولان ، أشبهها : الرجوع .
- 
- (١) يريد عبداً أو أمة .



- (السادسة) يجوز ابتياع ما يسيبه الظالم وان كان للامام بعضه أو كله .
- ولو اشترى أمة سرقت من أرض الصلح ردها على البائع واستعاد ثمنها .
- فان مات ولا عقب له سمعت الأمة في قيمتها على رواية مسكين السمان .
- وقيل : يحفظها كالقطة .
- ولو قيل : يدفع الى العاقد ولا تكلف السعي ، كان حسناً .
- ( السابعة ) اذا دفع الى مأذون مالا ليشتري نسمة ويمتقها ويحج ببقيته المال ، فاشترى أباه وتحاق مولاه ومولى الأب وورثة الأمر بعد العتق والحج وكل يقول : اشترى بعالي ، رواية ابن أشيم مضت الحجة ، ويرد المعتق على مواليه رقاً . ثم أى الفريقين أقام البيعة ، كان له رقاً ، وفي السند ضعف ، وفي الفتوى اضطراب . ويناسب الأصل الحكم بامضاء مافعله المأذون ما لم تقم بيعة تنافيه .
- ( الثامنة ) اذا اشترى عبداً فدفع البائع اليه عبيدين ليختار أحدهما فأبق واحد ، قيل : يرتجع نصف الثمن . ثم ان وجدته تخير ، والا كان الآخر بينهما نصفين ، وفي الرواية ضعف . ويناسب الأصل أن يضمن الآبق ويطالب بما ابتاعه .
- ولو ابتاع عبداً من عبيدين لم يصح ، وحكى الشيخ في الخلاف : الجواز .
- ( التاسعة ) اذا وطى أحد الشريكين الأمة سقط عنه من الحد ما قابل نصيبه وحد بالباقي مع انتفاء الشبهة . ثم ان حملت قومت عليه حصص الشركاء . وقيل : تقوم بمجرد الوطء وينتد الولد حراً . وعلى الواطى قيمة حصص الشركاء منه عند الولادة .
- ( العاشرة ) المملوكان المأذون لهما في التجارة اذا ابتاع كل منهما صاحبه حكم لسابق . ولو اشتبه مسحت الطريق وحكم للأقرب .
- فان انفقا بطل المقدان . وفي رواية يقرع بينهما .



## الفصل الثامن في السلف

- وهو ابتياع مضمون الى أجل بمال حاضر أو في حكمه .
  - والنظر في شروطه وأحكامه ولو احقه .
  - الأولى — الشروط • وهي خمسة :
  - ( الأولى ) ذكر الجنس والوصف .
  - فلا يصح فيما لا يضبطه الوصف كاللحم والغز والجلود .
  - ويجوز في الأمتعة والحيوان والحبوب وكل ما يمكن ضبطه .
  - ( الثاني ) قبض رأس المال قبل التفرق ، ولو قبض الثمن ثم افترقا صح في المقبوض .
  - ولو كان الثمن ديناً على البائع صح على الأشبه لكننه يكره .
  - ( الثالث ) تقدير المبيع بالكيل أو الوزن ، ولا يكفي العدد ولو كان مما يمد .
  - ولا يصح في القصب أطناناً (١) ولا في الحطب حمزماً ولا في الماء قرباً .
  - وكذا يشترط التقدير في الثمن ، وقيل : يكفي المشاهدة .
  - ( الرابع ) تعيين الأجل بما يرفع احتمال الزيادة والنقصان .
  - ( الخامس ) أن يكون وجوده غالباً وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت العقد .
- 
- (١) في المصباح الطن — فيما يقال — : حمزة من حطب أو قصب ، والجمع أطنان .



الثانية - في أحكامه : وهي خمسة مسائل

( الأولى ) لا يجوز بيع السلم قبل حلوله ، ويجوز بعهده وان لم يقبضه على كراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره .

- وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه . وكذا بيع الدين .
- فان باعه بما هو حاضر صح . وكذا إن باعه بمضمون حال .
- ولو شرط تأجيل الثمن قيل : يحرم لأنه بيع دين بدين .
- وقيل : يكره ، وهو الأشبه .

أما لو باع ديناً في ذمة زيد ، بدين المشتري في ذمة عمرو ، فلا يجوز لأنه بيع دين بدين .

( الثانية ) اذا دفع دون الصفة ويرضى المسلم صح .

ولو دفع بالصفة وجب القبول ، وكذا لو دفع فوق الصفة ، ولا كذا لو دفع أكثر .

الثالثة - اذا تعذر عند الحلول أو انقطع فطاب ، كان مخيراً بين الفسخ والصبر .

الرابعة - اذا دفع من غير الجنس ورضي الغريم ولم يساعره ، احتسب بقيمة يوم الاقباض .

الخامسة - عقد السلف قابل لاشتراط ما هو معلوم .

- فلا يبطل باشتراط بيع ، او هبة ، او عمل محلل او صنعة .
- ولو أسلف في غنم وشرط اصواف نمجات بعينها قيل يصح .
- والأشبه : المنع ، للجهالة .

ولو شرط ثوباً من غزل امرأة معينة ، او غلة من قراح (١) بعينه لم يضمن .

الغظر الثالث : في لواحقه وهي قسمان :

---

(١) القراح : المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر ؛ اهـ - مختار .



(الأول) في دين المملوك ، وليس له ذلك الا مع الاذن . ولو بادر لزم ذمته  
يتبع به اذا أعتق ولا يلزم المولى .

ولو أذن له المولى لزمه دون المملوك ان استبقاه او باعه .  
ولو أعتقه فروايتان ، احدهما : يسعى في الدين ، والأخرى : لا يسقط  
عن ذمة المولى وهو الأشهر .

ولو مات المولى كان الدين في تركته .  
ولو كان له غرماء كان غريم المملوك كأحدهم .  
ولو كان مأذوناً في التجارة فاستدان لم يلزم المولى .  
وهل يسعى العبد فيه ؟ قيل : نعم . وقيل : يتبع به اذا أعتق وهو الاشبه .  
القسم الثاني — في القرض :

وفيه أجر ينشأ من معونة المحتاج تطوعاً ويجب الاقتصار على العوض .  
ولو شرط النفع ولو زيادة في الصفة حرم .  
نعم لو تبرع المقرض بزيادة في المين أو الصفة لم يحرم .  
ويقترض الذهب والفضة وزناً . والحبوب كالحنطة والشعير ، كيلاً ووزناً .  
والخبز وزناً وعدداً .

ويملك الشيء المقرض بالقبض ، ولا يلزم اشتراط الأجل فيه .  
ولا يتأجل الدين الحال مهراً كان أو غيره .  
فلو غاب صاحب الدين غيبة منقطعة نوى المستدين قضاؤه وعزله عند وفاته  
موصياً به .

ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه . ومع اليأس قيل : يتصدق به عنه .  
ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض ولو باع الذي ما لا يملكه المسلم (١)

(١) يعنى سامة لا يصح للمسلم تملكها كالخمر والخنزير .



وقبض ثمنه جاز أن يقبضه المسلم عن حقه .  
ولو أسلم الذي قبل بيعه قيل : يتولاه غيره وهو ضعيف .  
ولو كان لاثنتين ديون فاقتهما ، فما حصل لهما ، وما توى (١) منها .  
ولو بيع الدين بأقل منه لم يلزم الغريم أن يدفع إليه أكثر مما دفع على تردد .

## خاتمة

أجرة الكيال ووزان المتاع على البائع .  
وكذا أجرة بائع الأمتعة وأجرة الناقد ، ووزان الثمن على المشتري .  
وكذا أجرة مشتري الامتعة .  
ولو تبرع الواسطة لم يستحق أجرة .  
وإذا جمع بين الابتياح والبيع فأجرة كل عمل على الأمر به . ولا يجمع  
بينها لو احد .  
ولا يضمن الدلال ما يتلف في يده ما لم يفرط .  
ولو اختلفا في التفريط ولا بينة ، فالقول قول الدلال مع يمينه . وكذا لو  
اختلفا في القيمة .

## كتاب الرهن

واركانه أربعة :

الأول - في الرهن : وهو وثيقة لدين المرتهن . ولا بد فيه من

الإيجاب والقبول .

وهل يشترط الاقباض ؟ الأظهر : نعم .

(١) توى : أى ملك .



ومن شرطه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه . ويصح بيعه منفرداً كان  
أو مشاعاً . ولو رهن مالا يملك وقف على اجازة المالك . ولو كان يملك بمضاه  
في ملكه . وهو لازم من جهة الراهن .

ولو شرطه مبيعاً عند الاجل لم يصح  
ولا يدخل حمل الدابة ولا ثمرة النخل والشجر في الرهن . نعم لو تجدد  
بعد الارتهان دخل . وفائدة الرهن للراهن .

ولو رهن رهنين بدنين ثم أدى عن أحدهما لم يجز امساكه بالآخر .  
ولو كان دينان ، وبأحدهما رهن لم يجز امساكه بها .

ولم يدخل زرع الارض في الرهن سابقاً كان أو متجدداً .  
الثاني - في الحق : ويشترط ثبوته في الذمة مالا كان أو منفعة .

ولو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليها صح .  
الثالث - في الراهن : ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف .

وللولي أن يرهن لمصلحة الموكل عليه .

وليس للراهن التصرف في الرهن باجارة ولا سكنى ولا وطء ، لأنه تعريض

للابطال ، وفيه رواية بالجواز مهبورة .

ولو باعه الراهن وقف على اجازة المرتهن .

وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن تردد ، أشبهه : الجواز .

( الرابع ) في المرتهن : ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف .

ويجوز اشتراط الوكالة في بيع الرهن . ولو عزله لم ينحل .

وتبطل الوكالة بموت الموكل دون الرهانة .

ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن .

والمرتهن أحق من غيره باستيفاء دينه من الرهن ، سواء كان الراهن حياً أو



ميتا . وفي الميت رواية أخرى .

ولو قصر الرهن عن الدين ، ضرب مع الغرماء بالفاضل .  
والرهن أمانة في يد المرتهن ، ولا يسقط بتلفه شيء من ماله ما لم يتلف بتعمد  
أو تفريط .

وليس له التصرف فيه ، ولو تصرف من غير اذن ضمن العين والأجرة .  
ولو كان الرهن دابة قام بمؤتمتها وتقاصا .

وفي رواية : الظهر يركب والدر يشرب ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة .  
وللمرتهن استيفاء دينه من الرهن ان خاف جحود الوارث .

ولو اعترف بالرهن وادعى الدين ولا بينة فلقول قول الوارث . وله احلافه ان  
ادعى عليه المعلم .

ولو باع الرهن وقف على الاجازة .

ولو كان وكيلافباع بعد الحلول صح .

ولو أذن الراهن في البيع قبل الحلول لم يستوف دينه حتى يحل .

ويلحق به مسائل النزاع . وهي أربع .

( الأولى ) يضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه .

وقيل : أعلى القيم من حين القبض الى حين التلف .

ولو اختلفا ، فلقول قول الراهن . وقيل : القول قول المرتهن ، وهو أشبه .

( الثانية ) لو اختلفا فيما على الرهن فلقول قول الراهن .

وفي رواية : القول قول المرتهن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن .

( الثالثة ) لو قال القابض : هو رهن ، وقال المالك : هو وديمة فلقول قول

المالك مع يمينه . وفيه رواية أخرى متروكة .

( الرابعة ) لو اختلفا في التفريط فلقول قول المرتهن مع يمينه .



## كتاب الحجر (\*)

المحجور هو الممنوع من التصرف في ماله .  
وأسابه ستة : الصغر ، والجنون ، والرق ، والمرض ، والفلس ، والسفه .  
ولا يزول حجر الصغير الا بوصفين  
( الأول ) البلوغ : وهو يعلم بانبات الشعر الخشن على العانة . أو خروج  
المني الذي منه الولد من الموضع المعتاد . ويشترك في هذين الذكور والاناث .  
او السن وهو بلوغ خمس عشرة .  
وفي رواية : من ثلاث عشرة الى أربع عشرة .  
وفي رواية أخرى : بلوغ عشرة ، وفي الاثنى بلوغ تسع .

---

( هـ ) في الكتب المفصلة ومنها كتب المؤلف يذكر كتاب المفاس قبل كتاب  
الحجر . ولخلو المختصر النافع ، من كتاب المفاس رأينا أن ننقل صدر الكتاب  
المذكور من مؤلفه « شرائع الاسلام » وذلك قوله :  
المفلس هو الفقير الذي ذهب خيار ماله وبقي فلوله . والمفاس هو الذي جعل  
مفلسا اي منع من التصرف في أمواله . ولا يتحقق الحجر عليه الا بشروط أربعة :  
( الأول ) أن تكون ديونه ثابتة عند الحاكم . ( الثاني ) : ان تكون أمواله قاصرة عن  
ديونه ويحتسب من جملة أمواله معوضات الديون ( الثالث ) : ان تكون حالة .  
( الرابع ) : أن يلمس الغرماء أو بعضهم الحجر عليه .  
ولو ظهرت اماره الفلاس لم يتبرع الحاكم بالحجر . وكذا لو سأل هو الحجر . واذا  
حجر عليه تعاق به منع التصرف لتعاق حق الغرماء واختصاص كل غريم بعين ماله  
وقسمة أمواله بين غرمائه . اهـ ومن اراد التوسع فليراجع « شرائع الاسلام » أو غيره  
من المطولات .



( الثاني ) الرشد : وهو أن يكون مصلحاً لماله .

وفي اعتبار العدالة تردد .

ومع عدم الوصفين أو أحدهما يستمر الحجر ولو طعن في السن .

ويعلم رشد الصبي باختباره بما يلائمه من التصرفات ، ويثبت بشادت رجلين

في الرجال ، وبشهادة الرجال أو النساء في النساء .

والسفيه هو الذي يصرف أمواله في غير الأغراض الصحيحة .

فلو باع والحال هذه لم يعض بيعه . وكذا لو وهب أو أقر بمال .

ويصح طلاقه وظهاره واقاراره بما لا يوجب مالا .

والمملوك ممنوع من التصرفات الا باذن المولى .

والمريض ممنوع من الوصية بما زاد على الثلث . وكذا في التبرعات المنعقدة

على الخلاف .

والأب والجد يريان على الصغير والمجنون . فان فقد فالوصي . فان

فقد فالخام .

## كتاب الضمان

وهو عقد شرع لا تنهيه بنفسه او مال ، واقسامه ثلاثة

( الأول ) ضمان المال :

ويشترط في الضامن التكليف ، وجواز التصرف .

ولا بد من رضا المضمون له ولا عبرة بالمضمون عنه .

ولو علم فأنكر لم يبطل الضمان على الاصح .

وينقل المال من ذمة المضمون عنه الى الضامن وتبرأ ذمة المضمون عنه .



ويشترط فيه الملاءة او علم المضمون له باعساره . ولو بان اعساره كان المضمون له مخيرا .

والضمان المؤجل جائز . وفي الممجل قولان ، أصحهما : الجواز . ويرجع الضامن على المضمون عنه ، ان ضمن بسؤاله . ولا يؤدي أكثر مما دفع . ولو وهبه المضمون له او أبرأه لم يرجع على المضمون عنه بشيء ولو كان باذنه . واذا تبرع الضامن بالضمان فلا رجوع . ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كميته على الاظهر . ويثبت عليه ما تقوم به البينة ، لا ما يثبت في دفتر وحساب ، ولا ما يقر به المضمون عنه .

### القسم الثاني الحوالة :

وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله . ويشترط رضا الثلاثة . وربما اقتصر بعضهم على رضا المحيل والمحتمل . ولا يجب قبول الحوالة ولو كان على مليء . نعم لو قبل لزم . ولا يرجع المحتمل على المحيل ولو افتقر المحال عليه . ويشترط ملاءته وقت الحوالة او علم المحتمل باعساره . ولو بان فقره رجع ويبرأ المحيل وان لم يبرئه المحتمل . وفي رواية ، ان لم يبرئه فله الرجوع .

### القسم الثالث : الكفالة :

وهي التعهد بالنفس . ويعتبر رضا الكافل والكفول له دون المكفول عنه . وفي اشتراط الأجل قولان . وان اشترط الأجل فلا بد من كونه معلوما . واذا دفع الكافل الغريم فقد



برىه ، وان امتنع كان للمكفول له حبسه حتى يحضر الغريم ، او ما عليه .  
ولو قال : ان لم أحضره على كذا ، كان علي كذا ، كان كفيلا أبدا ولم  
يلزمه المال .

ولو قال : علي كذا الى كذا ان لم أحضره كان ضامنا للمال ان لم يحضره  
في الأجل .

ومن خلى غريبا من يد غريمه قهراً لزمه اعادته او أداء ما عليه . ولو كان قاتلا  
أعاده أو يدفع الدية . وتبطل الكفالة بموت المكفول .

## كتاب الصلح (\*)

وهو مشروع لقطع المنازعة :

ويجوز مع الاقرار والانكار الا ما حرم حلالا ، او حلل حراما (١) .  
ويصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومع جهاتهما دينا تنازعا  
او عينا . وهو لازم من طرفيه . ويبطل بالتقابل .

---

(\*) وفي شرائع الاسلام : وهو عقد شرع لقطع التجاذب وليس فرعا على غيره  
ولو أفاد فائدته .

وجاء في تذكرة الفقهاء :

الصلح عند علمائنا أجمع عقد قائم بنفسه ، ايس فرعا على غيره بل هو أصل في نفسه  
مشفرد بحكمه ولا يتبع غيره في الأحكام لعدم الدليل على تبعيته على الغير ، والأصل  
في العقود الاصاله . . . تذكرة الفقهاء ،

(١) لاطلاق النصوص بجوازه من غير تقييد بالخصومة كقول النبي ﷺ  
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما او حرم حلالا . . . والأصل في العقود  
الصحة والائتم بالوفاء بها . عن المسالك .



ولو اصطلاح الشريكان على أن الخسران على أحدهما والربح له وللآخر رأس ماله صح .

ولو كان بيد اثنين درهمان ، فقال أحدهما : هالي ، وقال الآخر : هالي ، فلهما بيني وبينك ، فلهما على الكل درهم ونصف ، وللآخر ما بقي .

وكذا لو أودعه انسان درهمين وآخر درهما فامتزجت لا عن تفريط وتلف واحد فلصاحب الأثنين درهم ونصف ، وللآخر ما بقي .

ولو كان لو احد ثوب بعشرين درهما ، وللآخر ثوب بثلاثين ، فاشتبها ، فان خير أحدهما صاحبه فقد أنصفه ، والا بيما وقسم الثمن بينهما أخماسا .

وإذا ظهر امتحاق أحد الموضين بطل الصلح .

## كتاب الشركة

وهي اجتماع حق مالكين فصاعداً في الشيء على سبيل الشباع .

ويصح مع امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز أحدهما عن الآخر .

ولا ينمقد بالأبدان والأعمال . ولو اشتركا كذلك كان لكل واحد أجره عمله .

ولا أصل لشركة الوجوه والمفاوضة .

وإذا تساوى المالكان في القدر فالربح بينهما سواء . ولو تفاوتوا فالربح كذلك

وكذا الخسران بالنسبة .

ولو شرط أحدهما في الربح زيادة ، فالأشبه : ان الشروط لا يلزم .

ومع الامتزاج ليس لأحد الشركاء التصرف الا مع الاذن من الباقيين .

ويقتصر في التصرف على ما تناوله الاذن ، ولو كان الاذن مطلقا صح .

ولو شرط الاجتماع لزم .

وهي جائزة من الطرفين . وكذا الاذن في التصرف .

وليس لأحد الشركاء الامتناع من القسمة عند المطالبة الا أن يتضمن ضررا .



ولا يلزم أحد الشريكين اقامة رأس المال ، ولا ضمان على أحد الشركاء ما لم يكن  
بتعهد او تفريط .

ولا تصح مؤجلة ، وتبطل بالموت .  
وتسكره مشاركة الذي : وابضاعه ، وايداعه .

## كتاب المضاربة

وهي أن يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من ربحه .  
ولكل منهما الرجوع سواء كان المال ناضاً او مشتقلاً .

ولا يلزم فيها اشتراط الأجل . ويقتصر على ما تعين له من التصرف .  
ولو أطلق تصرف في الاستثمار كيف شاء . ويشترط كون الربح مشتركاً .  
ويثبت للعامل ما شرط له من الربح ما لم يستغرقه .  
وقيل : للعامل أجرة المثل .

وينفق العامل في السفر من الأصل كمال النفقة ما لم يشترطه .  
ولا يشتري العامل الا بعين المال .

ولو اشترى في الذمة وقم الشراء له والربح له .  
ولو أمر بالسفر الى جهة فقصدها غيرها ضمن . ولو ربح كان الربح بينهما  
بمقتضى الشرط .

وكذا لو أمره بابتاع شيء فعدل الى غيره .  
وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة .

ويشترط في مال المضاربة أن يكون عيناً : دنانير او دراهم . ولا تصلح بالعروض .  
ولو قوم عروضاً وشرط للعامل حصة من ربحه كان الربح للمالك ، وللعامل الأجرة .

ولا يكفي مشاهدت رأس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر ، وفيه  
قول بالجواز .



- ولو اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل مع يمينه .  
ويملك العامل نصيبه من الربح بظهوره وان لم ينض .  
ولا خسران على العامل الا عن تمدد او تقريط .  
وقوله مقبول في التلف . ولا يقبل في الرد الا بينة على الأشبه .  
ولو اشترى العامل أباه فظهر فيه ربح عتق نصيب العامل من الربح وسمى العبد  
في باقي ثمنه .  
ومتى فسخ المالك المضاربة صح وكان للعامل أجرته الى ذلك الوقت .  
ولو ضمن صاحب المال العامل صار الربح له .  
ولا يبطأ المضارب جارية القراض ، ولو كان المالك أذن له . وفيه رواية  
بالجواز متروكة .  
ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض .  
ولو كان في يده مضاربة فوات ، فان عينها لواحد بعينه او عرفت مفردة  
والا تحاص فيها الغرماء .

## كتاب المزارعة والمساقاة

- أما المزارعة : فهي معاملة على الأرض بمحصة من حاصلها .  
وتلزم المتعاقدين . لكن لو تقابلا صح . ولا تبطل بالموت .  
وشروطها ثلاثة :
- (١) أن يكون الماء مشاعا ، تساويا فيه او تفاضلا .
  - (٢) وأن تقدر لها مدة معلومة .
  - (٣) وأن تكون الأرض مما يمكن الانتفاع بها .
- وله أن يزرع الأرض بنفسه وبغيره ومع غيره الا أن يشترط عليه زرعها بنفسه



وأن يزرع ماشاء الا أن يعين له .

وخراج الأرض على صاحبها الا أن يشترط على الزارع . وكذا لو زاد السلطان زيادة .

ولصاحب الأرض أن يخرص على الزارع ، والزارع بالخيار في القبول ، فان قبل كان استقراره مشروطاً بسلامة الزرع .

وتثبت أجرة المثل في كل موضع تبطل فيه المزارعة .

وتكره اجارة الأرض للزراعة بالحنطة او الشعير . وأن يؤجرها بأكثر مما

استأجرها به الا أن يحدث فيها حدثاً ، او يؤجرها بغير الجنس الذي استأجرها به .

وأما المساقاة : فهي معاملة على الأصول بحصاة من ثمرها . ويلزم

المتعاقدين كالأجارة .

ويصح قبل ظهور الثمرة وبعدها اذا بقي للعامل عمل فيه المستزاد .

ولا تبطل بموت أحدهما على الأشبه ، الا أن يشترط تعيين العامل .

وتصح على كل أصل ثابت له ثمرة ينقطع بها مع بقائه .

ويشترط فيها المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها غالباً .

ويلزم العامل من العمل ما فيه مستزاد الثمرة .

وعلى المالك بناء الجدران وعمل النواضح ، وخراج الأرض الا أن يشترط

على العامل .

ولا بد أن تكون الفائدة مشاعة ، فلو اختص بها أحدهما لم يصح . وتملك بالظهور .

وإذا اختل أحد شروط المساقاة كانت الفائدة للمالك ، وللعامل الأجرة .

ويكره أن يشترط المالك مع الحصة شيئاً من ذهب او فضة .

ويجب الوفاء به لو شرط ما لم تتلف الثمرة .



## كتاب الودیعة والماریة

أما الودیعة : فهي استئابة فی الاحتفاظ . وتفتقر الی القبول قولاً كان او فعلاً .

ویشترط فیها الاختیار .

وتحفظ كل وديعة بما جرت به العادة .

ولو عين المالك حرزاً اقتصر عليه ، ولو نقلها الى أدون او أحرز ضمن الا

مع الخوف ( ١ ) .

وهي جائزة من الطرفين . وتبطل بموت كل واحد منهما .

ولو كانت دابة وجب علفها وسقيها ، ويرجع به على المالك .

والوديعة أمانة لا يضمنها المستودع الا مع التفريط او العدوان .

ولو تصرف فيها باكتساب ضمن ، وكان الربح للمالك .

ولا يبرأ بردها الى الحرز . وكذا لو تلفت في يده بتعمد او تفريط فرد مثلها

الى الحرز . بل لا يبرأ الا بالتسليم الى المالك او من يقوم مقامه .

ولا يضمنها لو قهره عليها ظالم . لكن ان أمكنه الدفع وجب .

ولو أحلفه أنها ليست عنده حلف مورياً . وتجب اعادتها الى المالك مع المطالبة .

ولو كانت غصباً منعه وتوصل في وصولها الى المستحق .

ولو جهله ، عرفها كاللقطة حولا ، فان وجدته والا تصدق بها عن المالك ان شاء .

ويضمن إن لم يرض .

---

(١) ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه فلو نقلها ضمن الا الى الاحرز

او مثله على قول . ولا يجوز نقلها الى مادونه ولو كان حرزاً الا مع الخوف ،

أ - شرائع .



ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها عليه ان لم يتميز .  
واذا ادعى المالك التفريط ، فالقول قول المستودع مع يمينه ؛  
ولو اختلفا في مال ، هل هو وديعة أو دين فالقول قول المالك مع يمينه أنه لم  
يودع اذا تمذر الرد او تلف المين .  
ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه .  
وقيل : القول قول المستودع وهو أشبه .  
ولو اختلفا في الرد فالقول قول المستودع .  
ولو مات المودع وكان الوارث جماعة دفعها اليهم او الى من يرتضونه . ولو  
دفعها الى البعض ، ضمن حصص الباقيين .  
وأما العارية: فهي الاذن في الانتفاع بالعين تبرعا ، وليست لازمة لأحد المتعاقدين .  
ويشترط في المعير كمال العقل وجواز التصرف .  
وللمستعير الانتفاع بما جرت به العادة .  
ولا يضمن التلف ولا النقصان لو اتفق بالانتفاع .  
بل لا يضمن الا مع تفريط او عدوان او اشتراط ، الا أن تكون العين ذهباً  
او فضة فالضمان يلزم وان لم يشترط .  
ولو استعار من الفاصب مع العلم ضمن . وكذا لو كان جاهلا لكن يرجع  
على المعير بما يفتزم .  
وكل ما يصح الانتفاع به مع بقائه تصح اعارته . ويقتصر المستعير على ما يؤذن له .  
ولو اختلفا في التفريط ، فالقول قول المستعير مع يمينه ؛  
ولو اختلفا في الرد ، فالقول قول المعير .  
ولو اختلفا في القيمة ، فقولان ، أشبهها : قول الغارم مع يمينه .  
ولو استعار ورهن من غير اذن المالك ، انزع المالك العين ويرجع المرتهن  
بماله على الراهن .



## كتاب الاجارة

وهي تملك منفعة معلومة بموض معلوم .  
ويلزم من الطرفين وتنفسخ بالتقابل .  
ولا تبطل بالبيع ولا بالعتق .  
وهل تبطل بالموت ؟ قال الشيخان : نعم ، وقال المرتضى : لا تبطل وهو اشبهه .  
وكل ما تصح اعارته تصح اجارته . واجارة المشاع جائزة .  
والعين أمانة لا يضمنها المستأجر ولا ما ينقص منها ، الا مع تمدد أو تفريط  
وشرائطها خمسة :

- ( ١ ) ان يكون المتعاقدان كاملين جائزي التصرف .
- ( ٢ ) وأن تكون الأجرة معلومة ، كيلاً أو وزناً . وقيل : تكفي الشهادة ولو كان مما يكال أو يوزن .
- وتملك الأجرة بنفس العقد معجلة مع الاطلاق أو اشتراط التعمير .  
ويصح تأجيلها نجوماً ، او إلى أجل واحد .
- ولو استأجر من يحمل له متاعاً الى موضع في وقت معين بأجرة معينة فان لم يفعل نقص من أجرته شيئاً معيناً صح ، ما لم يحط بالأجرة .
- ( ٣ ) وأن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر أو لمن يؤجر عنه .  
وللمستأجر أن يؤجر الا أن يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه .
- ( ٤ ) وأن تكون المنفعة مقدرة بنفسها كخياطة الثوب المعين . أو بالمدة المعينة كسكنى الدار . وتملك المنفعة بالعقد .



وإذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة والعين في يد المستأجر استقرت الأجرة ولو لم ينتقم .

وإذا عين جهة الانتفاع لم يتعددها المستأجر ويضمن مع التمدي .  
ولو تلقت العين قبل القبض أو امتنع المؤجر من التسليم مدة الاجارة بطلت الاجارة . ولو منعه الظالم بعد القبض لم تبطل . وكان الدرك على الظالم .  
ولو انهدم المسكن تخير المستأجر في الفسخ ، وله إزام المالك باصلاحه .  
ولا يسقط مال الاجارة لو كان الهدم بفعل المستأجر .  
( ٥ ) وأن تكون المنفعة مباحة .

فلو أجره ليحمل الحجر وليعلمه الغناء لم تنعقد . ولا تصح اجارة الآبق .  
ولا يضمن صاحب الحمام الثياب الا أن يودع فيفرط .  
ولو تنازعا في الاستئجار ، فالقول قول المنكر مع يمينه .  
ولو اختلفا في رد العين ، فالقول قول المالك مع يمينه . وكذا لو كان في قدر الشيء المستأجر .

ولو اختلفا في قدر الأجرة ، فالقول قول المستأجر مع يمينه . وكذا لو ادعى عليه التفريط .

وتثبت أجرة المثل في كل موضع تبطل فيه الاجارة ،  
ولو تعدى بالدابة المسافة المشتركة ضمن ، ولزمه في الزائد أجرة المثل .  
وان اختلفا في قيمة الدابة أو أرش نفسها فالقول قول الغارم . وفي رواية ،  
القول قول المالك :

ويستحب أن يقاطع (١) من يستعمله على الأجرة ويجب ايفاؤه عند فراغه .  
ولا يعمل أجير الخاص لغير المستأجر .

---

(١) د يقاطع ، اى يتفق المستأجر مع الاجير على مبلغ معين لثلا يتنازعا فيما بعد . وكلية د المقاطعة ، بمعنى الاتفاق على قدر معين شائعة في بعض البلاد السورية كدنيمة ( حمص ) وضواحيها .



## كتاب الوكالة

وهي تسترعى فصولاً :

(الأول) الوكالة ، عبارة عن الايجاب والقبول الدالين على الاستغناء في التصرف .

ولا حكم لو وكالة المتبرع

ومن شرطها أن تقع منجزة . فلا تصح معلقة على شرط ولا صفة .

ويجوز تنجزها وتأخير التصرف الى مدة . وليست لازمة لأحدهما .

ولا ينعزل ما لم يعلم العزل وان أشهد بالعزل على الأصح .

وتصرفه قبل العلم ماض على الموكل .

وتبطل بالموت والجنون والاعماء وتلف ما يتعلق به .

ولو باع الوكيل بثمن فأنكر الموكل الاذن بذلك القدر ، فالقول قول الموكل

مع يمينه .

ثم تستعاد العين ان كانت موجودة ، ومثلها ان كانت مفقودة ، او قيمتها ان

لم يكن لها مثل . وكذا لو تمذر استعادتها .

( الثاني ) ما تصح فيه الوكالة .

وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشارع فيه بمباشر معين ، كالبيع ، والنكاح .

وتصح الوكالة في الطلاق للغائب والحاضر على الأصح .

ويقصر الوكيل على ما عينه الموكل .

ولو عمم الوكالة صح الا ما يقتضيه الاقرار .

( الثالث ) الموكل :

ويشترط كونه مكلفاً جائز التصرف .

ولا يوكل العبد الا باذن مولاه . ولا الوكيل الا ان يؤذن له .



وللحاكم أن يتوكل عن الصفهاء والبله .

ويكره لذوى المروهات أن يقولوا المنازعة بأنفسهم .

( الرابع ) الوكيل :

وبشترط فيه كمال العقل .

ويجوز أن تلي المرأة عقد النكاح لنفسها ولغيرها .

والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم ، والذي . والذي على الذي .

وفي وكالته على المسلم تردد .

والذي يتوكل على الذي للمسلم والذي ، ولا يتوكل عن مسلم .

والوكيل أمين لا يضمن الا مع تعدد أو تفريط .

( الخامس ) في الأحكام : وهي مسائل :

( الأولى ) لو أمره بالبيع حالا فباع مؤجلا ولو زيادة لم تصح ، ووقف على

الاجازة . وكذا لو أمره ببيعه مؤجلا بشمن فباع بأقل حالا . ولو باع بمثله او

اكثر صح الا أن يتعلق بالأجل غرض .

ولو أمره بالبيع في موضع فباع في غيره بذلك الثمن صح .

ولا كذا لو أمره ببيعه من إنسان فباع من غيره فإنه يقف على الاجازة ولو باع بأزيد .

( الثانية ) اذا اختلفا في الوكالة ، فالقول قول المنكر مع يمينه .

ولو اختلفا في العزل او في الاعلام او في التفريط فالقول قول الوكيل .

وكذا لو اختلفا في التلف . ولو اختلفا في الرد فقولان .

أحدهما : القول قول الموكل مع يمينه .

والثاني : القول قول الوكيل ما لم يكن بجعل وهو أشبه .

( الثالثة ) اذا زوجه مدعيا وكالته فأنكر الموكل فالقول قول المنكر مع

يمينه . وعلى الوكيل مهرها . وروي نصف مهرها لأنه ضيع حقها .

وعلى الزوج أن يطلقها سرا إن كان وكل .



## كتاب الوقوف والصدقات والهبات

اما الوقف : فهو تحبيس الأصل واطلاق المنفعة .

ولفظه الصريح « وقفت » وما عداه يفتقر الى القرينة الدالة على التأييد .  
ويعتبر فيه القبض .

ولو كان مصلحة كالتقاطر او موضع عبادة كالمساجد قبضه الناظر فيها .

ولو كان على طفل قبضه الولي ، كالأب ، والجد للأب او الوصي .

ولو وقف عليه الأب أو الجد صح ، لأنه مقبوض بيده .

والنظر اما في الشروط او الواحق :

والشروط اربعة اقسام :

( الاول ) في الوقف :

ويشترط فيه التنجيز ، والدوام ، والاقباض واخراجه عن نفسه .

فلو كان الى امد كان حبساً .

ولو جعله لمن ينقرض غالباً صح . ويرجم بعد موت الموقوف عليه الى ورثة

الواقف مطلقاً .

وقيل : ينتقل الى ورثة الموقوف عليه . والأول مروى .

ولو شرط عوده عند الحاجة ، فقولان ، اشبهها : البطلان :

( الثاني ) في الموقوف :

ويشترط أن يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقائها انتفاعاً محلاً .

ويصح اقباضها ، مشاعة كانت او مقسومة .



( الثالث ) في الواقف :

- ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف .
- وفي وقف من بلغ عشرين عاماً ، المراد : جواز صدقته والآولى : المنع .
- ويجوز أن يجعل الواقف النظر لنفسه على الاشبهه ، وإن اطلق فالنظر لارباب الوقف .
- ( الرابع ) في الموقوف عليه .
- ويشترط وجوده وتعيينه . وأن يكون ممن يملك . والا يكون الوقف عليه محرماً .

- فلو وقف على من سيوجد لم يصح .
- ولو وقف على موجود وبمده على من يوجد صح .
- والوقف على البر يصرف على الفقراء ووجوه القرب .
- ولا يصح وقف المسلم على اليتيم والكمانس .
- ولو وقف على ذلك الكافر صح . وفيه وجه آخر .
- ولا يقف المسلم على الحربي ولو كان رحماً ، ويقف على الذي ولو كان أجنبياً .
- ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين .
- ولو كان كافراً انصرف الى فقراء نحلته .
- والمسلمون من صلى الى القبلة (١) والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الامامية .

---

(١) جاء في شرائع الاسلام المؤلف :

• ولو وقف على المسلمين انصرف الى من صلى الى القبلة ، ولو وقف على المؤمنين انصرف الى الاثني عشرية . وقيل : الى مجتنب الكبائر والاول اشبهه . ولو وقف على الشيعة فهو للامامية والجارودية دون غيرهم من فرق الزيدية . وهكذا اذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها كل من اطلقت عليه ، فلو وقف على الامامية كان الاثني عشرية ، ولو وقف على الزيدية كان للثلاثين بامامة زيد بن علي السلام .



وقيل : مجتمبو الكباثر خاصة . والشيمية : الامامية ، والجارودية . والزيدية : من قال  
بامامة زيد . والفتحية : من قال بالأفطح . والاسماعيلية : من قال باسما عيل ابن  
جعفر عليه السلام . والفاوسية : من وقف على جعفر بن محمد . والواقفية : من  
وقف على موسى بن جعفر عليهما السلام . والكيسانية : من قال بامامة محمد بن الحنفية .

ولو وصفهم بنسبة الى عالم ، كان لمن دان بمقالته ، كالحنفية .  
ولو نسبهم الى أب ، كان لمن انتسب اليه بالأبناء دون البنات على الخلاف  
كالعلوية والهاشمية ، ويتساوى فيه الذكور والاناث .

وقومه أهل لغته ، وعشيرته الأذنون في نسبه . ويرجع بالجيران الى العرف .  
وقيل : بمن يلي داره الى أربعين ذراعاً . وقيل : الى أربعين داراً . وهو مطروح .  
ولو وقف على مصلحة قبيل يبطلت قبيل يصرف الى البر .

• واذا شرط ادخال من يوجد مع الموجود صحح .  
• ولو أطلق الوقف واقبض لم يصح ادخال غيرهم معهم أولاداً كانوا أو أجنبي .  
• وهل له ذلك مع أصغر ولده ؟ فيه خلاف ، والجواز مروى .  
• أما النقل عنهم فغير جائز .  
• وأما الواحق فمسائل :

( الأولى ) اذا وقف في سبيل الله انصرف الى القرب ، كالحج ، والجهاد ،  
والعمرة ، وبناء المساجد .

( الثانية ) اذا وقف على مواليه دخل الأعلون والأذنون .  
( الثالثة ) اذا وقف على أولاده ، اشترك أولاده البنون والبنات ، الذكور  
والاناث بالسوية .

( الرابعة ) اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره .  
ولا يجب تتبع من لم يحضره .

• وكذا كل قبيل متبدد كالعلوية والهاشمية والتميمية .



(الخامسة) لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ، ولا بيعه الا أن يقع خلف يؤدي الى فساده على تردد .

(السادسة) اطلاق الوقف يقتضي التسوية ، فان فضل لزم .

(السابعة) اذا وقف على الفقراء وكان منهم جاز أن يشركهم .

ومن الواحق : مسائل السكنى والعمرى .

وهي تفتقر الى الايجاب والقبول والقبض .

وفائدتها التسليط على استيفاء المنفعة تبرعا مع بقاء الملك للمالك . وتلزم لوعين

المدة ، وان مات المالك .

وكذا لو قال له : عمرك ، لم تبطل بموت المالك . وتبطل بموت الساكن .

ولو قال : حياة المالك ، لم تبطل بموت الساكن وانتقل ما كان له

الى ورثته .

وان أطلق ولم يعين مدة ولا عمرا تخير المالك في اخراجه مطلقا .

ولو مات المالك - والحال هذه - كان المسكن ميراثا لورثته وبطلت السكنى .

ويسكن الساكن معه من جرت العادة به كالولد والزوجة والخادم .

وليس له أن يسكن معه غيره الا باذن المالك .

ولو باع المالك الأصل لم تبطل السكنى ان وقفت بأمد او عمر .

ويجوز حبس الفرس والبعير في سبيل الله . والغلام والجارية في خدمة بيوت العبادة .

ويلزم ذلك مادامت العين باقية .

وأما الصدقة : فهي التطوع بتمليك العين بغير عوض .

ولا حكم لها ما لم تقبض باذن المالك .

وتلزم بعد القبض وإن لم يعوض عنها .

ومفروضها محرم على « بني هاشم » الا صدقة أمثالهم او مع الضرورة ولا

بأس بالمندوبة .



- والصدقة سرا أفضل منها جهراً إلا أن يتهم .
- وأما الهبة : فهي تملك العين تبرعاً مجرداً عن القرابة .
- ولا بد فيها من الايجاب والقبول والقبض .
- ويشترط اذن الواهب في القبض .
- ولو وهب الأب او الجد للولد الصغير لزم ، لأنه مقبوض بيد الولي .
- وهبة المشاع جائزة كالمقسوم .
- ولا يرجع في الهبة لأحد الوالدين بعد القبض ، وفي غيرها من ذوي الرحم على الخلاف .
- ولو وهب أحد الزوجين الآخر ففي الرجوع تردد ، أشبهه : الكراهية .
- ويرجع في هبة الأجنبي مادامت العين باقية مالم يعرض عنها .
- وفي الرجوع مع التصرف قولان ، أشبههما : الجواز .

## كتاب السبق والرمية

- ومستندهما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : لاسبق الا في نصل أو خف أو حافر .
- ويدخل تحت النصل ، السهام والحراب والسيف . وتحت الخف الأبل . وتحت الحافر الخيل والبغال والحمير ، ولا يصح في غيرها .
- ويفتقر انعقادها الى ايجاب وقبول . وفي لزومها تردد ، أشبهه : اللزوم .
- ويصح أن يكون السبق (١) عيناً أو ديناً .
- ولو بذل السبق غير المتسابقين جاز . وكذا لو بذل أحدهما . او بذل من بيت المال .

---

(١) السبق بسكون الباء : المصدر ، وبالتحريك العوض



- ولا يشترط المحلل (١) عندنا .  
ويجوز جعل السبق للسابق منها ، وللمحلل ان سبق .  
وتفتقر المصابقة الى تقدير المسافة ، والخطر ، وتعيين ما يسابق عليه . وتساوي ما به  
السباق في احتمال السبق .  
وفي اشتراط التساوي في الموقف تردد .  
ويتحقق السبق بتقدم الهادي (٢) .  
وتفتقر المراماة الى شروط : تقدير الرشق ، وعدد الاصابة ، وصفتها ، وقدر  
المسافة ، والفرض ، والسبق .  
وفي اشتراط المبادرة والمحاطة تردد .  
ولا يشترط تعيين السهم ولا القوس .  
ويجوز المناضلة على الاصابة وعلى التباعد .  
ولو فضل أحدهما الآخر فقال : اطرح الفضل بكـذا ، لم تصح لأنه مناف  
للفرض من النضال .

## كتاب الوصايا

وهي تستدعي فصولاً :

- (الأول) الوصية تملك عين او منفعة ؛ او تسليم على تصرف بعد الوفاة .  
ويفتقر الى الايجاب والقبول .  
وتكفي الاشارة الدالة على القصد ، ولا تكفي الكتابة ، ما لم تنضم القرينة الدالة  
على القصد .  
(١) المحلل : هو الذي يدخل بين المتراهنين ان سبق أخذ وان سبق لم يقرم .  
وسمى محللاً لأن المقدم لا يحل بدونه عند ابن الجنيد من الامامية وكذا عند الشافعي .  
(٢) الهادي : العنق - أه مختار الصحاح .



- على الارادة . ولا يجب العمل بما يوجد بخط الميت .  
وقيل : إن عمل الورثة ببعضها لزمهم العمل بجميعها ، وهو ضعيف .  
ولا تصح الوصية بمصيبة كمساعدة الظالم . وكذا وصية المسلم للبيعة والمكثيسة .  
( الثاني ) في الموصي : ويعتبر فيه كمال العقل والحرية .  
وفي وصية من بلغ عشرأ في البر تردد ، والمروي : الجواز .  
ولو جرح نفسه بما فيه هلاكها ثم أوصى لم تقبل ، ولو أوصى ثم جرح قبلت .  
والموصي الرجوع في الوصية متى شاء .  
( الثالث ) في الموصي له : ويشترط وجوده .  
فلا تصح لمعدوم ، ولا لمن ظن بقاءه وقت الوصية فبان ميتاً .  
وتصح الوصية للوارث - كما تصح للأجنبي . وللمحمل بشرط وقوعه حياً .  
وللميت ولو كان أجنبياً ، وفيه أقوال .  
ولا تصح للحربي ، ولا للموك غير الموصي ولو كان مديراً أو أم ولد .  
نعم لو أوصى لمكاتب قد تحرر بعضه مضت الوصية في قدر نصيبه من الحرية .  
وتصح لعبد الموصي ومدبره ومكاتبه وأم ولده .  
ويعتبر ما يوصي به للملوكه بعد موته خروجه من الثلث .  
فإن كان بقدر قيمته أعتق ، وكان الموصي به للورثة .  
وإن زاد أعطي العبد الزائد ، وإن نقص عن قيمته سمى في الباقي .  
وقيل : إن كانت قيمته ضعف الوصية بطلت ، وفي المستند ضعف .  
ولو أعتقه عند موته وليس غيره وعليه دين ، فإن كان قيمته بقدر الدين  
صرتين صح العتق ، والا بطل ، وفيه وجه آخر ضعيف .  
وأو أوصى لأم ولده صح ، وهل تمتق من الوصية أو من نصيب الولد ؟ قولان :  
فإن أعتقت من نصيب الولد كان لها الوصية .  
وفي رواية أخرى تمتق من الثلث ولها الوصية .



• وإطلاق الوصية يقتضي التسوية ما لم ينص على التفضيل .  
• وفي الوصية لأخواله وأعمامه رواية بالتفضيل كالميراث ، والأشبهه : التسوية .

• وإذا أوصى لقربائه فهم المعروفون بنسبه .

• وقيل : لمن يتقرب اليه بأخ الأب في الاسلام .

• ولو أوصى لأهل بيته دخل الأولاد والآباء .

• والقول في العشيبة والجيران والسبيل والبر والفقراء كما مر في الوقف .

• وإذا مات الموصى له قبل الموصي انتقل ما كان الى وراثته ، ما لم يرجع

الموصي على الأشهر .

• ولو لم يخلف وارثاً رجعت الى وريثة الموصي ، وإذا قال : أعطوا فلاناً دفع اليه

يصنع به ماشاء .

• ويستحب الوصية لنوي القرابة ، وارثاً كان او غيره .

• ( الرابع ) في الأوصياء : ويعتبر المنكف والاسلام .

• وفي اعتبار العدالة تردد ، أشبهه : أنها لا تعتبر ( ١ ) .

• أما لو أوصى الى عدل ففسق بطلت وصيته .

• ولا يوصى الى المملوك الا باذن مولاه .

• ويصح الى الصبي منضماً الى كامل لا منفرداً .

• ويتصرف الكامل حتى يبلغ الصبي ، ثم يشتركان ، وليس له نقض ما أنفذه الكامل

بعد بلوغه .

---

( ١ ) في شرائع الاسلام وهل تعتبر العدالة ؟ قيل : نعم ، لان الفاسق لا امانة

له . وقيل : لا ، لان المسلم محل الامانة كما في الوكالة والاستيداع ، ولانها ولاية تابعة

لاختيار الموصى فيتحقق بتعيينه ، أما لو أوصى الى العدل ففسق بعد موت الموصى أمكن

القول ببطان وصيته ، لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه فلم يتحقق عند زواله ،

خميني . مهزله الحاكم ويستنبه مكانه ، أه .



ولا تصح الوصية من المسلم الى الكافر وتصح من مثله .  
وتصح الوصية الى المرأة .

ولو أوصى الى اثنين وأطلق ، او شرط الاجتماع ، فليس لأحدهما الانفراد .  
ولو تشاحا لم يعض الا مالا بد منه ، كمؤونة اليتيم . وللمعاكم جبرهما  
على الاجتماع .

فان تعذر جاز الاستبدال ، ولو التمس القسمة لم يجز ، ولو عجز أحدهما ضم اليه .  
أما لو شرط لهما الانفراد تصرف كل واحد منهما وإن انفرد ، ويجوز أن يقسما  
وللموصي تغيير الأوصياء ، وللموصى اليه رد الوصية ، ويصح ان بلغ الرد .  
ولومات الموصي قبل بلوغه لزم الوصية ، واذا ظهر من الوصي خيانة استبدل به .  
والوصي أمين لا يضمن الامع تعد او تفريط .  
ويجوز أن يستوفي دينه مما في يده ، وأن يقر بمال اليتيم على نفسه ، وأن  
يقترضه اذا كان مليئاً .

وتختص ولاية الوصي بما عين له الموصي ، عموماً كان او خصوصاً .  
ويأخذ الوصي أجره المثل ، وقيل : قدر الكفاية ، وهذا مع الحاجة .  
وإذا أذن له في الوصية جاز ، ولو لم يؤذن فقولان ، أشبههما : أنه لا يصح ،  
ومن لا وصي له فالخاكم وصي تركته .

( الخامس ) في الموصى به ، وفيه أطراف :

( الأول ) في متعلق الوصية : ويعتبر فيه الملك ، فلا تصح بالحر ولا بآلات اللهو .

ويوصي بالثلث فانقص . ولو اوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل الزائد .

فان أجاز الورثة بعد الوفاة صح . وان أجاز بعض صح في حصته . وان أجازوا قبل

الوفاة ففي لزومه قولان ، المروى : اللزوم .

ويملك الموصى به بعد الموت .

وتصح الوصية بالمضاربة بمال ولده الأصغر .



ولو أوصى بواجب وغيره ، أخرج الواجب من الأصل والباقي من الثلث .  
ولو حصر الجميع في الثلث بدىء بالواجب .

ولو أوصى بأشياء تطوعا ، فإن رتبته بدىء بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث ،  
وبطل ما زاد . وان جمع أخرجت من الثلث ووزع المقتص .

وإذا أوصى بعتق ممالئكه دخل في ذلك المنفرد والمشارك .

( الثاني ) في المبهمة : من أوصى بجزء من ماله ، كان العشر ، وفي رواية السبع ،  
وفي أخرى سبع الثلث .

ولو أوصى بسهم كان ثمنًا . ولو كان بشيء كان سدسًا . ولو أوصى بوجوه  
فنسي الوصي وجهاً صرف في البر ، وقيل : يرجع ميراثًا .

ولو أوصى بسيف وهو في جفن وعليه حليلة ، دخل الجميع في الوصية على رواية ،  
يجز ضعفها الشهرة .

وكذا لو أوصى بصندوق وفيه مال ، دخل المال في الوصية . وكذا قيل :  
لو أوصى بسفينة وفيها طعام ، استناداً إلى خوى رواية .

ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو أوصى الأب ، وفيه رواية مطرحة .  
( الطرف الثالث ) في أحكام الوصية . وفيه مسائل :

( الأولى ) إذا أوصى بوصية ، ثم عقبها بمضادة لها عمل بالأخيرة ، ولو لم يضادها  
عمل بالجميع . فإن قصر الثلث ، بدىء بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث .

( الثانية ) تثبت الوصية بالمال بشهادة رجلين . وبشهادة أربع نساء . وبشهادة  
الواحدة في الربع . وفي ثبوتها بشاهد ويمين تردد .

أما الولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين .

( الثالثة ) لو أشهد عبدين له على أن حمل المملوكة منه ثم ورثها غير الحمل فأعتقا  
فشهدا للحمل بالبنت صح وحكم له . ويكر له تملكهما .

( الرابعة ) لا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ، وتقبل للموصي في غير ذلك .



(الخامسة) اذا اوصى بمتعق عبده ، او أعتقه عند الوفاة وليس له سواء انمتع ثلثه . ولو أعتق ثلثه عند الوفاة وله مال اعتق الباقي من ثلثه ولو اعتق مملوكه عند الوفاة او اوصى بمتعقهم ولا مال سواهم أعتق ثلثهم بالقرعة . ولو رتبهم اعتق الأول فالأول حتى يستوفي الثلث ، وبطل ما زاد .

(السادسة) اذا اوصى بمتعق رقبة ، اجزأ الذكر والانشى ، والصغير والكبير .

ولو قال : مؤمنة لزم . فان لم يجد : اعتق من لا يعرف بنصب .

ولو ظنها مؤمنة فأعتقها ، ثم بانث بخلافه اجزأت .

(السابعة) اذا اوصى بمتعق رقبة بشمن معين ، فان لم يجد توقع . وان وجد

بأقل أعتقها ودفع اليها الفاضل .

(الثامنة) تصرفات المريض :

ان كانت مشروطة بالوفاة ، فهي من الثلث . وان كانت منجزة وكان فيها

محاباة او عطية محضة فقولان ، اشبههما : أنها من الثلث .

أما الاقرار للأجنبي ، فان كان متهماً على الورثة ، فهو من الثلث ، والا فهو

من الأصل . وللاوارث من الثلث على التقديرين . ومنهم من سوى بين القسمين .

(التاسعة) ارش الجراح ودية النفس : تتعلق بها الديون والوصايا كسائر

أموال الميت .



## كتاب النكاح

واقسامه ثمرية:

القسم الأول : في الدائم وهو يستدعي فصولا :

( الأول ) في صيغة العقد وأحكامه وآدابه .

أما الصيغة : فلا يجاب والقبول .

ويشترط المنطق بأحد الفاظ ثلاثة : زوجتك ، وأنكحتك ، ومتعتك ( ١ ) .

والقبول وهو الرضا بالايجاب .

وهل يشترط وقوع تلك الألفاظ بلفظ الماضي ؟ الأحوط : نعم ، لأنه

صريح في الانشاء . ولو أتى بلفظ الأمر كقوله للهولي : زوجنيها ، فقال :

زوجتك ، قيل : يصح كما في قصة سهل الساعدي . ولو أتى بلفظ المستقبل كقوله :

أزوجك ، قيل : يجوز كما في خبر أبان عن الصادق ( عليه السلام ) في المقعة :

أزوجك ، فإذا قالت : نعم ، فهي امرأتك . ولو قال زوجت بنتك من فلان

فقال : نعم ، فقال الزوج : قبلت ، صح ، لأنه يتضمن السؤال .

ولا يشترط تقديم الايجاب .

ولا تجزي الترجمة مع القدرة على النطق ، وتجزى مع العذر ، كالأعجم ،

وكذا الإشارة للأخرس .

وأما الحكم فمسائل :

( الأولى ) لا حكم لعبارة الصبي ولا المجنون ولا السكران .

( ١ ) وفي تذكيرة الفقهاء ، : ولا ينعقد الدائم بلفظ والمتعة ، عند أكثر علمائنا .

وقال بعضهم : ينعقد والاول أقوى .



وفي رواية : اذا زوجت السكرى نفسها ثم أفاقت فرضيت به او دخل بها وأقرته كان ماضياً

(الثانية) لا يشترط حضور شاهدين (١) ولا ولي ، إذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على الأصح .

(١) جاء في تذكرة الفقهاء : يستحب الاعلان والاطهار في النكاح الدائم والاشهاد وليس الاشهاد شرطاً في صحة العقد عند علمائنا اجمع ، وبه قال مالك واحمد في احدى الروايتين ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون واهل الظاهر : داود وغيره ، وفعله ابن الحسن بن علي ، وابن الزبير ، وسالم وحمزة ابنا عمر ، وبه قال عبد الله بن ادريس والعنبري وابن ثور وابن المنذر والزهرى ومالك ، الا ان مالك شرط عدم التواطؤ على الاكتمان ، للاصل ولامتاع اشتراط ما ليس بشرط في القرآن مع ذكر ما ليس بشرط فيه فان الله تعالى لم يذكر الشهادة في النكاح وذكر الشهادة في البيع والدين مع ان الحكم في الشهادة في النكاح أكثر لما فيها من حفظ النسب وزوال التهم والتوارث وغيره من نوابع النكاح ، فلو كان الاشهاد فيه شرطاً لما اهمله الله تعالى في القرآن لانه منافع للحكمة ، ولما رواه العامة عن مالك ابن انس قال : اشترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جارية بسبعة ارواس ، وقال الناس ما ندرى أنزوجهما ؟ ففعلوا انه تزوجهما ، فاستدلوا على تزوجهما بالحجاب ، وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لما تزوج بصفية أولم بتمر وأقط ، فقال الناس : ترى انه تزوج بها ام جعلها أم ولده ؟ ثم قالوا : ان حجبتها فبى امرأته ولو كان اشهد ما اختلفوا . لا يقال انه من خصائصه عليه الصلاة والسلام ترك الاشهاد ، او عدم النقل لا يدل على العدم ، فجاز انه اشهد ولم ينقل لانا نقول : يجب أن يبين انه من خصائصه لعموم دلائل التأسي وهو بما تعم به البلوى فلا يترك نقله لو فعله .

ومن طريق الخاصة مارواه محمد بن مسلم عن الباقر ( ع ) ، قال : انما جعلت البيعة في النكاح من أجل الموارث . وعن زرارة انه سأل الصادق عن رجل تزوج منه بغير شهود ؟ قال لا بأس بالتزويج البتة بغير شهود فيما بينه وبين الله تعالى وانما جعل الشهود من تزويج السنة من اجل الولد لو لا ذلك لم يكن به بأس ، .



(الثالثة) لو ادعى زوجية امرأة وادعت أختها زوجيته ، فالحكم لبينة الرجل  
الا ان يكون مع المرأة ترجيح من دخول او تقديم تاريخ .  
ولو عقد على امرأة وادعى آخر زوجيتها لم يلتفت الى دعواه إلا مع البينة .  
(الرابعة ) لو كان لرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم يسمها ثم اختلفا في  
المعقود عليها ، فالقول قول الأب ، وعليه أن يسلم اليه التي قصدها في العقد إن  
كان الزوج رآهن . وان لم يكن رآهن فالمعقد باطل .

وأما الآداب فقسماها :

(الأول) آداب العقد :

ويستحب له أن يتخير من النساء البكر العفيفة الكريمة الأصل ، وأن يقصد  
السنة لا الجمال والمال فربما حرهما .  
ويصلي ركعتين ويسأل الله تعالى أن يرزقه من النساء اعفهن واحفظهن  
وأوسمن رزقا وأعظمن بركة .

ويستحب الاشهاد والاعلان والخطبة أمام العقد وإيقاعه ليلا .  
ويكره والقمر في العقر ، وأن يتزوج المقيم .  
(القسم الثاني) : في آداب الخلوة .

يستحب صلاة ركعتين إذا اراد الدخول ، والدعاء ، وأن يأمرها بمثل ذلك  
عند الانتقال ، وأن يجعل يده على ناصيتها ويكونا على طهر ، ويقول : اللهم على  
كتابك تزوجتها الى آخر الدعاء . وأن يكون الدخول ليلا ، ويسمي عند الجماع ،  
وأن يسأل الله تعالى أن يرزقه ولدا ذكرا .

ويكره الجماع ليلة الخسوف ، ويوم الكسوف ، وعند الزوال ، وعند الغروب  
حتى يذهب الشفق ، وفي الحاق ، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وفي أول ليلة من  
كل شهر إلا شهر رمضان ، وفي ليلة النصف ، وفي السفر إذا لم يكن معه ماء



للغسل ، وعند الزلزلة ، والريح الصفراء والسوداء ، ومستقبل القبلة ومستدبرها ، وفي السفينة ، وعاريا وعقيب الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ، والجماع وعنده من ينظر اليه ، والنظر الى فرج المرأة ، والكلام عند الجماع بغير ذكر الله تعالى .

مسائل :

( الأولى ) يجوز النظر الى وجه امرأة يريد نكاحها وكفيها . وفي رواية الى شعرها ومحاسنها . وكذا الى امة يريد شراءها . والى اهل الذمة لأنهن بمنزلة الاماء مالم يكن لتلذذ .

وينظر الى جسد زوجته باطناً وظاهراً . والى محارمه ما خلا العورة ( الثانية ) وطه الزوجة في الدبر ، فيه روايتان ، اشهرها : الجواز على الكراهية (١) . ( الثالثة ) العزل عن الحرة بغير إذنها ، قيل : يحرم وتجب به دية النطفة عشرة دنائير . وقيل : مكروه وهو اشبه ، ورخص في الاماء

( الرابعة ) لا يدخل بالمرأة حتى يمضي لها تسع سنين . ولو دخل قبل ذلك لم تحرم على الأصح . ( الخامسة ) لا يجوز للرجل ترك وطه المرأة اكثر من اربعة اشهر . ( السادسة ) يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلا . ( السابعة ) اذا دخل بالصبيبة لم تبلغ تسماً فأفضاها حرم عليه وطؤها مؤبداً ولم تخرج عن حبالته ولو لم يفضاها لم تحرم على الأصح .

---

(١) اي الشديدة كما في شرائع الاسلام ، للدولف ، والرواية الاخرى : التحريم .



## الفصل الثاني

### في اولياء العقر

لا ولاية في الفلاح لغير الأب ، والجدة للأب وان علا والوصي ، والمولى  
والحاكم .

• وولاية الأب والجدة ثابتة على الصغيرة ولو ذهبت بكارتها بزنى او غيره (١) .  
• ولا يشترط في ولاية الجدة بقاء الأب ، وقيل : يشترط وفي المستند ضعف .  
• ولا خيار للصغيرة مع البلوغ وفي الصبي قولان ، اظهرها : أنه كذلك .  
• ولو زوجها فالعقد للسابق ، فان اقترنا ثبت عقد الجدة .

• وبثبت ولايتها على البالغ مع فساد عقله ذكر آ كان او اثني ولا خيار له لو افاق .  
• والتميز تزوج نفسها ، ولا ولاية عليها لأب ولا لغيره .  
• ولو زوجها من غير اذنها وقف على اجازتها .

• أما البكر البالغة الرشيدة فأمرها بيدها .

• ولو كان ابوها حياً ، قيل : لها الانفراد بالعقد دائماً كان او منقطعاً .

• وقيل : العقد مشترك بينها وبين الأب فلا ينفرد احدهما به .

• وقيل : امرها الى الأب وليس لها معه امر .

• ومن الاصحاب من اذن لها في المتعة دون الدائم ، ومنهم من عكس ،

والأول اولى .

• ولو عضلها الولي سقط اعتبار رضاه إجماعاً .

---

(١) لما كان مناط الولاية للاب والجدة على البنت في صغرها فلا فرق مع وجود

الوصف بين كونها بكراً أو ثيباً لوجود المقتضى فيهما . اهـ مسالك .



ولو زوج الصغيرة غير الأب والجسد وقف على رضاها عند البلوغ ،  
وكذا الصغير .

وللمولى ان يزوج المملوكة ، صغيرة وكبيرة ، بكرًا وثيبًا ، عاقلة ومجنونة ، ولا  
خيرة لها ، وكذا العبد ،

ولا يزوج الوصي إلا من بلغ فسد العقل مع اعتبار المصلحة ، وكذا الحاكم .  
ويلمح بهزا الباب مسائل :

( الأولى ) الوكيل في النكاح ، لا يزوجه من نفسه .

ولو أذنت في ذلك فلا شبهة : الجواز ، وقيل : لا ، وهي رواية عمار .

( الثانية ) النكاح يقف على الإجازة في الحر والعبد .

ويكفي في الإجازة مكوت البكر ، ويعتبر في الثيب النطق .

( الثالثة ) لا ينكح الأمة إلا باذن المولى ، رجلا كان المولى أو امرأة .

وفي رواية سيف : يجوز نكاح أمة المرأة من غير اذنها متمعة ، وهي منافية

للأصل .

( الرابعة ) إذا زوج الأبوان الصغيرين صح وتوارثا ، ولا خيار لأحدهما عند البلوغ

ولو زوجهما غير الأبوين وقف على إجازتهما ، فلو ماتا أو مات أحدهما بطل العقد .

ولو باغ أحدهما فأجاز ثم مات عزل من تركته نصيب الباقي ، فإذا بلغ

وأجاز أحلف أنه لم يعجز للرغبة (١) وأعطى نصيبه .

( الخامسة ) إذا زوجها الأخوان برجلين ، فإن تبرعا اختارت أيها شاءت .

وان كانا وكيلين وسبق أحدهما فالعقد له . ولو دخلت بالآخر لحق به الولد

واعيدت إلى الأول بعد قضاء العدة ولها المهر للشبهة .

وان اتفقا بطلا ، وقيل : يصح عقد الأكبر .



( السادسة ) لا ولاية للأم .

فلو زوجت الولد فأجاز صح ، ولو أنكرك بطل . وقيل : يلزمها المهر . ويمكن حمله

على دهنى الوكالة عنه .

ويستحب للمرأة أن تستأذن أباهما بكرة أو ثيباً ، وإن توكل أخاها إذا لم يكن

لها أب ولا جد ، وأن تعمل على الأكبر ، وإن تختار خيرة من الأزواج .

## الفصل الثالث

في أسباب التسميم وهي ستة :

( الأول ) النسب ، ويحرم به سبع : الأم وإن علت ، والبنت وإن سفلت

والأخت وبناتها وإن سفلت ، والعمة وإن ارتفعت ، وكذا الخالة ، وبنات الأخ وإن هبطن .

( الثاني ) الرضاع : ويحرم منه ما يحرم من النسب . وشروطه أربعة :

( الأول ) أن يكون اللبن عن نكاح . فلو درّ أو كان عن زنا لم ينشر .

( الثاني ) الكمية : وهي ما أنبت اللحم وشد العظم ، أو رضاع يوم وليلة .

ولا حكم لما دون العشر ، وفي العشر روايتان ، أشهرها : أنها لا تنشر .

ولو رضع خمس عشرة رضعة تنشر .

ويعتبر في الرضعات قيود ثلاثة : كمال الرضعة ، وامتنعاصها من الثدي ، وألا

يفصل بين الرضعات برضاع غير المرضعة .

( الثالث ) أن يكون في الحولين ، وهو يراعى في المرتضع دون ولد المرضعة

على الأصح .

( الرابع ) أن يكون اللبن لفحل واحد .



فيحرم الصبيان يرتضعان بلبن واحد ولو اختلفت المرضعتان .  
ولا يحرم لو رضع كل واحد من لبن نخل آخر ، وان احدثت المرضعة .  
ويستحب أن يتخير للرضاع المسلمة الوضيئة العفيفة العاقلة .  
ولو اضطر الى الكافرة استرضع الذمية ، ويعمها من شرب الخمر ولحم الخنزير  
ويكره تمكينها من حمل الولد الى منزلها .  
ويكره استرضاع المجوسية ، ومن لبنها عن زنى .  
وفي رواية : اذا أحلبها مولاها طاب لبنها .  
وهنا مسائل :

( الأولى ) اذا أكملت الشرائط صارت المرضعة أماً ، وصاحب اللبن أباً ، وأختها  
خالة وبنتها أختاً .  
ويحرم اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً على المرتضع واولاد المرضعة  
ولادة لا رضاعاً .

( الثانية ) لا ينكح أب المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً لأنهم  
في حكم ولده .

وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا في اولاد هذه ( المرضعة واولاد خلتها ) ؟  
قال في الخلاف : لا ، والوجه الجواز .

( الثالثة ) لو تزوج رضية فأرضعتها امرأته حرمتا ان كان دخل بالمرضعة ،  
والا حرمت المرضعة حسب .

ولو كان له زوجتان فأرضعتها واحدة حرمتا مع الدخول .  
ولو أرضعتها الأخرى فقولان ، أشبههما : أنها تحرم أيضا .  
ولو تزوج رضيعتين فأرضعتها امرأته حرمن كلهن إن كان دخل بالمرضعة  
والا حرمت المرضعة .

( السبب الثالث ) المصاهرة . والنظر في الوطء ، والنظر ، واللمس .



(أما الأول) فن وطيه امرأة بالعقد أو الملك حرمت عليه أم الموطوءة وإن علت ، وبناتها وإن سفلن ، سواء كن قبل الوطء أو بعده .

وحرمت الموطوءة على أبي الواطيء وإن علا ، وأولاده وإن نزلوا .  
ولو تجرد العقد عن الوطء حرمت أمها عليه عينا على الأصح ، وبناتها جمعاً لاعينا . فلو فارق الام حلت البنت .

ولا تحرم مملوكة الابن على الأب بالملك ، وتحرم بالوطء . وكذا مملوكة الأب .  
ولا يجوز لأحدهما أن يطاء مملوكة الآخر ما لم يكن عقد أو تحليل . نعم يجوز أن يقوم الأب بمملوكة ابنه الصغير على نفسه ثم يطاءها .

ومن توابع هذا الفصل تحريم أخت الزوجة جمعاً لاعينا ، وكذا بنت أخت الزوجة وبنت أخيها ، فإن أذنت أحدهما صح .

ولا كذا لو أدخل العمة أو الخالة على بنت الأخ والأخت .

ولو كان عنده العمة أو الخالة فبأدر بالعقد على بنت الأخ أو الأخت كان العقد باطلا . وقيل : تتخير العمة أو الخالة بين الفسخ والامضاء أو فسخ عقدها .

وفي تحريم المصاهرة بوطء الشبهة تردد ، أشبهه : أنه لا يحرم .

وأما الزنا ، فلا تحرم الزانية (١) ولا الزوجة وإن أصرت ، على الأشهر .

وهل تنشر حرمة المصاهرة ؟ قيل : نعم إن كان سابقاً ، ولا تنشر إن كان لاحقاً ،

والوجه : أنه لا ينشر .

ولو زنى بالعمة أو الخالة حرمت عليه بناتها .

وأما العس والنظر بما لا يجوز لغير المالك فتحرم من نشر به الحرمة على أب اللباس

والناظر وولده .

---

(١) أى على الزانى بشرط ألا يكون لها بعل - وفي شرائع الاسلام : ولو زنى

بذات بعل أو في عدة رجعية ، حرمت عليه أبداً في قول مشهور . وسيسهب المؤلف

الى ذلك فيما يلي ؛



ومنه من خص التحريم بمنظورة الأب . والوجه الكراهية في ذلك كله .  
ولا يتعدى التحريم الى أم المموسة والمنظورة ولا بنتيها .  
ويلحق بهذا الباب مسائل :

( الأولى ) لو ملك أختين فوطىء واحدة حرمت الأخرى .

ولو وطىء الثانية أثم ولم تحرم الأولى . واضطربت الرواية ، ففي بعضها تحرم  
الأولى حتى تخرج الثانية عن ملكه لا للعود . وفي أخرى : ان كان جاهلا لم تحرم ،  
وان كان عالما حرمتا عليه .

( الثانية ) يكره ان يعقد الحر على الأمة ، وقيل : يحرم ، الا أن يمدم الطول  
ويخشى العنت .

( الثالثة ) لا يجوز للمبذ أن يتزوج أكثر من حرتين ، ارحرة وامتين ، او  
أربع إماء .

( الرابعة ) لا يجوز نكاح الأمة على الحر الا باذنها . ولو باذر كان العقد باطلا .  
وقيل : كان للحررة الخيرة بين اجازته وفسخه .

وفي رواية : لها أن تفسخ عقد نفسها ، وفي الرواية ضعف .  
ولو ادخل الحر على الأمة جاز . وللحررة الخيار إن لم تعلم ، ان كانت  
الأمة زوجة .

ولو جمع بينهما في عقد صح عقد الحررة دون الأمة .

( الخامسة ) لا يحل العقد على ذات البعل ولا تحرم به . نعم لو زنى بها حرمت ،  
وكذا في الرجعية خاصة .

( السادسة ) من تزوج امرأة في عدتها جاهلا ، فالعقد فاسد .

ولو دخل حرمت أبدأ ولحق به الولد ولها المهر بوطه الشبهة . وتتم العدة للأول  
وتستأنف أخرى للثاني . وقيل : تجزى عدة واحدة .  
ولو كان عالما حرمت بالعقد .



ولو تزوج محرماً عالماً حرمت وان لم يدخل ، ولو كان جاهلاً فسد ، ولم يحرم  
ولو دخل ( ١ ) .

( السابعة ) من لاط بغلام فأوقبه حرمت عليه أم الغلام وبنته وأخته .  
( السبب الرابع ) في استبقاء العدد :

إذا استكمل الحر أربعاً بالغبطة ( ٢ ) حرم عليه مازاد .  
ويحرم عليه من الاماء مازاد على اثنتين .

وإذا استكمل العبد حرتين او اربعاً من الاماء غبطة حرم عليه مازاد .  
ولسلك منهنها أن يضيف الى ذلك بالعقد المنقطع وبملك اليمين ماشاء .

وإذا طلق واحدة من الأربع حرم عليه مازاد غبطة حتى يخرج من العدة او  
تكون المطلقة بأئنة .

وكذا لو طلق امرأة وأراد نكاح أختها .

ولو تزوجها في عقد بطل . وقيل : يتخير ، والرواية مقطوعة .

ولو كان معه ثلاث فتزوج اثنتين في عقد ، فان سبق بأحدهما صح دون اللاحقة ،

وإن قرن بينهما بطل فيهما . وقيل : يتخير أيتهما شاء .

وفي رواية جميل : لو تزوج خمساً في عقد واحد يتخير أربعاً ويخلى باقيهن .

وإذا استكملت الحرة طلاقات ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيره ولو كانت

تحت عبد .

وإذا استكملت الأمة طلقتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره ، ولو كانت تحت حر .

والمطلقة تسماً للعدة تحرم على المطلق أبداً .

( السبب الخامس ) اللعان : ويثبت به التحريم المؤبد . وكذا قذف الزوج

( ١ ) إذا عقد المحرم على امرأة عالماً بالتحريم حرمت عليه أبداً ، ولو كان جاهلاً

فسد عقده ولم تحرم « شرائع الاسلام » .

( ٢ ) أي بالعقد الدائم دون ملك اليمين ونحوه .



امرأته الصماء او الخرساء بما يوجب اللعان .

(السبب العادس) الكفر : ولا يجوز للمسلم أن ينفك غير الكتابية .

وفي الكتابية قولان ، أظهرهما : أنه لا يجوز غبطة ، ويجوز متممة ، وبالمملك في اليهودية والنصرانية . وفي المجوسية قولان ، أشبههما : الجواز .

ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقع الفسوخ في الحال .

ولو كان بعد الدخول وقف على انقضاء العدة الا أن يكون الزوج مولوداً على

الفترة ، فإنه لا يقبل عوده وتمتد زوجته عدة الوفاة .

وإذا أسلم زوج الكتابية فهو على نكاحه ، سواء كان قبل الدخول او بعده .

ولو أسلمت زوجته دونه انفسخ في الحال ان كان قبل الدخول ، ووقف

على انقضاء العدة ان كان بعده .

وقيل : ان كان بشرائط الذمة كان نكاحه باقياً ولا يمكن من الدخول عليها

ليلاً ، ولا من الخلوة بها نهاراً .

وغير الكتابيين يقف على انقضاء العدة باسلام أيها انفق .

ولو أسلم الذمي وعنده اربع فما دون لم يتخير . ولو كان عنده اكثر من أربع

تخير أربعاً .

وروى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : أن أباق المبيد بمنزلة الارتداد . فان رجم

والزوجة في العدة فهو أحق بها . وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها ،

وفي الرواية ضعف .

### مسائل سبع :

( الأولى ) التساوي في الاسلام شرط في صحة العقد .

وهل يشترط التساوي في الايمان ؟ الأظهر : لا ، ولكنه يستحب ويتأكد



في المؤمنة . نعم لا يصح نكاح الناصب ، ولا الناصبة بالعداوة لأهل البيت عليهم السلام .

ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة .

ولا تتخير الزوجة لو تجدد العجز عن الأنفاق .

ويجوز نكاح الحرمة العبد ، والهاشمية غير الهاشمية ، والعربية العجمي وبالعكس .

وإذا خطب المؤمن القادر على النفقة وجب إجابته ، وإن كان أخفض نسباً ، وإن

منعه الولي كان عاصياً .

ويكره أن يزوج الفاسق ويتأكد في شارب الخمر ، وإن تزوج المؤمنة المخالف .

ولا بأس بالمستضعف والمستضعفة ومن لا يعرف بعناد .

( الثاني ) إذا تزوج امرأة ثم علم أنها كانت زنت فليس له الفسخ ولا الرجوع

على الولي بالمهر .

وفي رواية لها الصداق بما استحل من فرجها ، ويرجع به على الولي ، وإن

شاه تركها .

( الرابعة ) لا يجوز التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية ، ويجوز في غيرها ،

ويحرم التصريح في الحالين .

( الخامسة ) إذا خطب فأجابت كره لغيره خطبتها ، ولا تحرم .

( السادسة ) نكاح الشغار باطل ، وهو أن تزوج امرأتان برجلين ، على أن

مهر كل واحدة نكاح الأخرى .

( السابعة ) يكره العقد على القابلة المريية وبذتها ، وإن يزوج ابنة بنت زوجته

إذا ولدتها بعد مفارقتها لها ، ولا بأس بمن ولدتها قبل ذلك . وأن يتزوج بمن كانت

ضرة لأمه مع غير أبيه .

ويكره تزوج الزانية قبل أن تتوب .



## القسم الثاني في النكاح المنقطع (\*)

والنظر في أركانه ، وأحكامه :

وأركانه أربعة :

(الأول) الصيغة : وهو يتمعد بأحد الألفاظ الثلاثة (١) خاصة .

وقال « علم الهدى » : يتمعد في الاماء بلفظ الاباحة والتحليل .

(الثاني) الزوجة : ويشترط كونها مسلمة او كسائية :

ولا يصح بالمشركة والناصبية .

ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة وان يسألها عن حالها مع التهمة وليس شرطاً .

ويكوه بالزانية وليس شرطاً . وان يستمتع ببيكر ليس لها أب ، فان فعل فلا يفتضاها .

وليس محرماً ، ولا حصر في عددن .

ويحرم أن يستمتع أمة على حرة الا باذنها ، وان يدخل على المرأة بنت اخيها

او بنت اختها مالم تأذن .

(الثالث) المهر : وذكره شرط ويكفي فيه المشاهدة ، ويتقدر بالتراضي ولو

بكف من بر (٢) .

ولو لم يدخل ووهبها المدة ، فلها النصف ، ويرجع بالنصف عليها لو كان دفع

المهر ، واذا دخل استقر المهر تماماً . ولو أخلت بشيء من المدة قاصها .

---

(\*) راجع المقدمة صفحة ( ط ) .

(١) وهي زوجتك ، وانكحتك ، ومتعتك .

(٢) في صحيح مسلم عن جابر : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على

عهد رسول الله ﷺ . . . . . وان بكرك حتى نهى عمر في شأن عمرو بن حريث ، » .



ولو بان فساد العقد فلا مهر إن لم يدخل . ولو دخل فلها ما أخذت وتمنع ما بقي .  
والوجه انها تستوفيه من جهاتها ويستمداد منها مع علمها .  
ولو قيل : بمهر المثل مع الدخول وجهلها كان حسناً .  
( الرابع ) الأجل : وهو شرط في العقد ويتقدر بتراضيها كالיום ، والسنة ،  
والشهر ، ولا بد من تعيينه . ولا يصح ذكر المرة والرات مجرد عن زمان مقدر . وفيه  
رواية بالجواز ، فيها ضعف .

### وأما الأحكام فمسائل :

- ( الأولى ) الاخلال بذكر المهر مع ذكر الأجل يبطل العقد .  
وذكر المهر من دون الأجل يقلبه دائماً .  
( الثانية ) لا حكم للشروط قبل العقد ويلزم لو ذكرت فيه .  
( الثالثة ) يجوز اشتراط اثباتها ليلاً او نهاراً وألا يطأها في الفرج ، ولو رضيت  
به بعد العقد جاز . والعزل من دون اذنها .  
ويباحق الولد به وان عزل ، لكن لو نفاه لم يحتج الى اللعان .  
( الرابعة ) لا يقع بالمتعة طلاق إجماعاً . ولا لعان على الأظهر . ويقع الظهار  
على تردد .  
( الخامسة ) لا يثبت بالمتعة ميراث بين الزوجين ( ١ ) . نعم لو شرط الميراث لزم .  
وقال المرتضى : يثبت ، ما لم يشترط العقوط .  
( السادسة ) اذا انقضى أجلها فالعدة حيضتان على الأشهر .  
وان كانت ممن تحيض مثلها ولم تحض فخمسة وأربعون يوماً .  
ولو مات عنها في العدة روايتان ، أشبههما : أربعة أشهر وعشرة ايام .  
( السابعة ) لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل .  
ولو أراداه وهبها ما بقي من المدة واستأنف .

---

(١) من شرائع الاسلام : وأما بالنسبة للولد فانه يرثهما ويرثانه من غير خلاف



## القسم الثالث في نكاح الاماء

- والنظر إما في العقد وإما في الملك .
- أما العقد فليس للعبد ولا للامة أن يعقدا لأنفسهما نكاحا مالم يأذن المولى .
- ولو بادر أحدهما ، ففي وقوفه على الاجازة قولان ، ووقوفه على الاجازة أشبه .
- وان أذن المولى ثبت في ذمة مولى العبد المهر والنفقة ، ويثبت لمولى الأمة المهر .
- ولو لم يأذن فالولد لها . ولو أذن أحدهما كان للآخر . وولد المملوكين رق لمولاهما .
- ولو كانا لأثنين فالولد بينهما بالسوية مالم يشترطه أحدهما .
- وإذا كان احد الأبوين حراً فالولد حر الا أن يشترط المولى رقبته ، على تردد .
- ولو تزوج الحر أمة من غير اذن مالئكها ، فإن وطأها قبل الاجازة عالماً ، فهو زان والولد رق للمولى ، وعليه الحد والمهر .
- ويسقط الحد لو كان جاهلاً دون المهر ، ويلحقه الولد . وعليه قيمته يوم سقط حياً . وكذا لو ادعت الحرية فتزوجها على ذلك .
- وفي رواية : يلزمه بالوطء عشر القيمة ان كانت بكرآ ، ونصف العشر لو كانت ثيباً . ولو اولدها فكهم بالقيمة .
- ولو عجز سعى في قيمتهم ، ولو أبي عن السعي قيل : يفديهم الامام ، وفي المستند ضعف . ولو لم يدخل بها فلا مهر .
- ولو تزوجت الحررة عبداً مع العلم فلا مهر وولدها رق ، ومع الجهل يكون الولد حراً ، ولا يلزمها قيمته .
- ويلزم العبد مهرها ان لم يكن مأذوناً ويتبع به إذا تحرر .
- ولو تسافح المملوك فلا مهر ، والولد رق لمولى الأمة ، وكذا لو زنى بها الحر .



و لو اشترى الحر نصيب أحد الشريكين من زوجته بطل عقده ،  
و لو أمضى الشريك العقد لم يحل وطؤها ، وبالتحليل رواية فيها ضعف .  
وكذا لو كان بعضها حراً ، أو لو هياها مولاها على الزمان ، ففي جواز العقد  
عليها ممتعة في زمانها تردد ، أشبهه : المنع .

ويستحب لمن زوج عبده أمته أن يعطيها شيئاً .  
ولو مات المولى كان للورثة الخيار في الاجازة والفسخ ، ولا خيار للأمة .  
ثم الطواريء ثلاثة : العتق ، والبيع والطلاق .

أما العتق : فإذا أعتقت الأمة تخيرت في فسخ نكاحها وان كان الزوج حراً  
على الأظهر . ولا خيرة للعبد أو أعتق ولا لزوجته ولو كانت حرة .  
وكذا تتخير الأمة لو كانا لملك فأعتقا أو أعتقت .

ويجوز أن يتزوجها ويجعل العتق صداقها . ويشترط تقديم لفظ « الزويج »  
في العقد . وقيل : يشترط تقديم العتق .

وأم الولد رق وان كان ولدها باقياً . ولو مات جاز بيعها . وتنعتق بموت المولى  
من نصيب ولدها . ولو قصر النصيب سمعت في المتخلف . ولا يلزم الولد السعي  
على الأشبه .

وتباع مع وجود الولد في ثمن رقبته ان لم يكن غيرها .  
ولو اشترى أمة نسيئة فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرها فحملت ثم مات ولم  
يترك ما يقوم بثمنها ، فالأشبه : ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد .

وقيل : تباع في ثمنها ويكون حملها كهيئتها رواية هشام بن سالم .  
وأما البيع : فإذا بيعت ذات البعل تخير المشتري في الاجازة والفسخ تخيراً على  
الفور . وكذا لو بيع العبد وتحتة أمة . وكذا قيل لو كان تحتة حرة لرواية  
فيها ضعف .

ولو كانا لملك فباعها لاثنتين فلكل منهما الخيار . وكذا لو باع أحدهما لم يثبت



العقد ما لم يرض كل واحد منهما .

ويعلم المولى المهر بالعقد . فان دخل الزوج استقر ، ولا يسقط لو باع .  
أما لو باع قبل الدخول سقط . فان أجاز المشتري كان المهر له ، لأن  
الاجازة كالعقد .

وأما الطلاق : فإذا كانت زوجة العبد حرة أو أمة لغير مولاه فالطلاق بيده  
وليس لمولاه اجباره . ولو كانت أمة لمولاه كان التفريق الى المولى ، ولا يشترط  
لفظ الطلاق .

النظر الثاني في الملك : وهو نوعان :

(الأول) ملك الرقبة : ولا حصر في النكاح به .  
وإذا زوج أمته حرمت عليه وطئاً ولمسا ونظراً بشهوة مادامت في العقد .  
وليس للمولى انتزاعها ، ولو باعها تخير المشتري دونه .  
ولا يحل لأحد الشر يكين وطه المشتركة .  
ويجوز ابتياع ذوات الأزواج من أهل الحرب وبناتهم وبناتهم .  
ولو ملك الأمة فأعتقها حل له وطؤها بالعقد وان لم يستبرأها ، ولا تحل لغيره  
حتى تمتد كالحررة .

ويعلم الأب موطوءة ابنه ، وان حرم عليه وطؤها وكذا الابن .

(النوع الثاني) : ملك المنفعة .

وصيغته أن يقول : أحلت لك وطأها أو جعلتك في حل من وطئها ولم يتمدها  
الشيخ . واتسم آخرون بلفظ الاباحة . ومنع الجميع لفظ العارية .  
وهل هو إباحة أو عقد ؟ قال « علم الهدى » : هو عقد متعة .  
وفي تحليل أمته لمملوكه تردد ، ومساواته بالأجنبي أشبهه .  
ولو ملك بعض الأمة فأحلتها نفسها لم يصح .



وفي تحليل الشريك تردد، والوجه المنع .

• ويستبيح ما يتناولوه اللفظ .

فلو أحل التقبيل اقتصر عليه ، وكذا اللمس . لكن لو أحل الوطء حل له

مادونه . ولو أحل الخدمة لم يتعرض للوطء وكذا لا يستبيح بتحليل الوطء .

• وولد المحللة حر .

فإن شرط الحرية في العقد فلا سبيل على الأب : وإن لم يشترط في الزامه

قيمة الولد روايتان ، أشبهها : أنها لا تلزم .

• ولا بأس أن يطاء الأمة وفي البيت غيره . وأن ينام بين أمتين .

• ويكره في الحرائر . وكذا يكره وطء الفاجرة ومن ولدت من الزنا .

• ويلحق بالنكاح ، النظر في امور خمسة .

( الأول ) في العيوب والبحث في أقسامها وأحكامها :

عيوب الرجل أربعة : الجنون ، والخصاء ، والعنن ، والجلب .

• وعيوب المرأة سبعة : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والقرن ، والافضاء ،

والعمى ، والاقعاد . وفي الرتق تردد ، أشبهه : ثبوته عيباً لأنه يمنع الوطء . ولا

تفرد بالعمور ، ولا بالزنا ولو حدث فيه ، ولا بالمرج على الاشبه .

• وأما الأحكام فمسائل :

( الأولى ) لا يفسخ النكاح بالعيب المتجدد بعد الدخول .

• وفي المتجدد بعد العقد تردد ، عدا العنن .

• وقيل : تفسخ المرأة بجنون الرجل المستفروق لأوقات الصلاة وإن تجدد .

( الثانية ) الخيار فيه على الفور وكذا في التدليس .

( الثالثة ) الفسخ فيه ليس طلاقاً ، فلا يطرد معه تنصيف المهر .

( الرابعة ) لا يفتقر الفسخ بالعيوب إلى الحكم ، ويفتقر في العنن

• لضرب الأجل .



( الخامسة ) إذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر . ولو فسخ بعده فلها المسمى ، ويرجع به الزوج على المدلس .

وإذا فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر إلا في العنن ، ولو كان بعده فلها المسمى . ولو فسخت بالخصاء ثبت لها المهر مع الخلوة وتعذر .

( السادسة ) لو ادعت عننه فأنكر فالقول قوله مع يمينه .

ومع ثبوته يثبت لها الخيار ولو كان متجدداً إذا عجز عن وطئها قبلاً ودبراً وعن وطئها غيرها .

ولو ادعى الوطئ فأنكرت ، فالقول قوله مع يمينه .

( السابعة ) ان صبرت مع العنن فلا بحث . وان رفعت أمرها إلى الحاكم أجلها سنة من حين الترافع . فان عجز عنها وعن غيرها فلها الفسخ ونصف المهر .

### تتمت

لو تزوج على أنها حرة فبان أمة فله الفسخ ، ولا مهر لو لم يدخل ولو دخل فلها المهر على الأُشبه ، ويرجع به على المدلس .

وقيل : لمولاهما العشر او نصف العشر ان لم يكن مدلساً .

وكذا تفسخ او بان زوجها مملوكاً . ولا مهر قبل الدخول ولها المهر بعده .

ولو اشترط كونه بنت مهيبة ، فبان بنت أمة ، فله الفسخ ولا مهر .

ويثبت لو دخل

ولو تزوج بنت مهيبة ، فأدخلت عليه بنت الأُمة ردها ولها المهر مع الوطئ للشبهة ويرجع به على من ساقها . وله زوجته .

ولو تزوج ائمان فأدخلت امرأة كل منهما على الآخر ، كان لكل موطوءة مهر

المثل على الواطئ للشبهة ، وعليها العدة ، وتعاد الى زوجها ، وعليه مهرها الأصلي .

ولو تزوجها بكراً فوجدتها ثيباً فلا رد . وفي رواية : ينقص مهرها .



« النظر الثاني » في المهر : وفيه أطراف :

( الطرف الأول ) كل ما يملكه المسلم يكون مهرأ ، عيناً كان أو ديناً أو منفعة ، كتعليم الصنعة والسورة ، ويستوي فيه الزوج والاجنبي .  
أما لو جعلت المهر استئجاره مدة ، فقولان ، أشبههما : الجواز .  
ولا تقدير للمهر في القلعة ، ولا في الكثرة على الاشبة ، بل يتقدر بالتراضي .  
ولا بد من تعيينه بالوصف او الاشارة ويكفي المشاهدة عن كيله ووزنه .  
ولو تزوجها على خادم فلم يتمين ، فلها وسطه . وكذا لو قال : دار او بيت .  
ولو قال : على السنة كان خمسمائة درهم .  
ولو سمى لها مهرأ ولاً بيها شيئاً سقط ما سمي له .  
ولو عقد الذميان على خمر او خنزير صحح .  
ولو أسلما او أحدهما قبل القبض ، فلها القيمة عيناً او مضموناً .  
ولا يجوز عقد المسلم على الخمر ولو عقد صحح . ولها مع الدخول مهر المثل ،  
وقيل : يبطل العقد .

( الطرف الثاني ) التفويض . لا يشترط في الصحة ذكر المهر . فلو أغفله او شرط ألا مهر لها فالعقد صحيح . ولو طلق فلها المتعة قبل الدخول ، وبمده لها مهر المثل : ويعتبر في مهر المثل حالها في الشرف والجمال . وفي المتعة حاله . فالغني يتمتع بالنسب المرتفع او عشرة دنانير فأزيد . والفقير بالخاتم او الدرهم . والمتوسط بينهما .

ولو جعل الحكم لأحدهما في تقدير المهر صحح .  
ويحكم الزوج بما شاء وإن قل .  
وإن حكمت المرأة لم تتجاوز مهر السنة .



ولو مات الحاكم قبل الدخول وقبل الحكم فالمروري لها المتعة .

( الطرف الثالث ) في الأحكام وهي عشرة :

( الأول ) تملك المرأة المهر بالعقد ، وينتصف بالطلاق ، ويستقر بالدخول وهو الوطء قبلاً او دبراً ، ولا يسقط معه لو لم يقبض ، ولا يستقر بمجرد الخلوة على الأشهر .

( الثاني ) قيل : إذا لم يسم لها مهراً وقدم لها شيئاً قبل الدخول كان ذلك مهراً ما لم يشترط غيره .

( الثالث ) اذا طلق قبل الدخول رجع بالنصف إن كان أقبضها او طالبت بالنصف اذا لم يكن أقبضها .

ولا يستعيد الزوج ما تجدد من النماء بين العقد والطلاق ، متصلاً كان ، كاللبن ، أو منفصلاً ، كالولد .

ولو كان النماء موجوداً وقت العقد رجع بنصفه كالحمل . ولو كان تعليم صنعة او علم فعامها رجع بنصف اجرتة . ولو ابرأته من الصداق رجع بنصفه .

( الرابع ) لو أمرها مدبرة ، ثم طلق صارت بينهما نصفين .

وقيل : يبطل التدبير بجعلها مهراً ، وهو أشبهه .

( الخامس ) لو أعطها عوض المهر متاعاً او عبداً آبقاً وشيئاً ثم طلق رجع

بنصف المسمى دون العوض .

( السادس ) اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع فسد الشرط دون العقد

والمهر ، كما لو شرطت ألا يتزوج أولاً يقسرى . وكذا لو شرطت تسليم المهر في اجل ،

فان تأخر عنه فلا عثم . أما لو شرطت ألا يفتضها صح ، ولو أذنت بعده جاز .

ومنهم من خص جواز الشرط بالمتعة .

( السابع ) لو شرط ألا يخرجها من بلدها لم .

ولو شرط لها مئة إن خرجت معه ، وخمسين إن لم تخرج ، فان أخرجها الى



بلد الشرك فلا شرط له ولزمنه اثثة ، وإن أرادها الى بلد الاسلام فله الشرط .  
( الثامن ) لو اختلفا في أصل المهر فالقول قول الزوج مع يمينه ولو كان  
بعد الدخول ، وكذا لو خلا فادعت الواقعة

( التاسع ) يضمن الأب مهر ولده الصغير إن لم يكن له مال وقت العقد ،  
ولو كان له مال كان على الولد .

( العاشر ) للمرأة أن تمتنع حتى تقبض مهرها .

وهل لها ذلك بعد الدخول ؟ فيه قولان ، أشبهها : أنه ليس لها ذلك .

( النظر الثالث ) : في القسم والنشوز والشقاق .

أما القسم : فللزوجة الواحدة ليلة ، وللأمتين ليلتان ، وللثلاث ثلاث ،

والفاضل من الأبع له أن يضمه حيث شاء . ولو كن أربع فلكل

واحدة ليلة .

ولا يجوز الاخلال إلا مع العذر او الاذن .

والواجب المضاجعة لا المواقعة .

ويختص الوجوب بالليل دون النهار ، وفي رواية الكرخي : أنما عليه أن

يكون عندها في ليلتها ويظل عندها في صبيحتها .

ولو اجتمعت مع الحرة أمة بالمقد فللحرة ليلتان وللأمة ليلة ، والكتابية

كالأمة ولا قسمة للموطوءة بالملك .

وتختص البكر عند الدخول بثلاث الى سبع ، والشيب بثلاث .

ويستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق واطلاق الوجه والجماع ، وأن

يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها .

وأما النشوز : فهو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له .

فتى ظهر من المرأة إمارة العصيان وعظها ، فإن لم ينجع هجرها في المضجع .

وصورته أن يوليها ظهره في الفراش . فإن لم ينجع ضربها مقتصرأ على ما يؤمل



معه طاعتها ما لم يكن مبرحاً .

ولو كان النشوز منه فلها المطالبة بحقوقها .

ولو تركت بعض ما يجب او كله استمالة جاز له القبول .

وأما الشقاق : فهو أن يكره كل منهما صاحبه .

فإذا خشي الاستمرار بمثل كل منهما حكماً من أهله ، ولو امتنع الزوجان بمتهما الحاكم ، ويجوز أن يكونا أجنبيين .

وبمتهما تحكيم لا توكيل ، فيصالحان إن اتفقا ، ولا يفرقان الا مع اذن الزوج في الطلاق والمرأة في البذل ولو اختلف الحكمان لم يمض لها حكم .

( النظر الرابع ) في أحكام الأولاد .

ولد الزوجة الدائمة يلحق به مع الدخول ومضي ستة أشهر من حين الوطء ووضعه لمدة الحمل او أقل ، وهي تسعة أشهر ، وقيل : عشرة اشهر ، وهو حسن ، وقيل : سنة وهو متروك .

فلو اعترضا او غاب عنها عشرة اشهر فولدت بعدها لم يلحق به .

ولو أنكر الدخول فلقول قوله مع يمينه .

ولو اعترف به ثم أنكر الولد لم يفتف عنه الا باللعان .

ولو أنهما بالفجور او شاهد زناها لم يجز له نفيه ، ويلحق به الولد ولو نفاه لم ينتف الا باللعان . وكذا لو اختلفا في مدة الولادة .

ولو زنى بامرأة فأحبها لم يجز الحاقه به وان تزوج بها . وكذا لو أحبل أمة غيره بزنى ثم ملكها .

ولو طلق زوجته فاعتدت وتزوجت غيره وأتت بولد لدون ستة أشهر فهو للأول . ولو كان لستة فصاعداً فهو للأخير . ولو لم تزوج فهو للأول ما لم يتجاوز أقصى الحمل ، وكذا الحكم في الأمة لو باعها بعد الوطء .

وولد الوطوءة بالملك يلحق بالمولى ويلزمه الاقرار به .



ولكن لو نفاه انتفى ظاهراً ، ولا يثبت بينهما لعان .  
ولو اعترف به بعد النفي ألحق به ، وفي حكمه ولد المتعة .  
وكل من أقر بولد ثم نفاه لم يقبل نفيه .  
ولو وطأها المولى وأجنبي حكم به للمولى ، فان حصل فيه اماره يغلب معها  
الظن أنه ليس منه لم يجز له الحاقه ولا نفيه ، بل يستحب أن يوحي له بشيء ولا  
يورثه ميراث الأولاد .

ولو وطأها البائم والمشتري فالولد للمشتري : الا أن يقصر الزمان عن ستة اشهر .  
ولو وطأها المشترك فولدت وتداعوه أقرع بينهم وألحق بمن يخرج اسمه  
ويغرم حصص الباقي من قيمته وقيمة أمه .

ولا يجوز نفي الولد لمكان العزل ، ولا مع التهمة بالزنى .  
والموطوءة بالشبهة يلحق ولدها بالواطيء .

ولو تزوج امرأة لظنه خلوها من بعل فبانت محصنة ردت على الأول بعد  
الاعتداد من الثاني ، وكانت الأولاد الواطيء مع الشرائط .  
ويلحق بذلك أحكام الولادة ، وسننهما استبدال النساء بالمرأة وجوباً إلا مع

عدمه ، ولا بأس بالزوج وان وجدن .

ويستحب غسل المولود ، والأذان في اذنه اليمنى ، والاقامة في اليسرى ،  
وتعميقه بترية الحسين عليه السلام ، وبماء الفرات ، ومع عدمه بماء فرات ، ولولم  
يوجد إلا ماء ملح خلط بالمسل او التمر .

ويستحب تسميته الاسماء المحمديّة (١) وان يكنيه .

ويكره أن يكنى محمداً بأبي القاسم ، وأن يسمي حكماً او حكيماً ، او  
خالداً ، او حارثاً ، او مالكا ، او ضراراً .

ويستحب حلق رأسه يوم السابع مقدماً على العقيقة ، والتصدق بوزن شعره

(١) وافضلها ما يتضمن العبودية لله سبحانه اه شرائع الاسلام



ذهباً أو فضة ، ويكره القنازع (١) .  
ويستحب ثقب اذنه وختانه فيه ، ولو آخر جاز .  
ولو بلغ وجب عليه الاختتان .  
ونقص الجارية مستحب ، وأن يمق عنه فيه أيضاً ، ولا تجزى الصدقة بثمنها ولو  
عجز توقع المكئة .  
ويستحب فيها شروط الأضحية وأن نخض القابلة بالرجل والورك ، ولو كانت  
ذمية اعطيت من الربع . ولو لم تكن قابلة تصدقت به الأم ، ولو لم يعق الوالد استحب  
للولد اذا بلغ . ولو مات الصبي في السابع قبل الزوال سقطت ، ولو مات بعد الزوال  
لم يسقط الاستحباب .  
ويكره ان يأكل منها الوالدان ، وأن يكسر شيء من عظامها ، بل يفصل  
مفاصل الأعضاء .

ومن التوابع : الرضاع والحضانة . وأفضل ما يرضع ابن أمه .  
ولا تجبر الحررة على ارضاع ولدها ويجبر الأمة مولاها .  
وللحررة الأجرة على الأب إن اختارت ارضاعه . وكذا لو أرضعته خادمته .  
ولو كان الاب ميمتاً فمن مال الرضيع .  
ومدة الرضاع حولان . ويجوز الاقتصار على أحد وعشرين شهراً لا أقل ،  
والزيادة بشهر او بشهرين لا أكثر .  
ولا يلزم الوالد أجرة مازاد عن حولين .  
والأم أحق بارضاعه اذا تطوعت او قنعت بما تطلب غيرها ، ولو طلبت زيادة  
عن ما قنعت غيرها فللاب نزعها واسترضاع غيرها .  
وأما الحضانة : فالأم أحق بالولد بمدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة .

---

(١) القنزعة : الخصلة من الشعر تترك على الرأس . وفي شرائع الاسلام : ويكره  
ان يحلق من رأسه موضع وبترك موضع وهي القنازع .



وإذا فصل فالحرة أحق بالبنث الى سبع سنين ، وقيل : الى تسع سنين . والاب  
أحق بالابن .

ولو تزوجت الأم سقطت حضانتها .

ولو مات الأب فالأم أحق به من الوصي . وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا  
كانت الام أحق به ولو تزوجت . فان أعتق الأب فالحضانة له .

( النظر الخامس ) : في النفقات :

وأسبابها ثلاثة : الزوجية ، والقرباة ، والملك .

أما الزوجية : فيشترط في وجوب نفقتها شرطان :

العقد الدائم ، فلانفقة لمستمتع بها . والتمكين الكامل ، فلا نفقة لماشز .

ولو امتنعت لعذر شرعي لم تسقط ، كالمرض ، والحيض ، وفعل الواجب .

أما المندوب : فان منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها . وتستحق الزوجة النفقة

ولو كانت ذمية او أمة . وكذا تستحقها المطلقة الرجعية دون البائن والمتوفي عنها

زوجها الا ان تكون حاملا فتثبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تضع ، وفي الوفاة

من نصيب الحمل على احدى الروايتين ( ١ ) .

ونفقة الزوجة مقدمة على نفقة الأقارب وتقضى لو فاتت .

وأما القرباة : فالنفقة على الأبوين والأولاد لازمة .

وفيمن علا من الآباء والامهات تردد ؛ أشبهه : الزوم .

ولا يجب على غيرهم من الأقارب بل تستحب وتتأكد في الوارث .

ويشترط في الوجوب الفقر والعجز عن الاكتساب .

ولا تقدير للنفقة بل يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة والمسكن .

ونفقة الولد على الأب ، ومع عدمه او فقره فعلى أب الأب وان علا مرتباً ،

( ١ ) وفي الحامل المتوفي عنها زوجها روايتان ، أشهرهما : أنه لانفقة لها ،

والأخرى ينفق عليها من نصيب ولدها أه شرائع الاسلام .



- ومع عدمهم تجب على الأم وآبائها الاقرب فالأقرب .
- ولا تقضى نفقة الاقارب او فانت .
- وأما المملوك فنفقته واجبة على مولاه ، وكذا الأمة .
- ويرجع في قدر النفقة الى عادة ممالك أمثال المولى .
- ويجوز مخارجة ( ١ ) المملوك على شيء ، فما فضل يكون له ، فان كفاهه والا أمه المولى .
- وتجب النفقة على البهائم المملوكة ، فان امتنع مالسكها أجبر على بيعها ، او ذبحها إن كانت مقصودة بالذبح .

## كتاب الطهر

والنظر في أركانه وأقسامه ولواحقه :

- ( الركن الأول ) في المطلق : ويعتبر فيه البلوغ ، والعقل ، والاختيار ، والقصد .
- فلا اعتبار بطلاق الصبي . وفيمن بلغ عشرأ رواية بالجواز ، فيها ضعف .
- ولو طلق عنه الولي لم يقع الا ان يبلغ فاسد العقل .
- ولا يصح طلاق المجنون ، ولا السكران ، ولا المسكره ، ولا المفضب ، مع ارتفاع القصد .

- ( الركن الثاني ) في المطلقة : ويشترط فيها : الزوجية ، والدوام ، والطهارة من الحيض والنفاس اذا كانت مدخولا بها وزوجها حاضرأ معها ولو كان غائبا صح .
- وفي قدر الغيبة اضطراب ، محصله : انتقالها من طهر الى آخر .

( ١ ) المخارجة : هي ضرب خراج معلوم على الرقيق يؤديه كل يوم او مدة مما يكتسبه - أه مسالك .



ولو خرج في طهر لم يقربها فيه صحح طلاقها من غير ثوبين ولو اتفق في الحيض .  
والمحبوس عن زوجته كالفأب .  
ويشترط رابع وهو ان يطلق في طهر لم يجامعها فيه .  
ويسقط اعتباره في الصغيرة واليايسة والحامل .  
أما المسترابة (١) فان تأخرت الحيضة صبرت ثلاثة أشهر ، ولا يقع طلاقها قبله .  
وفي اشتراط تعيين المطلقة تردد .

( الركن الثالث ) في الصيغة : ويقتصر على طالق تحصيلاً لموضع الاتفاق .  
ولا يقع بـ (خلية) ولا برية ، وكذا لو قال : أعقدي .

ويقع لو قيل له : هل طلت فلانة ؟ فقال : نعم .  
ويشترط تجريده عن الشرط والصفة .

ولو فسر الطلقة باثنين او ثلاث صححت واحدة وبطل التفسير .  
وقيل : يبطل الطلاق .

ولو كان المطلق يعتقد الثلاثة لزم (٢) .

( الركن الرابع ) في الاشهاد : ولا بد من شاهدين يضممانه (٣) .

ولا يشترط استدعاؤها الى السماع ، ويعتبر فيها المدالة . وبعض الأصحاب  
يكسفي بالاسلام .

ولو طلق ولم يشهد ثم أشهد كان الأول لغواً ولا تقبل فيه شهادة النساء .  
( النظر الثاني ) - في أقسامه : وينقسم الى بدعة وسنة .

فالبدعة طلاق الحائض مع الدخول وحضور الزوج او غيبته دون المدة المشترطة

---

(١) المسترابة : هي التي لا تحيض ، وفي سنها من تحيض .

(٢) لو كان المطلق من مذهب يرى وقوعه لزمه .

(٣) لقوله تعالى : د واشهدوا ذرى عدل منكم ، سورة الطلاق .



وفي طهر قد قربها فيه . وطلاق الثلاث المرسلة (١) وكله لا يقع .

وطلاق السنة ثلاث : بائن ، ورجعي ، ولعدة .

فالبائن مالا يصح معه الرجعة . وهو طلاق اليائسة - على الأظهر - ومن لم يدخل بها ، والصغيرة ، والمختلعة ، والمبارأة - مالم ترجمها في البذل - والمطلقة ثلاثاً بينها رجعتان .

والرجعي ما يصح معه الرجعة ولو لم يرجع . وطلاق العدة ما يرجع فيه ويواقم ثم يطلق . فهذه تحرم في التاسعة تحريماً مؤبداً . وما عداها تحرم في كل نائمة حتى تنكح غيره .  
وهنا مسائل خمسة :

( الأولى ) لا يهدم استيفاء العدة تحريم الثلاثة .

( الثانية ) يصح طلاق الحامل للسنة كما تصح للعدة على الأئمة .

( الثالثة ) يصح أن يطلق ثانية في الطهر الذي طلق فيه وراجع فيه ، ولم يطأ لئلا يقع للعدة .

( الرابعة ) لو طلق فأبياً ثم حضر ودخل بها ثم ادعى الطلاق لم تقبل دعواه ولا بينته ، ولو اولدها لحق به .

( الخامسة ) اذا طلق الغائب وأراد العقد على أختها ، او على خامسة تربص تسعة أشهر احتياطاً .

النظر الثالث - في الواحق وفيه مقاصد :

( الأول ) يكره طلاق المريض ، ويقع لو طلق . ويرث زوجته في العدة الرجعية وترثه هي ، ولو كان الطلاق بائناً الى سفة ، مالم تزوج او يبرأ من مرضه ذلك .

المقصد الثاني - في المحلل :

(١) أى طلاق الثلاث من غير رجعة بينها ، شرائع الاسلام .



- ويعتبر فيه البلوغ ، والوطء في القبل بالمقد الصحيح الدائم .
  - وهل يهدم ما دون الثلاث ؟ فيه روايتان ، أشهرهما : أنه يهدم .
  - ولو ادعت أنها تزوجت ودخل وطلقتها ، فلرووي : القبول اذا كانت نقة .
- المقصد الثالث - في الرجعة :

تصح نظماً ، كقوله : راجعت ، وفعلها كالوطء والقبلة واللمس بالشهوة .  
ولو أنكر الطلاق كان رجعة .

- ولا يجب في الرجعة الاشهاد بل يستحب .
  - ورجعة الأخرس بالإشارة ، وفي رواية بأخذ القناع .
  - ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان للممكن قبل .
- المقصد الرابع - في العدة : والنظر في فصول :

- ( الأول ) لا عدة على من لم يدخل بها عدا المتوفي عنها زوجها .
- ونعني بالدخول الوطء قبلاً او دبراً ، ولا تجب بالخلوة .
- ( الثاني ) في المستقيمة الحيض : وهي تعتمد بثلاثة اطهار على الأشهر اذا كانت حرة وإن كانت تحت عبد . وتحتسب بالطهر الذي طلقها فيه ولو حاضت بعد الطلاق بالمحظة . وتبين برؤية الدم الثالث .
- وأقل ما تنقضي به عدتها ستة وعشرون يوماً ولحظتان ، وليست الاخيرة من العدة بل دلالة الخروج .
- ( الثالث ) في الاسترابة : وهي التي لا تحيض ، وفي سننها من تحيض ، وعدتها ثلاثة أشهر . وهذه تراعي الشهور والحيض وتمتد بأسبقهما .
- اما لو رأت في الثلاث حيضة وتأخرت الثانية او الثالثة ، صبرت تسعة أشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلاثة اشهر .
- وفي رواية عمار تصبر سنة ثم تعتمد بثلاثة أشهر .



ولا عدة على الصغيرة ولا اليائسة على الأشهر .  
وفي حد اليأس روايتان ، اشهرهما : خمسون سنة .  
ولو رأت المطلقة الحيض مرة ثم بلغت اليأس اكملت العدة بشهرين .  
ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعتدت بالأشهر .  
(الرابع) في الحامل : وعدتها في الطلاق بالوضع ، ولو بعد الطلاق بلحظة  
ولو لم يكن تاما مع تحققه حملا .

ولو طلقها فادعت الحمل تربص بها اقصى الحمل .  
ولو وضعت تؤما بانث به على تردد ، ولا تمكح حتى تضع الآخر .  
ولو طلقها رجعيًا ثم مات استأنفت عدة الوفاة .  
ولو كانت بائنًا اقتصررت على أمام عدة الطلاق .  
(الخامس) في عدة الوفاة : تمتد الحرة بأربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت  
حايلا ، صغيرة كانت او كبيرة ، دخل بها او لم يدخل . وبأبعد الاجلين ان  
كانت حاملا .

ويلزمها الحداد وهو ترك الزينة دون المطلقة . ولا حداد على أمة .

(السادس) في المفقود : لا خيار لزوجته ان عرف خبره او كان له ولي ينفق  
عليها ، ثم إن فقد الأسمان ورفعت امرها الى الحسا كم أجلها أربع سنين . فان  
وجدته ، وإلا امرها بعدة الوفاة ثم اباحها النكاح . فان جاء في العدة فهو املك  
بها . وان خرجت وتزوجت فلا سبيل له . وان خرجت ولم تتزوج فقولان ،  
اظهرهما : أنه لا سبيل له عليها .

(السابع) في عدد الاماء والاستبراء .

عدة الأمة في الطلاق مع الدخول قرآن ، وهما طهران على الأشهر .  
ولو كانت مسترابة فخمسة واربعون يوما ، تحت عبد كانت او تحت حر .



ولو اعتقت ثم طلقت لزمها عدة الحرة . وكذا لو طلقها رجعيًا ثم اعتقت  
في المدة ا كملت عدة الحرة . ولو طلقها بائنا آمت عدة الأمة .  
وعدة الذمية كالحرية في الطلاق والوفاة على الأشبه .  
وتعمد الأمة من الوفاة بشهرين وخمسة أيام . ولو كانت حاملا اعتدت مع  
ذلك بالوضع . وام الولد تعمد من وفاة الزوج كالحرية .  
ولو طلقها الزوج رجعية ثم مات وهي في المدة استأنفت عدة الحرة .  
ولو لم تكن أم ولد استأنفت عدة الأمة للوفاة .  
ولو مات زوج الأمة ثم اعتقت آمت عدة الحرة ، تغليباً لجانب الحرية .  
ولو وطئ المولى أمته ثم اعتقها اعتدت بثلاثة أقراء .  
ولو كانت زوجة الحر أمة فابتاعها بطل نكاحه ، وله وطؤها من غير استبراء .

### تتمه

لا يجوز لمن طلق رجعيًا ان يخرج الزوجة من بيته الا ان تأتي بفاحشة ،  
وهو ما يجب به الحد . وقيل : ادناه ان تؤذي اهله . ولا تخرج هي ، فان  
اضطرت خرجت بحد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر .  
ولا يلزم ذلك في البائن ولا المتوفى عنها زوجها ، بل تبين كل واحدة منهما  
حيث شئت .  
وتعمد المطلقة من حين الطلاق حاضرًا كان المطلق او غائبًا إذا عرفت الوقت .  
وفي الوفاة من حين يلقها الخبر .



## كتاب الخلع والمباراة

والكلام في العقد، والشرائط، واللواحق :

وصيغة الخلع أن يقول : خلعتك او فلانة مختلعة على كذا .

وهل يقع بمجردة ، قال « علم الهدى » نعم . وقال « الشيخ » : لا ، حتى تتبع بالطلاق .

ولو تجرد كان طلاقاً عند « المرتضى » ، وفسخاً عند « الشيخ » لو قال بوقوعه مجرداً .

وما صح أن يكون مهراً ، صح فدية في الخلع ، ولا تقدير فيه ، بل يجوز ان يأخذ منها زائداً عما وصل اليها منه .

ولا بد من تعيين الفدية وصفاً او اشارة .

اما الشرائط : فيعتبر في الخالع الباوغ ، وكال العقل ، والاختيار ،

والقصد .

وفي المختلعة مع الدخول ، الطهر الذي لم يجامعها فيه ، إذا كان زوجها حاضراً ، وكان مثلها تحيض . وان تكون الكراهية منها خاصة صريحاً ،

ولا يجب لو قالت : لأدخلن عليك من تكرهه ، بل يستحب .

ويصح خلع الحامل مع الدم لو قيل انها تحيض .

ويعتبر في العقد حضور شاهدين عدلين وتجريده عن الشرط .

ولآ بأس بشرط يقتضيه العقد ، كما لو شرط الرجوع ان رجعت .

وأما اللواحق فمسائل :

( الأولى ) لو خالعهوا والاخلاق ملتزمة لم يصح ، ولم يملك الفدية .



(الثانية) لا رجعة للخالع . نعم لو رجعت في البذل رجع إن شاء .

ويشترط رجوعها في العدة ، ثم لا رجوع بعدها .

(الثالثة) لو أراد مراجعتها ولم ترجع في البذل افتقر الى عقد جديد في العدة

او بعدها .

(الرابعة) لا توارث بين المختلفين ولو مات احدهما في العدة لانقطاع

العصمة بينهما .

والمباراة : هو أن يقول : بارأئك على كذا .

وهي تترتب على كراهية الزوجين كل منهما صاحبه .

ويشترط اتباعها بالطلاق ، على قول الاكثر .

والشرائط المعتبرة في الخالم والمختلعة مشترطة هنا .

ولا رجوع للزوج الا أن ترجع هي في البذل .

واذا خرجت من العدة فلا رجوع لها .

وجوز أن يفادىها بقدر ما وصل اليها منه فما دون ، ولا يحل له ما زاد عنه .

## كتاب الظهار

وينمقد بقوله : أنت علي كظهر امي ، وان اختلفت حرف الصلة .

وكذا يقع لو شبهها بظهر ذوي رحم نسباً ، ورضاعاً .

ولو قال : كشمع امي او يدها لم يقع ، وقيل : يقع برواية فيها ضعف .

ويشترط أن يسمع نطقه شاهداً عدل .

وفي صحته مع الشرط روايتان ، اشهرهما الصحة .

ولا يقع في عيين ولا اضرار ولا غضب ولا سكر .



ويعتبر في المظاهر البلوغ ، وكال العقل ، والاختيار ، والقصد .  
وفي المظاهرة طهر لم يجامعها فيه ، اذا كان زوجها حاضراً ومثلها تحيض .  
وفي اشتراط الدخول تردد ، المروي : الاشتراط .  
وفي وقوعه بالمتتمتع بها قولان ، اشبههما : الوقوع ، وكذا الموطوءة بالملك ،  
والمروي : أنها كالحرمة .

وهنا مسائل :

- ( الأولى ) الكفارة تجب بالعمد ، وهو إرادة الوطء .  
والأقرب أنه لا لاستقرار لوجوبها .
- ( الثانية ) لو طلقها وراجع في المدة لم تحل حتى يكفر .  
ولو خرجت فاستأنف النكاح ، فيه روايتان ، أشهرها : أنه لا كفارة .
- ( الثالثة ) لو ظاهر من اربع بلفظ واحد لزمه اربع كفارات .  
وفي رواية كفارة واحدة ، وكذا البحث لو كرر ظهار الواحدة .
- ( الرابعة ) يحرم الوطء قبل التكفير .  
فلو وطئ عامداً لزمته كفارتان . ولو كرر لزمه بكل وطء كفارة .
- ( الخامسة ) اذا أطلق الظهار حرمت مجامعتها حتى يكفر . ولو علقه بشرط لم  
يحرم حتى يحصل الشرط . وقال بعض الاصحاب : او يواقع ، وهو بعيد ، ويقرب  
اذا كان الوطء هو الشرط .
- ( السادسة ) اذا عجز عن الكفارة قيل : يحرم وطؤها حتى يكفر .  
وقيل : تجزى بالاستغفار وهو أشبه .
- ( السابعة ) مدة التريص ثلاثة أشهر من حين المرافعة .  
وعند انقضائها يضيق عليه حتى ينفي أو يطلق .



## كتاب البيهقي

ولا ينمقد إلا باسم الله سبحانه .  
ولو حلف بالطلاق او العتق لم يصح ، ولا تنمقد إلا في الاضرار .  
فلو حلف لصلاح لم ينمقد ، كما لو حلف لاستضرارها بالوطء أو  
لاصلاح اللبن .

ولا يقع حتى يكون مطلقاً او ازيد من اربعة اشهر .  
ويعتبر في المولي البلوغ ، وكال العقل ، والاختيار ، والقصد .  
وفي المرأة الزوجية ، والدخول .

وفي وقوعه بالتمتع بها قولان ، المروي : أنه لا يقع .  
واذا رافعته أنظره العا كم اربعة اشهر .

فان اصر على الامتناع ثم رافعته بعد المدة ، خيره العا كم بين الفيئة والطلاق .  
فان امتنع حبسه وضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يكفر وينفى .  
او يطلق :

واذا طلق وقم رجماً ، وعليها المدة من يوم طلقها .  
ولو ادعى الفيئة فأنكرت فالقول قوله مع يمينه .

وهل يشترط في ضرب المدة المرافعة ؟ قال الشيخ : نعم ، والروايات مطلقة .  
ولنتبم ذلك بذكر الكفارات ، وفيه مقصدان :

( الأول ) في حصرها : وتنقسم الى مرتبة وخيرة ، وما يجتمع فيه الامران ،  
وكفارة الجمع .



فالمرتبة : كفارة الظهار : وهي عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة قتل الخطأ .  
وكفارة من افطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال تامداً إطعام عشرة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة ايام متتابعات .  
والخيرة : كفارة شهر رمضان : وهي عتق رقبة ، او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا .

ومثله كفارة من افطر يوماً منذوراً على التعيين ، وكفارة خلف العهد ، على التردد .

أما كفارة خلف النذر ففيه قولان ، أشبهها : أنه لصغيرة .  
وما فيه الامران : كفارة يعين ، وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كحوتهم ، فان لم يجد صام ثلاثة ايام متتابعات .  
وكفارة الجعم : كقتل المؤمن عمداً عدواناً ، وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا .

### مسائل ثلاث :

( الأولى ) قيل : من حلف بالبراهة لزمه كفارة ظهار .  
ومن وطئ في الحيض عامداً دينار في أوله ونصف في وسطه وربيع في آخره .  
ومن تزوج امرأة في عدتها فارقتها وكفر بخمسة أصواع من دقيق .  
ومن نام عن العشاء الآخرة حتى جاوز نصف الليل اصبح صائماً والاستحباب في الكل أشبهه .

( الثانية ) في جز المرأة شعر رأسها في المصاب كفارة شهر رمضان ، وقيل : كفارة مرتبة وفي نتفه في المصاب كفارة يعين . وكذا في خدش وجهها . وكذا في شق الرجل ثوبه بموت ولده او زوجته .



( الثالثة ) من نذر صوم يوم فمعجز عنه تصدق عنه باطعام مسكين مدين  
من طعام . فان معجز عنه ، تصدق بما استطاع . فان معجز استغفر الله .  
المقصد الثاني : في خصال الكفارة :

وهي العتق والاطعام والكسوة والصيام .  
اما العتق فيتمين على الواحد في المرتبة .

ويتحقق ذلك بملك الرقبة او الثمن مع امكان الابتياح .

ولا بد من كونها مؤمنة او مسلمة ، وان تكون سليمة من العيوب التي تعتق  
بها . وهل يجزىء المدبر ؟ قال في « النهاية » : لا ، وفي غيرها بالجواز وهو  
أشبهه . ويجزىء الأبق ما لم يعلم موته وأم الولد .  
وأما الصيام : فيتمين مع المعجز عن العتق في المرتبة .

ولا تباع ثياب البدن ، ولا المسكن في الكفارة ، اذا كان قدر الكفاية  
ولا الخادم .

ويلزم الحر في كفارة قتل الخطأ او الظهار صوم شهرين متتابعين ، والمملوك  
صوم شهر . فاذا صام الحر شهرا ومن الثاني شيئا ولو يوما أتم . ولو أفطر  
قبل ذلك أعاد الا لعذر كالحيض ، والنفاس ، والاضغاث ، والمرض ، والجنون .  
وأما الاطعام : فيتمين في المرتبة مع المعجز عن الصيام .

ويجب اطعام العدد لكل واحد مد من طعام ، وقيل مدان مع القدرة .  
ولا يجزىء اعطاؤه لما دون العدد .

ولا يجوز التكرار من الكفارة الواحدة مع التمكن ، ويجوز مع التعذر .  
ويطعم ما يغلب على قوته ، ويستحب أن يضم اليه أدماء أعلاه اللحم واوسطه  
الخل ، وادناه الملح .

ولا يجزىء اطعام الصغار مفردين ويجوز منضمين .



ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد .

### مسائل :

( الأولى ) كسوة الفقير ثوبان مع القدرة . وفي رواية : يجزيه الثوب الواحد وهو أشبهه .

وكفارة الايلاء مثل كفارة اليمين .

( الثانية ) من عجز عن العتق فدخّل في الصيام ثم تمكن من العتق لم يلزمه العود وإن كان أفضل .

( الثالثة ) كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمجز صام ثمانية عشر يوماً . فإن لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام ، فإن لم يستطع استغفر الله سبحانه .

( الرابعة ) يشترط في المكفر البلوغ ، وكإل العقل ، والايان ونية القرية ، والتميين .

## كتاب اللعان

والنظر في أمور أربعة :

الأول : - السب ، وهو أمران :

( الاول ) قذف الزوجة بالزنى مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة .

ولا يشبث لو قذفها في عدة بائنة ، ويشبث لو قذفها في رجعية .

( الثاني ) انكار من ولد على فراشه لسة أشهر فصاعداً من زوجة موطوءة



بالمعد الدائم ، ما لم يتجاوز أقصى الحمل . وكذا لو أنكره بعد فراقها ولم  
تتزوج ، او بعد أن تزوجت وولدت لأقل من ستة أشهر منذ دخل .  
الثاني : - في الشرائط : ويعتبر في الملائع البلوغ ، وكمال العقل .  
وفي لعان الكافر قولان ، أشبهها : الجواز ، وكذا المملوك .  
وفي الملائعة البلوغ ، وكمال العقل ، والسلامة من الصمم والخرس .  
ولو قذفها مع أحدهما بما يوجب اللعان حرمت عليه .  
وأن يكون عقدها دائماً .  
وفي اعتبار الدخول قولان ، المروى أنه لا يقع قبله .  
وقال ثالث بشبوته بالقذف دون النفي للولد .  
ويثبت بين الحر والمملوكة ، وفيه رواية بالمنع ، وقول ثالث بالفرق .  
ويصح لعان الحامل ، لكن لا يقام عليها الحد حتى تضع .  
الثالث : - الكيفية : وهو أن يشهد الرجل أربعاً بالله ، أنه لمن الصادقين فيما  
رماها به ، ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين .  
ثم تشهد المرأة أربعاً انه لمن الكاذبين فيما رماها به .  
ثم تقول : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين .  
والواجب فيه النطق بالشهادة ، وأن يبدأ الرجل بالتلفظ باللفظ العربي  
مع القدرة .  
والمستحب أن يجلس الحاكم مستديراً القبلة ، وأن يقف الرجل عن يمينه  
والمرأة عن يساره ، وأن يحضر من يسمع اللعن  
ووعظ الرجل بعد الشهادة قبل اللعن . وكذا المرأة قبل ذكر الغضب .  
الرابع : - في الأحكام : وهي أربعة : -  
( الأول ) يتعلق بالقذف وجوب الحد على الزوج . وبلعانه سقوطه وثبوت  
الرجم على المرأة ان اعترفت او نكحت ، ومع لعانها سقوطه عنها ، وانتفاء



الولد عن الرجل ، وتحريرها عليه مؤبدا .

ولو نكل عن الامان ، او اعترف بالكذب حد للقذف .

( الثاني ) لو اعترف بالولد في أثناء الامان لحق به وتوارثا وعليه الحد .

ولو كان بعد الامان لحق به وورثه الولد ولم يرثه الأب ومن يتقرب به ،  
وترثه الأم ومن يتقرب بها . وفي سقوط الحد هنا روايتان ، أشهرهما :  
السقوط . ولو اعترفت المرأة بعد الامان بالزنى لم يشب الحد الا أن تقر أربعا  
على تردد .

( الثالث ) لو طلق فادعت الحمل منه فأنكر ، فاذا أقامت بينة أنه أرخى

عليها السر لاعتنوا وبانت منه ، وعليه المهر كمالا . وهي رواية علي بن جعفر  
عن أخيه . وفي « النهاية » وان لم تقم بينة لزمه نصف المهر وضربت مائة سوط .  
وفي ايجاب الجلد : اشكال .

( الرابع ) اذا قذفها فماتت قبل الامان فله الميراث وعليه الحد للوارث .

وفي رواية « أبي بصير » ان قام رجل من أهلها فلاعنه فلا ميراث له .  
وقيل : لا يسقط الارث لاستقراره بالموت ، وهو حسن .



## كتاب العتق

والنظر في الرق وأسباب الإزالة:

أما الرق فيختص بأهل الحرب دون أهل الذمة ، ولو أخلوا بشرائطها  
جاز تملكهم .

ومن أقر على نفسه بالرقية مختاراً في صحة من رأيه ، حكم برقيقته .

وإذا بيع في الأسواق ثم ادعى الحرية لم يقبل منه إلا بيمينه .

ولا يملك الرجل ولا المرأة أحد الأبوين وإن علوا ، ولا الأولاد وإن

صفوا . وكذا لا يملك الرجل ذوات الرحم من النساء المحرمات كالخالدة والعممة

وبنت الأخت وبنت الأخ ، وينعتق هؤلاء بالملك ، ويمتلك غيرهم من الرجال والنساء

على كراهية ، ويتأ كدفيين يرته .

وهل ينعتق عليه بالرضاع من ينعتق بالنسب ؟ فيه روايتان ، أشهرهما : أنه

ينعتق . ولا ينعتق على المرأة سوى العمودين .

وإذا ملك أحد الزوجين صاحبه بطل العقد بينهما وثبت الملك .

أما إزالة الرق فأسبابها أربعة : الملك ، والمباشرة ، والمرأية ، والعوارض .

وقد سلف الملك .

أما المباشرة : فالعتق ، والكتابة ، والتدبير ، والاستيلاء .

وأما العتق : فعبارته الصريحة التحرير . وفي لفظ العتق تردد ، ولا اعتبار

بغير ذلك من الكنايات وإن قصد بها العتق ، ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة

مع القدرة على النطق ، ولا يصح جملة يميناً ، ولا بد من تجرده عن شرط

متوقع أو صفة ، ويجوز أن يشترط مع العتق شيء ، ولو شرط إعادته في الرق

إن خالف فقولان ، المراد : اللزوم .

ويشترط في المعتق جواز التصرف ، والاختيار ، والقصد ، والقربة .



وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرأ رواية بالجواز حسنة . ولا يصح عتق  
السكران ، وفي وقوعه من الكافر تردد ، ويعتبر في المعتق أن يكون مملوكا  
حال العتق مسلماً ، ولا يصح لو كان كافراً ، ويكره لو كان مخالفاً . ولو نذر  
عتق أحدهما لزم . ولو شرط المولى على المعتق الخدمة زماناً معيناً صحح ، ولو أبق  
ومات المولى فوجد بعد المدة فهل للورثة استخداه ؟ المروى : لا .

وإذا طلب المملوك البيع لم تجب اجابته .  
ويكره التفريق بين الولد وأمه . وقيل : يحرم . وإذا أتى على المملوك المؤمن  
سبع سنين يستحب عتقه ، وكذلك لو ضرب مملوكه ما هو حد .

### مسائل سبع :

( الأولى ) لو نذر تحرير اول مملوك يملكه فملك جماعة تخير في أحدهم ،  
وقيل : يقرع بينهم ، وقال ثالث : لا يلزمه عتق .

( الثانية ) لو نذر عتق أول ما تلده ، فولدت توأمين عتقا .

( الثالثة ) لو اعتق بمض مماليكه فقيل له : هل أعتقت مماليكك ؟ فقال :  
نعم ، لم يعتق إلا من سبق عتقه .

( الرابعة ) لو نذر عتق أمته إن وطأها صحح فإن أخرجها عن ملكه انحللت  
اليمين وإن عادت بملك مستأنف .

( الخامسة ) لو نذر عتق كل عبد قديم في ملكه أعتق من كان له في ملكه  
سته اشهر فصاعداً .

( السادسة ) مال المعتق لمولاه وإن لم يشترط . وقيل : إن لم يعلم به فهو له ، وإن  
علم ولم يستثنه ، فهو للعبد .

( السابعة ) إذا اعتق ثلث عبيده استخرج الثلث بالقرعة .

وأما السراية : فمن أعتق شقصا من عبده عتق كله ، ولو كان له شريك قوم  
عليه نصيبه ان كان موسرا ، وسمى العبد في فك باقيه ان كان المعتق محسرا



وقيل : ان قصد الاضرار فكه ان كان موسرا وبطل العتق إن كان معسرا ، وان قصد القرية لم يلزمه فكه ، وسعى العبد في حصة الشريك ، فإن امتنع العبد استقر ملك الشريك على حصته . وإذا أعتق الحامل تحرر الحمل ولو استثنى رقه لرواية السكوني . وفيه مع ضعف السند اشكال منشأه عدم القصد الى عتقه .  
وأما العوارض : فالعمى ، والجذام ، وتنكيل المولى بعبده . وألحق لأصحاب الاعماد ، فتي حصل أحد هذه الأسباب فيه انعتق ، وكذا اذا أسلم العبد في دار الحرب سابقاً على مولاه ، وكذا لو كان العبد وارثا ولا وارث غيره دفعت قيمته على مولاه .

## كتاب التدبير والمطالبة والاستيلاء

أما التدبير ، فلفظه الصريح : أنت حر بعد وفاتي . ولا بد فيه من النية ولا حكم لعبارة الصبي ، ولا المجنون ، ولا السكران ، ولا المخرج الذي لا قصد له . وفي اشتراط القرية تردد . ولو حملت المدبرة من مولاه ، لم يبطل تدبيرها وتمتق بوفاته من الثلث ، ولو حملت من غيره بعد التدبير فالولد مدبر كبيتها ، ولو رجع المولى في تدبيرها لم يصح رجوعه في تدبير الأولاد ، وفيه قول آخر . ضعيف . ولو أولد المدبر من مملوكة كان ولده مدبراً ، ولو مات الأب قبل المولى لم يبطل تدبير الأولاد وعتقوا بعدموت المولى من ثلثه ، ولو قصر سعوا فيما بقي منهم . ولو دبر الحبيلى لم يسر الى ولدها ، وفي رواية ان علم بحبلها فما في بطنها بمنزاتها . ويعتبر في المدبر جواز التصرف والاختيار والقصد .

وفي صحته من الكافر تردد ، أشبهه : الجواز .

والتدبير وصية يرجع فيه المولى متى شاء ، فلورجع قولاً صح قطعاً ، أما لو باعه أو وهبه ، فقولان ، أحدهما : يبطل به التدبير ، وهو الأشبه ،



الآخر : لا يبطل ويمضي البيع في خدمته (١) وكذا الهبة . والدبر رق ،  
ويتحرر بموت المولى من ثلثه . والدين مقدم على التدبير سواء كان سابقاً على  
التدبير او متأخراً . وفيه رواية بالتفصيل متروكة .

ويبطل التدبير بابق المدبر . ولو أولد له في حال اباقة كان أولاده رقاً . ولو  
جعل خدمة عبده لغيره ثم قال : هو حر بعد وفاة المخدوم صحح على الرواية ، ولو  
أبق لم يبطل تدبيره فصار حراً بالوفاة ولا سبيل عليه .  
وأما المكاتبه : فتستدعي بيان أركانها وأحكامها .

والأركان أربعة ، المقدم ، والمالك ، والمكاتب ، والعوض . والكتابة مستحبة  
مع الديانة وامكان الاكتساب ، وتتم كد بسؤال المملوك ، وتستحب مع إتمامه  
ولو كان عاجزاً .

وهي قسمان : فان اقتصر على المقدم فهي مطلقة ، وان اشترط عوده رقاً مع  
العجز فهي مشروطة . وفي الاطلاق يتحرر منه بقدر ما أدى ، وفي المشروطة يرد  
رقاً مع العجز ، وحده أن يؤخر النجم من محله . وفي رواية أن يؤخر نجماً الى  
نجم ، وكذا لو علم منه العجز . ويستحب للمولى الصبر لو عجز . وكل ما يشترطه  
المولى على المكاتب لازم ما لم يخالف المشروع .

ويعتبر في المالك جواز التصرف والاختيار والقصد ، وفي اعتبار الاسلام  
تردد ، أشبهه : أنه لا يعتبر . ويعتبر في المملوك التكليف ، وفي كتابة الكافر  
تردد ، أظهره : المنع .

ويعتبر في العوض كونه ديناً مؤجلاً معلوم القدر والوصف بما يصح تملكه  
للمولى ، ولا حداً لاكثره لكن يكره أن يتجاوز قيمته ، ولو دفع ما عليه قبل

---

(١) عبارة شرائع الاسلام : مضى البيع في خدمته دون رقبته وتحرر



الأجل فالولى في قبضه بالخيار . ولو عجز المطلق عن الاداء فلك الامام من  
سهم الرقاب وجوباً .

وأما الأحكام فمسائل :

( الأولى ) اذا مات المشرط (١) بطلت الكتابة وكان ماله وأولاده لمولاه ،  
وان مات المطلق وقد أدى شيئاً تحرر منه بقدره وكان للولى من تركته بنسبة  
ما بقى من رقبته ولورثته بنسبة الحرية ان كانوا أحراراً في الاصل والالتحرر منهم  
بقدر مات تحرر منه وألزموه بما بقى من مال الكتابة فاذا أدوه تحرروا ولو لم يكن لهم مال  
سعوا فيما بقى منهم ، وفي رواية يؤدون ما بقى من مال الكتابة وما فضل لهم .  
والمطلق اذا وصى او أوصى له ، صح نصيب الحرية (٢) وبطل في الزائد .  
وكذا لو وجب عليه حد اقيم عليه من حد الاحرار بنسبة ما فيه من الحرية .  
ومن حد العبد بنسبة ما فيه من الرقية . ولو زنى المولى بمكاتبته المطلقة سقط عنه  
من الحد بقدر نصيبه منها وحد بما تحرر .

( الثانية ) ليس للمكاتب التصرف في ماله بهبة ولا عتق ولا اقراض الا باذن  
المولى . وليس للولى التصرف في ماله بغير الاستيفاء . ولا يحل له وطء المكاتب  
بالمك ولا بالعقد ولو وطئها مكرها لزمه مهرها . ولا تزوج إلا باذنه . ووجهت  
بعد الكتابة كان حكم ولدها حكمها اذا لم يكونوا احراراً .

( الثالثة ) يجب على المولى اعانته من الزكاة . ولو لم يكن ، استحب تبرعا .  
وأما الاستيلاء : فهو يتحقق بملوق أمته منه في ملكه وهي مملوكة . لكن  
لا يجوز بيعها مادام ولدها حياً إلا في ثمن رقبته إذا كان ديناً على مولاها ولا  
جهة لقضائه غيرها ، واومات ولدها جاز بيعها . وتحرر بموت المولى من  
نصيب ولدها . ولو لم يخلف الميت سواها عتق منها نصيب ولدها وسعت فيما بقى .

(١) المشرط والمطلق وصفان للمكاتب .

(٢) صح له منها بقدر ما فيه من الحرية .



وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسرا ، وفي رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في وليدة نصرانية أسلمت وولدت من مولاها غلاما ومات فأعتقت وتزوجت نصرانيا وتنصرت وولدت فقال : ولدها لابنها من سيدها وتحبس حتى تضع وتقتل . وفي « النهاية » يفعل بها مايفعل بالمرتدة . والرواية شاذة .

## كتاب الاقرار

والنظر في الأركان والواحق

والأركان أربعة :

( الأول ) الاقرار : وهو اخبار الانسان بحق لازم له . ولا يختص لفظاً . وتقوم مقامه الاشارة . لو قال : لي عليك كذا ، فقال : نعم او أجل فهو إقرار . وكذا لو قال : أليس لي عليك كذا ؟ فقال : بلى . ولو قال : نعم ، قال الشيخ لا يكون إقراراً . وفيه تردد . ولو قال : أنا مقرر لم يلزمه إلا أن يقول به . ولو قال : بعنيه او هبنيه فهو اقرار . ولو قال : لي عليك كذا ، فقال : اتزن او انتقد لم يكن شيئاً . وكذا لو قال : اتزنها لو انتقدها . أما لو قال : أجلتني بها او قضيتكها فقد أقر وانقلب المقر مدعياً .

( الثاني ) المقر : ولا بد من كونه مكلفاً حراً مختاراً جائز التصرف .

فلا يقبل اقرار الصغير ولا المجنون ولا العبد بماله . ولا حد ولا جنابة ولو أوجبت قصاصاً .

( الثالث ) في المقر له : ويشترط فيه أهلية التملك : ويقبل لو أقر للحمـل تنزيلاً على الاحتمال وإن بعد . وكذا لو أقر لعبد ويكون للمولى .

( الرابع ) في المقر به . ولو قال : له علي مال قبل تفسيره بما يملك وان



قل . ولو قال شيء فلا بد من تفسيره بما يشبث في الذمة . ولو قال ألف ودرهم  
رجع في تفسير الألف اليه . ولو قال مئة وعشرون درهما فاملِك دراهم . وكذا  
كسبايته عن الشيء ، فلو قال كذا درهم فالأقرار بدرهم . وقال الشيخ : لو قال  
كذا كذا درهما لم يقبل تفسيره بأقل من أحد عشر . ولو قال كذا وكذا لم  
يقبل أقل من أحد وعشرين . والأقرب الرجوع في تفسيره الى المقر ولا يقبل  
أقل من درهم . ولو أقر بشيء مؤجلا فأنكر الغريم الأجل لزمه حالا ، وعلى  
الغريم الجمين ،

### والواحق ثلاثة :

( الأول ) في الاستثناء : ومن شروطه الاتصال العادي . ولا يشترط الجنسي ولا  
نقصان المستثنى عن المستثنى منه . فلو قال : له علي عشرة إلا ستة لزمه أربعة . ولو قال :  
ينتقص ستة لم يقبل منه . ولو قال : له عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة لزمه ثمانية . ولو  
قال : له عشرة إلا ثلاثة إلا ثلاثة كان الأقرار بالأربعة . ولو قال : درهم ودرهم إلا  
درهان لزمه درهان . ولو قال : له عشرة إلا ثوبا سقط من العشرة قيمة الثوب  
ويرجع اليه تفسير القيمة ما لم يستغرق العشرة .

( الثاني ) في تعقيب الأقرار بما ينافيه . فلو قال : هذا لفلان بل لفلان فهو  
للأول ويغرم القيمة للثاني . ولو قال : له علي مال من ثمن خمر لزمه المال .  
ولو قال : ابتمت بخيار وأنكر البائم الخيار قبل إقراره في البيع دون الخيار .  
وكذا لو قال : من ثمن مبيع لم أقبضه .

( الثالث ) الأقرار بالنسب : ويشترط في الأقرار بالولد الصغير امكان البنوة  
وجهالة نسب الصغير وعدم المنازع . ولا يشترط التصديق لعدم الأهلية . ولو  
بلغ فأنكر لم يقبل . ولا بد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من الانساب .  
وإذا تصادقا توارثا بينهما . ولا يتمدى المتصادقين . ولو كان للمقر ورثة  
مشهورون لم يقبل إقراره بالنسب ولو تصادقا . فإذا أقر الوارث بآخر وكان



أولى منه دفع إليه ما في يده . وإن كان مشاركا دفع إليه نسبة نصيبه من الأصل .  
ولو أقر بائنتين فتضاكرا لم يلتفت إلى تناكرها . ولو أقر بأولى مئة ثم بمن هو  
أولى من المقر له فإن صدقه الأول دفع إلى الثاني وإن كذبه ضمن المقر ما كان  
نصيبه . ولو أقر بمساو له فشاركه ثم أقر بمن هو أولى منهما فإن صدقه  
المساوي دفعا إليه ما معها ، وإن أنكر غرم للثاني ما كان في يده ولو أقر للميتة  
بزوج دفع إليه مما في يده بنسبة نصيبه . ولو أقر بآخر لم يقبل إلا أن يكذب  
نفسه فيغرم له إن أنكر الأول . وكذا الحكم في الزوجات إذا أقر بخامسة . ولو  
أقر اثنان عادلان من الورثة صح النسب وقاسم الوارث . ولو لم يكونا مرضيين لم  
يثبت النسب ودفعوا إليه مما في أيديهما بنسبة نصيبه من التركة .

## كتاب الأيمان

والنظر في أمور ثلاثة :

(الأول) ما به ينعقد ، ولا ينعقد إلا بالله وبأسمائه الخاصة . وما ينصرف اطلاقه إليه  
كالخالق والبارئ دون ما لا ينصرف اطلاقه إليه كالموجود . ولا ينعقد لو قال : أقسم أو  
أحلف حتى يقول بالله . ولو قال : لعمر الله كان يمينا ، ولا كذا لو قال : وحق  
الله . ولا ينعقد الحلف بالطلاق والعتاق والظهار ولا بالحرم ولا بالكعبة ولا بالمصحف .  
وينعقد لو قال : حلفت برب المصحف . ولو قال : هو يهودي أو نصراني أو  
حلف بالبراءة من الله أو رسوله أو الأئمة لم يكن يمينا ، والاستثناء بالمشيئة في  
اليمين يمنعها الانعقاد إذا اتصل بما جرت العادة . ولو تراخى عن ذلك عن غير  
عذر لزمт اليمين وسقط الاستثناء إلى أربعين يوما وهي متروكة .

( الثاني ) الحالف : ويعتبر فيه البلوغ والتكليف والاختيار والقصد . فلو



حلف عن غير نية كانت لغواً ، ولو كان اللفظ صريحاً . ولا يمين للسكران ولا المكره ولا الغضبان إلا أن يكون لأحدهم قصد إلى اليمين . وتصح اليمين من الكافر ، وفي الخلاف لا يصح . ولا ينعقد يمين الولد مع الوالد إلا باذنه . ولو بادر كان للوالد حلها ان لم تكن في واجب او ترك محرم . وكذا الزوجة مع زوجها والمملوك مع مولاه

( الثالث ) في متعلق اليمين : ولا يمين إلا مع العلم . ولا يجب بالغموس كفرارة . وتنعقد لو حلف على فعل واجب او مندوب او على ترك محرم او مكروه . ولا ينعقد لو حلف على ترك فعل واجب او مندوب او فعل محرم او مكروه . ولو حلف على مباح وكان الأولى مخالفته في دينه او دنياه فليأت لما هو خير له ولا اثم ولا كفرارة . وإذا تساوى فعل ما تعلقت به اليمين وتركه وجب العمل بمقتضى اليمين . ولو حلف لزوجه ألا يزوج او يتسرى لم تنعقد يمينه . وكذا لو حلفت هي أن لا تزوج بعده ، وكذا لو حلفت أن لا تخرج معه . ولا تنعقد لو قال لغيره : والله لتفعلن . ولا يلزم أحدهما . وكذا لو حلف لغيره على الإقامة بالبلد وخشي مع الإقامة الضرر ، وكذا لو حلف ليضربن عبده فاعفو أفضل ولا اثم ولا كفرارة . ولو حلف على ممكن فتجدد المعجز انحلت اليمين . ولو حلف على تخليص مؤمن او دفع أذية لم يأثم واو كان كاذباً . وان أحسن التورية ورى ومن هذا لو وهب له مالا وكتب له ابتياع وقبض ثمن فتمازعه الوارث على تسليم الثمن حلف ولا اثم ، ويوري بما يخرج عن الكذب . وكذا لو حلف أن مماليكه أحرار وقصد التخلص من ظالم ، لم يأثم ولم يتحرروا . ويكره الحلف على القليل وان كان صادقا .

مسألتان :

( الأولى ) روى ابن عطية فيمن حلف ألا يشرب من لبن عذرة له ولا يأكل من لحمها : أنه محرم عليه لبن اولادها ولحومهم لأنهم منها ، وفي الرواية ضعف .



وقال في النهاية : ان شرب لحاجة لم يكن عليه شيء والتقييد حسن .  
( الثانية ) روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعجبته جاربه  
صمته فضاف الاثم فحلف بالآيمان ألا يمسه ابداً ، فورث الجارية اعليه جناح  
ان يطأها ؟ فقال : إنما حلف على الحرام ولمل الله رجمه فورثه إياها لما علم من عفته .

## كتاب النذور والعهود

والنظر في امور اربعة

( الأول ) الناذر، ويعتبر فيه التكليف والاسلام والقصد،

ويشترط في نذر المرأة إذن الزوج . وكذا نذر المملوك ، فلو بادر احدهما  
كان للزوج والمالك فسخه ما لم يكن فعل واجب او ترك محرم . ولا ينعقد في سكر  
يرفع القصد ولا غضب كذلك ( ١ ) .

( الثاني ) الصيغة : وهي ان تكون شكراً كقوله : ان رزقت ولداً فله علي  
كذا . او استدفاعاً ، كقوله : ان برىء المريض فله علي كذا ، او زجراً كقوله :  
ان فعلت كذا من المحرمات او إن لم افعل كذا من الطاعات فله علي كذا . او  
تبرعاً كقوله : لله علي كذا . ولا ريب في انعقاده مع الشرط . وفي انعقاد التبرع  
قولان ، اشبههما : الانعقاد . ويشترط النطق بلفظ الجلالة ، فلو قال علي كذا  
لم يلزم ، ولو اعتقد انه إن كان كذا فله عليه كذا ولم يتلفظ بالجلالة ،  
فقولان ، اشبههما : أنه لا ينعقد ، وإن كان الاثبات به افضل . وصيغة المهد  
ان يقول : عاهدت الله متى كان كذا فعلي كذا . وينعقد نطقاً وفي انعقاده

(١) وفي شرائع الاسلام للمؤلف : ويشترط فيه القصد فلا يصح من المنكره  
ولا السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له .



اعتقاد أقولان ، اشبههما : أنه لا ينعمد . ويشترط فيه القصد كالنذر .

( الثالث ) في متعلق النذر : وضابطه ما كان طاعة لله مقدوراً للناذر . ولا ينعمد مع العجز ، ويسقط لو تجدد العجز . والسبب إذا كان طاعة وكان النذر شكراً لزم . ولو كان زجراً لم يلزم . وبالعكس لو كان السبب موصية . ولا ينعمد لو قال : الله علي نذر واقتصر به . وينعمد لو قال : علي قربة ، وير بفعل قربة ، ولو صوم يوم او صلاة ركعتين . ولو نذر صوم حين صام ستة اشهر . ولو قال : زماناً ، صام خمسة اشهر . ولو نذر الصدقة بال كشير كان ثمانين درهما . ولو نذر عتق كل عبد قديم اعتق من كان له في ملكه ستة اشهر فصاعداً ، هذا إذا لم ينو شيئاً غيره . ومن نذر في سبيل الله صرفه في البر . ولو نذر الصدقة بما يملك لزم ، فان شق قومه وأخرج شيئاً فشيئاً حتى يوفي .

( الرابع ) اللواحق : وهي مسائل :

( الأولى ) لو نذر يوماً معيناً فانفق له السفر أفطر وقضاه . وكذا لو مرض او حاضت المرأة او نفست . ولو شرط صومه سفراً وحضراً صام وان اتفق في السفر . ولو اتفق يوم عيد افطر ، وفي القضاء تردد . ولو عجز عن صومه اصلاً قيل : يسقط . وفي رواية يتصدق عنه بمد .

( الثانية ) ما لم يعين بوقت يلزم الذمة مطلقاً ، وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل لزمته الكفارة . وما علقه بشرط ولم يقرنه بزمان فقولان ، أحدهما : يتضييق فعله عند الشرط ، والأخير : لا يتضييق ، وهو اشبه .

( الثالثة ) من نذر الصدقة في مكان معين او الصوم والصلاة في وقت معين لزم ، فان فعل ذلك في غيره أعاد .

( الرابعة ) لو نذر : ان برأ مريضه أو قدم مسافره فبان البره والقدم قبل النذر لم يلزم ، ولو كان بعده لزم .

( الخامسة ) من نذر إن رزق ولدأ حجج به او حجج عنه ثم مات ، حجج به



او عنه من اصل التركة .

( السادسة ) من جعل دابته او جاريته هدياً لبيت الله يبع ذلك وصرف ثمنه في معونة الحاج والزائرين .

( السابعة ) روى اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل كان عليه حجة الاسلام فأراد ان يحج ، فقيل له : تزوج ثم حج ، قال : ( إن تزوجت قبل ان أحج فنغلامي حر ، فبدأ بالنكاح ، فقال : تحرر الغلام ) وفيه إشكال إلا ان يكون نذراً .

( الثامنة ) روى رفاعة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نذر الحج ولم يكن له مال فحج عن غيره أيجزي عن نذره ؟ قال : ( نعم ) وفيه اشكال إلا أن يقصد ذلك بالنذر .

( التاسعة ) : قيل من نذر ألا يبيع خادماً ابداً لزمه الوفاء وإن احتاج الى ثمنه . وهو استناد الى رواية مرسلة .

( العاشرة ) المهدي كاليمين يلزم حيث تلزم . ولو تعلق بما الأعود (١) مخالفته ديناً او دنيماً خالف إن شاء ، ولا إثم ولا كفارة .

## كتاب الصيد والذبائح

يؤكل من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهام والمراض اذا خرق . ولو اصاب السهم معترضا حل إن كان فيه حديدية ، ولو خلا منها لم يؤكل إلا أن يكون حاداً فيخرق . وكذا ما يقتله السكب المعلم دون غيره من الجوارح . ولا يؤكل ما قتله الفهد وغيره من جوارح البهائم . ولا ما قتله العقاب وغيره من جوارح

(١) الاكثر فائدة ونفعا .



الطير إلا أن يذكي . وادراك ذكاته بأن يجده ورجله تركض او عينه تطرف .  
وضابطه حركة الحيوان . ويشترط في الكلب أن يكون معلماً باستمرار . إذا أغري  
وينزجر إذا زجر والى يعتاد أكل صيده ، ولا عبرة بالندرة . ويعتبر في المرسال  
أن يكون مسلماً او بحكمه قاصداً بارساله الصيد مسمياً عند الارسال . فلو ترك  
التسمية عامداً لم يؤكل صيده ، ويؤكل لو نسي اذا اعتقد الوجوب . ولو ارسل وسمى  
غيره لم يؤكل صيده الا أن يذكيه ، ويعتبر ألا يغيب عنه ، فلو غاب وحياته  
مستقرة ثم وجدته مقتولا او ميتا لم يؤكل . وكذا السهم ما لم يعلم أنه القاتل .  
ويجوز الاصطياد بالشرك والحباله وغيرها من الآلة وبالجوارح لكن لا يحل منه  
إلا ما ذكي .

والصيد ما كان ممتعاً ، ولو قتل بالسهم فرخاً او قتل الكلب طفلاً (١) غير  
ممتع لم يحل . ولو رمى طائراً فقتله وفرخا لم يطر حل الطائر دون فرخه .  
مسائل من أحكام الصيد :

( الأولى ) اذا تقاطعت الكلاب قبل إدراكه حل .  
( الثانية ) لو رماه بسهم فتردى من جبل او وقع في ماء فمات لم يحل وينبغي  
هنا اشتراط استقرار الحياة (٢) .

---

(١) الطفل : المولود ، وولد كل وحشية ايضاً طفل . اهـ مختار الصحاح .  
(٢) هذا استدراك على الحكم السابق ، لانه يفيد عدم حله سواء أكان قبل موته  
مستقر الحياة ام لا ، مع ان عدم الحل انما هو حكم خاص بمستقر الحياة قبل  
التردى وبعد الاصابة والسهم .

ويدل على ذلك عبارة في شرائع الاسلام هـ . هذا نصها : ( ولو رمى صييدا  
فتردى من جبل او وقع في ماء فمات ، لم يحل لاحتمال ان يكون موته من السقطة  
نعم لو صير حياته غير مستقرة ، حل لانه يجري مجرى المذبوح ) .



( الثالثة ) لو قطع السيف اثنين فلم يتحرك احدا ، ولو تحرك احدهما فهو الحلال ان كانت حياته مستقرة لكن بعد التذكية . ولو لم تكن مستقرة حلا . وفي رواية يؤكل الاكبر دون الاصغر وهي شاذة . ولو اخذت الحبال منه قطعة فهي ميتة .

( الرابعة ) إذا أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة ولا آلة ليذكيه لم يحل حتى يذكي . وفي رواية جميل : يدع الكلب حتى يقتله .

( الخامسة ) لو ارسل كلبه فأرسل كافر كلبه فقتل صيماً ، او مسلم لم يسم او لم يقصد الصيد ، لم يحل .

( السادسة ) لو رمى صيماً فأصاب غيره حل . ولو رمى للصيد فقتل صيماً لم يحل .

( السابعة ) إذا كان الطير مالكاً جناحه فهو لصائده إلا أن يعرف مالكة فيرده اليه . ولو كان مقصوداً لم يؤخذ لأن له مالكا . ويكره ان يرمي الصيد بما هو اكبر منه ولو اتفق قيل يحرم والا شبه الكراهية . وكذا يكره اخذ الفراخ من اعشاشها . والصيد بكلب علمه مجوسي . وصيد الصمك يوم الجمعة قبل الصلاة . وصيد الوحش والطير بالليل .  
والذباح ، تستدعي بيان فصول :

( الأول ) الذباح : ويشترط فيه الاسلام او حكمه ولو كان اثنى . وفي الكتابي روايتان ، اشهرهما : المنع . وفي رواية ثالثة : اذا سمعت تسميته فكل والافضل أن يليه المؤمن . نعم لا تحل ذبيحة المعادي لأهل البيت عليهم السلام .

( الثاني ) الآلة : ولا تصح إلا بالحديد مع القدرة ، ويجوز بغيره مما يفري الاوداج عند الضرورة ، ولو مزوة او ليطة او زجاجة . وفي الظفر والسن مع الضرورة تردد .

( الثالث ) الكيفية : وهي قطع الأعضاء الأربعة : المريء ، والودجان ،



والخلقوم ، وفي الرواية : إذا قطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس . ويكفي في النحر الطعن في الثغرة : ويشترط استقبال القبلة بالذبيحة مع الامكان ، والتسمية ، فلو أدخل بأحدهما عمداً لم يحل ، ولو كان نسياناً حل ، ويشترط نحر الابل وذبح ما عداها . فلو نحر المذبوح او ذبح المنحور لم يحل . ولا يحل حتى يتحرك بمد التذكية حركة الحي ، وأدناه أن يتحرك الذنب او تطرف العين ويخرج الدم المعتدل . وقيل : يكفي الحركة ، وقيل : يكفي احدهما ، وهو اشبه .

وفي ابانة الرأس بالذبح قولان ، الروي : أنها تحرم . ولو سبقت السكين فأبانتها لم تحرم الذبيحة .

ويستحب في الغنم ربط يدي المذبوح واحدى رجليه وامسك صوفه او شعره حتى يبرد . وفي البقر عقد يديه ورجليه واطلاق ذنبه . وفي الابل ربط أخفافه الى ابطيه . وفي الطير ارساله . ويكره الذباحة ليلاً ، ونزع الذبيحة (١) وقلب السكين في الذبح ، وأن يذبح حيواناً وآخر ينظر اليه ، وأن يذبح بيده ما رباه من النعم . ويحرم سلبخ الذبيحة قبل بردها . وقيل يكره ، وهو اشبه . ويلحق به أحكام :

- ( الأول ) ما يباع في اسواق المسلمين يجوز ابتياعه من غير تفحص .  
( الثاني ) ما يتم نذر ذبحه او نحره من الحيوان كالمستعصي والمتردي في بر يجوز عقره بالسيف وغيره مما يجرح اذا خشى تلفه .  
( الثالث ) ذكاة السمك : اخراجه من الماء حياً . ولا يعتبر في النحر الاسلام ولا التسمية . ولو وثب او نضب عنه الماء فأخذ حياً حل . وقيل :

---

(١) نعمت الشاة نخما من باب نخع : جاوزت بالسكين منتهى الذبح الى النخاع .



يكفي ادراكه يضطرب ، ولو صيد وأعيد في الماء فئات لم يحل ، وان كان في الآلة . وكذا الجراد ذكاته اخذه حيا . ولا يشترط اسلام الاخذ ولا التسمية ولا يحل ما يموت قبل اخذه . وكذا لو أحرقه قبل اخذه ولا يحل منه ما لم يستقل بالطيران .

( الرابع ) ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا تمت خلقته . وقيل : يشترط مع إشعاره ألا تلجج الروح وفيه بعد . ولو خرج حيا لم يحل إلا بالتذكية .

## كتاب الطهارة والاشربة

والنظر فيه يستدعى أقساما :

( الاول ) في حيوان البحر ! ولا يؤكل منه الا سمك له فلس ولو زال عنه كالكنمت . ويؤكل الربيثا والاربيان والطمير والطراني والايلاي . ولا يؤكل السلاحفة ، ولا الضفادع ولا السرطان . وفي الجري روايتان ، أشهرها التحريم . وفي الزمار والمارماهي والرهو ، روايتان . والوجه : الكراهية . ولو وجد في جوف سمكة سمكة أخرى حلت ان كانت مما يؤكل . ولو قذفت الحية سمكة تضطرب ، فهي حلال إن لم تنسلخ فلوسها . ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في شبكة او حظيرة . ولو اختلط الحيا فيهما بالميت حل والاجتناب أحوط . ولا يؤكل جلال السمك حتى يطعم علقا طاهراً يوماً وليلة .

وبيض السمك المحرم مثله . ولو اشتبهه أكل منه الخشن لا الأملس .

( الثاني ) في البهائم : ويؤكل من الانسية : النعم ، ويكره الخيل والجر وكراهية البغل أشد . ويحرم الجلال منها على الأصح وهو ما يأكل عنده



الانسان محضاً . ويحل مع الاستبراء بأن يربط ويطعم العلف . وفي كميته اختلاف ، محصله : استبراء الناقة بأربعين يوماً والبقرة بعشرين ، والشاة بعشرة . ويؤكل من الوحشية البقر ، والكمباش الجبلية ، والحمر ، والغزلان ، واليحمير . ويحرم كل ماله ناب ، وضابطة : ما يفترس كالأسد ، والثعلب . ويحرم الأرنب ، والضب ، والربوع ، والحشار : كالفأرة ، والقنفذ ، والحية ، والخنافس ، والصراصير ، وبنات الوردان ، والقمل .

( القسم الثالث ) في الطير : ويحرم منه ما كان سبباً كالبازي والرخمة . وفي الغراب روايتان ، والوجه : الكراهية . ويتأكد في الأبقع . ويحرم من الطير ما كان صفيفه أكثر من دفيغه ، وما ليس له قانصة ولا حوصلة ولا صيصية . ويحرم الخفاش والطاووس . وفي الخطاف تردد . والكراهية أشبه .

ويكره الفاختة والقبرة . وأغلظ من ذلك كراهية المدهد ، والهررد ، والصوام ، والشقراق .

ولو كان أحد المحللة جلالاً حرم حتى يستبرأ ، فألبطة وما أشبهها بخمسة أيام . والدجاجة ثلاثة أيام ، ويحرم الزنابير ، والذباب ، والبق والبرغوث ، وبيض مالا يؤكل لحمه . ولو اشتبهه اكل منه ما اختلف طرفاه وترك ما اتفق .

### مسألتان :

( الأولى ) اذا شرب المحلل لبن الخنزيرة كرهه . ولو اشتد به عظمه حرم لحمه ولحم نسله .

( الثانية ) لو شرب خمرأ لم يحرم بل يغسل ، ولا يؤكل ما في جوفه . ولو شرب بولا لم يحرم وغسل ما في جوفه .

( القسم الرابع ) — في الجامد وهو خمسة :

( الأول ) الميتات : والانتفاع بها محرم . ويحل منها ما لا تحل الحياة إذا



كان الحيوان طاهراً في حال الحياة وهو عشرة: الصوف ، والشعر ، والوبر ،  
والريش ، والقرن ، والعظم ، والسن ، والظلف ، والبيض اذا اكتسى القشر  
الأعلى والأنفحة . وفي اللبن روايتان ، والأشبهه : التحريم .  
( الثاني ) ما يحرم من الذبيحة وهو خمسة : القضيب ، والأثنيان ، والطحال ،  
والفرت ، والدم .

وفي المثانة والمرارة تردد ؛ أشبهه : التحريم للاستخبات .  
وفي الفرج ، والعلباء ، والنخاع ، وذات الاشاجع ، والغدد ، وخرزة الدماغ ،  
والحدق خلاف ، أشبهه : الكراهية .  
وتكره الكلى ، والقلب والعروق .

وإذا شوي الطحال مثقوباً فما تحته حرام وإلا فهو حلال (١) .  
( الثالث ) الاعيان النجسة : كالمذرات وما أبين من حي ، والمعجن اذا  
عجن بالماء النجس ، وفيه رواية بالجواز بعد خبزه ، لأن النار قد طهرته .  
( الرابع ) الطين : وهو حرام الا طين قبر الحسين عليه السلام للاستشفاء .  
ولا يتجاوز قدر الحمصة .

( الخامس ) السموم القاتلة ، فليلها وكثيرها ، وما يقتل كثيره فالحرم منه  
ما بلغ ذلك الحد .

( القسم الخامس ) — في المائعات . والمحرم خمسة :

( الأول ) الخمر ، وكل مسكر ، والمصير اذا غلا .

( الثاني ) الدم . وكذا المعلقة ولو في البيضة ، وفي نجاستها تردد ، أشبهه :

النجاسة . ولو وقع قليل دم في قدر وهي تغلي ، لم يحرم المرق ، ولا ما فيها اذا  
ذهب بالغليان . ومن الأصحاب من منع من المائعات وأوجب غسل التوابل وهو

(١) ولو شوي الطحال مع اللحم ، ولم يكن مثقوباً لم يحرم اللحم ، وكذلك

لو كان اللحم فرقه ، أما لو كان مثقوباً وكان اللحم تحته حرام ،



حظن ، كما لو وقع غيره من النجاسة .

( الثالث ) كل مائع لاقته نجاسة فقد نجس ، كالخمر ، والدم ، والميتة ، والكافر الحربي .

وفي الذي روايتان ، أشهرهما : النجاسة .

وفي رواية : اذا اضطر الى مؤاكلته أمره بغسل يده وهي متروكة .

ولو كان ما وقعت فيه النجاسة جامداً ألقى ما يكتنف النجاسة وحل ما عداه . ولو كان المائع دهناً جاز بيعه للاستصباح به تحت السماء خاصة لا تحت الاظلة ، ولا يحل ما يقطع من أليات الغنم ، ولا يستصبح بما يذاب منها . وما يموت فيه ما له نفس سائلة من المائع نجس دون ما لا نفس له .

( الرابع ) أبوال ما لا يؤكل لحمه . وهل يحرم بول ما يؤكل لحمه ؟ قيل :

نعم ، الا بول الأبل ، والتحليل أشبهه .

( الخامس ) ألبان الحيوان المحرم كاللبوة ، والذئبة ، والهرة ، ويكره

ما كان لحمه مكروها كالأتن حليبه وجامده .

( القسم السادس ) — في الواحق ، وهي سبع :

( الأولى ) شعر الخنزير نجس سواء أخذ من حي او ميت على الاظهر . فان

اضطر استعمل ما لا دسم فيه وغسل يده .

ويجوز الاستقاء بجلود الميتة ولا يصلح بماؤها .

( الثانية ) اذا وجد لحم فأشبهه ألقى في النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط

فهو ميتة . ولو اختلط الذكي بالميتة اجتمبا .

وفي رواية الحلبي : يباع ممن يستعمل الميتة . على الأصح .

( الثالثة ) لا يأكل الانسان من مال غيره الا باذنه . وقد رخص مع عدم

الاذن في الأكل من بيوت من تضمنته الآية اذا لم يعلم الكراهية . وكذا ما يمر

الانسان به من ثمرة النخل . وفي ثمرة الزرع والشجر تردد . ولا يقصد



ولا يحمل .

( الرابعة ) من شرب خمر أو شيئاً نجساً ، فبصاقه طاهر ما لم يكن متغيراً بالنجاسة .

( الخامسة ) إذا باع ذي خمر أو ثم أسلم فله قبض ثمنها .

( السادسة ) الخمر تحل إذا انقلبت خلا ، ولو كان بملاخ ، ولا تحل لو

ألقى فيها خل استهلكها . وقيل : لو ألقى في الخل خمر من أناء فيه خمر لم يحل حتى يصير ذلك الخمر خلا وهو متروك .

( السابعة ) لا يحرم الربوبات والأشربة وإن شم منها رائحة المسكر . ويكره

الاسلاف في العصير . وأن يستأمن على طبعه من يستحله قبل أن يذهب ثلثاه ،

والاستشفاء بعياه الجبال الحارة التي يشم منها رائحة الكبريت .

## كتاب الفصب

والنظر في امور :

( الأول ) الفصب هو الاستقلال بائبات اليد على مال الغير عدواناً . ولا

يضمن لو منع المالك من امساك الدابة المرسلة . وكذا لو منعه من القعود على

بساطه . ويصح (١) غصب العقار كالمنقول ويضمن بالاستقلال به . ولو

سكن الدار قهراً مع صاحبها ففي الضمان قولان ، ولو قلنا بالضمان ضمن

النصف . ويضمن حمل الدابة لو غصبها . وكذا الأمانة . ولو تعاقبت

الأيدي على المصوب فالضمان على الكل . ويتخير المالك . والحر لا يضمن

ولو كان صغيراً لكن لو أصابه تلف بسبب الغاصب ضمنه . ولو كان لا بسببه كالموت

ولدغ الحية فقولان . ولو حبس صانعاً لم يضمن أجرته . ولو انتفع به ضمن

(١) اي يتحقق ويتصور . اهـ من الشرح الكبير .



اجرة الانتفاع . ولا يضمن الخمر لو غصبت من مسلم ويضمنها لو غصبها من ذمي ، وكذا الخنزير . ولو فتح باباً على مال فسرق ضمن السارق دونه . ولو أزال القيد عن فرس فشرده او عن عبد مجنون فأبق ضمن . ولا يضمن او أزاله عن عاقل .

(الثاني) في الأحكام : يجب رد المصوب وإن تمسر كالخشبة في البناء واللوح في السفينة ، ولو عاب (١) ضمن الأرض . ولو تلف او تمذر العود ضمن . مثله إن كان متساوي الأجزاء . وقيمته يوم الغصب إن كان مختلفاً . وقيل : أعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف ، وفيه وجه آخر . ومم رده لا يرد زيادة القيمة السوقية . وترد الزيادة زيادة في العين او الصفة . ولو كان المصوب دابة فعابت ، ردها مع الارش . ويتساوى بهيمة القاضي والشوكي ، ولو كان عبداً وكان الغاصب هو الجاني رده ودية الجنابة ان كانت مقدرة . وفيه قول آخر . ولو مزج الزيت بمثله رد العين . وكذا لو كان بأجود منه ، ولو كان بأدون ضمن المثل . ولو زادت قيمة المصوب فهو لمالكه . أما لو كانت الزيادة لانضياف عين كالصنع والآلة في الابنية أخذ العين الزائدة ورد الأصل ، ويضمن الارش ان نقص .

(الثالث) في الواحق . وهي ستة :

(الأولى) فوائد المصوب للمالك منفصلة كانت كالأولد أو متصلة كاصروف والسمن ، او منفعة كأجرة السكنى وركوب الدابة . ولا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم تزد به القيمة كما لو سمن المصوب وقيمته واحدة .

(الثانية) لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يحدث من منافعه وما يزداد في قيمته زيادة صفة فيه .

(الثالثة) اذا اشتراه طاماً بالغصب فهو كالغاصب ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع بما يضمن ، ولو كان جاهلاً دفع العين الى مالكها ويرجع بالثمن على البائع

(١) عاب المتاع : صار ذا عيب .



وبجميع ما غرمه مما لم يحصل له في مقابلته عوض كقيمة الولد . وفي الرجوع بما  
يضمن من المنافع كموض الثمرة ، وأجرة السكنى ترداد .

(الرابعة) اذا غصب حبا فزرعه ، او بيضة فافرخت ، او خمرا فخلها ،  
فأكل للمغصوب منه .

(الخامسة) اذا غصب ارضا فزرعها فالزرع لصاحبه وعليه أجرة الأرض  
ولصاحبها ازالة الفرس والزامه طم الحفرة والأرش ان نقصت . ولو بذل  
صاحب الأرض قيمة الفرس لم تجب اجابته .

(السادسة) لو تلف المغصوب واختلفا في القيمة فالقول قول الغاصب .

وقيل : قول المغصوب منه

## كتاب السفعة

وهي استحقاق في حصة الشريك لانتقالها بالبيع .

والنظر فيه يستدعي امورا :

(الأول) ما تثبت فيه : وتثبت في الارضين والمساكن إجماعاً . وهل تثبت

فيما ينقل كالثياب والامتعة ؟ فيه قولان ، والأشبه : الاقتصار على موضع

الاجماع . وتثبت في النخل والشجر والابنية تبعاً للأرض ، وفي ثبوتها في

الحيوان قولان ، الروى : انها لا تثبت . ومن فقهاءنا من أثبتها في العبد

دون غيره . ولا تثبت فيما لا ينقسم كالعضائد والحمامات والنهر والطريق الضيق

على الاشبه . ويشترط انتقاله بالبيع فلا تثبت لو انتقل بهبة او صلح او صداق

او صدقة او اقرار . ولو كان الوقف مشاعاً مع طلق فباع صاحب الطلق لم

تثبت للموقوف عليه . وقال الرضى : تثبت ، وهو أشبه .

(الثاني) في الشفيع، وهو كل شريك بحصة مشاعة قادر على الثمن (١) . فلا

(١) في شرائع الاسلام . ويشترط فيه الاسلام . اذ كما ان المشتري مسلماً ؛



تثبت للذي على مسلم . ولا بالجوار . ولا لعاجز عن الثمن . ولا فيما قسم وميز  
الا بالشركة في الطريق او النهر اذا بيع أحدهما او هما مع الشقص . وتثبت بين  
شريكين . ولا تثبت لما زاد على أشهر الروايتين . ولو ادعى غيبة الثمن أجل  
ثلاثة أيام ، فان لم يحضره بطلت . ولو قال انه في بلد آخر ، أجل بقدر وصوله  
و-ثلاثة أيام ما لم يتضرر المشتري . وتثبت للغائب والسفيه والمجنون والصبي  
ويأخذ لهم الولي مع الغبطة ، ولو ترك الولي فيبلغ الصبي او افاق المجنون فله الاخذ .  
( الثالث ) في كيفية الاخذ : ويأخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد .  
ولو لم يكن الثمن مثلياً كالرقيق والجواهر اخذه بقيمته . وقيل : تسقط الشفعة  
استناداً الى رواية فيها احتمال .

وللشفيع المطالبة في الحال . واو آخر لا لعذر بطلت شفيعته . وفيه قول  
آخر . واو كان لعذر لم يبطل . وكذا لو توهم زيادة ثمن أو جمساً من الثمن فبان  
غيره . ويأخذ الشفيع من المشتري ودركه عليه . ولو انهدم المسكن او عاب بغير  
فعل المشتري أخذ الشفيع بالثمن او ترك . وان كان بفعل المشتري أخذ بخصته  
من الثمن . ولو اشترى بضمن مؤجل قيل : هو بالخيار بين الاخذ عاجلاً ، والتأخير ،  
وأخذه بالثمن في محله . وفي النهاية يأخذ الشقص ويكون الثمن مؤجلاً ويلزم كفيلاً  
إن لم يكن مليئاً ، وهو أشبه . ولودفع الشفيع الثمن قبل حلوله لم يلزم البائع أخذ  
ولو ترك الشفيع قبل البيع لم تبطل . أما لو شهد على البائع او بارك للمشتري  
او للبائع او أذن في البيع ففيه التردد . والسقوط أشبه .  
ومن الواحق مسألتان :

( الأولى ) قال الشيخ : الشفعة لا تورث . وقال المفيد ، وعلم الهدى :  
تورث ، وهو أشبه . ولو عفا أحد الورثة عن نصيبه أخذه الباقي ولم تسقط .  
( الثانية ) لو اختلف المشتري والشفيع في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه ، لأنه  
ينزع الشيء من يده .



## كتاب احياء الموات

والعاصر ملك لأربابه لا يجوز التصرف فيه الا باذنهم . وكذا ما به صلاح  
العاصر كالطريق والشرب والمراح .  
والموات ما لا ينتفع به لمطلته مما لم يجز عليه ملك او ملك وباد أهله ، فهو  
للإمام ، لا يجوز احياءه الا باذنه ، ومع اذنه يملك بالاحياء . ولو كان الامام  
غائبا فن سبق الى احيائه كان أحق به ، ومع وجوده له رفع يده . ويشترط  
في اتملك بالاحياء : ألا يكون في يد مسلم . ولا حريما لعاصر . ولا مشعراً  
للمعبادة كعرفة ومنى . ولا مقطعاً (١) ولا محجراً ، والتحصير يفيد أولوية  
لا ملكا ، مثل أن ينصب عليها مرزا . وأما الاحياء فلا تقدير للشرع فيه .  
ويرجع في كفيته الى العادة .

ويلحق بهذا مسائل :

- « الأولى » الطريق المبتكر في الباح إذا تشاح أهله فحده : خمسة أذرع ،  
وفي رواية سبعة أذرع .  
« الثانية » حريم بئر المعطن : أربعون ذراعاً . والفاضح ستون ذراعاً .  
والعين الف ذراع . وفي الصلبة خمسمائة .  
« الثالثة » من باع نخلاً واستثنى واحدة كان له المدخل اليها والمخرج  
ومدى جرائدها .  
« الرابعة » إذا تشاح أهل الوادي في مائه حبسه الأعلى للنخل الى الكعب .  
وللزراع الى الشراك . ثم يسرحه الى الذي يليه .

---

(١) كما افطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الدرر وارضا بمحضرموت .



« الخامسة » يجوز للانسان أن يحمي الرعى في ملكه خاصة . وللإمام مطلقاً .

« السادسة » لو كان له رحاً على نهر لغيره لم يجوز له أن يعدل بالماء عنها .

الا برضاه صاحبها .

« السابعة » من اشترى داراً فيها زيادة من الطريق ففي رواية : إن كان

ذلك فيما اشترى فلا بأس . وفي النهاية إن لم يتميز لم يكن له عليه شيء . وإن

تميز رده ورجم على البائع بالدرك ، والرواية ضعيفة ، وتفصيل النهاية في موضع

المنع ، والوجه : البطلان . وعلى تقدير الامتياز يفسخ إن شاء ما لم يعلم .

« الثامنة » من له نصيب في قناة أو نهر جاز له بيعه بما شاء .

« التاسعة » روى اسحاق بن عمار عن العبد الصالح (١) في رجل لم يزل في

يده ويد آبائه دار ، وقد علم أنها ليست لهم ولا يظن بحبي . صاحبها . قال :

ما أحب أن يبيع ما ليس له ، ويجوز أن يبيع سكناه . والرواية مرسلّة ، وفي

طريقها : الحسن بن سماعة ، وهو واقفي . وفي النهاية يبيع تصرفه فيها ، ولا

يبيع أصلها ، ويمكن تنزيلها على أرض عاطلة أحيائها غير المالك باذنه فللمحبي

التصرف والأصل للمالك .

---

(١) هو الإمام أبو ابراهيم موسى بن جعفر الكاظم .



## كتاب اللقطة

وأقسامها ثلاثة :

« الاول » في اللقيط : وهو كل صبي او مجنون ضائع لا كافل له . ويشترط في الملتقط التكليف . وفي اشتراط الاسلام تردد . ولا يلتقط المملوك إلا باذن مولاه ، وأخذ اللقيط مستحب . واللقيط في دار الاسلام حر ، وفي دار الشرك رق . وإذا لم يتول أحداً فعاقلته ووارثه : الامام اذا لم يكن له وارث . ويقبل اقراره على نفسه بالرقية مع بلوغه ورشده . واذا وجد الملتقط سلطانا استعان به على نفقته ، فان لم يجد استعان بالمسلمين . فان تعذر الأمران أنفق الملتقط ورجع عليه اذا نوى الرجوع . ولو تبرع لم يرجع .

القسم الثاني — في الضوال : وهي كل حيوان مملوك ضائع . وأخذه في صورة الجواز مكروه . ومع تحقق التلف مستحب . فالبعير لا يؤخذ ولو أخذ ضمنه الآخذ وكذا حكم الدابة والبقرة . ويؤخذ لو تركه صاحبه من جهد في غير كلاً ولا ماء ، ويملكه الآخذ . والشاة إن وجدت في الفلاة أخذها الواجد لأنها لا تمتنع من ضرر السباع ويضمنها . وفي رواية ضعيفة : يجلسها عنده ثلاثة أيام فان جاء صاحبها والا تصدق بشمنها . وينفق الواجد على الضالة ان لم يتفق سلطان ينفق من بيت المال . وهل يرجع على المالك ؟ الاشبه : نعم ، ولو كان للضالة نفع كالظهر او اللبن قال الشيخ في النهاية : كان بازاء ما انفق ، والوجه التقاس .

القسم الثالث — وفيه ثلاث فصول :

« الاول » اللقطة كل مال ضائع أخذ ولا يد عليه فما دون الدرهم ينتفع به بغير تعريف . وفي قدر الدرهم روايتان ، وما كان ازيد ، فان وجدته في الحرم كره أخذه ، وقيل يحرم ولا يحل أخذه الا مع نية التعريف ، ويعرف حولاً فان جاء صاحبه



والا تصدق به عنه او استبقاه أمانة ، ولا يملك . ولو تصدق به بعد الحول فكره المالك لم يضمن الملتقط على الاشهر . وان وجدته في غير الحرم يعرف حولا . ثم الملتقط بالخيار بين التملك والصدقة وابقائها أمانة . ولو تصدق بها فكره المالك ضمن الملتقط . ولو كانت مما لا يبقى كالطعام قومها عند الوجدان وضمنها وانتفع بها وان شاء دفعها الى الحاكم ، ولا ضمان . ويكره أخذ الادوية ، والمخصرة ، والنملين ، والشظاظ والمصا ، والوتد ، والحبل ، والعقال ، وأشباهها .

### مسائل :

( الأولى ) ما يوجد في خربة او فلاة او تحت الارض فهو لواجده . ولو وجدته في ارض لها مالك او بائع ولو كان مدفوناً ، عرفه المالك او البائع فان عرفه فهو أحق به والا كان للواجد . وكذا ما يجده في جوف دابة . ولو وجد في جوف سمكة قال الشيخ : أخذه بلا تعريف .

( الثانية ) ما وجدته في صندوقه او داره فهو له ، ولو شار كفي التصرف غيره كان كاللصقة اذا أنكره .

( الثالثة ) لا تملك اللقطة بحول الحول وان عرفها ما لم ينو التملك . وقيل : تملك بمضى الحول .

( الثاني ) الملتقط من له أهلية الاكتساب . فلو التقط الصبي او المجنون جاز ويتولى الولي التعريف وفي المملوك تردد ، أشبهه : الجواز . وكذا المسكاتب ، والمدير ، وأم الولد .

( الثالث ) في الاحكام . وهي ثلاثة :

( الأول ) لا يدفع اللقطة الا بالبينة . ولا يكفي الوصف ، وقيل : يكفي

في الاموال الباطنة كالذهب والفضة ، وهو حسن .

( الثاني ) لا بأس بعمل الآبق فان عينه لزم بالرد ، وان لم يعين ففي رد العبد

من مصر : دينار ، ومن خارج البلد : أربعة دنانير ، على رواية ضعيفة يؤيدها



الشهرة . وألحق الشيخان : البعير ، وفيما عداهما أجرة المثل .  
( الثالث ) لا يضمن الملتقط في الحول لقطة ولا لقيطا ولا ضالة ما لم يفرط .

## كتاب المواريث

والنظر في المقدمات ، والمقاصد ، والواحق

والمقدمات ثلاث :

« الأولى » في موجبات الارث ، وهي : نسب ، وسبب .

فالنسب ثلاث مراتب :

١ — الأبوان ، والولد وإن نزل .

٢ — والأجداد وإن علوا ، والأخوة وأولادهم . وإن نزلوا .

٣ — والأعمام والأخوال .

والسبب قسمان : زوجية وولاء . والولاء ثلاث مراتب : ولاء العتق ، ثم ولاء

تضمن الجريرة (١) ثم ولاء الامامة .

« الثانية » في موانع الارث ، وهي ثلاثة : الكفر ، والرق ، والقتل .

أما الكفر فإنه يمنع في طرف الوارث . فلا يرث الكافر مسلما ، حربيا كان الكافر او ذميا او مرتدأ . ويرث المسلم الكافر أصليا ومرتدأ . فميراث المسلم لو ارثه المسلم انفرد بالنسب او شاركه الكافر او كان أقرب حتى لو كان ضامن جريرة مع ولد كافر فالميراث للضامن . ولو لم يكن وارث مسلم فميراثه للامام . والكافر يرثه المسلم ان اتفق ولا يرثه الكافر الا اذا لم يكن وارث مسلم . ولو كان وارث مسلم كان أحق بالارث وان بعد وقرب الكافر ، واذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساويا في النسب وحاز الميراث إن كان أولى سواء كان المورث مسلما او كافرا .

(١) هو المعروف عند فقهاء السنة بولاء الموالاة .



ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وان أسلم لانه لا يتحقق هنا قسمة.

مسائل :

« الاولى » الزوج المسلم أحق بمرث زوجته من ذوي قرابتها الكفار ، ككافرة كانت او مسلمة ، له النصف بالزوجية والباقي بارد . وللزوجة المسلمة الربع مع الورثة الكفار والباقي للامام . ولو أسلموا او أسلم أحدهم ، قال الشيخ : يرد عليهم ما فضل عن سهم الزوجية ، وفيه تردد .

« الثانية » روى مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني مات وله ابن أخ وابن أخت مسلمان وأولاد صغار : لابن الاخ الثلثان ، ولابن الاخت الثلث ، وينفقان على الأولاد بالنسبة . فان أسلم الصغار دفع المال إلى الامام فان بلغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم . فان لم يبلغوا دفع إلى ابن الاخ الثلثين وإلى ابن الاخت الثلث . « الثالثة » اذا كان أحد أبوي الصغير مسلماً الحق به . فلو بلغ أجبر على الاسلام . ولو أبي كان كالمتردد .

« الرابعة » المسلمون يتوارثون وان اختلفت آروهم وكذا الكفار وإن اختلفت مللهم .

« الخامسة » المرتد عن فطرة (١) يقتل ولا يستتاب ، وتمتد امرأته عدة الوفاة . وتقسم أمواله . ومن ليس عن فطرة يستتاب . فان تاب والا يقتل وتمتد زوجته عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لا معها . والمرأة لا تقتل بل تحبس وتضرب أوقات الصلاة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة .

« السادسة » لو مات المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم . ولو لم يكن وارث الا كافرأ كان ميراثه للامام على الاظهر .

وأما القتل فيمنع الوارث من الارث اذا كان عمداً ظلماً ولا يمنع لو كان خطأ .

(١) هو من كان ابواه مسلمين او احدهما عند بدء الحمل به .



وقال الشيخان : يمنع من الدية حسب . ولو اجتمع القاتل وغيره فالميراث لغير القاتل وان بعد ، سواء تقرب بالقاتل او بنفسه . ولو لم يكن وارث سوى القاتل فالارث للامام .

وهنا مسائل :

« الأولى » الدية كأموال الميت تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وان قتل عمداً إذا أخذت الدية (١) . وهل للمدين منع الوارث من القصاص ؟ الوجه :

لا ، وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث الدين .  
« الثانية » يرث الدية من يتقرب بالأب ذكراً أو اناًماً ، والزوج والزوجة ، ولا يرث من يتقرب بالأم ، وقيل يرثها من يرث المال .

« الثالثة » اذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الامام فله القود او الدية مع التراضي ، وليس له العفو ، وقيل : له العفو .

أما الرق ، فيمنع في الوارث والموروث . ولو اجتمع مع الحر فالميراث للحر دونه ولو بعد وقرب المملوك . ولو أعتق على ميراث قبل القسمة شارك ان كان مساوياً وحاز الارث ان كان أولى ولو كان الوارث واحداً فأعتق الرق لم يرث وان كان أقرب لأنه لا قسمة ، ولو لم يكن وارث سوى المملوك أجبر مولاه على أخذ قيمته وينعتق ليحوز الارث . ولو قصر المال عن قيمته لم يفك . وقيل : يفك ويسمى في باقيه . ويفك الأبوان والأولاد دون غيرهما . وقيل : يفك ذو القرابة . وفيه رواية ضعيفة . وفي الزوج والزوجة تردد . ولا يرث المدبر ولا أم الولد ولا المسكاتب المشروط . ومن تحرر بعه يورث بما فيه من الحرية ويمنع بما فيه من الرقية .

المقدمة الثالثة : في السهام : وهي ستة : النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان

(١) يريد اذا صولح عن القصاص عليها .



والثلث ، والسدس .

فانصف للزوج مع عدم الولد وإن نزل ، وللبنت ، والأخت للأب والأم  
او للأب .

والربع للزوج مع الولد وإن نزل وللزوجة مع عدمه .

والثلث للزوجة مع الولد وإن نزل .

والثلثان للبتين فصاعداً وللأختين فصاعداً للأب والأم ، أو للأب .

والثلث للأم مع عدم من يحجبها من الولد وإن نزل او الأخوة ، وللأختين

فصاعداً من ولد الأم .

والسدس لكل واحد من الأبوين مع الولد وإن نزل . وللأم مع من يحجبها

عن الزائد . وللواحد من كلاله الأم ذكراً كان او أنثى .

والنصف يجتمع مع مثله ، ومع الربع ، والثلث ، ومع الثلث والسدس .

ولا يجتمع الربع مع الثلث .

ويجتمع الربع مع الثلثين والثلث والسدس .

ويجتمع الثلث مع الثلثين والسدس .

ولا يجتمع مع الثلث ، ولا الثلث مع السدس تسمية .

مسألتان :

« الأولى » التعصيب باطل . وفاضل التركة يرد على ذوي السهام عدا الزوج

والزوجة ، والأم مع وجود من يحجبها على تفصيل يأتي :

« الثانية » لا عول في الفرائض لاستحالة أن يفرض الله سبحانه في مال ما

لا يفى بل يدخل النقص على البنت او البنتين ، او على الأب او من يتقرب به .

وسياأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما المقاصد فتلاثة :



« الأول » في الانساب . ومراتبهم ثلاث :

« الأولى » الآباء والأولاد . فالأب يرث المال إذا انفرد . والأم الثلث والباقي بارد . ولو اجتمعا فللام الثلث وللأب الباقي . ولو كان له أخوة كان لها السدس . ولو شاركها زوج أو زوجة ، فللزوج النصف ، وللزوجة الربع . وللام ثلث الأصل إذا لم يكن حاجب والباقي للأب . ولو كان لها حاجب كان لها السدس .

ولو انفرد الابن فللمال له . ولو كانوا أكثر اشتركوا بالسوية . ولو كانوا ذكراً وإناثاً فلذكر سهمان ، وللأنثى سهم . ولو اجتمع معهما الابوان فلهما السدسان والباقي للأولاد ذكراً وإناثاً أو ذكراً وإناثاً . ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدسان ، والباقي يرد أخماساً . ولو كان من محجب الأم رد على الأب والبنت أرباعاً . ولو كانت بنتان فصاعداً فللأبوين : السدسان ، وللبنتين أو البنات : الثلثان بالسوية .

ولو كان معهما أو معهن أحد الأبوين كان له : السدس ، ولهما لو هن : الثلثان والباقي يرد أخماساً .

ولو كان مع البنت والابوين زوج أو زوجة كان للزوج : الربع ، وللزوجة الثمن ، وللأبوين : السدسان ، والباقي للبنت . وحيث يفضل عن النصف يرد الزائد عليها وعلى الأبوين أخماساً .

ولو كان من محجب الأم رددناه على البنت والأب أرباعاً .

ويلحق مسائل :

« الأولى » أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فريق نصيب من يتقرب به ، ويقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين ، أولاد ابن كانوا أو أولاد البنت على الأئمة . ويُعنع الأقرب الأبعد . ويرد على ولد البنت كما يرد على



أمه ذكراً كان أو اثنى . ويشاركون الأبوين كما يشاركهما الأولاد للصلب على الأصح .

« الثانية » يحجب الولد الأكبر بثياب بدن الميت وخامه وسيفه ومصحفه إذا خلف الميت غير ذلك . ولو كان الأكبر بنتاً أخذته الأكبر من الذكور ، ويقضي عنه ما ترك من صيام أو صلاة . وشرط بعض الأصحاب ألا يكون سفياً ولا فاسد الرأي .

« الثالثة » لا يرث مع الأبوين ولا مع الأولاد جد ولا جدة ولا أحد من ذوي القرابة . لكن يستحب للأب أن يطعم أباه وأمه : السدس من أصل التركة بالسوية ، إذا حصل له الثلثان . وتطعم الأم أباه وأمه : النصف من نصيبها بالسوية ، إذا حصل لها الثلث فما زاد .

ولو حصل لأحدهما نصيبه الأعلى دون الآخر استحب له طعمة الجد والجدة دون صاحبه . ولا طعمة لأحد الأجداد إلا مع وجود من يتقرب به .

« الرابعة » لا يحجب الاخوة الأم إلا بشروط أربعة : أن يكون أخوين أو أختين أو أربع أخوات فما زاد لأب وأم أو لأب مع وجود الأب ، غير كفرة ولا رق . وفي القتل قولان ، أشبههما . عدم الحجب وان يكونوا منفصلين لاحتلام .

« المرتبة الثانية » : الأخوة والأجداد إذا لم يكن أحد الأبوين ، ولا ولد وإن نزل ، فإليرات للأخوة والأجداد .

فالأخ الواحد للأب والأم يرث المال ، وكذا الأخوة ، والأخت إنما ترث النصف بالتسمية ، والباقي بالارد .

والأختين فصاعداً الثلثان بالتسمية والباقي بالارد . ولو اجتمع الأخوة والأخوات لها كان المال بينهم للذكر سهمان ، وللأختي سهم .



ولواحد من ولد الأم السدس ذكراً كان او اثني . وللانثيين فصاعداً الثلث  
بينهم بالسوية ذكراً كانوا او اناثاً .

ولا يرث مع الأخوة للأب والأم ولا مع أحدهم أحد من ولد الأب ، لكن  
يقومون مقامهم عند عدمهم . ويكون حكمهم في الانفراد والاجتماع ذلك الحكم .  
ولو اجتمع السكالات كان لولد الأم السدس إن كان واحداً ، والثلث ان  
كانوا أكثر ، والباقي لولد الأب والأم . ويسقط أولاد الأب . فان أبقت  
الفريضة فالرد على كلاله الأب والأم ، وان أبقت الفريضة مع ولد الأم وولد الأب ، ففي  
الرد قولان ، أحدهما : يرد على كلاله الأب ، لأن النقص يدخل عليهم ، مثل  
أخت لأب ، مع واحد او اثنين فصاعداً من ولد الأم ، او أختين للأب ، مع  
واحد من ولد الأم . والآخر : يرد على الفريقتين بنسبة مستحقتهما وهو أشبهه .  
وللجد المال إذا انفرد لأب كان او لأم . وكذا الجدة .

ولو اجتمع جد وجدة ، فان كانا لأب فلهما المال ، للذكر مثل حظ الانثيين  
وإن كانا لأم فالمال بالسوية .

وإذا اجتمع الأجداد المختلفون ، فلمن يتقرب بالأم الثلث على الأصح ،  
واحداً كان او أكثر . ولمن يتقرب بالأب الثلثان ولو كان واحداً . ولو كان  
معهم زوج او زوجة أخذ النصيب الأعلى . ولمن يتقرب بالأم ثلث الأصل .  
والباقي لمن يتقرب بالأب .

والجد الأدنى يمنع الأعلى .

وإذا اجتمع معهم الاخوة ، فالجد كالأخ والجدة كالأخت .

مسألتان :

( الأولى ) لو اجتمع أربعة أجداد لأب ومثلهم لأم كان لأجداد الأم  
الثلث بينهم أرباعاً . ولأجداد الأب وجداته الثلثان ، لأبوي أبيه ثلثا الثلثين



أثلاثا ولأبوي أمه الثلث أثلاثا أيضا فيصح من مئة ومئانية .

( الثانية ) الجد وإن علا يقاسم الأخوة والأخوات .

وأولاد الاخوة والأخوات وإن نزلوا ، يقومون مقام آبائهم عند عدمهم

في مقاسمة الأجداد والجندات ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به . ثم إن

كانوا أولاد أخوة أو أخوات لأب اقتسموا المال ، للذكر مثل حظ الانثيين .

وإن كانوا لأم اقتسموا بالسوية .

( المرتبة الثانية ) : الأعمام والأخوال :

لعم المال إذا انفرد . وكذا للعمين فصاعداً . وكذا العمة والعمتان والعمات .

والعمومة والعمات : للذكر مثل حظ الانثيين .

ولو كانوا متفرقين ، فلمن تقرب بالأم السدس ان كان واحداً ، والثلث ان كانوا

أكثر بالسوية . والباقي لمن يتقرب بالاب والام للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط

من يتقرب بالاب معهم . ويقومون مقامهم عند عدمهم .

ولا يرث الأبعد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم . او ابن عم مع خال

او عم ، الا ابن عم لأب وأم مع عم لاب ، فابن العم أولى .

وللخال المال إذا انفرد . وكذا للخالين والأخوال والخاله والخالتين والخالات .

ولو اجتمعوا فللمال بينهم بالسوية كيف كانوا .

ولو كانوا متفرقين ، فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحداً ، والثلث إن

كانوا أكثر . والثالثان لمن يتقرب بالاب والام . ويسقط من يتقرب بالام معهم .

والقسمة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

ولو اجتمع الأخوال والأعمام فللأخوال الثلث والأعمام الثلثان .

ولو كان معهم زوج او زوجة فلها النصيب الأعلى . ولمن يتقرب بالام ثلث

الأصل . والباقي لمن يتقرب بالاب .

ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالتها كان



لمن يتقرب بالأم الثلث بينهم أرباعاً . ولمن يتقرب بالأب الثلثان : ثلثاه لعمه وعمته  
أثلاثاً . وثلاثه لخاله وخالته بالسوية ، على قول .

مسائل :

( الأولى ) عمومة الميت وعماته وحمولته وخالاته واولادهم وإن نزلوا أولى  
من عمومة أبيه وحمولته ،

وكذا اولاد كل بطن اقرب ، أولى من البطن الأبعد .

ويقوم اولاد العمومة والعمات والحمولة والخالات مقام آبائهم عند عدمهم ،  
ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به واحداً كان او اكثر .

( الثانية ) من اجتمع له سببان ورث بهما ما لم يمنع أحدهما الآخر .

فالأول كابن عم لأب هو ابن خال لأم ، وزوج هو ابن عم ، وعممة لأب هي  
خالة لأم .

والثاني كابن عم هو أخ لأم .

( الثالثة ) حكم اولاد العمومة والحمولة مع الزوج والزوجة حكم آبائهم يأخذ

من يتقرب بالأم ثلث الأصل والزوج نصيبه الأعلى . وما يبقى لمن يتقرب بالأب .

المقصد الثاني — في ميراث الازواج :

للزوج مع عدم الولد النصف ، وللزوجة الربع . ومع وجوده وإن نزل نصف

النصيب . ولو لم يكن وارث سوى الزوج ، رد عليه الفاضل . وفي الزوجة قولان :

أحدها : لها الربع والباقي للامام .

والآخر : يرد عليه الفاضل كالزوج . وقال ثالث : بالرد مع عدم الامام .

والأول : أظهر .

وإذا كن اكثر من واحدة فهن مشتركات في الربع او الثمن .

وترث الزوجة وإن لم يدخل بها الزوج . وكذا الزوج . وكذا في العدة



الرجعية خاصة ، ليكن لو طلقها مريضاً ورثت وإن كان بئناً ما لم تخرج السنة ولم يبرأ ولم تنزوج . ولا ترث البائن إلا هنا .

ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة ، وكذا المرأة عدا العقار ، وترث من قيمة الآلات والابنية ، ومنهم من طرد الحكم في أرض الزارع والقرى ، وعلم الهدى ينعها العين دون القيمة .

مسألتان :

( الأولى ) إذا طلق واحدة من اربع وتزوج أخرى فاشتبهت كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد او ربع الربع مع عدمه ، والباقي بين الاربعة بالسوية .  
( الثانية ) نكاح المريض مشروط بالدخول ، فان مات قبله فلا مهر لها ولا ميراث .  
المقصد الثالث - في الولاء وأقسامه ثلاثة .

( القسم الأول ) ولاء المعتق : ويشترط التبرع بالمعتق وألا يشترأ من ضمان جريته .  
فلو كان واجبا كان المعتق سائبة . وكذا لو تبرع بالمعتق وتبرأ من الجريرة .  
ولا يرث المعتق مع وجود مناسب وإن بعد .  
ويرث مع الزوج والزوجة .

وإذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم إن كان واحداً ، واشتركوا في المال ان كانوا اكثر .

ولو عدم المنعم فللأصحاب فيه اقوال ، أظهرها : انتقال الولاء الى الاولاد الذكور دون الاناث ، فان لم يكن الذكور ، فالولاء لعصبة المنعم .  
ولو كان المعتق امرأة فالى عصبها دون أولادها ولو كانوا ذكوراً .  
ولا يرث الولاء من يتقرب بأب المنعم .

ولا يصح بيعه ولا هبته : ويصح جره من مولى الام الى مولى الاب إذا كان الاولاد مولودين على الحرية .



القسم الثاني - ولاء تضمن الجريرة :

من توالى إنساناً يضمن حديثه ، ويكون ولاؤه له ، ثبت له الميراث ولا يتعدى الضامن ، ولا يضمن إلا سائبة كالمعتق في النذر والكفارات او من لا وارث له . ولا يرث الضامن الا مع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق . ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى وما بقي له ، وهو أولى من بيت مال الامام .

القسم الثالث - ولاء الامامة :

- ولا يرث الا مع فقد كل وارث عدا الزوجة فانها تشاركه على الاصح .
- ومع وجوده عليه السلام ظالم له يهضم به ما شاء .
- وكان علي عليه السلام يعطيه فقراء بلده تبرعاً .
- ومع غيبته يقسم في الفقراء ولا يعطى الجائر الا مع الخوف .
- وأما الواحق فأربعة :

( الأول ) في ميراث ابن الملاعنة : ميراثه لأمه وولده ، للأُم السدس والباقي

- للولد . ولو انفردت كان لها الثلث والباقي بالرد .
- ولو انفرد الأولاد ، فللواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان .
- ولذاكران : المال بالسوية . وان اجتمعوا فللذكر سهمان وللانثى سهم .
- ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى مع عدم الولد وان نزل ، والادنى معهم .
- ولو عدم الولد يرثه من تقرب بأمه الاقرب فالاقرب الذكر والانثى سواء .
- ومع عدم الوارث يرثه الامام . ويرث هو امه ومن يتقرب بها على الأظهر .
- ولا يرث اباه ولا من يتقرب به ولا يرثونه .
- ولو اعترف به الاب لحق به ، وورث هو أباه دون غيره من ذوي قرابته ابيه .
- ولا عبرة بنسب الاب .

- فلو ترك اخوة لأب وأم ، مع أخ او اخت لأُم كانوا سواء في المال .
- وكذا لو ترك جداً لأُم مع أخ او اخت او اخوة او اخت من أب وأم .



## خاتمة

تشتمل على مسائل :

- ( الأولى ) ولد الزنا لا ترثه أمه ولا غيرها من الانساب . ويرثه ولده وإن نزل والزوج او الزوجة . ولو لم يكن أحدهم فيراثه للامام .  
وقيل : ترثه أمه كابن الملاءمة .  
( الثانية ) الحمل يرث ان سقط حياً . وتعتبر حركة الاحياء كالاستهلال ، والحركات الارادية ، دون التقمص .  
( الثالثة ) قال الشيخ : يوقف للحمل نصيب ذكرين احتياطاً .  
ولو كان ذو فرض أعطوا النصيب الادنى .  
( الرابعة ) يرث دية الجنين أبواه ومن يتقرب بها او بالاب .  
( الخامسة ) اذا تمارفا بما يقتضي الميراث توارثا ولم يكلف أحدهما البيعة .  
( السادسة ) المفقود يتربص بماله . وفي قدر التربص روايات : أربع سنين ، وفي سندها ضعف ، وعشر سنين وهي في حكم خاص ، وفي ثالثة يقسمه الورثة اذا كانوا ملاء ، وفيها ضعف ايضا .  
وقال في الخلاف : حتى يمضي مدة لا يعمش مثله إليها ، وهو اولى في الاحتياط وأبعد من النهجم على الأموال المعصومة بالأخبار الموهومة .  
( السابعة ) لو تبرأ من جريرة ولده وميراثه ، ففي رواية يكون ميراثه للاقرب الى أبيه ، وفي الرواية ضعف .  
( الثاني ) في ميراث الخفنى :
- من له فرج الرجال والنساء يعتبر بالبول ، فمن أيهما سبق يورث عليه . فان



بدر منها قال الشيخ : يورث على الذي ينقطع منه أخيراً ، وفيه تردد .  
وإن تساوى ، قال في الخلاف : يعمل فيه بالقرعة . وقال المفيد وعلم الهدى :  
تمداضلاءه .

وقال في النهاية والایجاز والمبسوط: يعطى نصف ميراث رجل ونصف امرأة ،  
وهو أشهر .

ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وأنتى ، قيل : للذكر أربعة ، وللخنثى ثلاثة  
وللاثى سهان .

وقيل : تقسم الفريضة مرتين فتفرض مرة ذكراً ومرة أنتى ويعطى نصف  
النصيبين وهو أظهر . مثاله خنثى وذكر تفرضها ذكراً وأنتى أخرى ،  
وتطلب أقل مال له نصف ولنصفه نصف وله ثلث وثلثه نصف ، فيكون اثنا عشر  
فيحصل للخنثى خمسة وللذكر سبعة .

ولو كان بدل الذكر أنتى حصل للخنثى سبعة وللاثى خمسة .  
ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فريضة الخنثى ثم ضربت فخرج نصيب  
الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فما ارتفع منه تصح .  
ومن ليس له فرج النساء ولا الرجال يورث بالقرعة .  
ومن له رأسان او بدنان على حق واحد يوقف او يصاح به ، فان انتبه  
أحدهما فهما اثنان .

( الثالث ) في الغرقى والمهدوم عليهم : وهؤلاء يرث بعضهم بعضاً إذا كان  
لهم او لأحدهم مال وكانوا يتوارثون واشتبه المتقدم في الموت بالمتأخر .  
وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الغرق والهدم تردد .  
ومع الشرائط يورث الأضعف أولاً ، ثم الأقوى ، ولا يورث مما ورث منه .  
وفيه قول آخر . والتقديم على الاستحباب على الاشبه .

فلو غرق أب وابن ، ورث الاب أولاً نصيبه ، ثم ورث الابن من أصل تركته



أبيه لا مما ورث منه ، ثم يعطى نصيب كل منهما لوارثه .  
ولو كان لأحدهما وارث اعطي ما اجتمع لدى الوراثة لهم ، وما اجتمع  
للآخر للامام .

ولو لم يكن لهما وارث غيرهما انتقل مال كل منهما الى الآخر ثم منها إلى الامام .  
وإذا لم يكن بينهما تفاوت في الاستحقاق سقط اعتبار التقديم ، كأخوين ،  
فإن كان لهما مال ولا مشارك لهما انتقل مال كل منهما إلى صاحبه ثم منها إلى وراثتهما .  
وإن كان لأحدهما مال صار ماله لأخيه ، ومنه إلى وراثته ولم يكن للآخر شيء .  
ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال إلى الامام .

ولو ماتا حتمت أنفسهما لم يتوارثا ، وكان ميراث كل منهما لورثته .

( الرابع ) في ميراث المجوس : وقد اختلف الاصحاب فيه .

فالمحكي عن يونس أنه لا يورثهم إلا بالصحيح من النسب والسبب .

وعن الفضل بن شاذان : أنه يورثهم بالنسب ، صحيحه وفاسده .

والسبب الصحيح خاصة ، وتابعه المفيد رحمه الله .

وقال الشيخ : يورثون بالصحيح والفاسد فيهما .

وإختيار الفضل أشبهه

ولو خلف أتما هي زوجة ، فلها نصيب الام دون الزوجة .

ولو خلف جدة هي أخت وراثت بهما .

ولا كذا لو خلف بنتا هي أخت ، لأنه لا ميراث للاخت مع البنت .



## خاتمة في حساب الفرائض

مخارج الفروض ستة :

ونعني بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحاً .

فالنصف من اثنين ، والرابع من اربعة ، والثلث من ثمانية ، والثلثان والثلث من ثلاثة ، والسدس من ستة .

والفريضة إما بقدر السهام او اقل او اكثر :

فما كان بقدرها فان انقسم من غير كسر وإلا فاضرب عدد من انكسر عليهم في اصل الفريضة مثل : أبوين وخمس بنات ، تنكسر الاربعة على الخمسة ، فتضرب خمسة في اصل الفريضة فما اجتمع فنه الفريضة ، لأنه لا وفق بين نصيبين وعددهن . ولو كان وفق ضربت الوفق من العدد لا من النصيب في اصل الفريضة مثل : أبوين وست بنات ، للبنات اربعة ، وبين نصيبين وهو اربعة وعددهن وهو ستة ، وفق ، وهو النصف فيضرب الوفق من العدد وهو ثلاثة في اصل الفريضة وهو ستة فما اجتمع صححت منه .

ولو نقصت الفريضة بدخول الزوج او الزوجة فلا عول ويدخل النقص على البنت او البنات او من يتقرب بالأب والأم ، او الأب ، مثل : أبوين ، وزوج وبنت ، فللابوين السدسان وللزوج الربع ، والباقي للبنت .

وكذا الأبوان او أحدهما ، وبنت او بنات وزوج . النقص يدخل على البنت او البنات ، واثنان من ولد الأم والأختان للأب والأم او للأب مع زوج او زوجة ، يدخل النقص على من يتقرب بالأب والأم ، او الاب خاصة .

ثم ان انقسمت الفريضة على صححة وإلا ضربت سهام من انكسر عليهم في أصل الفريضة .



ولو زادت الفريضة كان الرد على ذوى السهام دون غيرهم .

ولا تمصيب .

ولا يرد على الزوج والزوجة ، ولا على الأم مع وجود من يحجبها ، مثل

ابوين وبنت .

فاذا لم يكن حاجب فالرد أخماسا .

وان كان حاجب فالرد ارباعا تضرب فخرج سهام الرد في أصل الفريضة فما

اجتمع صححت منه الفريضة .

## تتمة في المناجات

ونعني به أن يموت انسان فلا تقسم تركته ، ثم يموت أحد ورائه ويتعلق

الغرض بقسمة الفريضتين من اصل واحد .

فان اختلف الوارث او الاستحقاق او هما ونهض نصيب الثاني بالقسمة على ورائه

والا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الأولى ، ان كان بين الفريضتين وفق .

وان لم يكن فاضرب الفريضة الثانية في الأولى فما بلغ صححت منه الفريضتان .



## كتاب القضاء

والنظر في الصفات ، والآداب ، وكيفية الحكم ، وأحكام الدعوى .  
والصفات مست: التكليف ، والایمان ، والعدالة ، وطهارة المولد ، والعلم ، والذكورة .  
ويدخل في العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على الواجبات .  
ولا ینعقد إلا لمن له أهلية الفتوى ، ولا يكفيه فتوى العلماء .  
ولا بد أن يكون ضابطاً ، فلو غلبه النسيان لم ینعقد له القضاء ،  
وهل يشترط علمه بالكتابة ؟ الأشبه : نعم ، لا اضطراره إلى ما لا یتیسر لغير  
النبي صلى الله عليه وآله الا بها . ولا ینعقد للمرأة .

وفي انعقاده للاعمى تردد ، والأقرب : أنه لا ینعقد لمثل ما ذكرناه في  
الكتابة وفي اشتراط العورية تردد ، الأشبه : أنه لا يشترط .  
ولا بد من اذن الامام ولا ینعقد بنصب العوام له .  
نعم لو تراضى اثنان بواحد من الرعية فحكم بينهما لزم .  
ومع عدم الامام ینفذ قضاء الفقيه من فقاء اهل البيت عليهم السلام ،  
الجامع للصفات .

وقبول القضاء عن السلطان العادل مستحب لمن يشق بنفسه ، وربما وجب .  
النظر الثاني - في الآداب : وهي مستحبة ومكروهة .

فالمستحب : اشعار رعيته بوصوله إن لم يشتهر بخبره ، والجلوس في قضائه  
مستدبر القبلة ، وأن يأخذ ما في يد الموزول من حجج الناس وودائعهم ، والسؤال  
عن اهل السجون وائبات أسمائهم ، والبحث عن موجب اعتقالاتهم ليطلق من يجب  
اطلاقه ، وتفريق الشهود عند الاقامة ، فانه اوثق ، خصوصاً في موضع الريبة .



عدا ذوي البصائر ، لما يتضمن من الفضاضة ، وان يهتضر من أهل العلم من  
يخاوضه (١) في المسائل المشتبها .

والمكروهات : الاحتجاب وقت القضاء ، وأن يقضي مع ما يشغل النفس ،  
كالغضب ، والجوع ، والعطش ، والغم ، والفرح ، والمرض ، وغلبة النعاس ، وأن  
يرتب قوماً للشهادة ، وأن يشفع الى الغريم في اسقاط او ابطال .

### مسائل :

( الأولى ) للإمام أن يقضي بعلمه مطلقاً في الحقوق ، ولغيره في حق-وق  
الناس ، وفي حقوق الله قولان .

( الثانية ) إن عرف عدالة الشاهدين حكم ، وان عرف فسقهما اطرح ، وإن  
جهل الأمرين ، فلا صحح : التوقف حتى يبحث عنهما .

( الثالثة ) تسمع شهادة التعديل مطلقة ، ولا تسمع شهادة الجرح إلا مفصلة .

( الرابعة ) اذا التمس الغريم احضار الغريم وجب اجابته ولو كان امرأة ان

كانت برزة .

ولو كان مريضاً او امرأة غير برزة استتاب الحاكم من يحكم بينهما .

( الخامسة ) الرشوة على الحاكم حرام وعلى المرتشي اعادتها .

النظر الثالث - في كيفية الحكم ، وفيه مقاصد :

( الأول ) في وظائف الحاكم ، وهي أربع :

( الأولى ) التسوية بين الخصوم في السلام ، والكلام ، والمسكان ، والنظر ،

والانصاف ، والعدل في الحكم .

ولو كان أحد الخصمين كافراً جاز أن يكون الكافر قائماً والمسلم قاعداً او اعلى منزلاً .

( الثانية ) لا يجوز أن يلقن احد الخصمين شيئاً يستظهر به على خصمه .

---

(١) غاض القوم في الحديث وتناوضوا : اي تفاوضوا فيه ا . ه . مختار .



( الثالثة ) اذا سكنتا استحب له أن يقول : تكلمنا ، او ان كئنا حضرتما لشيء .  
فاذكراه او ما ناسبه .

( الرابعة ) اذا بدر احد الخصمين سماع منه ، ولو قطع عليه غريمه منه حتى  
تفتي دعواه وحكومته .

ولو ابتدرا الدعوى . سماع من الذى عن يمين صاحبه .

وان اجتمع خصوم كتب اسما المدعين واستدعى من يخرج اسمه .

المقصد الثاني — في جواب المدعى عليه . وهو إما اقرار ، او انكار ، او

سكوت . أما الاقرار فيلزم إذا كان جائز الامر ؛ رجلا كان او امرأة . فان التمس  
المدعي الحكم به حكم له .

ولا يكتب على المقر حجة إلا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلان  
إلا أن يقنع المدعي بالحلية .

ولو امتنع المقر من التسليم امر الحاكم خصمه بالملازمة ، ولو التمس حبسه  
حبس . ولو ادعى الاعسار كلف البيعة ، ومع ثبوته ينظر .

وفي تسليمه إلى الغرماء رواية ، واشهر منها : تخليته .

ولو ارتاب بالمقر توقف في الحكم حتى يستبين حاله .

وأما الانكار فعنده يقال للمدعي : ألك بيعة ؟ فان قال : نعم ، امر باحضارها

فاذا حضرت سمها . ولو قال : البيعة غائبة ، اجل بمقدار احضارها .

وفي تكفيل المدعى عليه تردد ، ويخرج من الكفالة عند انقضاء الاجل . وإن

قال : لا بيعة ، عرفه الحاكم أن له اليمين .

ولا يجوز إحلافه حتى يلتصق المدعي . فان تبرع او احلفه الحاكم لم يعتد

بها ، وأعيدت مع التماس المدعي .

ثم المنكر : إما أن يحلف او يرد او ينكل ، فان حلف سقطت الدعوى ، ولو

ظفر له المدعي بمال لم يجز له المقاصة . ولو عاود الخصومة لم تسمع دعواه . ولو أقام



بينية لم تسمع ، وقيل : يعمل بهما ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بها . ولو  
أكذب نفسه جاز مطالبته وحل مقاصته .

فان رد اليمين على المدعي صح . فان حلف استحق . وان امتنع  
سقطت دعواه .

ولو نكل المنكر عن اليمين وأصر ، قضي عليه بالنكول ، وهو المروي .  
وقيل : يرد اليمين على المدعي ، فان حلف ثبت حقه ، وإن نكل بطل .

ولو بذل المنكر اليمين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت اليه .  
ولا يستحلف المدعي مع بينة إلا في الدين على الميت يستحلف على بقاءه في  
ذمته استظهاراً .

وأما السكوت : فان كان لآفة توصل الى معرفة اقراره او انكاره . ولو افتقر  
الى مترجم لم يقتصر على الواحد . ولو كان عناداً حبسه حتى يجيب .

### المقصد الثالث في كيفية الاستحلاف :

ولا يستحلف احد إلا بالله ولو كان كافراً ، لكن ان رأى الحماكم احلاف  
الذي بما يقتضيه دينه اردع جاز ،

ويستحب لاحاكم تقديم العظة .

ويجزيه ان يقول : والله ماله قبلي كذا .

ويجوز تغليظ اليمين بالقول والزمان والمكان .

ولا تغليظ لما دون نصاب القطع .

ويحلف الاخرس بالاشارة ، وقيل : يوضع يده على اسم الله تعالى في المصحف .

وقيل : يكتب اليمين في لوح وينسل ويؤمر بشربه بعد اعلامه فان شربه كان

حالفاً وإن امتنع الزم الحق .

ولا يحلف الحماكم احداً إلا في مجلس قضاؤه إلا معذوراً كالمرضى ، او امرأة

غير برزة .



ولا يحلف المنكر الآ على القطع . ويحلف على فعل غيره على نفي العلم كما لو ادعى على الوارث فأنكر ، او ادعى ان يكون وكيله قبض او باع .  
واما المدعي ولا شاهد له ، فلا يمين عليه إلا مع الرد او مع نكول المنكر على قول .  
ويحلف على الجزم .

ويكفي مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق . فلو ادعى المنكر الابراء او الاداء انقلب مدعياً . والمدعي منكرأ ، فيكفيه اليمين على بقاء الحق .  
ولا يتوجه على الوارث بالدعوى على موروثه الا مع دعوى علمه بموجبه أو إنباته وعلمه بالحق وأنه ترك في يده مالا .

ولا تسمع الدعوى في الحدود مجردة عن البينة . ولا يتوجه بها يمين على المنكر . ولو ادعى الوارث لمورثه مالا ستم دعواه سواء كان عليه دين يحيط بالتركة او لم يكن .

ويقضى بالشاهد واليمين في الاموال والديون .  
ولا يقبل في غيره مثل الهلال والحدود والطلاق والقصاص .  
ويشترط شهادة الشاهد اولا ، وتمديله . ولو بدأ باليمين وقعت لاغية . ويفتقر الى اعادتها بعد الاقامة .

ولا يحلف مع عدم العلم ولا يشبث مال غيره (١) .

مسألتان :

( الأولى ) لا يحكم الحاكم باخبار الحاكم آخر ، ولا بقيام البينة بثبوت الحكم عند غيره . نعم لو حكم بين الخصوم واثبت الحكم واشهد على نفسه فشهد شاهدان

---

(١) اي مال لغيره . وفي الشرح الكبير : فلو ادعى غريم الميت ماله ( للميت ) على آخر مع شاهد فان حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم ولا يجبر الوارث عليه . . . لان يمينه لا يثبت مال الغير .



بحكمه عند آخر وجب على المشهود عنده انفاذ ذلك الحكم .  
( الثانية ) القسمة تميز الحقوق ولا يشترط حصة - ور قاسم بل هو احوط فاذا عدلت السهام كفت القرعة في تحقق القسمة .  
وكل ما يتساوى اجزائه يجبر الممتنع على قسمته كالخنطة ، والشهير ، وكذا مالا يتساوى اجزائه اذا لم يكن في القسمة ضرر . كالارض ، والخشب . ومع الضرر لا يجبر الممتنع .

### المقصد الرابع - في الدعوى . وهي تستدعي فصولا :

( الاول ) في المدعي : وهو الذي يترك او ترك الخصومة . وقيل : هو الذي يدعي خلاف الاصل او امراً خفياً .  
ويشترط التكليف ، وان يدعي لنفسه او لمن له ولاية الدعوى عنه ، وايراد الدعوى بصيغة الجزم وكون المدعى به مملوكاً .  
ومن كانت دعواه عينا فله انتزاعها . ولو كان ديناً والغريم مقر باذل او مسع جحوده عليه حجة لم يستقل المدعي بالانتزاع من دون الحاكم .  
ولو فات احد الشروط وحصل للغريم في يد المدعي مال كان له المقاصة ولو كان من غير جنس الحق .

وفي سماع الدعوى المجهولة تردد ، اشبهه : الجواز .  
مسائل :

( الأولى ) من انفرد بالدعوى لما لا يد عليه قضي له به . ومن هذا ان يكون بين جماعة كيس فيدعيه احدهم .

( الثانية ) لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرج البحر فهو لأهله .  
وما اخرج بالنفوس فهو لمخرجه ، وفي الرواية ضعف .

( الثالثة ) روي في رجل دفع الى رجل دراهم بضاعة يخلطها بماله ويتجر بها ، فقال : ذهبت ، وكان لغيره معه مال كثير فأخذوا اموالهم ، قال : يرجع عليه .



بماله ويرجع هو على أولئك بما أخذوا . ويمكن حمل ذلك على من خلط المال ولم يأذن له صاحبه وأذن الباؤون .

(الرابعة) لو وضع المستأجر الأجرة على يد أمين فتلفت كان المستأجر ضامناً إلا ان يكون الآجر دعاه الى ذلك فحقه حيث وضعه .

(الخامسة) يقضى على الغائب مع قيام البينة ، ويبيع ماله ، ويقضى دينه ويكون الغائب على حجته ، ولا يدنم اليه المال إلا بكفلاء .

(الفصل الثاني) في الاختلاف في الدعوى : وفيه مسائل :

(الأولى) لو كان في يد رجل وامرأة جارية فادعى أنها مملوكته وادعت المرأة حريتها وأنها بنتها ، فإن أقام أحدهما بينة قضي له وإلا تركت الجارية حتى تذهب حيث شاءت .

(الثانية) لو تنازعا عينا في يدهما قضي لهما بالسوية ولكل منهما احواف صاحبه . ولو كانت في يد أحدهما قضي بها للمتشبه وللآخر احوافه . ولو كانت في يد ثالث وصدق أحدهما قضي له ، وللآخر احوافه . ولو صدقها قضي لهما بالسوية . ولكل منهما احواف الآخر وان كذبها أقرت في يده .

(الثالثة) اذا تداعيا خصماً قضي لمن اليه القمط (١) وهي رواية عمرو بن شمر عن جابر ، وفي عمرو ضعف . وعن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام قضي بذلك ، وهي قضية في واقعة .

(الرابعة) إذا ادعى ابو الميته عارية بعض متاعها كلف البينة وكان كغيره من الانساب . وفيه رواية بالفرق ضعيفة .

(الخامسة) اذا تداعى الزوجان متاع البيت فله ما للرجال ، ولها ما للنساء وما يصلح لهما يقسم بينهما . وفي رواية : هو للمرأة وعلى الرجال البينة .

(١) القمط بالكسر : الحبل الذي يشد به النخص .



وفي المبسوط : اذا لم يكن بيعة ويدها عليه كان بينهما .

( الثالث ) في تعارض البيعات :

يقضى مع التعارض للخارج إذا شهدتا بالملك المطلق على الاشبه . ولصاحب اليد لو انفردت بينته بالسبب كالانتاج وقديم الملك وكذا الابتياح . ولو تساويا في السبب فروايتان ، أشبههما : القضاء للخارج .

ولو كانت يدها عليه قضي لكل منهما بما في يد الآخر ، فيكون بينهما نصفين . ولو كان المدعى به في يد ثالث قضي بالاعدل فالأكثر . فان تساويا عدالة وكثرة أقرع بينهما ، فمن خرج اسمه أحلف وقضي له . ولو امتنع أحلف الآخر . ولو امتنعا قسم بينهما .

وفي المبسوط : يقرع بينهما إن شهدتا بالملك المطلق . ويقسم إن شهدتا بالملك المقيد . والأول أشبه .

## كتاب الشهادات

والنظر في أمور أربعة :

( الأول ) في صفات الشاهد ، وهي ستة :

( الأول ) البلوغ ، فلا تقبل شهادة الصبي ما لم يصر مكلاً . وقيل : تقبل إذا

بلغ عشرآ ، وهو شاذ .

واختلفت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجنائيات ومحصلها القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم يختلفوا ، ويؤخذ بأول قولهم .

وشرط الشيخ في الخلاف : ألا يفترقوا .

( الثاني ) كمال العقل : فالجنون لا تقبل شهادته . ومن يناله الجنون ادواراً

تقبل في حال الوثوق باستكمال فطنته .



( الثالث ) الايمان : فلا تقبل شهادة غير المؤمن . وتقبل شهادة الذي في الوصية خاصة مع عدم المسلم . وفي اعتبار الغربة تردد .

وتقبل شهادة المؤمن على اهل الملل ، ولا تقبل شهادة احدهم على المسلم ولا غيره . وهل تقبل على اهل ملته ؟ فيه رواية بالجواز ضعيفة ، والاشبه بالمنع . ( الرابع ) المدالة : ولا ريب في زوالها بالكبائر . وكذا في الصغائر مصرأ . واما الندرة من العلم فلا . ولا يقدرح اتخاذ الحمام للانس ، وانفاذ الكتب . واما الزهان عليها فقادر لانها قمار .

واللعب بالشرط نج ترد به الشهادة . وكذا الغناء وسماعه ، والعمل بالآلات اللهو وسماعها ، والدف الا في الاملاك والخمتان . ولبس الحرير للرجل الا في الحرب . والتختم بالذهب ، والتحلي به للرجال .

ولا تقبل شهادة القاذف . وتقبل لوتاب وحدت توبته ان يكذب نفسه . وفيه قول آخر متكلف .

( الخامسة ) ارتفاع التهمة : فلا تقبل شهادة الجار نفماً ، كالشريك فيما هو شريك فيه . والوصي فيما له فيه ولاية . ولا شهادة ذي المداوة الدنيوية ، وهو الذي يسر بالمساة ويساه بالمسرة . والنسب لا يمنع القبول . وفي قبول شهادة الولد على أبيه خلاف ، اظهره : المنع .

وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته . وشرط بعض الاصحاب انضمام غيره من اهل الشهادة . وكذا في الزوجة . وربما صح فيها الاشتراط . والصحبة لا تمنع القبول ، كالضيف والاجير على الاشبه . ولا تقبل شهادة السائل بكفه ، لما يتصف به من مهانة النفس ، فلا يؤمن خدعه .

وفي قبول شهادة المملوك روايتان ، اشهرهما : القبول . وفي شهادته على المولى قولان ، اظهرهما : المنع . ولو اعتق قبلت للمولى وعليه .

ولو اشهد عبديه بحمل انه ولده ، فورثها غير الحمل واعتقهما الوارث فشهدا



للحمل (١) قبلت شهادتهما ورجع الارث الى الولد ، ويكره له استرقاقهما .  
ولو تحمل الشهادة الصبي او الكافر او العبد او الخصم او الفاسق ثم زال المانع  
وشهدوا قبلت شهادتهم .

(السادس) طهارة المولد : فلا تقبل شهادة ولد الزنا ، وقيل : تقبل في الشيء .  
الدون ، وبه رواية نادرة .

ويلحق بهذا الباب مسائل :

(الأولى) التبرع بالأداء قبل الاستنطاق يمنع القبول لتطرق التهمة . وهل  
يمنع في حقوق الله ؟ فيه تردد .

(الثانية) الأصم . تقبل شهادته فيما لا يفتقر الى السماع . وفي رواية يؤخذ  
بأول قوله . وكذا تقبل شهادة الاعمى فيما لا يفتقر الى رؤية .

(الثالثة) لا تقبل شهادة النساء في الهلال ، والطلاق . وفي قبولها في الرضاع  
تردد ، اشبهه : القبول . ولا تقبل في الحدود .

وتقبل مع الرجال في الرجم على تفصيل يأتي . وفي الجراح والقتل بأن يشهد  
رجل وامرأتان ، ويجب بشهادتهن : الدية لا القود . وفي الديون مع الرجال .

ولو انفردن كامرأتين مع اليمين فلا شبهه : عدم القبول .

وتقبلن منفردات في العذرة وعيوب النماء الباطنة .

وتقبل شهادة القابلة في ربع ميراث الاستهل ، وامرأة واحدة في ربع الوصية .  
وكذا كل امرأة يثبت شهادتها في الربع حتى تكملن اربعا فتقبل شهادتهن في  
الوصية أجمع .

ولا ترد شهادة ارباب الصنائع المكروهة ، كالصباغة ، ولا الصنائع الدنيئة  
كالحميكة والحجامة ، ولو بلغت الدناءة كالزبال والوقاد ، ولا ذوي العاهات  
كالا جذم والابرس .

(١) اي شهدا انه ولد المورث .



( الثاني ) فيما يصير به شاهداً ، وضابطه : العلم ، ومستنده : الشهادة او السماع . فالمشاهدة للأفعال : كالغصب ، والقتل ، والسرقه ، والرضاع ، والولادة ، والزنا ، واللواط .

اما السماع ، فيثبت به النسب ، والملك ، والوقف ، والزوجية .  
ويصير الشاهد متحماً بالمشاهدة لما يكفي فيه المشاهدة ، والسماع لما يكفي فيه السماع وان لم يستدعه المشهود عليه . وكذا لو قيل له : لا تشهد فسمع من القائل ما يوجب حكماً . وكذا لو خفي فقط المشهود عليه .  
وإذا دعي الشاهد للإقامة وجب الا مع ضرر غير مستحق (١) . ولا يحل الامتناع مع التمكن .

ولو دعي للتحمل فقولان ، المروي : الوجوب . ووجوبه على الكفاية . ويتمين مع عدم من يقوم بالتحمل .

ولا يشهد الا مع المعرفة او شهادة عدلين بالمعرفة .  
ويجوز أن تسفر المرأة ليعرفها الشاهد .  
ويشهد على الأخرس بالإشارة . ولا يقيمها بالاقرار (٢) .

#### مسائل :

( الأولى ) قيل يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته يتصرف فيه ، وبه رواية ، والأولى الشهادة بالتصرف لانه دلالة الملك وليس بملك .

( الثانية ) يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه الشاهد اذا عرفه المتبايعان .

( الثالثة ) لا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ، ولو رأى خطه . وفي رواية :

(١) في الشرح : الا مع خوف ترتب ضرر بسبب الشهادة غير مستحق على

الشاهد او المشهود عليه او بعض المؤمنين .

(٢) اي يشهد بالإشارة التي رآها منه لا بالاقرار الذي فهمه منها لاحتمال خطئه

في الفهم .



ان شهد معه آخر جاز اقامتها ، وفي الرواية تردد .  
( الرابعة ) من حضر حساباً ، وسمع شهادة ، ولم يُستشهد كان بالخيار في  
الاقامة ما لم يحس بطلان الحق ان امتنع . وفي الرواية تردد .  
ويكره ان يشهد لمخالف اذا خشي أنه لو استدعاه الى الحاكم يرد شهادته .

### ( الثالث ) في الشهادة على الشهادة :

وهي مقبولة في الديون ، والاموال ، والحقوق ، ولا تقبل في الحدود .  
ولا يجزى الا اثنتان على شاهد الاصل .  
وتقبل الشهادة على شهادة النساء في الموضوع الذي تقبل فيه شهادتهن على تردد (١) .  
واجب الالفاظ أن يقول : أشهد على شهادتي أنني أشهد على كذا .  
ولا تقبل شهادة الفرع الا مع تعذر حضور شاهد الاصل لمرض او غيبة  
او موت .

ولو شهد الفرع فأنكر شاهد الاصل ، فالمروي . العمل بأعدهما ، فان تساويا  
ا طرح الفرع ، وفيه اشكال ، لأن قبول شهادة الفرع مشروط بعدم شاهد الاصل .  
ولا تقبل شهادة على شهادة على شهادة في شيء .

### ( الرابع ) في اللواحق ، وفيه مسائل :

( الاولى ) اذا رجع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم . ولو رجعا بعد القضاء لم  
ينقض الحكم وضمن الشهود .

وفي « النهاية » : ان كانت العين قائمة ارتجعت ولم يفرما . وإن كانت تالفة  
ضمن الشهود .

( الثانية ) اذا ثبت انها شهادا زور نقض الحكم واستعيدت العين مع بقائها

---

(١) هكذا في النسخة المخطوطة ، وفي الشرح الكبير مانعه : ويقبل على الشهادة :

شهادة النساء في الموضوع الذي يقبل فيه شهادتهن .



ومع تلفها ، او تمذرها ، يضمن الشهود .

( الثالثة ) لو كان المشهود به قتلا ، او رجما ، او قطعاً ، فاستوفي ، ثم رجم الشهود ، فان قالوا : تعمدنا اقتص منهم او من بعضهم ، ويرد البعض ما وجب عليهم ، ويتم الولي إن بقي عليه شيء .

ولو قالوا : أخطأنا لزمهم الدية ، ولو قال بعضهم : أخطأنا لزمه نصيبه من الدية ، ولم يعرض اقراره على غيره . ولو قال : تعمدت رد عليه الولي ما يفضل ، ويقتص منه إن شاء .

وفي « النهاية » : يرد الباقيات من شهود الزنا ثلاثة ارباع الدية ويقتل ، والرواية صحيحة السند ، غير أن فيها تملطاً على الاموال المعصومة بقول واحد ، ( الرابعة ) لو شهدا بطلاق امرأة فزوجت ، ثم رجعا ضمنا المهر ، وردت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني . وتحمل هذه الرواية على أنها نكحت بسماع الشهادة لا مع حكم الحاكم ، ولو حكم لم يقبل الرجوع .

( الخامسة ) لو شهد اثنان على رجل بسرقة فقطع ثم قالا : أوغمنا ، والسارق غيره . أغرمنا دية يد الاول ، ولم يقبل في الاخير لما يتضمن من عدم الضبط . ( السادسة ) تجب شهرة شاهد الزور ، وتعزيره بما يراه الامام حسماً للجرأة .



## كتاب الحدود والتعزيرات

وفيه فصول :

### الفصل الاول

في حد الزنا

والنظر في الموجب ، والحد ، والواحق : —

أما الموجب : فهو ايلاج الانسان فرجه في فرج امرأة من غير عقد ولاملك ولا شبهة . ويتحقق بغيبوبة الحشفة قبلا او دبراً .

ويشترط في ثبوت الحد : البلوغ ، والعقل ، والعلم بالتحريم ، والاختيار . فلو تزوج محرمة كالأم او المحصنة ، سقط الحد مع الجهالة بالتحريم ، ويثبت مع العلم . ولا يكون العقد بمجرد شبهة في السقوط .

و او تشبهت الأجنبية بالزوجة ، فعليها الحد دون واطئها .

وفي رواية : يقام عليها الحد جهراً ، وعليه سرأ وهي متروكة .

ولو وطأ المجنون عاقلة ففي وجوب الحد تردد اوجبہ الشيخان (١) .

ولا حد على المجنونة .

ويسقط الحد بادعاء الزوجية ، وبدعوى ما يصلح شبهة بالنظر الى المدعى .

ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الزاني بالغاً حداً له فرج

مملوك بالعقد او الملك ، يفدو عليه ويروح . ويستوي فيه المسلمة والذمية .

واحصان المرأة كاحصان الرجل ، لكن يراعى فيها العقل إجماعاً .



- ولا تخرج المطلقة رجعية عن الاحصان . وتخرج البائن وكذا المطلق .  
ولو تزوج معتدة عالماً أحد مع الدخول ، وكذا المرأة .  
ولو ادعى الجهالة أو أحدهما قبل - على الأصح - إذا كان ممكناً في حقه .  
ولو راجع المخالم لم يتوجه عليه الرجم حتى يظأ ، وكذا العبد لو أعتق ،  
والمكاتب إذا تحرر .  
ويجب الحد على الاعمى ، فان ادعى الشبهة فقـولان ، أشبههما : القبول  
مع الاحتمال .  
وفي التقبيل والمضاجعة والمعانقة : التعزير .  
ويثبت الزنا بالاقرار او البيئنة .  
ولا بد من بلوغ المقر ، وكاله واختياره ، وحرية ، وتكرار الاقرار أربعاً .  
وهل يشترط اختلاف مجالس الاقرار ؟ أشبهه : أنه لا يشترط .  
ولو أقر بحد ولم يبينه ضرب حتى ينهى عن نفسه .  
ولو أقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط عنه ، ولا يسقط غيره .  
ولو أقر ثم تاب كان الامام مجزي (١) في الإقامة ، رجماً كان او غيره .  
ولا يكفي في البيئنة اقل من اربعة رجال ، او ثلاثة وامرأتين .  
ولو شهد رجلان واربع نساء يثبت بهم الجلد لا الرجم .  
ولا تقبل شهادة ست نساء ورجل ، ولا شهادة النساء منفردات .  
ولو شهد ما دون الاربعة لم يثبت ، وحدوا للفرية .  
ولا بد في الشهادة من ذكر المشاهدة ، كالميل في المكحلة .  
ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد ،  
ولو أقام الشهادة بعض حدوا اذا لم يرتقب أمام البيئنة .  
وتقبل شهادة الاربعة على الاثنين فما زاد .



ولا يسقط الحد بالتوبة بعد قيام البيعة . ويسقط لو كانت قبلها ، رجماً كان او غيره .

### النظر الثاني — في الحد :

يجب القتل على الزاني بالمحرمة ، كالأم ، والبنت ، وألحق « الشيخ » كذلك امرأة الأب . وكذا يقتل الذي اذانى بالمسلمة ، والزاني قهراً . ولا يعتبر الاحصان . ويتساوى فيه الحر والعبد ، والمسلم والكافر .

وفي جلده قبل القتل تردد .

ويجب الرجم على المحصن إذا زنى ببالغة عاقلة . ويجمع للشيخ والشيخة بين الحد والرجم إجماعاً . وفي الشاب روايتان ، أشبههما : الجمع .

ولا يجب الرجم بالزنا بالصغيرة والمجنونة ، ويجب الجلد . وكذا لو زنى بالمحصنة صغير . ولو زنى بها المجنون لم يسقط عنها الرجم .

ويجزأ شعر رأس البكر مع الحد ويفرب عن بلده سنة . والبكر من ليس بمحصن ، وقيل : الذي أمملك ولم يدخل ولا تغريب على المرأة ولا جز .

والمملوك يجلد خمسين ، ذكراً كان او انثى ، محصناً او غير محصن ، ولا جز على احدهما ولا تغريب .

ولو تكرر الزنى ، كفى حد واحد . ولو حد مع كل واحد مرة قتل في الثالثة ، وقيل : في الرابعة ، وهو أحوط .

والمملوك إذا قيم عليه حد الزنى سبهاً قتل في الثامنة ، وقيل : في التاسعة وهو أولى .

ولاحقكم في الذمي الخيار في إقامة الحد عليه او تسليمه الى أهل نحلته ليقيموا الحد عليه على معتقدهم .

ولا يقام على الحامل حد ، ولا قصاص حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد ، ولو وجد له كافل جاز .



- ويرجم المريض والمستحاضة ، ولا يحد أحدهما حتى يبرأ .
- ولو رأى الحاكم التعميل ضربه بالاضغث المشتمل على العدد .
- ولا يسقط الحد باعتراض الجنون .
- ولا يقام في الحر الشديد ، ولا البرد الشديد ، ولا في ارض العدو ، ولا على من التجأ الى الحرم . ويضيق عليه في المظم والمشرب حتى يخرج للاقامة . ولو أحدث في الحرم ما يوجب حداً ، حدث فيه .
- وإذا اجتمع الحد والرجم جلد اولاً .
- ويدفن المرجوم الى حقويه ، والمرأة الى صدرها . فان فرأعيده . ولو ثبت الموجب بالاقرار لم يعد . وقيل : إن لم تصبه الحجارة أعيد .
- ويبدأ الشهود بالرجم . ولو كان مقرراً بدأ الامام .
- ويجلد الزاني قائماً مجرداً .
- وقيل : إن وجد شابة جلد بها أشد الضرب ، وقيل : متوسطاً . ويفرق على جسده ، ويتقى فرجه ووجهه ، وتضرب المرأة جالسة ، وتربط ثيابها .
- ولا يضمن دية لوقته الحد .
- ويدفن المرجوم عاجلاً ، ويستحب إعلام الناس ليتوفروا . ويجب ان يحضره طائفة ، وقيل : يستحب ، وأقلها واحد .

### النظر الثالث — في الواحق ، وفيه مسائل :

- ( الأولى ) إذا شهد أربعة بالزنى قبلاً ، فشهدت أربع نساء بالبكارة ، فلا حد وفي حدود الشهود قولان .
- ( الثانية ) إذا كان الزوج احد الأربعة فيه روايتان .
- ووجه السقوط أن يسبق منه القذف .
- ( الثالثة ) يقيم الحاكم حدود الله تعالى ، أما حقوق الناس فتتقف على المطالبة .



- ( الرابعة ) من افترض بكراً بأصبغته فعليه مهرها . ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها .  
( الخامسة ) من زوج أمته ثم وطئها فعليه الحد .  
( السادسة ) من أقر أنه زنى بفلانة فعليه مع تكرار الاقرار حدان .  
ولو أقر مرة فعليه حد القذف ، وكذا المرأة ، وفيهما تردد .  
( السابعة ) من زوج أمة على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن فعليه ثمن  
حد الزنى .  
( الثامنة ) من زنى في زمان شريف او مكان شريف (١) عوقب زيادة على الحد .

## الفصل الثاني

في اللواط والسحق والقيادة

- فاللواط يثبت بالأقرار اربعاً ، ولو أقر دون ذلك عزر .  
ويشترط في المقر : التكليف والاختيار والحرية فأعلا كان او مفعولاً .  
ولو شهد أربعة يثبت ، ولو كانوا دون ذلك حدوا .  
ويقتل الموقب ولو لاط بصغيراً او مجنوناً ، ويؤدب الصغير ، ولو كانا بالغين  
قتلاً ، وكذا لو لاط بعبده .  
ولو ادعى العبد اكرامه درىء عنه الحد .  
ولو لاط الذي عمه قتل ولو لم يوقب .  
ولو لاط بعثله فللامام الاقامة او دفعه إلى اهل ملته ليقيموا عليه حدهم .  
وموجب الايقاب القتل للفاعل والمفعول إذا كان بالغاً عاقلاً ، ويستوى فيه كل  
موقب . ولا يحد المجنون ولو كان فأعلا على الأصح .  
والامام مجزي في الموقب بين قتله ورجحه والقائه من جدار واحراقه .  
(١) كمثل رمضان او العيدين او عرفة او الحرم او احد المساجد .



• ويجوز أن يضم الاحراق الى غيره من الآخري .

• ومن لم يوقب فحده مئة على الاصح ، ويستوي فيه الحر والعبد .

• ولو تكرر مع الحد قتل في الرابعة على الاشبه .

• ويعزر المجتمعان تحت ازار مجردين ولا رحم بينهما ، من ثلاثين سوطا الى

تسعة وتصمين . ولو تكرر مع تكرار التعزير حدا في الثالثة .

• وكذا يعزر من قبل غلاما بشهوة .

• ويثبت السحق بما يثبت به اللواط .

والحد فيه مئة جلدة ، حرة كانت او أمة ، محصنة كانت او غير محصنة ، للفاعلة

والمفعولة . وقال في « النهاية » : ترجم مع الاحصان . وتقتل المساحقة في الرابعة

مع تكرار الحد ثلاثا .

• ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ، ولا يسقط بعد البينة .

• ويعزر المجتمعتان تحت ازار واحد مجردتين . ولو تكرر مرتين مع التعزير

أقيم عليهما الحد في الثالثة . ولو عادتا قال في « النهاية » : قتلنا .

• مسألان :

( الأولى ) لا كفالة في الحد ولا تأخير الا لعذر ، ولا شفاعة في اسقاطه .

( الثانية ) لو وطىء زوجته فساحقت بكراً فحملت من مائه فالولد له ،

وعلى زوجته الحد والمهر ، وعلى الصبية الجلد .

• وأما القيادة :

فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا . او الرجال والصبيان للواط .

• ويثبت بشاهدين او الاقرار مرتين .

• والحد فيه خمس وسبعون جلدة ، وقيل : يحلق رأسه ويشهر .

• ويستوي فيه الحر والعبد ، والمسلم والكافر . وينفى بأول مرة ،

وقال المفيد . في الثانية . والأول مروى . ولا نفي على المرأة ولا جز .



## الفصل الثالث

في حد القذف

ومقاصده اربعة :

(الأول) في الموجب : وهو الرمي بالزنا او اللواط . وكذا لو قال : يا منكوحاً في دبره بأي لغة اتفق اذا كانت مفيدة للقذف في عرف القائل . ولا يحمد مـم جهالته فأندتها . وكذا لو قال لمن أقر بنوته : لست ولدي .  
ولو قال : زنى بك أبوك ، فلقذف لأبيه . او زنت بك أمك ، فلقذف لأمه .  
ولو قال . يا ابن الزانيين ، فلقذف لهما .

ويثبت الحد اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافراً .

ولو قال للمسلم : يا ابن الزانية وأمه كافرة ، فالأشبهه : التعزير ، وفي « النهاية » : يحمد . ولو قال : يا زوج الزانية فالحمد لها (١) . ولو قال : يا أبا الزانية ، او يا أبا الزانية فالحمد للمنسوبة الى الزنا دون المواجه .

ولو قال : زنيت بفلانة ، فللمواجه حد ، وفي ثبوته للمرأة تردد .

والتعريض يوجب التعزير ، وكذا لو قال لامرأته : لم أجذك عذراء .

ولو قال لغيره ما يوجب أذى ، كالخصيس والوضيع ، وكذا لو قال : يا فاسق

ويا شارب الخمر ما لم يكن متظاهراً .

ويثبت القذف بالاقرار مرتين من المكلف الحر المختار او بشهادة عدلين .

ويشترط في القاذف البلوغ والعقل . فالصبي لا يحمد بالقذف ويعزر ،

وكذا المجنون .

( الثاني ) في المقذوف :

ويشترط فيه : البلوغ ، وكمال العقل ، والحرية ، والاسلام ، والعتر .

(١) يعني انها صاحبة الحق فيه ، وكذا يقال فيما بعده .



فمن قذف صبيًا أو مجنونًا أو مملوكًا أو كافرًا أو متظاهراً بالزنى لم يحد بل يعزر .  
وكذا الأب أو قذف ولده . ويحد الولد لو قذفه . وكذا الأقارب .

( الثالث ) في الأحكام :

فلو قذف جماعة بلفظ واحد ، فعليه حد ان جاءوا وطالبوا مجتمعين ، وان  
افترقوا فلكل واحد حد .

وحد القذف يورث كما يورث المال . ولا يرثه الزوج ولا الزوجة .  
ولو قال : ابنتك زان أو بنتك زانية فالحـد لهما . وقال في « الفهاية » : له  
المطالبة والمغفو .

ولو ورث الحد جماعة فعفا أحدهم كان لمن بقي الاستيفاء على النمام .  
ويقتل القاذف في الرابعة اذا حد ثلاثاً ، وقيل في الثالثة .  
والحد ثمانون جلدة ، حرّاً كان القاذف أو عبداً . ويجلد بشيابه ولا يجرد .  
ويضرب متوسطاً . ولا يعزر الكفار مع التناز .

( الرابع ) في الواحق ، وهي مسائل :

( الأولى ) يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وكذا من سب أحد  
الأمّة عليهم السلام . ويحل دمه لكل سامع اذا أمن .

( الثانية ) يقتل مدعي النبوة . وكذا من قال : لا أدري محمد — عليه الصلاة  
والسلام — صادق أولاً ، إذا كان على ظاهر الاسلام .

( الثالثة ) يقتل الساحر إذا كان مسلماً . ويعزر ان كان كافراً .

( الرابعة ) يكره أن يزداد في تأديب الصبي عن عشرة اسواط ، وكذا العبد . ولو  
فعل استحب عققه .

( الخامسة ) يعزر من قذف عبده أو أمته . وكذا كل من فعل محرماً أو ترك  
واجباً : بما دون الحد .



## الفصل الرابع

في حد المسكر

والنظر في أمور ثلاثة :

(الاول) في الموجب : وهو تناول المسكر والفقاع اختياراً مع العلم بالتحريم .

ويشترط : البلوغ ، والعقل .

فالتناول يعم الشارب والمستعمل في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم ولو بالقطرة .

وكذا العصير إذا غلاماً لم يذهب ثلثاه . وكل ما حصلت فيه الشدة المسكرة .

ويسقط الحد عن جهل المشروب او التحريم . ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار

مرتين من مكاف حر مختار .

( الثاني ) في الحد : وهو ثمانون جلدة . ويستوي فيه الحر والعبد ، والكافر

مع التظاهر . ويضرب الشارب عرباناً على ظهره وكتفيه ويتقى وجهه وفرجه . ولا

يحد حتى يفيق . وإذا حد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي . وقال الشيخ ، في

الخلاف : يقتل في الرابعة . ولو شرب مراراً ولم يحد كفى حد واحد .

( الثالث ) في الاحكام : وفيه مسائل : —

( الأولى ) لو شهد واحد بشربها وآخر بقيمتها حد .

( الثانية ) من شربها مستحلاً استتيب ، فان تاب أقيم عليه الحد ، وإلا قتل .

وقيل : حكمه حكم المرتد ، وهو قوي .

ولا يقتل مستحل غير الخمر (١) بل يحد مستحلاً ومحرمًا .

( الثالثة ) من باع الخمر مستحلاً استتيب . فان تاب والاقول . وفيما سواها يعزر .

( الرابعة ) لو تاب قبل قيام البيعة سقط الحد ، ولا يسقط لو تاب بعد البيعة .

وبعد الاقرار يتخير الامام في الاقامة . ومنهم من حتم الحد .

---

(١) قال في « شرائع الاسلام » : « واما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلاً »

لتحقق الخلاف بين المسلمين فيها ، ويقام الحد مع شربها مستحلاً ومحرمًا .



## الفصل الثاني

في حد السرقة

وهو يعتمد فصولاً : -

- ( الاول ) في السارق : ويشترط فيه : التكليف ، وارتفاع الشهية ، وألا يكون الوالد من ولده ، وأن يهتك الحرز ويخرج المتاع بنفسه وبأخذ سرّاً .  
 فالقيود إذا ستة ، فلا يحد الطفل ، ولا المجنون ، لكن يعزران .  
 وفي « النهاية » : يعفى عن الطفل اولاً ، فإن عاد أدب ، فإن عاد حكمت أنامله حتى تدمى ، فإن عاد قطعت أنامله ، فإن عاد قطع كما يقطع البالغ .  
 ولو سرق الشريك ما يظنه نصيباً لم يقطع .  
 وفي سرقة أحد الغائبين من الغنيمة روايتان ، أحدهما : لا يقطع ، والأخرى : يقطع لو زاد نصيبه عن قدر النصاب . ولو هتك الحرز غيره وأخرج هو لم يقطع .  
 والحر والعبد ، والمسلم والكافر ، والذكر والانثى سواء .  
 ولا يقطع عبد الانسان بسرقة ماله . ولا عبد الغنيمة بالسرقة منها .  
 ويقطع الأجير إذا أحرز المال من دونه على الاظهر ، والزوج والزوجة ، وكذا الضيف ، وفي رواية : لا يقطع .  
 وعلى السارق اعادة المال ولو قطع .  
 ( الثاني ) في المسروق ونصاب القطم ربع دينار ، ذهباً خالصاً ، مضروباً بسكة المعاملة او ما قيمته ذلك ، ولا بد من كونه محرزاً ، بقفل او غلق او دفن .  
 وقيل : كل موضع ليس لغير المالك دخوله الا بأذنه فهو حرز .  
 ولا يقطع من سرق من المواضع المأذون في غشيانها كالحمامات والمساجد .  
 وقيل : إذا كان المالك مراعيًا للمال كان محرزاً .

\* ملاحظة : وقع سهوا الرقم ٣٠٥ بدل الرقم ٣٠١ فنعتذر لذلك



ولا يقطع من سرقة من جيب انسان او كفه الظاهرين ، ويقطع لو كانا باطنين .  
 ولا يقطع في الثمر على الشجر ، ويقطع سارقه بعد احرازه .  
 وكذا لا يقطع في سرقة ما كورل في عام مجاعة .  
 ويقطع من سرقة مملوكا . ولو كان حراً فبإيه قطع لنفساده ، لا حداً .  
 ويقطع سارق الكفن لأن القبر حرز له .

ويشترط بلوغه النصاب ، وقيل : لا يشترط ، لأنه ليس حد السرقة . بل لحسم  
 الجرأة . ولو نبش ولم يأخذ عزر ، ولو تكرر وقت السلطان جاز قتله ردعاً .  
 ( الثالث ) يثبت الموجب بالاقرار مرتين او بشهادة عدلين . ولو أقر مرة  
 عزر ولم يقطع .

ويشترط في المقر : التكليف ، والحرية ، والاختيار . ولو أقر بالضرب لم  
 يقطع . نعم لو رد السرقة بعينها قطع ، وقيل : لا يقطع لتطرق الاحتمال وهو اشبه .  
 ( الرابع ) في الحد : وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ، وتترك الراحة والابهام ،  
 ولو سرق بعد ذلك قطعت رجلاه اليسرى من مفصل القدم ويترك العقب .  
 ولو سرق ثلاثة حبس دائماً ولو سرق في السجن قتل .  
 ولو تكررت السرقة من غير حد كفى حد واحد .

ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كانت شلاء .  
 وكذا لو كانت اليسار شلاء . ولو لم يكن يسار قطع اليمنى . وفي الرواية :  
 لا يقطع . وقال الشيخ في « النهاية » : ولو لم يكن يسار قطعت رجلاه اليسرى .  
 ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر من الحبس . وفي السلك تردد .  
 ويسقط الحد بالتوبة قبل البيئة لا بعدها . ويتخير الامام معها بالاقرار في الإقامة  
 على رواية فيها ضعف ، والأشبه : تحتم الحد ولا يضمن سرابة الحد .

( الخامس ) في الواحق . وفيه مسائل :

( الأولى ) اذا سرق اثنان نصيباً ، قال في « النهاية » : يقطعان . وفي



الخلاف : اشترط نصيب كل واحد نصابا .  
( الثانية ) لو قامت الحججة بالسرقفة ثم أمسك ليقطع . ثم شهدت عليه  
بأخرى ، قال في « النهاية » : قطعت يده بالأولى ورجله بالأخرى . وبه رواية .  
والأولى التمسك بمصمة الدم الا في موضع اليقين .  
( الثالثة ) قطع السارق موقوف على مرافعة المسروق منه . فلو لم يرافعه لم  
يرفمه الامام ، ولو رافعه لم يسقط الحد . ولو وهبه قطع .

## الفصل السادس

### في المحارب

وهو كل مجرد سلاحاً في بر او بحر ، ليلا او نهاراً ، لاخافة السابلة وإن لم  
يكن من أهلها على الاشبه . ويشب ذلك بالاقرار ولو مرة او بشهادة عدلين .  
ولو شهد بهض الـوص على بض لم تقبل . وكذا لو شهد بهض المأخوذين  
لبعض .

وحده : القتل ، او الصاب ، او القطع مخالفاً ، او النفي .  
والاصحاب اختلاف ، قال المفيد : بالتخيير وهو الوجه .  
وقال الشيخ : بالترتيب ، يقتل ان قتل ، ولو عفا ولي الدم قتل حدا .  
واو قتل وأخذ المال استعيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، ثم  
قتل وصلب .

وان أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفي .  
ولو جرح وام يأخذ المال اقتص منه ونفي .  
ولو شهر السلاح . . . نفي لا غير .  
ولو تاب قبل القدرة عليه سقطت العقوبة ولم تسقط حقوق الناس .



ولو تاب بعد ذلك لم تسقط .  
ويصلب المحارب حياً على القول بالتخيير ، ومقتولاً ، على القول الآخر .  
ولا يترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ، وينزل ويغسل على القول بصليبه  
حياً ، ويكفن ويصلى عليه ويدفن .  
وينفى المحارب عن بلده ويكتب بالمنع من مؤاكلته ومجالسته ومعاملته حتى  
يتوب ، والاصح محارب ، والانسان دفعه اذا غلب السلامة ، ولا ضمان على الدافع .  
ويذهب دم المدفوع هدرأ . وكذا لو كابر امرأة على نفسها ، او غلاماً فدفع ،  
فأدى الى تلفه ، أو دخل داراً فزجره ولم يخرج فأدى الزجر والدفع الى تلفه ،  
او ذهاب بعض أعضائه ، ولو ظن العطب سلم المال .  
ولا يقطع المستلب ولا المختلس ولا المحتال ، ولا المبنج ولا من سقى غيره  
سرفداً (١) . بل يستعاد منهم ما أخذوا ، ويمزرون بما يردع .

## الفصل السابع

في اتيان البهائم ، ووطء الاموات وما يتبعه

إذا وطئ البالغ العاقل بهيمة ما كولة اللحم ، كالشاة والبقرة ، حرم لحمها ولحم  
نسلها . ولو اشتبهت في قطيع قسم نصفين وأفرغ هكذا حتى تبقى واحدة  
فتذبح وتحرق ويغرم قيمتها ان لم تكن له .  
ولو كان المهم (٢) ما يركب ظهرها لا لحمها كالبغل والحمار والداية أغرم عنهما ان  
لم تكن له ، واخرجت الى غير بلده وبيعت . وفي الصدقة بمنها قولان ،  
(١) لكن ان جنى ذلك شيئاً ضمن الجنابة . (شرائع الاسلام) .  
(٢) يعنى لو كان المقصود من البهيمة ركوب ظهرها لا اكل لحمها ، اغرم  
بمنها ، . الخ .



والأشبه : أنه يماد عليه . ويمزر الواطىء على التقديرين . ويشبث هذا الحكم  
بشهادة عدلين أو الاقرار ولو مرة ولا يشبث بشهادة النساء منفردات ولا منضبات .  
ولو تكرر الوطء مع التعزير ثلاثاً ، قتل في الرابعة .  
ووطء الميتة كوطء الحيوة في الحد واعتبار الاحصان ، ويفلظ هنا .  
ولو كانت زوجة فلا حد ويمزر .  
ولا يشبث الا بأربعة شهود . وفي رواية : يكفي اثنان لأنها شهادة على واحد  
ومن لاط بميت كمن لاط بحي ويمزر زيادة على الحد .  
ومن استمنى بيده عزرباً يراه الامام .  
ويشبث بشهادة عدلين أو الاقرار مرتين . ولو قيل : يكفي المرة كان حسناً .

## كتاب القصاص

وهو إما في النفس وإما في الطرف . والقود موجب : ازهاق البالغ العاقل  
النفس المصنومة المكافئة عمداً .  
ويتحقق العمد بالقصد الى القتل بما يقتل ولو نادراً ، أو القتل بما يقتل  
غالباً وإن لم يقصد القتل . ولو قتل بما لا يقتل غالباً ولم يقصد القتل فاتفق ،  
فالأشهر : أنه خطأ كالضرب بالحصاة والعود الخفيف .  
أما الرمي بالحجر الغامز (١) أو بالسهم المحدد فإنه يوجب القود لو قتل .  
وكذا أو القاه في النار أو ضربه بمصا مكرراً ما لا يحتمله مثله فمات .  
وكذا لو ألقاه الى الحوت فابتلعه أو الى الاسد فافترسه لأنه كالآلة عادة .  
ولو أمسك واحد وقتل الآخر ونظر الثالث ، فالقود على القاتل ، وبحبس  
الممسك أبدأ ، وتفقأ عين الناظر .

(١) الغامز : الكلب يس على البدن لثقله . اهـ من الشرح الكبير .



ولو أكره على القتل فالقصاص على القتيل ، لا المـكـرـه .  
وكذا لو أمره بالقتل ، فالقصاص على المباشر ويحبس الأمر أبدا .  
ولو كان المأمور عبده ، فقولان ، أشبههما : أنه كغيره . والمروي : يقتل به  
السيد . قال في الخلاف : ان كان العبد صغيراً او مجنوناً سقط القود ووجبت الدية  
على المولى .

ولو جرح جان فسرت الجناية دخل قصاص الطرف في النفس ، أما لو جرحه  
وقتله ، فقولان : أحدهما : لا يدخل قصاص الطرف في النفس ، والآخر : يدخل :  
وفي « النهاية » : ان فرقه لم يدخل ، ومستندها رواية محمد بن قيس .  
وتدخل دية الطرف في دية النفس اجماعاً .

#### مسائل من الاشتراك :

( الأولى ) لو اشترك جماعة في قتل حر مسلم فللمولى قتل الجميع ، ويرد على كل  
واحد ما فضل من دية عن جنايته .  
وله قتل البعض ويرد الآخرون قدر جنائهم فان فضل للمقتولين فضل قام به  
المولى وان فضل منهم كان له .

( الثانية ) يقتص من الجماعة في الأطراف كما يقتص في النفس . فلو قطع يده  
جماعة كان له التخيير في قطع الجميع ويرد فاضل الدية . وله قطع البعض ويرد  
عليهم الآخرون .

( الثالثة ) لو اشتركت في قتله امرأتان قتلنا ولا رد اذ لا فاضل لها . ولو كان  
أكثر رد الفاضل ان قتلن . وان قتل بعضها رد البعض الآخر .

ولو اشترك رجل وامرأة فللمولى قتلها ويختص الرجل بالرد . والمفيد : جعل الرد  
أثلاثاً . ولو قتل الرجل ردت عليه نصف دية . ولو قتل المرأة فلا رد له وله  
مطالبة الرجل بنصف الدية .

( الرابعة ) لو اشترك حر وعبد في قتل حر عمداً ، قال في « النهاية » : له قتلها



ويرد على سيد العبد نصف قيمته . وله قتل الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة آلاف درهم او يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل .  
والحق أن نصف الجنابة على الحر ، ونصفها على العبد ، فلو قتلها الولي رد على الحر نصف دية وعلى مولى العبد ما فضل من قيمته عن نصف الدية ولو قتل الحر رد مولى العبد عليه نصف الدية او دفع العبد ما لم تزد قيمته عن النصف فتكون الزيادة للمولى . ولو قتل العبد رد على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل .

ولو قتلت امرأة وعبد فعلى كل واحد منهما نصف الدية . فلو قتل العبد وكانت قيمته بقدر جنابته فلا رد فان زادت ردت على مولاه الزيادة .  
القول في الشرائط المعتبرة في القصاص : وهي خمسة :

(الأول) الحرية . فيقتل الحر بالحر ولا رد ، وبالحرمة مع الرد ، والحرمة بالحرمة وبالحر . وهل يؤخذ منها الفضل ؟ الاصح : لا ، وتتساوى المرأة والرجل في الجراح قصاصا ودية حتى يبلغ ثلث دية الحر فتتصرف ديتها ويقتص لها مع رد التفاوت ، وله منها ولا رد .

ويقتل العبد بالعبد ، والأمة بالأمة وبالعبد .

ولا يقتل الحر بالعبد بل يلزمه قيمته لمولاه يوم القتل ولا يتجاوز دية الحر . ولو اختلفا في القيمة فالقول قول الجاني مع يمينه . ويمزر القاتل ، ويلزمه الكفارة . ولو كان العبد ملكه عزر وكفّر . وفي الصدقة بقيمته رواية فيها ضعف . وفي رواية : ان اعتاد ذلك قتل به .

ودية المملوكة قيمتها ما لم تتجاوزية الحر . وكذا لا يتجاوز بدية عبد الذي دية الحر منهم . ولا بدية الأمة دية الذمية .

ولو قتل العبد حرأ لم يضمّن مولاه وولي الدم بالخيار بين قتله واسترقاقه ، وليس للمولى فكه مع كراهية الولي .



ولو جرح حرّاً فلم يجزح القصاص ، وان شاء استرقه ان استوعبته الجناية  
وان قصرت استرق منه بنسبة الجناية أو يباع فيأخذ من ثمنه حقه . ولو افتداه  
لمولى فدهاء بأرش الجناية . ويقاد العبد لمولاه إن شاء الولي .

ولو قتل عبد مثله عمداً فان كانا لواحد فالمولى بالخيار بين الاقتصاص والمغور .  
وإن كانا لاثنتين فلمولى قتله إلا أن يتراضى الوليان بدية أو أرش .  
ولو كانت الجناية خطأ كان لمولى القاتل فكه بقيمته . وله دفعه ، وله منه  
ما فضل من قيمته عن قيمة المقتول ، ولا يضمن ما يعوز (١) .

والمدبر كالقن ولو استرقه ولي الدم ففي خروجه عن التدبير قولان ، وبقتدير  
ألا يخرج هل يسمى في فك رقبة؟ المروى : أنه يسمى .

والمكاتب ان لم يؤد وكان مشروطاً فهو كالرق المحض . وان كان مطلقاً وقد  
أدى شيئاً فان قتل حرّاً مكافئاً (٢) عمداً قتل . وان قتل مملوكاً فلا قود . وتعلقت  
الجناية بما فيه من الرقية بمعضة ، ويسمى في نصيب الحرية ويمترق الباقي منه أو  
يباع في نصيب الرق .

ولو قتل خطأ فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية . وللمولى الخيار بين فك  
ما فيه من الرقية بالأرش ، أو تسليم حصة الرق ليقاص بالجناية . وفي رواية على ابن  
جعفر **عليه السلام** : اذا أدى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر .

مسائل :

(الأولى) لو قتل حر حرين فليس للأولياء إلا قتله . ولو قتل العبد حرين

(١) اي ما ينقص من قيمة الجاني .

(٢) اي مكافئاً له في الحرية . وفي الشرح الكبير : المكاتب ان كان مطلقاً وقد أدى

شيئاً تحرر منه بقدر ما أدى فان قتل حرّاً مكافئاً له ولو كان عبداً من حرة ؛ ما لم  
تنقص حرية عن حرية والا فلا ينص له منه ما لم تتساوى حريةهما او تزدهرية  
المقتول على حرية القاتل .



على التعاقب ففي رواية : هو لأولياء الأخير ، وفي أخرى : يشتركان فيه ما لم يحكم به لولي الاول .

( الثانية ) لو قطع يميني رجلين قطعت يمينه للأول ويسراه للثاني .

قال الشيخ في « النهاية » : ولو قطع يداً وليس له يدان قطعت رجله باليد . وكذا لو قطع أيدي جماعة قطعت يداه بالأول فالأول والرجل بالآخر فالآخر ، ولمن يبقى بعد ذلك الدية . ولعله استناداً الى رواية حبيب السجسته - أبي عن أبي عبد الله (١) عليه السلام .

( الثالثة ) اذا قتل العبد حراً عمداً فأعتقه مولاه ففي العتق تردد ، أشبهه : أنه لا ينعق ، لأن للولي التخيير للاسترقاق . ولو كان خطأ ففي رواية عمرو بن شجر عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام : يصح ، ويضمن المولى الدية . وفي عمرو ضعف ، والأشبه : اشترط الصحة بتقديم الضمان .

الشرط الثاني - الدين : فلا يقتل المسلم بكافر ، ذمياً كان أو غيره ، ولكن يعزر ويفرم دية الذي .

ولو اعتاد ذلك جاز الاقتصاص مع رد فاضل دية المسلم . ويقتل الذي بالذي وبالذمية بعد رد فاضل ديته . والذمية بمثلها وبالذي ولا رد . ولو قتل الذي مسلماً عمداً دفع هو وماله إلى أولياء المقتول ، ولهم الخيرة بين قتله واسترقاقه . وهل يسرق ولده الصغار ؟ الأشبه : لا . ولو أسلم بعد القتل كان كالمسلم .

ولو قتل خطأ لزم الدية في ماله . ولو لم يكن له مال كان الامام عاقلته دون قومه .

الشرط الثالث - ألا يكون القاتل أباً . فلو قتل ولده لم يقتل به . وعليه

---

(١) هكذا في النسخة الخطية ، وفي المسالك والشرح الكبير عن أبي جعفر الباقر



الدية والكفارة والتمعير .

ويقتل الولد بأبيه . وكذا الأم تقتل بالولد . وكذا الأقارب . وفي قتل الجد بولد الولد تردد .

الشرط الرابع — كمال العقل . فلا يقاد المجنون ولا الصبي ، وجنايتها عمداً

وخطأً على العاقلة . وفي رواية : يقتص من الصبي إذا بلغ عشرأ . وفي أخرى : إذا بلغ خمسة أشبار ، وتقام عليه الحدود . والأشهر : أن عمده خطأ حتى يبلغ التكليف ، أما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط القود .

ولو قتل البالغ الصبي قتل به على الأشبه .

ولا يقتل العاقل بالمجنون . وثبتت الدية على القاتل إن كان عمداً أو شبيهها . وعلى العاقلة إن كان خطأ .

ولو قصد العاقل دفعه كان هدرأ . وفي رواية : ديته من بيت المال . ولا قود على النائم . وعليه الدية .

وفي الأعمى تردد ، أشبهه : أنه كالمبصر في توجه القصاص .

وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : أن جنايته خطأ يلزم العاقلة . فان لم يكن له عاقلة فالدية في ماله تؤخذ في ثلاث سنين . وهذه فيها مع الشذوذ تخصيص لعموم الآية .

الشرط الخامس — أن يكون المقتول محمقون الدم .

القول في ما يثبت به . وهو : الاقرار ، أو البيعة ، أو القسامة .

أما الاقرار : فيكفي المرة . وبعض الأصحاب يشترط التكرار مرتين .

ويعتبر في المقر : البلوغ ، والعقل ، والاختيار ، والحرية .

ولو أقر واحد بالقتل عمداً والآخر خطأ تخير الولي تصديق أحدهما .

ولو أقر واحد بقتله عمداً فأقر آخر أنه هو الذي قتله ورجع الاول درى .

عنها القصاص والدية ، وودي من بيت المال ، وهو قضاء الحسن بن علي ( ع ) .



اما البيضة : فهي : شاهدان عدلان . ولا تثبت بشاهد وعين . ولا بشاهد وامرأتين . ويثبت بذلك ما يوجب الدية كالمخطأ ، ودية الهاشمة ، والمنقلة ، والجائفة ، وكسر العظام .

ولو شهد اثنان أن القاتل زيد ، وآخران أن القاتل عمرو . قال الشيخ في « النهاية » يسقط القصاص ووجب الدية نصفين . ولو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهما . ولعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من تصادم البيعتين .

ولو شهد بأنه قتله عمداً ، فأقر آخر أنه هو القاتل دون المشهود عليه ، ففي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : للواي قتل المقر ، ثم لا صيبيل على المشهود عليه . وله قتل المشهود عليه ويرد المقر على أولياء المشهود عليه نصف الدية . وله قتلها ويرد على أولياء المشهود عليه خاصة نصف الدية .

وفي قتلها اشكال ، لانتفاء العلم بالشركة . وكذا في الزامها بالدية نصفين ، لكن الرواية من المشاهير .

### مسائل :

( الأولى ) قيل : يحبس المتهم بالدم ستة أيام ، فان ثبتت الدعوى والا خلى سبيله ، وفي المستند ضعف ، وفيه تعجيل لعقوبة لم يثبت سببها .

( الثانية ) لو قتل وادعى أنه وجد المقتول مع امرأته قتل به إلا أن يقيم البيضة بدعواه .

( الثالثة ) خطأ الحاكم في القتل والجرح على بيت المال .

ومن قال : حذار ، لم يضمن .

وان اعتدى عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وإن تلفت (١) .

وأما القسامة : فلا تثبت الا مع اللوث . وهو إمارة يغلب معها الظن بصدق المدعي كما لو وجد في دار قوم ، أو محلتهم ، أو قريتهم ، أو بين قريتهم ، أو بين

(١) اي وان ادى الجزاء بالمش الى تلف النفس .



قريبتين وهو الى احدها أقرب ، فهو لوث •  
ولو تساوت مسافتها كانتا سواء في اللوث •  
أما من جهل قاتله ، كقتيل الزحام ، والفرعات ، ومن وُجد في فلاة ، او في  
معسكر ، او سوق ، او جمعة • فديته في بيت المال •  
ومع اللوث يكون للأولياء اثبات الدعوى بالقسامة .  
وهي في العمدة : خمسون يمينا ، وفي الخطأ : خمسة وعشرون على الأظهر •  
ولو لم يكن للمدعي قسامة كررت عليه الايمان .  
ولو لم يحلف وكان المنكر من قومه قسامة حلف كل منهم حتى يكملوا .  
وان لم يكن له قسامة كررت عليه الايمان حتى يأتي بالعدد .  
ولو نكل ألزم الدعوى عمداً او خطأ .  
ويثبت الحكم في الأعضاء بالقسامة مع التهمة ، فما كانت دية ذية النفس  
كألف واللسان ، فالأشهر : أن القسامة ستة رجال يقسم كل منهم يمينا وم— مع  
عدمهم يحلف الولي ستة أيمن .  
ولو لم يكن قسامة او امتنع أحلف المنكر مع قومه ستة . ولو لم يكن له قوم  
أحلف هو الستة .  
وما كانت دية دون ذية النفس فيحصاه من ستة .

### القول في كيفية الاستيفاء

قتل العمدة يوجب القصاص . ولا تثبت الدية فيه الا صلحا . ولا تخير للولي  
ولا يقضي بالقصاص ما لم يتيقن التلف بالجناية .  
وللولي الواحد المبادرة بالقصاص . وقيل : يتوقف على اذن الحاكم .  
ولو كانوا جماعة توقف على الاجتماع .  
قال الشيخ : ولو بادر أحدهم جاز ، وضمن الدية عن حصص الباقيين .  
ولا قصاص الا بالسيف او ما جرى مجراه • ويقصر على ضرب العنق غير ممثل



ولو كانت الجناية بالتمحريق او التفريق او الرضخ بالحجارة .  
ولا يضمن سرية القصاص ما لم يتعد المقتص .

وهنا مسائل :

( الأولى ) لو اختار بعض الاولياء الدية فدفعها القاتل لم يسقط القود على  
الاشبه ، وللآخرين القصاص بعد أن يردوا على المقتص منه نصيب من فاداه .  
ولو عفا البعض لم يقتص الباقيون حتى يردوا عليه نصيب من عفا .  
( الثانية ) لو فر القاتل حتى مات ، فلم يرد عليه نصيب من ماله .  
ولو لم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب . وقيل : لاديه .  
( الثالثة ) لو قتل واحد رجلين او رجلا قتل بهم ، ولا سبيل الى ماله .  
ولو تراضوا بالدية فللكل واحد دية .

( الرابعة ) اذا ضرب الولي الجاني وتركه ظناً أنه مات فبرأ ، ففي رواية :  
يقتص من الولي ثم يقتله الولي او يتتار كان ، والراوي أبان بن عثمان ، وفيه  
ضعف مع ارسال الرواية .

والوجه اعتبار الضرب ، فان كان بما يشوغ به الاقتصاص لم يقتص من الولي .  
ولو قطع صحيح مقطوع اليد ، فأراد الولي قتله رد دية اليد إن كانت قطعت  
في قصاص او اخذ ديتها ، وان شاء طرح دية اليد واخذ الباقي .  
وان ذهب من غير جناية جناها ولا اخذ لها دية كاملة قتل قاتله ولا رد ،  
وهي رواية أسورة بن كليب عن أبي عبد الله عليه السلام .

القسم الثاني : — في قصاص الطرف .

ويشترط فيه التساوي كما في قصاص النفس . فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص  
له في النفس . ويقتص للرجل من المرأة ، ولا رد . وللمرأة من الرجل مع الرد  
فيما زاد على الثلث .

ويعتبر التساوي في السلامة ، فلا يقطع العضو الصحيح بالأشل . ويقطع الأشل



بالصحيح ما لم يعرف أنه لا ينحسم .  
ويقتص للمسلم من الذمي وبأخذ منه ما بين الديتين .  
ولا يقتص للذمي من المسلم ولا للعبد من الحر .  
ويعتبر التساوي في الشجاج مساحة طولاً وعرضاً لا نزولاً بل يراعى حصول  
اسم الشجة .

ويثبت القصاص فيما لا تعزير فيه كالحارصة (١) والموضحة .  
ويسقط فيما فيه التعزير ، كالهاشمة ، والمنقلة ، والمأمومة ، والجائفة  
وكسر الأعضاء .

وفي جواز الاقتصاص قبل الاندمال تردد ، أشبهه : الجواز .  
ويجتمعت القصاص في الحر الشديد والبرد الشديد ، ويتوخى اعتدال النهار .  
ولو قطع شحمة أذن فاقصص منه فألصقها المجني عليه كان للجاني إزالتها ليتساويا  
في السنين . ويقطع الأنف الشام بعماد الشمم . والأذن الصحيحة بالصماء . ولا  
يقطع ذكر الصحيح بالعنين ، ويقلع عين الأعور الصحيحة بعين ذي العينين وان  
عمي . وكذا يقتص له منه بعين واحدة .

وفي رد نصف الدية قولان ، أشبهها : الرد .

ومني الصبي ينتظر به فإن عادت ففيها الأرش والا كان فيها القصاص .  
ولو جنى بما أذهب النظر مع سلامة الحدقة اقتصص منه بأن يوضع على أجاجها  
القطن المبلول ويفتح العين ويقابل بمرآة تحماة مقابلة للشمس حتى يذهب النظر .  
ولو قطع كفاً مقطوعة الاصابع ، ففي رواية : يقطع كف القاطع ويرد عليه  
دية الاصابع .

ولا يقتص ممن لجأ إلى الحرم . ويضيق عليه في الماء كل والمشرب حتى يخرج  
فيعتص منه ويقتص ممن جنى في الحرم فيه .

---

(١) الحارصة : الشجة هي التي تشق الجلد قليلاً .



## كتاب الميريات

والنظر في أمور أربعة :

( الأول ) أقسام القتل ، ومقادير الديات .  
وأقسامه ثلاثة : عمد مخض ، وخطأ محض ، وشبيه بالعمد .  
فالعمد : أن يقصد الى الفعل والقتل ، وقد سلف مقاله .  
والشبيه بالعمد : أن يقصد الى الفعل دون القتل ، مثل : أن يضرب للتأديب ،  
او يعالج للإصلاح فيموت .  
والخطأ المحض . أن يخطئ فيها ، مثل : أن يربي للصيد فيخطئه السهم الى  
انسان فيقتله .

فدية العمد : مئة من مسان الابل ، او مئتا بقرة ، او مئتا حلة ، كل حلة  
توبان من برود اليعن ، او الف دينار ، او الف شاة ، او عشرة آلاف درهم ،  
وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني ، ولا تثبت الا بالتراضي .  
وفي دية شبيه العمد روايتان ، اشهرهما : ثلاث وثلاثون بنت لبون ، وثلاث  
وثلاثون حقة ؛ وأربع وثلاثون ندية طروقة الفحل . ويضمن هذه الجاني لالعاقلة .  
وقال المفيد : تستأدى في سنتين .

وفي دية الخطأ أيضا روايتان ، اشهرهما : عشرون بنت مخاض ، وعشرون  
ابن لبون ، وثلاثون بنت لبون . وثلاثون حقة . وتستأدى في ثلاث سنين ،  
ويضمنها العاقلة لا الجاني .

ولو قتل في الشهر الحرام ألزم دية وثلاثاً تغليظاً .

وهل يلزم مثل ذلك في الحرم ؟ قال الشيخان : نعم ، ولا أعرف الوجه



ودية المرأة على النصف من الجميع .

ولا تختلف دية الخطأ والعمد في شيء من المقادير عدا النعم .

وفي دية الذمي روايات ، والمشهور : ثمانمائة درهم . وديات نسائهم على النصف من ذلك .

ولا دية لغيرهم من أهل الكفر .

وفي ولد الزنا قولان ، أشبهها : أن ديته كدية المسلم الحر ، وفي رواية : كدية الذمي ، وهي ضعيفة .

ودية العبد قيمته . ولو تجاوزت دية الحر ردت إليها .

وتؤخذ من مال الجاني ان قتله عمداً او شديهاً بالعمد . ومن عاقلته إن قتله خطأ . ودية أعضائه بنسبة قيمته : فما فيه من الحر ديته فمن العبد قيمته ، كاللسان ، والذكر . وما فيه دون ذلك فيحسابه .

والعبد أهل للحر فيما لا تقدير فيه .

ولو جنى جان على العبد بما فيه قيمته ، فليس للمولى المطالبة حتى يدفع العبد برمته . ولو كانت الجناية بما دون ذلك أخذ أرش الجناية . وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة .

ولا يضمن المولى جناية العبد ، لكن يتعلق برقبته ، والمولى فـكه بأرش الجناية . ولا تخير لمولى المجنى عليه .

ولو كانت جنائته لا تستوعب قيمته تخير المولى في دفع الأرش او تسليمه ليستوفي المجنى عليه قدر الجناية استرقاقاً او بيعاً . ويستوي في ذلك الرق المحض والمدبر ، ذكر آكان او أنثى او أم ولد على التردد .

النظر الثاني — في موجبات الضمان .

والبحت اما في المباشرة ، او التسبب ، او تراحم الموجبات .

اما المباشرة فضابطها الاتلاف لا مع القصد : فالطبيب يضمن في ماله من يتلف



بملاجه . ولو أبرأه المريض أو الولي ، فالوجه : الصحة ، لا لمساس الضرورة الى العلاج . ويؤيده رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام . وقيل : لا يصح ، لأنه أبرأه مما لم يجب . وكذا البحث في البيطار .

والنائم اذا انقلب على انسان ، او فحص برجله فقتل ضمن في ماله على تردد .  
أما الظئر : فان طلبت بالمظاهرة العجز ضمننت الطفل في مالها اذا انقابت عليه فمات . وان كان للفقر فالدية على العاقلة .

ولو أعنف بزوجه جماعاً او ضمناً فماتت ضمن الدية . وكذا الزوجة .  
وفي « النهاية » : إن كانا مأمونين فلا ضمان . وفي الرواية ضعف .  
ولو حمل على رأسه متاعاً فكسره او أصاب انساناً ضمن ذلك في ماله .  
وفي رواية السكوني : ان علياً عليه السلام ضمن ختاناً قطع حشفة غلام .  
وهي مناسبة للمذهب . ولو وقع على انسان من علو فقتل (١) فان قصعد وكان يقتل غالباً قيده به ، وان لم يقصد فهو شبيهه عمد يضمن الدية . وإن دفعه الهواء او زلق ، فلا ضمان . ولو دفعه دافع فالضمان على الدافع .

وفي « النهاية » : دية المقتول على المدفوع ، ويرجع بها على الدافع .  
ولو ركبت جارية أخرى فنقضتها نالته فقصمت فصرعت الراكبة فماتت قال في « النهاية » : الدية من الناخسة والقامصة نصفان . وفي « المقنعة » : عليها ثلثا الدية . ويسقط الثلث لركوبها عبثاً ، والأول رواية أبي جميلة ، وفيه ضعف . وما ذكره المفيد حسن .

وخرج متأخر (٢) وجهاً ثالثاً ، فأوجب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة ، وعلى القامصة ان لم تكن ملجئة ،

واذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على احدهم فمات ، ضمن الآخران

(١) اي وقع انسان على غيره فقتله

(٢) هو محمد بن ادريس الحلبي . ٥١ من الشرح الكبير .



ديته . وفي الرواية ضعف ، والاشبهه : أن يضمن كل واحد لثلاثاً . ويسقط ثلث  
لمساعدة التالف .

### ومن الواحق مسائل :

( الأولى ) من دعا غيره فأخرجه من منزله ليلا ضمنه حتى يرجع اليه .  
ولو وجد مقتولاً وادعى قتله على غيره وعدم البينة . ففي القود تردد ، اشبهه :  
أنه لا قود ، وعليه الدية . ولو وجد ميتاً ففي لزوم الدية قولان ، اشبههما : اللزوم .  
( الثانية ) اذا عادت الطئر بالطفل فأنكره أهله ، صدقت ما لم يشبث كذبها ،  
فيلزمها الدية او احضاره ، او من يحتمل أنه هو .

( الثالثة ) لو دخل لص فجمع متاعاً ووطىء صاحبة المنزل قهراً فثار ولدها فقتله  
الص ثم قتلتها المرأة ذهب دمه هدرأ ، ويضمن مواليه دية الغلام . وكان لها اربعة  
آلاف درهم لمكابرته على فرجها . وهي رواية عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله  
عليه السلام .

وعنه في امرأة ادخلت المجلة صديقا لها ليلة بنائها ، فأقتتل هو وزوجها  
فقتله الزوج فقتلت المرأة الزوج ضمننت دية الصديق وقتلت بالزوج ، والوجه ان  
دم الصديق هدر .

( الرابعة ) لو شرب أربعة فسكروا فوجد جريحان وقتيلان ، ففي رواية محمد  
ابن قيس : أن علياً عليه السلام قضى بدية المقتولين على الجرحين بعد أن أسقط  
جراحة الجرحين من الدية . وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام :  
أنه جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة وأخذ دية الجرحين من دية المقتولين .  
والوجه انها قضية في واقعة ، وهو أعلم بما أوجب ذلك الحكم .

ولو كان في الفرات ستة غلمان ففرق واحد فشهد اثنان منهم على الثلاثة أنهم  
غرقوه وشهد الثلاثة على الاثنين ، ففي رواية السكوني ومحمد بن قيس جميعا عن  
أبي عبد الله عليه السلام ، وعن ابي جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى بالدية أخماساً بنسبة



الشهادة ، وهي متروكة ، فان صح النقل ، فهي واقعة في عين فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص .

### البحث الثاني — في التسبب :

وضابطه ما لولاه لما حصل التلف ، لكن علمته غير السبب كحفر البئر ، ونصب السكنين ، وطرح المعائر والمزالقي في الطريق ، والقاه الحجر ، فان كان ذلك في ملكه لم يضمن . ولو كان في غير ملكه او كان في طريق مسلوك ضمن . ومنه نصب الميازيب ، وهو جائز اجماعا . وفي ضمان ما يتلف به قولان ، احدهما : لا يضمن ، وهو الأشبه ، وقال الشيخ : يضمن ، وهو رواية الشكوني .

ولو هجمت دابة على أخرى ضمن صاحب الداخلة جنائيتها ، ولم يضمن صاحب المدخول عليها . والوجه اعتبار التفريط في الأول :

ولو دخل داراً فعمره كلبها ضمن أهلها إن دخل باذنه ، وإلا فلا ضمان . ويضمن راكب الدابة ما تجنيه بيديها . وكذا القائد . ولو وقف بها ضمن جنائيتها ولو برجلها . وكذا لو ضربها فجفت . ولو ضربها غيره ضمن الضارب . وكذا السائق يضمن جنائيتها . ولو ركبها اثنان تساويا في الضمان . ولو كان معها صاحبها ضمن دون الراكب . ولو لقت الراكب لم يضمن المالك الا ان يكون بتنفيره . ولو أركب المملوك دابته ضمن المولى . ومن الأصحاب من شرط في ضمان المولى صغر المملوك .

### البحث الثالث — في تراحم الموجبات :

إذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر كالدافع مع الحافر ، والممسك مع الداهج ولو جهل المباشر السبب ضمن المسبب كمن غطى بئراً حفرها في غير ملكه فدفع غيره ثالثاً فالضمان على الحافر على تردد .

ومن الباب واقعة الزبية : وصورتها وقع واحد تعلق بآخر والثاني بالثالث



وجذب الثالث رابعا، فأكلهم الأسد ، فيه روايتان : احدهما رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قضى امير المؤمنين علي عليه السلام في الأول فريسة الأسد ، وأغرم اهله ثلث الدية للثاني ، وغرم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية ، وغرم الثالث لأهل الرابع الدية . والآخرة رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام : قضى الأول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية تماما ، وجعل ذلك على عاقلة الذين ازدحموا . وفي سند الأخيرة الى مسمع ضعف ، فهي ساقطة . والأولى مشهورة . وعليها فتوى الأصحاب .

النظر الثالث — في الجناية على الاطراف ، ومقاصده ثلاثة :

( الأول ) في دية الاعضاء . وفي شعر الرأس : الدية . وكذا الاحية . فان نبتا فالأرش . قال المفيد . ان لم ينبتا فثمة دينار . وقال الشيخ في الاحية : نبتت ثلث الدية . وفي الرواية ضعف . وفي شعر رأس المرأة دينها . فان نبت فهر مثلها . وفي الحاجبين خمسمائة دينار . وفي كل واحد مئتان وخمسون . وفي بعضه بحسابه . وفي العينين الدية . وفي كل واحدة نصف الدية . وفي الأجنان الدية . قال في « المبسوط » وفي كل واحد ربع الدية . وفي الخلاف : في الأعلى الثلثان وفي الأسفل الثلث وفي « النهاية » في الأعلى ثلث الدية ، وفي الأسفل النصف . وعليه الأكثر .

وفي عين الاور الصحيحة الدية الكاملة اذا كان العور خلقة او ذهبت بشي ، من قبل الله . وفي خسف (١) العوراء روايتان ، اشهرهما : ثلث الدية . وفي الانف الدية . وكذا لو قطع مارنه ففسد . ولو جبر على غير عيب فثمة دينار . وفي شلله ثلثا ديته . وفي الحاجز نصف الدية وفي احد المنخرين نصف

---

(١) خسف العين : فقأها .



الدية . وفي رواية ثلث الدية .

وفي الاذنين : الدية . وفي كل واحد نصف الدية . وفي بعضها بحساب ديتها .  
وفي شحمتها ثلث ديتها . وفي خرم الشحمة ثلث ديتها .  
وفي الشفتين الدية . وفي تقدير دية كل واحدة خلاف . قال في «المبسوط» :  
في العليا الثلث . وفي السفلى الثلثان . واختاره المفيد . وقال في «الخلاف» :  
في العليا أربعمائة دينار . وفي السفلى مائة . وكذا في «النهاية» . وبه رواية  
فيها ضعف . وقال ابن بابويه : في العليا نصف الدية . وفي السفلى الثلثان .  
وقال ابن أبي عقيل : في كل واحدة نصف الدية ، وهو قوي . وفي قطع بعضها  
بحساب ديتها .

وفي اللسان الصحيح : الدية الكاملة ، وان قطع بعضه اعتبر بحروف  
المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً . وفي رواية : تسعة وعشرون حرفاً ، وهي  
مطروحة . وفي لسان الأخرس ثلث ديته . وفي بعضها بحساب ديته . ولو ادعى  
ذهاب نطقه ، ففي رواية : يضرب لسانه بالابرة فان خرج الدم أسود صدق .  
وفي الاسنان الدية ، وهي ثمانية وعشرون منها المقاديم ، اثنا عشر ، في كل  
واحدة : خمسون ديناراً . والآخر ستة عشر في كل واحدة : خمسة وعشرون ،  
ولا دية للزائد لو قلمت منضمة . ولها ثلث دية الاصلية لو قلمت منفردة . وفي  
اسوداد السن ثلثا الدية . وكذا روي في انصداعها ولم تسقط . وفي الرواية ضعف ،  
فالحكمة أشبه . وفي قلع السوداء ثلث الدية .

ويتربص بسن الصبي الذي لم يشعر ، فان نبت فله الأرش . وان لم ينبت فله  
دية المثغر (١) وفي رواية : فيها بعير من غير تفصيل ، وهي رواية السكوني  
ومسمع ، والسكوني ضعيف ، والطريق الى مسمع في هذه ضعيف أيضاً .

(١) وفي شرائع الاسلام : وينتظر بسن الصغير فان نبت لزم الارش وان لم

ينبت فدية سن المثغر .



وفي اليدين الدية . وفي كل واحدة نصف الدية . وحدها المعصم . وفي  
الاصابع الدية . وفي كل واحدة عشر الدية . وقيل : في الابهام ثلث دية اليد .  
وُدية كل اصبع مقسومة على ثلاث عقد وفي الابهام على اثنتين وفي الاصبع  
الزائدة ثلث الاصلية . وفي شمل الاصابع او اليدين ثلثا ديتها .

وفي الظفر اذا لم ينبت او نبت أسود : عشرة دنانير ، فان نبت أبيض فخمسة  
دنانير ، وفي الرواية ضعف .

وفي الظفر اذا كسر الدية . وكذا لو احدث ديب أو صرار بحيث لا يقدر على  
القيود . ولو صلح فثلث الدية .

وفي ندي المرأة ديتها . وفي كل واحد نصف الدية . وقال ابن بابويه : في  
حلمة ندي الرجل ثمن الدية مئة وخمسة وعشرون ديناراً .

وفي حشفة الرجل فما زاد وان استوصل الدية . وفي ذكر العنين ثلث الدية .  
وفيما قطع منه بحسابه . وفي الخصىتين الدية . وفي كل واحدة نصف الدية . وفي  
رواية : في اليسرى ثلثا الدية لأن الولد منها . وفي أذرة الخصىتين اربعمائة  
دينار ، فان فحج فلم يقدر على الشيء فثمانمائة دينار .

وفي الشفرتين الدية . وفي كل واحدة نصف الدية . وفي الافضاء الدية وهو  
أن يصير المسلمكـين واحداً . وقيل : أن يخرق الحـاجز بين مخرج البول ومخرج  
الحميم . ويسقط ذلك عن الزوج لو وطئها بعد البلوغ . أما لو كان قبله ضمن الدية  
مع المهر ولزمه الاتفاق عليها حتى يموت أحدهما .

وفي الرجلين الدية . وفي كل واحدة نصف الدية . وحدهما : مفصل العاق  
وفي أصابعهما ما في أصابع اليدين .

### مسائل :

( الأولى ) دية كسر الضلع : خمسة وعشرون ديناراً إن كان مما يخالط القلب .



وعشرة دنانير ان كان مما يلي المضدين .

( الثانية ) لو كسر بمصوص (١) الانسان او عجاجه (٢) فلم يملك غائطه ولا بوله ففيه الدية .

( الثالثة ) قال الشيخان : في كسر عظم من عضو خمس ديته . فان جبر على غير عيب : فأربعة أخماس دية كسره . وفي موضحته ربع دية كسره . وفي رضه ثلث دية العضو . فان برأ على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه .

وفي فكه بحيث يتمطل ثلثا ديته ، فان جبر على غير عيب فأربعة أخماس دية فكه .

( الرابعة ) قال بعض الاصحاب : في الترقوة اذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً والمستند كتاب « ظريف » .

( الخامسة ) روي ان من داس على بطن انسان حتى احدث ديس بطنه أو يفتدي ذلك بثلاث الدية . وهي رواية السكوني ، وفيه ضعف .

( السادسة ) من اقتض بكرأ بأصبعه فخرق مائتها فلم يملك بولها ففيه ديتها ومهر نسائها على الاشهر . وفي رواية : ثلث ديتها .

### المقصد الثاني - في الجناية على المنافع :

في العقل الدية . ولو شجبه فذهب لم تتداخل الجنايتان . وفي رواية : ان كان بضربة واحدة تداخلتا . ولو ضربه على رأسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات قيد به . وان بقي ولم يرجع عقله فعليه الدية .

وفي السمع دية . وفي سماع كل اذن نصف الدية . وفي بعض السمع بحسابه من الدية . وتقاس الناقصة الى الاخرى بأن تسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول : لا أسمع . وتعتبر المسافة بين جوانبه الاربع . ويصدق مع التساوي ،

( ١ ) البصوص : المصعص وهو عجب الذنب .

( ٢ ) المجان بكسر العين : ما بين الخصية وحلقة الدبر .



ويكذب مع التفاوت . ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة ، ويفعل به كذلك ، ويؤخذ من ديتها بنسبة التفاوت ويقوخي القياس في سكنون الهواء .

وفى ضوء العيينين الدية . ولو ادعى ذهاب نظره عقيب الجنابة وهي قائمة أحلف بالله القمامة ، وفى رواية . تقابل بالشمس فان بقيتا مفتوحتين صدق . ولو ادعى نقصان احدهما قيست الى الاخرى . وفعل في النظر بالمنظور كما فعل بالسمع . ولا يقاس من عين فى يوم غيم . ولا فى أرض مختلفة .

وفى الشمم الدية . ولو ادعى ذمابه اعتبر بتقريب الحراق فان دمعت عيناه وحول أنفه فهو كاذب .

ولو أصيب فتمعذر المني كان فيه الدية .

وقيل : فى سلس البول الدية . وفى رواية : إن دام الى الليل لزمه الدية . والى

الزوال ثلثا الدية . وإلى الضحوة ثلث الدية .

### المقصد الثالث - فى الشجاج والجراح :

والشجاج ثمان : الحارصة ، والدامية ، والمتلاحة ، والسمحاق ، والموضحة ، والهاشمة ، والمنقلة ، والمأمومة ، والجائفة .

فالحارصة : هى التى تقشر الجلد . وفيها بمر . وهل هى الدامية ؟ قال الشيخ : نعم ، والاكثر على خلافه . فهى اذن التى تأخذ فى اللحم يسيرا وفيها بمران .

والمتلاحة : هى التى تأخذ فى اللحم كثيرا ، وهل هى غير الباضعة ؟ فن قال : الدامية غير الحارصة ، فالباضعة هى المتلاحة . ومن قال : الدامية هى الحارصة ، فالباضعة غير المتلاحة . ففي المتلاحة اذن ثلاثة أبعرة .

والسمحاق : هى التى تقف على السمحاق ، وهى الجلدة المنشوية للعظم وفيها أربعة أبعرة .

والموضحة : هى التى تكشف عن العظم ، وفيها خمسة أبعرة .

والهاشمة : هى التى تهشم العظم ، وفيها عشرة أبعرة .



والمنقلة : هي التي تموج الى نقل العظم ، وفيها خمسة عشر بميرا .  
والمأمومة : هي التي تصل الى أم الرأس ، وهي الخريطة الجامعة للدماغ ، وفيها  
ثلاثة وثلاثون بعيراً .

والجائفة : هي التي تبلغ الجوف ، وفيها ثلث الدية .

### مسائل :

( الأولى ) دية النافذة في الانف ثلث ديته . فإن صلحت فخمس ديته . ولو  
كانت في أحد المنخرين الى الحاجز ، فمشر الدية .

( الثانية ) في شق الشفتين حتى تبدو الأسنان : ثلث ديتها ، ولو برأ فخمس  
ديتها . ولو كانت في احدهما : فثلث ديتها ، ومع البره فخمس ديتها .

( الثالثة ) اذا أنفذت نافذة في شيء من أطراف الرجل فديتها مئة دينار .

( الرابعة ) في احمرار الوجه بالجناية دينسار ونصف . وفي اخضراره ثلاثة  
دينارين . وفي اسوداده ستة . وقيل : فيه كما في الاخضرار . وقال جماعة مناه:  
وهي البدن على النصف .

( الخامسة ) كل عضو له دية مقدرة ، ففي شلله : ثلثا ديته . وفي قطعه بعد  
شلله ثلث ديته .

( السادسة ) دية الشجاج في الرأس والوجه سواء . وفي البدن بنسبة العضو  
الذي يتفق فيه .

( السابعة ) كل ما فيه من الرجل ديته ، ففيه من المرأة ديتها ، ومن الذي  
ديته ، ومن العبد قيمته ، وكل ما فيه من الحر مقدر فهو من المرأة بنسبة ديتها .  
ومن الذي كذلك . ومن العبد بنسبة قيمته ، لكن الحرة تساوي الحر حتى تبلغ  
الثلث ثم يرجع الى النصف .

والحكومة والأرش عبارة عن معنى واحد ، ومعناه : أن يقول سلماً أن لو كان  
عبداً ، ومجروحاً كذلك . وينسب التفاوت إلى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه .



(الثامنة) من لا ولي له فالإمام ولي دمه ، وله المطالبة بالقود أو الدية . وهل له العفو ؟ المروي : لا .

النظر الرابع — في الواحق وهي أربعة :

(الاول) دية الجنين الحر المسلم اذا اكتسى اللحم ولم تلججه الروح : مئة دينار ، ذكرأ كان او اثنى .

ولو كان ذمياً فمشر دية أبيه . وفي رواية السكوني : عشر دية أمه .

ولو كان مملوكاً فمشر قيمة أمه المملوكة ، ولا كفارة .

ولو ولجته الروح فالدية كاملة للذكر ونصفها للإثني .

ولو لم يكتسي اللحم ففي ديته قولان ، أحدهما : غرة ، والآخر : توزيع

الدية على حالاته ، ففيه عظام ثمانون ، ونصفه ستون ، وعلقة أربعون ونطفة بعد استقرارها في الرحم عشرون .

وقال الشيخ : وفيما بينها بحسابه .

ولو قتلت المرأة ذات ولدها معها ، فللأولياء دية المرأة ونصف الديتين على

الجنين إن جهل حاله . وإن علم ذكرأ كان او اثنى كانت الدية بحسابه .

وقيل : مع الجهالة يستخرج بالقرعة لأنه مشكل ، وهو غلط لأنه لا إشكال

مع النقل .

ولو ألقته مباشرة او تضبيباً فعملها دية ما ألقته ولا نصيب لها من الدية . ولو

كان بافراع مفزع فالدية عليه . ويستحق دية الجنين ورائه . ودية جراحاته

بنسبة ديته .

ومن أفزع مجامعاً فعزل فعليه عشرة دنانير .

ولو عزل عن زوجته اختيأراً قيل : يلزمه دية النطفة عشرة دنانير ،

والأشبه : الاستحباب .

(الثاني) في الجناية على الحيوان :



من أتلف حيواناً مأكولاً كالنعمم بالذكاة لزمه الأرش ، وهل لما سكه دفعه والمطالبة بقيمته ؟ قال الشيخان : نعم ، والاشبهه : لا ، لأنه أتلف لبعض منافعه فيضمن التالف . ولو أتلفه لا بالذكاة لزمه قيمته يوم أتلافه . ولو قطع بعض جوارحه أو كسر شيئاً من عظامه فللمالك الأرش .

وإن كان مما لا يؤكل ويقع عليه الذكاة كالأسد والنمر ضمن أرشه . وكذا في قطع أعضائه من استقرار حياته . ولو أتلفه لا بالذكاة ضمن قيمته حياً .

ولو كان مما لا يقع عليه الذكاة كالسكب والخنزير ، ففي كلب الصيد أربعون درهماً . وفي رواية السكوني : يقوم ، وكذا كلب الغنم وكنب الحائط ، والأول أشهر .

وفي كلب الغنم كبش ، وقيل : عشرون درهماً . وكذا قيل في كلب الحائط ، ولا أعرف الوجه . وفي كلب الزرع قفيز من بر . ولا يضمن المسلم ما عدا ذلك . أما ما يملكه الذمي كالخنزير فالمتلف يضمن قيمته عند مستحليه . وفي الجناية على أطرافه الأرش ، ويشترط في ضمانه استئثار الذمي به .

مسائل :

( الأولى ) قيل : قضى علي عليه السلام في البعير بين أربعة عقله أحدهم فوقع في بئر فانكسر : أن على الشركاء حصته ، لأنه حفظه وضيم الباقيون . وهو حكم في واقعة فلا يمدى .

( الثانية ) في جنين البهيمة عشر قيمتها . وفي عين الدابة ربع قيمتها .

( الثالثة ) روى السكوني عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه علي عليه السلام . قال :

كان لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً ويضمن ما أفسدته ليلاً . والرواية مشهورة غير أن في السكوني ضعفاً . والأولى اعتبار التفريط ليلاً كان أو نهاراً .

( الثالث ) في كفارة القتل .



تجب كفارة الجلم (١) بقتل العمد والترتبة بقتل الخطأ مع المباشرة دون التصيب . فلو طرح حجرا في ملك غيره أو سبابة فهلك به عائر ، ضمن الدية ولا كفارة (٢) وتجب بقتل المسلم ذكراً كان أو انثى ، صبياً أو مجنوناً ، حراً أو عبداً ، ولو كان ملك القاتل .

وكذا تجب بقتل الجنين ان ولجته الروح . ولا تجب قبل ذلك .

ولا تجب بقتل الكافر ذمياً كان او معاهدا .

ولو قتل المسلم مثله في دار الحرب عالماً لا لضرورة فعليه القود والكفارة .

ولو ظنه حربياً فبان مسلماً فلا دية وعليه الكفارة .

(الرايم) في العاقلة ، والنظر في المحل وكيفية التقسيط والواحق .

اما المحل : فالعصبة ، والمعتق ، وضامن الجريرة ، والامام .

والعصبة : من تقرب الى الميت بالأبوين او بالأب كالأخوة واولادهم ،

والعمومة واولادهم ، والأجداد وان علوا . وقيل : هم الذين يرثون دية القاتل لو

قتل ، والأول أظهر .

ومن الأصحاب من شرك بين من يتقرب بالأم مع من يتقرب بالأب والأم

او بالأب ، وهو استناد الى رواية مسلمة بن كهيل ، وفيه ضعف .

ويدخل الآباء والأولاد في العقل على الأشبه . ولا يشركهم القاتل .

ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وإن ورثوا من الدية . وتحمل العاقلة

دية الموضحة فما فوقها اتفاقاً . وفيما دون الموضحة قولان ، المروي : أنها لا تحمله ،

غير أن في الرواية ضعفاً . وإذا لم يكن عاقلة من قومه ولا ضامن جريرة ضمن

الامام جنايته .

---

(١) وهي النخضال الثلاث : العتق ، وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً .

(٢) في شرائع الاسلام : فلو طرح حجراً او حفر بئراً او نصب سكيناً في غير

ملكه فمئر عائر فهلك بها ضمن الدية دون الكفارة .



وجناية الذي في ماله وإن كانت خطأ ، فإن لم يكن له مال فعاقلته الامام ،  
لأنه يؤدي اليه ضربيته . ولا يعقله قومه .

وأما كيفية التقسيط : فقد تردد فيه الشيخ . والوجه وقوفه على رأي الامام  
او من نصبه للحكومة بحسب ما يراه من احوال العاقلة .

ويبدأ بالتقسيم على الأقرب فالأقرب ، ويؤجلها عليهم على ما سلف .  
وأما الواحق فمسائل :

( الأولى ) لو قتل الأب ولده عمداً دفعت الدية منه الى الوارث . ولا نصيب  
للأب منها . ولو لم يكن وارث فهي للامام . ولو قتله خطأ فالدية على العاقلة  
ويرثها الوارث . وفي توريث الأب قولان ، اشبههما : أنه لا يرث . ولو لم يكن  
وارث سوى العاقلة فان قلنا : الأب لا يرث فلا دية ، وإن قلنا : يرث ففي أخذه  
الدية من العاقلة تردد .

( الثانية ) لا تعقل العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً ولا جناية للانسان  
بالجناية على نفسه ، ولا يعقل المولى عبداً كان او مديراً او أم ولد على الاظهر .

( الثالثة ) لا تعقل العاقلة بهيمة ولا إتلاف مال ، ويختص ضمانها بالجناية على  
الآدمي حسب .

### فأتمت

فهذا آخر ما أردنا ذكره ، وقصدنا حصره ، مختصرين مطوله ، مجردين محصله ،  
ونسأل الله سبحانه أن يجعلنا ممن شكر عمله ، وغفر زلله وجعل الجنة منقلبته  
ومنقله ، إنه لا يخيب من سأله ولا يخسر من أمله إنه ولي الاعانة والتوفيق ،  
والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين . . .



# فهرس

كتاب « مختصر النافع » في فقه الشيعة الامامية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	خاتمة في ما يستحب في المساجد	٣	مقدمة الطبعة الثالثة
٧٦	وما يكره		كلمة وزير الأوقاف فضيلة السيد
٧٦	صلاة الخوف	٥	أحمد حسن الباقوري
٨٠	كتاب الزكاة	٨	تقديم لسماحة العلامة القمي
٨٨	زكاة الفطرة	١٢	كلمة عن المؤلف
٩٠	كتاب الخمس	١٩	مصادر الأحكام عند الامامية
٩٢	كتاب الصوم		اسماء العلماء اعضاء لجنة مراجعة
١٠٠	كتاب الاعتكاف	٢٥	الكتاب
١٠٢	كتاب الحج	٢٦	مقدمة المؤلف
١٠٤	القول في النيابة	٢٧	كتاب الطهارة
١٠٥	أنواع الحج	٢٩	الوضوء
١٠٧	المواقيت	٣٢	الغسل
١٠٨	المقصد الأول في افعال الحج	٤١	التيمم
١٠٩	القول في الاحرام	٤٦	كتاب الصلاة
١١١	المحرمات أربعة عشر	٥٢	الأذان والاقامة
١١٣	القول في الوقوف بعرفة		خاتمة في ما يقطع الصلاة وما
١١٤	القول في الوقوف بالمشعر	٦٠	يكره فيها وما يجوز للمصلي
١١٦	القول في مناسك ( منى )	٦١	صلاة الجمعة
١٢٠	القول في الطواف	٦٣	صلاة العيدين
١٢٣	القول في السعي	٦٥	صلاة الكسوف
١٢٤	القول في أحكام ( منى )	٦٦	صلاة الجنائز



ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٢	كتاب الصلح	١٢٧	المقصد الثاني في العمرة
١٧٣	كتاب الشركة		المقصد الثالث في اللواحق وهي ثلاثة
١٧٤	كتاب المضاربة	١٢٨	١ - في الاحصار والصد
١٧٥	كتاب المزارعة والمساقاة	١٢٩	٢ - في الصيد
١٧٧	كتاب الوديعة والغارية	١٣٤	٣ - في باقي المحظورات
١٧٩	كتاب الأجرة		كتاب الجهاد والنظر في امور ثلاثة
١٨١	كتاب الوكالة	١٣٧	١ - من يجب عليه
١٨٣	كتاب الوقوف والصدقات والهبات	١٣٨	٢ - في من يجب جهادهم
١٨٧	كتاب السبق والرماية		٣ - في التوابع
١٨٨	كتاب الوصايا	١٤٣	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٩٤	كتاب النكاح		كتاب التجارة
	القسم الأول في الدائم وفيه فصول :	١٤٤	الفصل الأول: فيما يكتسب به
١٩٤	١ - في صيغة العقد	١٤٦	الفصل الثاني: في البيع وآدابه
١٩٨	٢ - في اولياء العقد	١٤٩	الفصل الثالث: في الخيار
٢٠٠	٣ - اسباب التحريم	١٥١	الفصل الرابع: في لواحق البيع
٢٠٧	القسم الثاني في النكاح المنقطع	١٥٥	الفصل الخامس: في الربا
٢٠٩	القسم الثالث في نكاح الاماء	١٥٨	الفصل السادس: في بيع الثمار
٢١٢	العيوب وأقسامها وأحكامها	١٦٠	الفصل السابع: في بيع الحيوان
٢١٤	المهر	١٦٣	الفصل الثامن في السلف
٢١٦	في القسم والنشوز والشقاق	١٦٦	كتاب الرهن
٢١٨	في أحكام الأولاد	١٦٩	كتاب الحجر
٢٢٠	في النفقات	١٧٠	كتاب الضمان



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧١	في ميراث الأزواج	٢٢١	كتاب الطلاق
٢٧٢	في ولاء العتق	٢٢٧	كتاب الخلع والمبارات
٢٧٣	في ولاء تضمن الجريرة	٢٢٨	كتاب الظهار
٢٧٣	في ولاء الامام	٢٣٠	كتاب الايلاء
٢٧٣	في ميراث الابن المملع	٢٣٣	كتاب اللعان
٢٧٤	خاتمة تشمل على مسائل	٢٣٦	كتاب العتق
٢٧٧	خاتمة في حساب القرائض	٢٣٨	كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاء
٢٧٩	كتاب القضاء	٢٤١	كتاب الاقرار
٢٨٦	كتاب الشهادات	٢٤٣	كتاب الأيمان
٢٩٢	كتاب الحدود والتعزيرات	٢٤٥	كتاب النذور والعهود
٢٩٤	حد الزنا	٢٤٧	كتاب الصيد والذبائح
٢٩٦	حد اللواط والسحق والقيادة	٢٥١	كتاب الأطعمة والاشربة
٢٩٨	في حد القذف	٢٥٥	كتاب الغصب
٣٠٠	في حد المسكر	٢٥٧	كتاب الشفعة
٣٠٥	في حد السرقة	٢٥٩	كتاب احياء الموات
٣٠٧	في المحارب	٢٦١	كتاب اللقطة
٣٠٨	في اتيان البهائم والأموات	٢٦٣	كتاب الموارث
٣٠٩	كتاب القصاص	٢٦٣	١ - في موجبات الارث
٣١١	الشرائط المعتبرة في القصاص	٢٦٣	٢ - في موانع الارث
٣١٩	كتاب الديات	٢٦٥	٣ - في السهام
٣٣٣	خاتمة	٢٦٧	في الانساب ومراتبهم





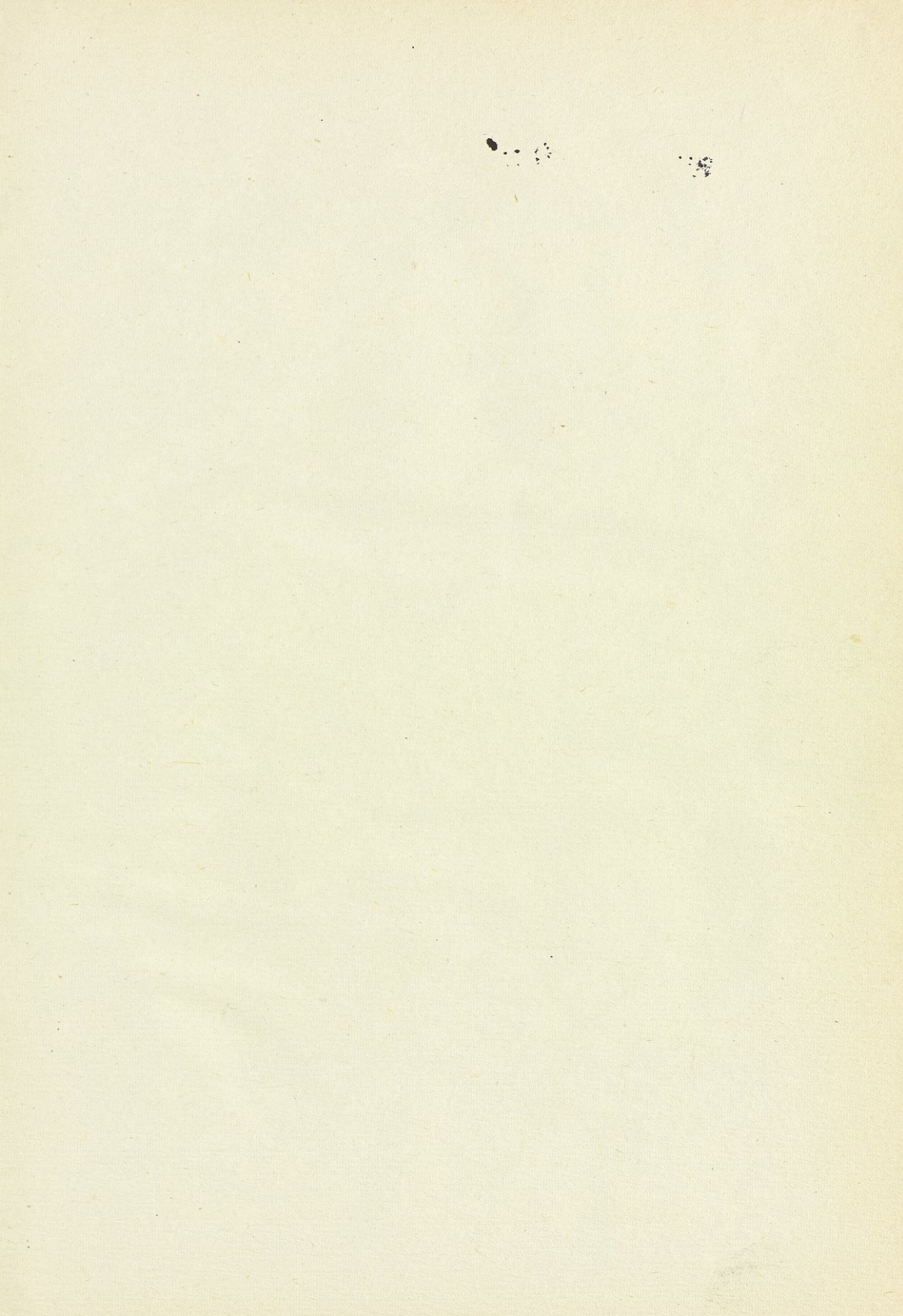


مطبعة النعمان  
في النجف الاشرف











DATE DUE

DATE DUE

~~OFFIC. NOV 20 1960~~

09763210

ENTRY

INSERT

BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE.  
A TWO DOLLAR FINE WILL  
BE CHARGED FOR THE LOSS  
OR MUTILATION OF THIS CARD.

76 77 78 79 80 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80  
PRINTED IN U.S.A.

09763210

MAY 3 1972



COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU70719225

**KBL .H54**

al-Mukhtasar al-nafi

